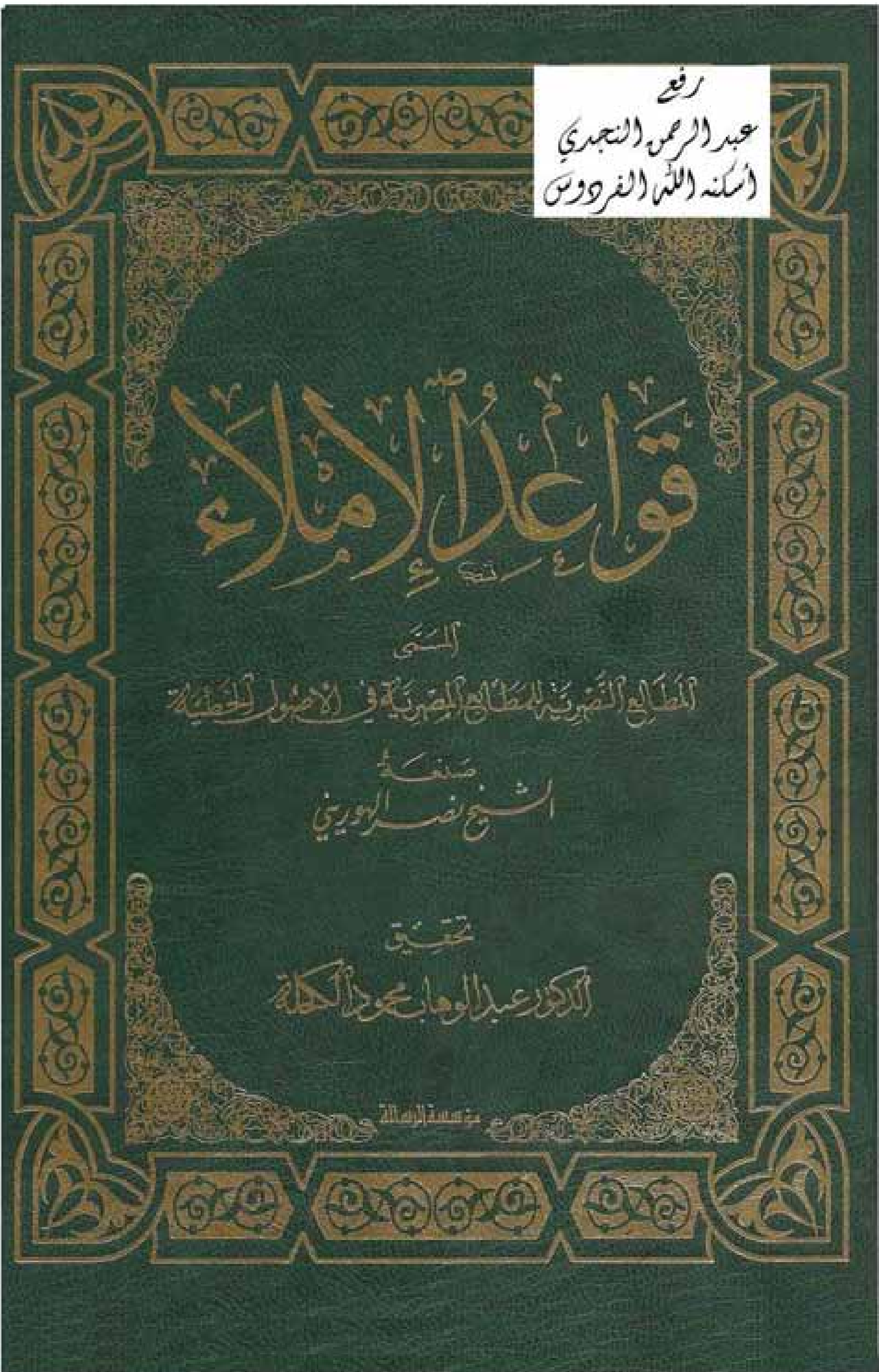

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
قواعد الإملاء
المسمى
المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية
صنعة
الشيخ نصر الهوريني
تحقيق
الدكتور عبد الوهاب محمود الكحلة
مؤسسة الرسالة


قواعد الإملاء

بسم الله الرحمن الرحيم

غاية في كلمة



للطباعة والنشر والتوزيع

وطى المصيطبة
شارع حبيب أبي شهلا
بناء المسكن
هاتف: ٣١٩٠٣٩ - ٨١٥١١٢
فاكس: ٨١٨٦١٥ (٩٦١١)
ص.ب: ١١٧٤٦٠
بيروت - لبنان

Resalah Publishers

Tel: *319039 - 815112*
Fax: *(9611) 818615*
P.O.Box: 117460
Beirut - Lebanon

Email:
resalah@resalah.com

Web Location:
Http://www.resalah.com

الطبعة الأولى

١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

9953 – 4 – 0000 – 8

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

قواعد الإملاء

المسمى

المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية

صنعة

الشيخ نصر الهوريني

تحقيق

الدكتور عبد الوهاب محمود الكحلة

مؤسسة الرسالة
ناشرون

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُواْ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ﴾

[العنكبوت: ٤٨].

لقد أحسست بحاجتك أيها الصديق وأنت تنشد ضالتك فتتلمس من تلتمس منه أن يهديك السبيل.

فخذ هذا الكتاب وسيقفك على المحجة البيضاء من قواعد الإملاء.

عبد الوهاب محمود الكحلة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لولي الحمد ـ والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أحسست بحاجة إلى كتاب جامع لـ(قواعد الإملاء) فلبثت عمراً أجمع قواعده وأصنفها، وكنت كلما أعدت النظر فيها أبدي فيها رأياً غير ما رأيته من قبل، فأحذف ما قد فصّلته، وأزيد ما كنتُ قد أجملته.

ومهما يرتق الإنسان في درجات صنعته فهو دون الكمال، وبنفسي أن أغمر النفس في أرض الخفاء، فأكتم ما لديّ من آراء في قواعد الإملاء، فالذين كتبوا في هذا الفن كثير، وسبيل التأليف محفوف بالمكاره، فمهما أوتي المؤلف من إجادة فقد لا يسلم من قالة عن ثغرة، أو تجانف عن العرف في فكرة (وقد لا تعدم الحسناء ذاماً).

لهذا كله كنت حريصاً على أن أجد كتاباً مخطوطاً جامعاً لهذا الفن، وإذا بي أعثر على كتاب كان قد علاه النسيان، ولبث في طيات الزمن وأحنائه سنين عدداً وهو كتاب (المطالع النَّصْرية) للشيخ نصر الهوريني، وكان قد ألّفه سنة (١٢٧٥هـ) وبقي مخطوطاً بعد وفاته، وإن كاد ليندثر لولا أن تولّت المطبعة الخيرية طبعه عام (١٣٠٤هـ).

وللكتاب قيمته وأهميته من جهات شتى، فهو أول كتاب جامع لهذا الفن، ولا أعهد قبله مصنفاً مثله، ولعل المؤلفين بعده حذوا حذوه واقتبسوا الأمثال منه.

ويُدرِكُ قيمةَ الكتاب هذا مَنْ عرف مصنّفه، وما كان عليه من منزلة علمية سامية رفيعة وهو الشيخ نصر أبو الوفاء بن الشيخ نصر الوفائي الهوريني،

أزهري من أهل مصر، كان عالماً باللغة والأدب، ولي رئاسة التصحيح في المطبعة الأميرية إلى آخر حياته فصحح كثيراً من كتب الأدب والتاريخ واللغة، ومن جهوده تحقيق (القاموس المحيط) للفيروز أبادي، وله فيه شرح ديباجة القاموس، طبع مع (فوائد شريفة في معرفة اصطلاحات القاموس) وله تقييدات وتعليقات وشروح ومصنفات لا يزال بعضها مخطوطاً.

ومما طبع من مصنفاته الكتاب الذين بين أيدينا وهو لا يفترق كثيراً عن المخطوطات لقدم عهده وفقدان نسخه، حتى غدا أشبه بالنادر وهو مطبوع ـ في طبعته الأولى ـ بطباعة سقيمة غير لائقة بمضمونه، فكلماته توقع القارىء في الإشكال لخلوها من الشكل، وحرفه صغير تكاد تشتبه فيه النقاط، وتختفي من أكثر كلماته الهمزات، وقد تكون بوضع يخالف ما يقرره المؤلف من القواعد في رسم الكلمة.

ولحاجة المكتبة العربية إلى مثل هذا الفن ولقلة من ألّف فيه فأجاد رأيتُ خدمة لأبناء العربية أن أقوم بتحقيقه ونشره وضبط نصوصه بالرجوع إلى مصادره التي استقى منها المؤلف مادته.

والهوريني ـ (رحمه الله) وإن كان ينصّ على اسم كل مصدر يرجع إليه إلاّ أنه لا يذكر الباب من الكتاب، ولا الفصل، بَلْهَ الصحيفةَ منه لذلك كنت ـ بما أعاني عند تحقيق النص بالرجوع إلى المصدر الذي رجع إليه في البحث عن جملة قصيرة، أو كلمة في مظانّها منه ـ كمن يبحث عن برغوث في جلد شاة.

والعثور على نص من كتاب غير محقق أمْرٌ شاق قد يدفع بالباحث إلى تقليب صفحات الكتاب كله للعثور على ضالّته فيه.

وقد أعثر على العبارة فأجدها مختلفة قليلاً عن النص إذ كان ينقل عن المخطوطات يومذاك فأتّهم نفسي وأستمر بالبحث لأعثر على النص المطابق ثم لم يكن لي بعد لأي وجهد إلا أن أرجع إليها، وكل مشقة تهون أمام المرء إذا حدا به الأمل للبلوغ إلى غايته والوصول إلى بغيته.

وإذا كان من سنة المحققين أن يكتبوا عن المؤلف بما يحبب للقارىء الكتاب بالثناء عليه والتعريف بحاله. والدلالة على ثقافته ومنزلته العلمية فإن الشيخ أبا نصر الهوريني لممن يقصر قلمي عن التعريف التام به.

ومن رام أن يقف على ما أوتيه من علم فعليه بالرجوع إلى مصنفاته وتعليقاته وحواشيه، ثم ليقف على الكتاب الذي بين أيدينا ففيه ما لم يجمعه كتاب قبله في مضمونه، ثم ليرجع النظر إليه فهو خير معبر عن جهده الصائت، وأفصح ناطق عن جهاده الصامت، في سبيل هذه اللغة العربية العزيزة بالقرآن العزيز.

الدكتور
عبد الوهاب محمود الكحلة
الموصل ـ العراق

نزيل عمّان ـ الأردن

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ للهِ الذي جعل أصلَ كلِّ مِلّةٍ منوطاً بِنَبِيّها وَكِتابِه، وإصلاحَ كلِّ أمةٍ مربوطاً بِصلاحِ واليها وكُتّابِه.

والصلاةُ والسلامُ على نبيِّنا الأُميِّ الذي ما كَتَبَ قطّ.

وعلى آلهِ وصحابَتِهِ وأَنْصارِهِ الكاتبين بسمر الخطّ.

أمّا بَعْدُ: فإنّ أولَ ما بِهِ الإنسانُ يَتَخَلّى ويَتَخَلّصُ مِنْ صِفَةِ الأُمّية، ومبدأ ما بِهِ الكاملُ يَتَحلّى بِفضيلةِ المعارف العِلميّة، الكتابةُ التي بها يُتَوَصّل لِنَيْلِ العلومِ الشّرعيّة، والفنونِ العَقْلِيّة، وبها يُتَوَسّلُ لاكتسابِ المنافع الأُخْرويّة والدنيوية، إذْ هِيَ مِن أَقْوَى الوسائِطِ لِتحْصيلِ المكاسِب المُنْحَصِرةِ أُصولُها في الصناعةِ والتِجارَة، والزِراعة والإمارة، فَمَنْ كان جاهِلاً بِها من أهلِ هذه الأَرْبَع، كان في مجلسِ أَربابِها ـ إن لم يكنْ مِن الدُهاة ـ أشْبَهَ بذواتِ الأَرْبَع، ومع كونها مِفتاحَ العُلومِ لكلِّ قاصِد، ومتقدمةً عليها الوسائلُ على المقاصِد، فلها في نفسِها فنٌّ شريفٌ مُستَقِلّ وَضَعُوا له أُصولاً وقواعِد، سَمَّوْها (عِلم الخطّ القِياسي)، أو الاصطلاحي، وأَدْرجوهُ في عِداد عُلومِ العربية الاثْنَتَى عَشْرةَ المسماةِ أَيضاً (عَلمَ الأَدَب)، المُعَرّف بأنّه عِلمٌ يُحْتَرَزُ بِهِ عَن الخَطأ لفظاً وخطّاً في كلامِ العَرَب، وقد جمع علومَ الأَدَب العلاّمةُ (ابنُ الطيِّب المغربيّ) مُحشّي القاموس في قوله:

خُـذْ نظـمَ آدابٍ تَضَـوّعَ نَشْـرُهـا ... فَطَـوَى شَذا المنشورِ حيـنَ يَضُـوّعُ
لغـةٌ وصَـرْفٌ واشتقـاقٌ نَحْـوُهـا ... عِلْـمُ المعـانـي بـالبيـانِ بَـديـعُ
وعَـروضُ قـافيـةٍ وإنشـانَظْمهـا ... وكتـابـةُ التـاريـخِ لَيْـسَ يَضِيْـعُ

ولما كان لقواعدِها ارتباطٌ وتعلّقٌ بكلٍ من علم النَّحْوِ وعلم الصَّرْفِ، ذكر بعضُ المتقدمين جُمَلاً منها تابعةً لعلمِ الصَّرْفِ، كـ(ابنِ الحاجِبِ) في الشافية، وبَعْضُهم ذيّل (علم النحو) بجملٍ منها، كـ(ابنِ مالكٍ) في التسهيل، و(ابنِ بابشاذ) في مُقَدِّمتِهِ النَّحْوية، و(الجلالِ السيوطي) في خاتمةِ جَمْع الجَوامِع النحْوي، واستوفى جُلَّ المُهِمّاتِ في شَرْحِهِ المُسَمّى: (هَمْعَ الهَوامِع)، ونقل هناك عن (أَبي حَيّان) أنّه قال: عِلْمُ الخَطِّ، ويقال لهُ (الهِجاءُ) ليس مِن عِلْم النحو، يعنى: بل هو علمٌ مُسْتَقِلٌ، وإنما ذكره النحويّونَ في كتبهم لِضرورة ما يحتاج إليه المُبتدِي في لفظه وكَتْبِه، ولأَنَّ كثيراً من الكِتابةِ مبنيّ على أُصولٍ نَحْوية، ففي بيانها بيان لتلك الأُصول ككتابة الهمزة على نحو ما تُسَهْل به، وهو باب من النحو كبير) اهـ.

وقد ذكر الحَرِيْرِيُّ في أواخر (دُرّة الغَوّاص) نبذةً من أوْهام الخواصّ في هذا الفن، وكذلك الإمام (ابن قتيبة) ذكرها في (أَدَبِ الكاتِبِ) نحواً من ثلاثين باباً إلّا أنّه مع كثرتها لم يحصرْ موضوع الفَنّ في شَيْءٍ مُعَيّنٍ يحتوي على روابطَ كلّيّةٍ مُشْتَرَكَة، وكذا (سيدي علي الأُجْهُورِي) له نَظْم في هذا الفن يبلغ ثلاثةً وثمانين بيتاً وشَرَحهُ في نحو كراسةٍ، و(الطَّبْلاوِي) نَظَم الفَصْلَ الأَخيرَ من مُقَدِّمَةِ (ابن بابشاذ) في نحو مائتي بَيْتٍ، فَلِصُعوبَةِ مراجعة كلّ شَيْءٍ في بابِهِ، بَلْ ولقصورِ هِمَمِ الطُّلاّبِ عن الاطِّلاعِ على تلكَ الكُتُبِ مع نُدْرة وجودِها، وتَعَسُّرِ وصول أَيدي البَعْضِ منهم إليها، وجَهْلِ البَعْضِ الآخَرِ بمؤلفاتِ هذا العِلْم وتَشَتُّتِ مسائِلهِ في تضاعيفِ الكُتُب المتداوَلَةِ سُئِل الفقيرُ (نصر أبو الوفاء الهوريني) مِنْ جَمْعٍ راغِبِينَ في جَمْعِ ما تَفَرّقَ مِنْ تلكَ الأُصولِ في رسالة سَهْلَةٍ للطالبين، فقصَدْتُ مَنْ لا يُخيِّبُ القاصد، في الاهتداءِ لهذهِ المقاصِدْ، وجَمَعْتُ من قواعِدِها في هذه الرسالة ما يَتَوَصَّلُ به مَنْ شَمّ رائحةَ المبادِىء النحوية إلى معرفةِ الكتابةِ على قانون الصحة في أقصر مُدّة، وسمّيتها (المطالِع النَصْرِيّة

للمطابع المِصْريّة في الأُصول الخطية)، مُلَوِّحاً بأنّ للمطابع المذكورة فخراً على ما سواها زادت به ابتهاجاً، وأنّها لهذه المطالِع أشدُّ مما عداها احتياجاً.

ورتَّبْتُها على مُقَدِّمَةٍ ومقصد وخاتمة، مُؤَمِّلاً مِمَّنْ وفّقني لابتدائِها حُسنَ الخاتمة، ومُتَوَسِّلاً إليه بِصاحبِ الجاه العريض، أَنْ يكسوَها حُلَلَ القَبول ويَحْميها مِن كلّ ذي قَلْبٍ مَرِيْضٍ، وحاسدٍ مُبْغض وحاقدٍ بَغيْض.

المُقَدِّمَــة

فالمقدمة تتضمن أَرْبعَ فوائد:

الفائدة الأولى: في معنى (الكتابة) لغةً حقيقةً ومجازاً وعُرْفاً، واصطلاحاً وشَرْعاً، مع بيان بعض الأَلفاظ المرادِفَة لها).

(الكتابةِ، والكِتاب، والكَتْب، مصادر (كَتَبَ) إذا خطّ بالقلم، وجَمَعَ، وخاطَ، وخَرَز.

يقال: (كتب قِرطاساً)، أي: خطّ فيه حُروفاً وضمَّها إلى بَعضِها، و(كَتَبَ الكتائِب)، أَي: جَمَعَها، (والكتائبُ) جمعُ كتيبةٍ، سُمِّي بها الجيشُ العظيم لاجتماعِه، ويقال: (كَتَبَ البغلةَ، أَو الناقةَ)، إذا جمع بين شَفْرَيْها وخاطَهُما، ومنه قول الشاعر يَهجو بَني فزارةَ بِوَطْءِ القَلوص، أي: البكرة من النّوق:

لا تَــأْمَنَــنّ فــزاريــاً خَلَــوْتَ بِــه   علــى قَلُــوصِــك واكتُبْهــا بــأَسْيــارِ

ويُقال: (كَتَبَ السِّقاءَ، والمزادَة كَتْباً)، إذا خَرَزَهُما، فهو كاتبٌ، أَيْ: خَرّاز، ومنه قولُ (الحرِيرِيّ) في المقامةِ الرابِعةِ والأَرْبعين:

وكــاتبيــنَ ومــا خطّــتْ أَنــاملُهــم   حَرْفاً ولا قرؤوا ما خُطّ في الكُتُبِ

ويستعار الكَتْبُ من هذا المعنى، أَوْ مِن الخطّ لمعنى الطَّعْن، ومنه قولُ (البُوْصِيري) في مَدْح الصحابةِ رضِيَ اللهُ عَنْهم:

والكاتِبونَ بِسُمْرِ الخَطِّ ما تَركَتْ   أَقلامُهم حَرْفَ جِسمٍ غَيْرَ مُنْعَجِمِ

وشاع إِطلاق (الكتابة) عُرْفاً على إعمال القلم باليد في تصوير الحُروفِ ونَقْشِها، وعلَى نفسِ الحروف المكتوبة، فعلى الإِطلاق الأَول تُعَرّف بما عرف

في (الشَافِية)، و(جَمْعِ الجوامع). حيث قال: (الخطُّ تصويرُ اللّفظ برسم حروفِ هجائهِ، بتقدير الابتداءِ به، والوقفِ عليه). وعلى الإطلاق الثاني تُعَرّفُ بأَنّها نقوشٌ مخصوصةٌ دالةٌ على الكلام دلالة اللِسان على ما في الجنان، الدال على ما في خارج الأَعيان). وقد اشتمل هذا التعريف على أَقسام الوُجود الأَربعة المذكورةِ في قولهم: لكلّ شيءٍ وُجوداتٌ أَرْبَعٌ، وُجودٌ في البَنانِ بالكتابة، ووجودٌ في اللِسانِ بالعِبارة، ووُجودٌ في الجَنان ـ أَيْ العَقْلِ ـ بالتّصوُّر، ويُعبّر عن هذا أَيْضاً بوجودِ الأَذْهان، والرابعُ هو الوُجودُ في العَيان ـ أي، بالتحقُّقِ خارجاً عن الأَذْهان، وقد جمعها ناظم جمع الجوامع أولَ الخاتمةِ في بيت فقال:

مَراتبُ الوُجود أَربعٌ فَقَطْ حقيقةٌ، تَصَوُّرٌ، لَفْظٌ، فَخَطّ

وتُطلَقُ (الكتابةُ) في الاصطلاح الخاصّ بالأُدباءِ على صِناعةِ الإنشاءِ التي رُبّما كان القلمُ فيها بيدِ الكاتب، أَمضى مِن الحُسام بيد الضارب، فيقولون: (فلان شاعر) و(ذاك كاتب) ـ أَيْ: مُنْشِىءٌ ناثِرٌ، وهذا المعنى هو الذي عناه الشاعر النابغي بقوله:

وما كُلُّ مَنْ لاقَ اليراعَ بكاتبٍ ولا كلُّ مَنْ راشَ السِّهامَ بِصائبِ

وتطلق (الكتابة) شَرْعاً ـ أَي عِند الفقهاءِ ـ على عَقْد بينَ السّيّدِ وعَبْدِه على مال يَدْفَعُه إليه مُنَجّماً، فَيُعْتَق بأَدائِهِ، وهذا المعنى إسلامي، لم يكن معروفاً للعرب في الجاهلية ـ كما قاله البَرْماوِيّ على ابنِ قاسِم ـ، والمناسبة بين هذا المعنى والمعنى اللُّغَوي أَنّ فيها ـ كما قاله صاحب الدُرَر من الحنفية ـ جَمْعَ حُرِّيَةِ الرقبةِ مآلاً مع حُرِّيَةِ اليدِ حالاً، فإن (المُكاتَب) مالكٌ يداً ومملوكٌ رقبةً.

ومثل الكِتابةِ في تلك المعاني لفظ (الكِتابِ) بدون هاء، فإنّه يُطلقُ بمعنى الخطّ، ومنه قوله تعالى لعيسى عليه السلام: ﴿وَإِذْ عَلَّمْتُكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ [المائدة: ١١٠] الآية. فإنّ (الكِتاب) فيها بمعنى (الكتابة)، إلاّ أنه

شاع في العُرف إطلاقُه على الحروف والكلمات المجموعة خطّاً، استعمالاً (للمصدر) بمعنَى (اسم المفعول) على التوسُّع الشائع، كقولهم: فراشٌ، وغِراسٌ ولِباسٌ، بمعنى: مَفْروش، ومَغْروس، ومَلْبوس، ونظيرُها: بِساط ومهاد ثم أطلقوه على الصحيفة بما هو مكتوبٌ فيها.

وغلب إطلاقُه في اصطلاح الأُصوليين والفُقَهاء على الكتاب العزيز الذي هو (القُرآن)، وفي اصطلاح النُحاة على (كتاب سِيبَوَيْه)، وفي اصطلاح المؤلّفين على جملةٍ من الألفاظ تشتمل غالباً على أبواب وفُصول، وقد تَشْتَمِل على كُتُب، وقد لا يكون فيها شَيْءٌ من ذلك أَصلاً.

وأما (الكَتْبُ) ـ بفتح الكاف ـ فهو المصدرُ المجرّدُ الباقي على المصدرية بالمعاني المتقدِّم ذِكرُها.

وأما الأَلفاظ المرادِفة للكتابة في المعنى فمنها: الخطّ والسَّطْر والسِّفر والزَّبْر ـ بالزاي، وكذا بالذال أيضاً ـ ومنه: الزَّبُورْ، ومنها الرَّقْمُ، والرَّسْمُ ـ بالسين المهملة وكذا بالشين المعجمة أيضاً ـ، وإن غلب (الرَّسْمُ) في خطّ المصاحب، ومنها التحرير، وبه سُمّي (قلم التحريرات) بمصر الآن، الذي كان في أَيام الخلفاء يعرف بـ(ديوان الإِنشاء)، أي: إِنشاء الرسائل في المخاطبات بأفصح العبارات.

الفائدة الثانية: في أصول الكتابات كلّها.

مِنَ المعلوم أنّ بني آدمَ أُممٌ كثيرةٌ، مختلفةُ اللُّغات، واختلافُها حَدَثَ بعدَ وفاةِ نوحٍ عليه السَّلام بنَحْوِ ثَلَثِمائةٍ وعشرينَ سنةً تقريباً عند تَبَلْبُل الأَلسنة بأَرض (بابل) في جزيرة سوريٰ، أو سوريانة التي كان فيها (نوح) وقومه قبل الطوفان، كما قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱلنَّاسُ إِلَّآ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَٱخْتَلَفُواْ﴾ [يونس:١٩] علَى قَوْلِ بَعضِ المُفَسِّرينَ، فلما تبلبلت الأَلْسُنُ، واختلفتْ اللُّغاتُ بالأَرض المذكورةِ من إِقليم العراقِ سُمِّيَتْ بذلك الاسم، وقسمت الأَراضي بين الشعوب

أحفاد نوحٍ قسمةً ثانيةً بعد قسمتِها أيامَ نوح بين أولاده الثلاثة: (سام وحام ويافث)، وكانوا إذْ ذاك اثنين وسبعين شَعْباً، وصار لكل شَعْبٍ لُغَةٌ، لكن لا يلزم أَنْ يكونَ لكلّ لُغَةٍ كتابةٌ خاصّةٌ بها، أَلا تَرى إلى لُغة العَرَب والعَجَم والمراد بهم مسلمو الفُرس والرُّوم والتُرك، فإن حروفَ الكلِّ بصورة واحدة، وإنْ وقع تَخالُفٌ يسير في أَربعةِ أَحْرفٍ من حَيْثُ النَقْطُ والمخارجُ، وهي (الباء والجيم والزاي والكاف) الفارسيات. وإنما أُصول الكتابات اثنا عَشَر، على ما قاله (ابن خلكان)، وتبعه كثير من المؤلفين كالدميري في (حياة الحيوان)، والحلبي في (السيرة) وغيرهما، قال: (إنَّ جميع كتابات الأمم من سكان المَشْرِق والمَغْرِب اثنتا عَشْرَةَ كتابةٌ، خَمْسٌ منها ذَهَبَ مَنْ يَعْرِفُها وبطل استعمالُها وهي: الحِمْيَرِيّة، والقِبْطِيّة، والبربرية والأَنْدلُسِيّة، واليُونانيّة، وثلاثٌ منها فُقِدَ مِنْ بلادِ الإسلام ومستعملةٌ في بلادِها، وهي: الهِنْديّة، والصِينيّة والرُومية، وأَربعٌ منها باقيةٌ مستعملةٌ في بلادِ الإسلام وهي: (السريانيةُ، والفارسيّةُ، والعِبرانيّةُ، والعَرَبيّةُ)، انتهى. كلامُه باختصار، وفيه ما فيه، مما لا يخفى على النّبيه، قال: (والحِمْيَرِيّةُ هِي خطّ أَهْلِ اليَمَنِ قومِ هُوْدٍ، وهم عادٌ الأُولى وهي عادُ إِرَمَ، وكانتْ كتابتُهم تُسَمَّى (المُسْنَد الحِمْيري) وكانت حروفُها كلُّها منفصلةٌ، وكانوا يمنعون العامة من تعلُّمها، فلا يتعاطاها أَحَدٌ إلاّ بإذْنِهم، حتى جاءتْ دولةُ الإسلام وليس بجميع اليمنِ مَنْ يكتُبُ ويَقْرأ) أهـ.

وقال المقريزي في (الخطط) آخر الصفحة (١٤٨): (القَلَم المُسْنَد هو القَلَم الأَوّلُ مِنْ أَقْلام حِمْير ومُلوكِ عادٍ) أهـ. فتأمل قوله (القَلم الأَوّل) هذا وليس في غير الحروف العربية فقط إلاّ ما ندر بخلاف العربيّة، فإنَّ الأكثرَ منها منقوطٌ، فلِهذا سُمِّيَتْ (بحروف المُعْجَم) أَي: المنقوطِ تَغْليباً للأَكثر، هكذا قالوا، ويُحْتمل عندي أَنّ المرادَ بـ(الإعجام) في ذلك نَقْطُ أَبي الأَسْودِ الدُؤَلي

المذكورِ في قولهم: أَوّلُ مَنْ نَقَطَ المُصْحف هو الدُؤَلي، وهو الشَّكْلُ، فإنَه أَول مَنْ وضعه على ما يأتي إنْ شاء الله تعالى في الخاتمة، وربما يُوْمِىءُ إلى ذلك قول القاموس: (وحروفُ المعجم، أَي: الإعْجامِ مَصْدَرٌ كالمَدْخَل، أي: ما مِنْ شأنِهِ أَنْ يَعْجم) اهـ.

وعلى كلٍّ لا يقال حروفُ المُعْجَم على غيرِ العربيّة، وأَمّا الاسمُ المشتَرَكُ بين العربية وغَيْرِها مِنْ الكتابات الاثنتَى عَشْرَةَ فهو حروفُ الهِجاء، أو أَلِفٌ باءٌ لأنّها في كلّ اللّغات مبدوءة بِها ما عدا الحَبَشِيّةَ ـ على ما قيل ـ. ولقد أَحْسَنَ الإشارةَ إلى الحكمةِ في ذلك (يحيى بن زيادة) في معرض النصح حيث قال:

أَلِفُ الكتابة وهو بَعْضُ حروفها لما استقامَ على الجميع تَقَدَّما

ورأيت الشيخ الأكبر في الباب ٢٩٥ من (الفتوحات) أبْدَى لِذلك سِرّاً فانظُرْه في صفحة ٧٥٢ مِنْ ثاني جزءٍ، وكذا أبو البقاء في (الكليات) قال: لكونها من أَقْصى الحَلْق، وهو مَبْدَأُ المخارج، فانظُرْه في أَوّل (فَصْل الأَلِفِ).

الفائدة الثالثة: في أولية الكتابة العربية.

أي: من وصفها أولاً على الصورة الكوفية. ومن أين وصلت إلى الأمة العربية ـ وهم العرب القرشية قبل بناء الكوفة. ومن نقلها على صورتها الأولى إلى الصورة التي هي عليها الآن.

وفي بيان معنى كونه عليه السلام أمياً، وحكاية أنه كتب اسمه واسم أبيه مرة على قول بعضهم، وفي بيان عدة كُتّابه. وعدد المصاحف التي كتبت بأمر سيدنا عثمان وأرسلها إلى الأمصار، وبيان أسماء كُتّابها رضوان الله عليهم أجمعين.

أما (أولية الكتابة) من حيث هي فقد اختلفت الروايات فيها ـ كما قاله الحافظ السيوطي في كتاب (الأوائل)[1]، وكذا في (المزهر)[2] في النوع [٤٢] فإنه قال: يُروَى أنّ آدمَ عَلَيْهِ السلامُ أوّلُ مَن كتب الكتابَ العربيّ والسرياني وسائر الكتب الاثْنَي عَشَرَ، وإنّ الكتاباتِ كلَّها مِنْ وَضْعِه، كان قد كتبها في طينٍ وطبخهُ ـ يعني أَحْرَقَهُ ـ ودفنه قبلَ موتهِ بثلثمائةِ سنةٍ، فبعد الطُّوفانِ وَجَدَ كلُّ قومٍ كتاباً فتعلّموه بإلهام إلهيّ، ونقلوا صورته، واتخذوه أَصْلَ كتابتهم، وفي روايةٍ أُخرى: أَن أَوّلَ من خطّ بالعربيّ إسماعيلُ عليه السّلامُ، وأَنّ حروفه كلّها كانَتْ مُتّصِلَةً حتى الأَلِف والراء، بعكس الحِمْيَرِيّة، إلى أَنْ فَصَلَها مِن بعضِها ولداه قَيْذار والهَمَيْسَع. وقال الحلبي في السيرة[3]: الصحيحُ أنّ أوّلَ مَن كتب بالعربيّ مِنْ وُلْدِ إسماعيلَ نزارُ بْنُ عدنانَ، قال: وأما ما ورد أوّلُ مَنْ خطّ (إدريس) عَليه السلامُ فالمرادُ به خطّ الرَمْلِ، وأمّا ما رُوِيَ: أَنّ أَوّلَ العربِ كَتَبَ بالعربيةِ حَرْبُ بنُ أُميّةَ فالمراد من العربِ فيه (قُرَيْشٌ) فهي أَوّلية نَسَبية) أهـ. وفيه نظر لأن الرواية (أَوّلُ مَنْ خطّ بالقَلَم إدْريسُ) كما في الجلالين[4] وقال السُّيوطي في (المُزْهر)[5]: (والمشهورُ عندَ أَهْلِ العِلْم ما رواه ابنُ الكَلْبيّ عَنْ عَوانة قال: أَوّلُ مَنْ كتب بِخطِّنا هذا وهو (الجَزْمُ) مُرامِرُ بْنُ مُرّةَ، وأَسْلَمُ بنُ سدرة) أي: وكذا عامِرُ بْنُ جَدَرَةَ ـ كما في القاموس[6] ـ وَهُمْ مِنْ عَرب طَيّئ تَعلّموهُ من كاتبِ الوَحْيِ لِسيّدنا هُودٍ عليهِ السّلامُ، ثم علّموه أَهْلَ الأَنْبار،

(١) الوسائل إلى مسامرة الأوائل ص١١٩.

(٢) المزهر: ٢/ ٣٤١.

(٣) إنسان العيون: ١/ ١٩

(٤) تفسير الجلالين: سورة العلق، وينظر المزهر: ٢/ ٣٤٣.

(٥) ينظر المزهر: ٢/ ٣٤٢.

(٦) القاموس ١/ ٣٨٧ مادة (جدر). وينظر مادة (مرّ): ٢/ ١٣٣

ومِنْهُم انتشرت الكتابةُ في العِراق الحِيْرةِ وغيرِها، فتعلّمها بِشْرُ بنُ عَبدِ الملكِ أخو أُكَيْدَرِ بنِ عبد الملكِ صاحِبُ دَوْمَةِ الجَنْدَلِ، وكان لَهُ صُحْبَةٌ (بحَرْبِ بنِ أُمَيّة) لتجارتِهِ عندهم في بلاد العراق، فتعلّم (حَرْبُ) منهُ الكتابةَ، ثم سافَر مَعَهُ (بِشْرُ) إلى مكّةَ فتزوجَ (الصَّهْباءَ بِنْتَ حَرْبٍ) أُخْتَ أَبي سُفْيان، فتعلّم مِنْهُ جماعةٌ مِن أهلِ مكةَ، فَبِهذا كَثُر مَنْ يكتُب بمكةَ مِنْ قُرَيْشٍ قبيل الإسلام، ولذلك قال رجلٌ كِنْديّ مِنْ أهل دَوْمة الجَنْدل ـ يَمُنُّ عَلى قُرَيْشٍ بذلكَ ـ:

لا تجحدوا نعماءَ بِشْرٍ عَلَيْكُمو فقد كانَ ميمونَ النقيبةِ أَزْهَرا
أَتاكُم بخطِّ الجَزْمِ حتى حَفِظْتمو من المال ما قد كان شتَّى مُبَعْثَرا
وأَتْقَنْتُمو ما كان بالمال مهملاً وطامنتمو ما كان منه مبَقّرا
فأَجْرَيْتُم الأَقلام عَوْداً وبدأةً وضاهيتُم كُتّاب كسرى وقَيْصَرا
وأَغْنَيْتُم عن مُسْنَد الحي حِمْيَرا وما زبرت في الصحف أقلام حميرا

وإنما قال: (أتاكم بخطِّ الجَزْم) كما قال عوانة: (بِخَطِّنا. هذا وهو الجَزْم) لأن الخطّ الكوفي كان أَوْلاً يُسَمّى الجَزْم قبلَ وُجود الكوفةِ، لكونِهِ جَزْم، أي: اقْتُطِعَ وَوُلِّدَ مِنَ المُسْنَد الحميري ـ كما في الاقتضاب[1]، شرح البَطَلْيَوْسِيّ على أدب الكاتب ـ وقَدْ عَرفْتَ أَن الذي اقتَطَعَه (مُرامِر) وصاحِباه ـ على ما مرَّ عَن المُزْهِر[2] ـ قال السُّيوطي: (وقد قيلَ للمُهاجرين مِنْ قُرَيْشٍ: [مِنْ] أَين لكم الكتابةُ؟ فقالوا: مِنَ الحِيْرة. وقيل لأَهْل الحيرة: مِنْ أَين لكم الكتابةُ؟ فقالوا: مِن الأنبار)[3] أهـ. وكذلك النووي في شرحه على صحيح مسلم نقل عن الفرّاء

(١) الاقتضاب: ١/ ١٧٣.
(٢) تقدم من ص: ١٣، ١٤
(٣) المزهر: ٢/ ٣٤٢.

أنه قال. إنما كتبوا (الربا) في المصحف بالواو لأن أهل الحجاز تعلموا الخط من أهل الحيرة، ولغتهم (الرِّبْو) فعلّموهم صورة الخطّ على لغتهم)[1]اهـ. ولذا قال ابن خلدون: في (المقدمة) صفحة (٢٠٤): (فالقول بأن أهل الحجاز إنما لقنوها ـ يعني الكتابة ـ من الحيرة، ولقنها أهل الحيرة من التبابعة وحِمير هو أليق الأقوال)[2] اهـ.

هـذا وقد جاء الإسلام وعمر بـن الخطاب ممن يكتب ويقرأ المكتوب، كما يدل لذلك قصة إِسلامه المذكورة في (السّيرةِ الحَلَبِيّة)[3] و(شَرْحِ البُخارِيّ)[4] في باب إسلامه في صفحة (١٥٧) من سادسِ القَسْطلاني مع أَنه كان قبلَ إِسلامه مُبَرْطِساً، أَيْ: دَلّالاً وساعِياً بَيْنَ البائعِ والمُشْتَري ـ على ما في القاموس ـ[5].

قال في المُزْهِر: (وكان مِمّنْ اشتُهِر بالكتابة من عُظماء الصّحابة الفاروقُ عمر وعُثمان وعليّ وطَلْحَة وأَبو عبيدة من المهاجرين، وأُبيّ بنُ كَعْب وزيدُ بنُ ثابتٍ من الأَنصار وغيرهم)[6] اهـ. ولكن معرفةَ شِرْذِمَةٍ قليلةٍ من قُرَيْش للكتابةِ لا تَنْفي عن العرب الأُميةَ التي وَصَفَهم اللهُ بها في قولهِ تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾ [الجمعة: ٢].

هذا ما يتعلّق بوجود الكتابة بمكةَ، وأمّا المدينةُ المنوّرةُ على ساكنِها وآلهِ وأَصحابه وأَتْباعِهم أَفْضلُ التَحايا فلم تكثر الكتابة العربية فيها إِلّا بَعْد الهجرةِ

(١) شرح النووي: ٧/ ٢.

(٢) ينظر مقدمة ابن خلدون: ٤٦٦.

(٣) إنسان العيون: ٢/ ٣٥٨.

(٤) شرح البخاري القسطلاني: ٦/ ١٩١

(٥) القاموس: مادة (برطس) ١/ ٢٠٠.

(٦) المزهر: ٢/ ٣٥١.

بأكثرَ مِنْ سنة وذلك أنه لما أَسَرَت الأَنْصارُ سَبْعينَ رَجُلاً من صناديدِ قُرَيْش وغيرهم في (غَزوة بَدرٍ) السنةَ الثانيةَ مِن الهجرةِ جعلوا على كل واحد من الأَسرى فداءً من المال، وعلى كلّ من عَجِز عن الافتداءِ بالمال أَنْ يُعلِّم الكتابةَ لِعَشْرةٍ من صِبيان المدينةِ فلا يُطلقونَه إلاّ بعدَ تعليمهم، فبِذلكَ كَثُرَتْ فيها الكتابةُ وصارَتْ تَنْتَشِرُ في كل ناحية فتحها الإسلام في حياته عليه السلامُ وبعدَه، كما في (السيرة)[1] حتى بَلَغَتْ عِدّة كُتّابِهِ عليه السلامُ ثلاثةً وأَربعين رَجُلاً، وقد أَلّف بعضُهم رسالةً في أَسمائهم ـ كذا في الشهاب على الشفا[2] ـ ولا يُنافِيهِ اقتصارُ (القرطبي) في تفسير سورةِ العَنكبوتِ[3] على ستةٍ وعشرينَ، ولا اقتصار (الشَّبْرامَلّسي) على أربعين على ما نقل عنه في كتاب القضاء من (حاشية المنهج)[4]. ولكن لم يكونوا كلُّهم كُتّابَ وَحْي، وإنما كان أكثرُهم مداومةً على ذلك بعد الهجرةِ (زيدُ بنُ ثابتٍ) ثم (معاويةُ بنُ أَبي سُفْيان) رضي الله عَنْهم بعد فتح مكةَ، وأَوّلُ مَن كتب الوَحْي بمكةَ من قُريش (عَبْدُ الله بنُ سَعْدِ ابنِ أَبي سَرْح)، لكنّهُ ارتدّ وهَرَبَ من المدينة إلى مكة ثم عادَ إلى الإسلام يومَ الفَتْح.

وأَوّلُ من كتبَه بالمدينةِ (أُبَيّ بنُ كَعْب) رضي الله عنه. وكان صلواتُ اللهِ وسلامُه عليه أُمّيّاً لكنْ لا بالمعنى الشّرْعي بَلْ بمعناه اللُّغَوي وهو الذي لا يكتبُ ولا يقرأُ المكتوبَ ـ كما في نص الآية الشريفة المتقدمة: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ ﴾[5] [الجمعة: ٢] وكما في آية العَنكَبُوت: ﴿ وَمَا كُنتَ تَتْلُوا۟ مِن

(١) إنسان العيون: ١/ ١٠.

(٢) شرح الشفا: ١/ ١١٨.

(٣) تفسير القرطبي: ١٣/ ٣٥٣؟

(٤) حاشية الشيراملسي: ٨/ ٢٣٩.

(٥) تقدم ذكرها في صفحة ٢٠.

قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ ﴾ [العنكبوت:٤٨]. وكما في حديث البُخاري[1]: «نَحْنُ أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ لا نكتُبُ ولا نَحْسِبُ» وكانَ ذلك له مُعجِزةً وكمالاً في حقِّهِ وإنْ كان نَقْصاً في حقِّ غيره، كما قال البُوصيري رحمه الله في البُرْدة:

كفاكَ بالعِلْم في الأُمّي مُعْجزةً   في الجاهليةِ والتأديبِ في اليُتُم[2]

وأما ما رواهُ البُخاريُّ[3] من أنّه عليهِ السلام في عُمرة القَضِيّةِ التي يقال لها (غَزْوَةُ الحُدَيْبِية) أَخذ الكتابَ ليكتُبَ فكتَبَ، فقد أَوّلوه بأَنّ المرادَ أنه أَمر كاتِبه يومئذٍ وهو سيّدُنا عليٌّ أَنْ يمحوَ ما كتبَهُ أَولاً في صحيفةِ المصالحة والمشارطة بَيْنَه وبين أَهلِ مكة من قوله فيها: (هذا ما قاضى عليهِ محمدٌ رسولُ اللهِ) لأَنهم لما سمعوا هذه الكلمة لم يَرْتَضُوها وقالوا: لو علمنا أَنك رسولُ الله ما منعناك مِن دخول مكةَ ولتابَعْناكَ ولكنْ اكتُب اسْمَكَ واسمَ أَبيك (محمدَ بْنَ عَبدِ الله)، فقال لسيّدنا عليّ رضي الله عنه: (امْحُ رسولَ الله)، فقال عليّ: (واللهِ لأ أَمْحُوكَ أَبداً)، وتعاصت الصحابةُ أَنصاراً ومهاجرين عن مَحْوِها، فقال ﷺ لعليّ: (فأَرِنيهِ)، فأراه إياهُ فمحاهُ بيدِه الكريمةِ، ثم امتثل أَمرَه سيدُنا عليٌّ وكتب كما أمرَهُ، فالمراد بكون الرسول (كتب) في لفظ الحديث أَنه أمر كاتِبَهُ، ونظيره قوله تعالى: ﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا۟﴾ [آل عمران:١٨١] أي: نَأْمُرُ الكَتَبَةَ ـ على بَعضِ التّفاسيرِ[4].

وقد ورد في الأَحاديثِ أَنه عليه السلام كتب إلى الملوكِ كِسْرَى وقَيْصَر وغيرِهما، وكذا قولُهم: نَسَخ عثمانُ المصاحِفَ وأَرسلَها إلى البلاد، فالمعنى

(١) صحيح البخاري: ٣/ ٢٧ في باب الصوم.
(٢) ينظر شرح الأزهري: ٦٤، المنح الوفية: ٨٩، وهو البيت التاسع والثلاثون بعد المئة
(٣) صحيح البخاري: ٥/ ١٨٠.
(٤) ينظر تفسير القران الجليل للنسفي: ١/ ٢٧٧.

أَمر بذلك، وقد صمّم الإمامُ أَبُو الوليدِ الباجي[1] الأندلُسيّ على الأَخذ بظاهر الحديث وأَنّ اللهَ أَطلق يَدَهُ عليهِ السلامُ بالكتابةِ في تلك الساعةِ معجزةً لَهُ، فقامَ عليه علماءُ عَصْرِه بالأَنْدلُس وشنّعوا عليهِ وطلَبُوه عندَ أَميرهم، فجَمعهم وإياه واحتجوا عليه بأَنّهُ قد خالف نَصّ الآيةِ الكريمةِ وهي: ﴿ وَمَا كُنتَ تَتْلُواْ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ ﴾ [العنكبوت:٤٨] فاسْتَظْهَر عَلَيْهم بأَنّ هذا النَّفْيَ مقيدٌ بما قبلَ وُرودِ القرآن، وأَمّا بعد أَنْ تحققت أُمّيتُه وتقررت بذلك معجزةً فلا مانع أَنْ يَعرفَ الكتابة من غيرِ مُعَلِّم، ويكون ذلك معجزةً أُخرى له، ولا يَخرجُ بذلك من كونه أُمياً) إلى آخر ما قاله مما هو مذكورٌ في (المواهب)[2]، لكن الأَصحَّ خلافُه، إذ لو كان كما قال لنقل وتواتر، لأَنّ هذا مما تتوفّر الدواعي على نقله وإن وافقه على ذلك شيخه أبو ذَرّ الهَرَوي النَّيسابُوري[3] وجماعةٌ من علماء أفريقية، محتجين بما ورد أَنّه ما ماتَ رسول الله ﷺ حتى كَتَب وقَرأ، وقد رُوي عن جَعفرٍ الصادِقِ رضي الله عنه أنه قال: كان يَقْرأُ من الكتب وإن كان لا يكتُب، كذا رواه أبو البقاء الكفوي في (الكُلّيات)[4] أقولُ: لعلّه أَخذه من قولِهِ تعالى: ﴿ رَسُولٌ مِّنَ ٱللَّهِ يَتْلُواْ صُحُفًا مُّطَهَّرَةً ﴾ [البينة:٢] فإن كان مأخذه من هذا فقد أشار القاضي البَيْضاوي إلى الجواب عنه بقوله: (والرسولُ وإن كان أُمّياً لكنه لما تلا مثلَ ما في الصُّحُف كان كالتالي لها، وذكر القاضي عياض في الفصل (٢٥) من الباب (٤) من كتاب (الشِفا) أنّه وردت آثارٌ تدلُّ على معرفته عليه

---

(١) هو سليمان بن خلف القرطبي أبو الوليد الباجي فقيه مالكي كبير من كتبه: (السراج في علم الحجاج) و(أحكام الأصول) و(التسديد إلى معرفة التوحيد) و(شرح المدونة) و(المنتقى) وغيرها. توفي في ٤٧٤هـ ينظر: الأعلام: ٣/ ١٨٦.

(٢) المواهب اللدنية: ١/ ٢١٨.

(٣) هو عبد بن أحمد بن محمد أبو ذر الأنصاري الهروي أصله من هراة، نزل بمكة ومات بها له تصانيف منها تفسير القرآن، ينظر الإعلام: ٤/ ٤١.

(٤) الكليات: ٧٣ في مادة (الأمية).

السّلامُ حروفَ الخطّ وحُسْنَ تصويرِها كقوله لمعاويةَ رضي الله عنه أيام كتابته الوَحْيَ: (أَلِقْ الدواةَ وحَرِّفِ القَلَم وفَرِّق السِّين ولا تُعَوِّر الميم)[١] إلى غير ذلك كما في رواية أخرى أنّه قال له: (إذا كتبت (بِسمِ الله الرحمٰنِ الرحيم) فبيّن السين) ـ يعني أَوْضِحْها وأَظْهر سننها ـ. فهذا هُو المرادُ من تفريقها كما في الشهابِ على الشفا، وشرح المناوي الكبير على الجامعِ الصّغير.

أقولُ: والشيءُ بالشيءِ يُذكر نقل الشهاب في كتابه (شِفاءُ الغَليل، فيما في لُغَةِ العَرَبِ مِنَ الدَّخيل) عن بعض حواشي الكشاف: أنّ سيّدَنا عُمرَ رضي اللهُ عَنْهُ ضَرَبَ كاتِباً كَتَبَ بَيْنَ يَدَيْه (بسم الله الرحمٰن الرحيم) ولم يُبين السين ـ يعني أنّه كتبها من غير أَسْنان مثل كتابةِ بعض العجم، فلما خرج الكاتبُ سُئِل عن سبب ضَرْبهِ فقال: (في سين)، فصارت مثلاً يضرب في الأَمر السهل يُعَزِّرُ عليهِ الإنسان)[٢] انتهى.

خَطُّ المُصْحَف:

هذا وقد كانت الكتابة في المصاحف العُثْمانيّة وغيرِها وكُتُب الحديث على صورة حروف الجَزْم التي سُمِّيَتْ فيما بعد بالخطّ الكوفي، واستمرت على ذلك مدةَ تَقْرُب من ثلاثةِ قُرون إلى أن جاء ابنُ مُقْلَة الوزير أبو عليّ، أو أخوه ـ على خلاف في ذلك ـ وحوَّلها، أواخِرَ القرن الثالث ـ كما في ابن خِلّكان[٣] ـ قال: فهو أوّلُ من نقل الكتابة من الخطّ الكوفي إلى هذه الطريقة وأبرزها في هذه الصورة، ونال بذلك فضيلة السبق، ثم جاء بعده عليُّ بنُ هلالٍ البَوّابِ الكاتب

(١) شرح الشفا للقاري: ١/ ٧٢٧ وقوله (أَلِقْ) من (أَلاق الكاتبُ الدواة جعل لها (ليقة) وهي صوفة توضع في وقبة الدواة أي في نقرتها يجتمع حول المداد.

(٢) شفاء الغليل: ١٥١.

(٣) وفيات الأعيان: ٣/ ٣٤٢.

البَغداديُّ فهذَّب طريقتَهُ ونقّحها وكساها طلاوةً وبَهْجةً، قال ابن خلدون: (وهكذا شأنُ الصناعاتِ تكونُ في أَوّلها غيرَ حسَنَةٍ ثم تتحسّن شيئاً فشيئاً)[1].

وأمّا الكتابةُ التي اشتُهر بها عبد الحميد آخرُ كُتّاب الدّولةِ الأُموية فالمرادُ بها الكتابةُ الخاصّةُ باصطلاح الأُدباء وهي صناعةُ الإنشاءِ لا صناعةِ الحُروفِ، كما قالوا: بُدِئَتْ الرسائلُ بعبدِ الحميد وخُتِمَت بابنِ العميد.

رقوق الكتابة:

وكان الصحابةُ ومَن تَبِعهم قبلَ أَنْ يكثُر الكاغَدُ ـ أي: الوَرَقُ الذي كان يُجْلَب من الهِنْد ـ يكتبون آياتِ القرآنِ وغيرَهَا على عَسِيبِ السَعَفِ ـ وهو الأَصْلِ العَريض مِن جريد النَخْلِ ـ وعلى الأَلْواح مِن أكتافِ الغَنَم وغَيرِها مِن العِظام الطاهِرةِ، والخِرَقِ، والأَدَم ـ أيْ الجلُود ـ مثل رَقِّ الغَزالِ، فقد جُمِع بعضُ آياتِ القرآنِ منها، وفي البخاري لما نزلت آية: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: ٩٥] قال عليه السلام للبرّاءِ بنِ مَعْرورٍ: (ادعُ لي زَيْداً، وَلْيَجِيءْ باللّوحِ والدّواةِ والكَتِفِ)[2] إلخ، وروي أنَّ عُثمانَ بعث إلى أُبَيّ بنِ كَعْب بكَتِفِ شاةٍ مكتوبٍ عليها بعضُ قرآنٍ ليُصْلحَ بَعْضَ حُروفِهِ، وفي بعض روايات البخاري: أنّ الرسولَ صلواتُ الله عليهِ قَبْلَ موتهِ بأَربَعةِ أيام، وكان ذلك يومَ الخميس ـ قال لهم: ائتوني بكَتِفٍ أكتبْ لكم كتاباً لا تَضِلّوا بَعْدِي)[3] وروي أنّ إمامنا الأعظمَ الشافِعيّ رضوانُ الله عليه كانَ كثيراً ما يكتبُ المسائلَ على العِظام لقلّةِ الوَرَقِ، حتى ملأَ منها خبايا.

---

(١) المقدمة: ١٢٦.

(٢) صحيح البخاري: ٦/ ٦٠.

(٣) صحيح البخاري: ٤/ ١٢١؟

ورأيت بعض مصاحف مكتوبة على رَقّ الغَزال.

نعم: المصاحفُ التي أمر سيّدُنا عثمانُ بِنَسْخِها وإرسالِها إلى أَجْنادِ الأَمصارِ كانت على الكاغد ما عدا المُصْحفَ الذي كان عندَه بالمدينة فإنه على رَقّ الغَزالِ، كما شوهد بِمِصرَ.

السبب في جمع القرآن:

وكان السببُ في ذلك ـ على ما قاله ابن الأثير في التاريخ الكامِلِ[1] ـ أَنَّ في سنة ثلاثين مِن الهجرةِ كان حُذَيْفَةُ بنُ اليَمانِ مأموراً بِغَزْوِ (الرَيّ)، ثم صُرِفَ عن ذلك إلى غَزْوِ الباب مدداً لعبدِ الرحمٰنِ بنِ رَبيعةَ، وخَرَج معه (سعيدُ بنُ العاصِ) فبلغ معه (أَذَرْبيجان) فأقام حتّى عادَ إليه حُذَيْفة وقال له: (لقد رأيْتُ في سَفرتي هذه أَمْراً لَئِنْ تُرِكَ الناسُ عليه لَيَخْتَلِفُنّ في القرآنِ، ثم لا يقومون عليهِ أبداً)، قال: ولِمَ ذاك؟ قال: رأَيْتُ ناساً من أَهلِ حِمصٍ يَزْعمون أنّ قراءتَهم خيرٌ من قراءةِ غَيرِهم، وأَنَّهم أخذوا القرآن عن (المقداد)، ورأيتُ أهلَ دِمَشْقَ يَزْعمون أَنّ قراءتَهم خيرٌ من قراءةِ غيرِهم، ورأيْتُ أهلَ الكوفة يقولون مثلَ ذلك وأَنّهم قرأوا على (ابن مَسْعودٍ) وأهلَ البَصرةِ يقولونَ مثلَه وأَنّهم قرأوا على (أبي موسى)، ويُسَمُّون مُصْحفه (لُبابَ القلُوبِ)، فلما وصلوا إلى الكوفة أخبر حذيفةُ الناسَ بذلك وحذّرهم ما يَخاف، فوافقه أَصحابُ رسولِ الله ﷺ وكثيرٌ من التابعين، وقال له أَصحابُ (ابن مَسعود): ما تنكر؟ أَلَسْنا نقرأُ على قراءةِ ابن مسعود؟

فغَضِب حُذَيْفَةُ ومن وافقه، وقالوا: إنما أَنتم أَعرابٌ فاسكتوا فإنكم على خطأ، وقال حُذَيْفَةُ: (واللهِ لَئِنْ عِشْتُ لآتِيَنَّ أَميرَ المؤمنين، ولأَشِيرَنَّ عليهِ أَنْ يحولَ بَيْنَ الناسِ وبينَ ذلك فأَغْلَظَ له (ابن مسعود) فَغضِب سعيدٌ، وقام وتفرّق

(١) الكامل في التاريخ: ٣/ ١١١

الناسُ وغَضِب حذيفةُ وسارَ إلى عثمانَ بالمدينة وأخبره بالذي رأى وقال: أنَا النذيرُ العَرْيانُ يا أميرَ المؤمنينَ، أَدْرِكْ هذه الأمةَ قبلَ أَنْ يختلفوا في القرآن اختلافَ اليهودِ والنصارى في التوراةِ والإنجيل، ففزع لذلك عثمان فجمع الصحابةَ وأخبرهم الخبرَ فأَعْظموه، ورأَوْا جميعاً ما رأى حُذَيفةُ فأرسل عُثْمان إلى حَفْصَةَ بنتِ عُمَر رضي الله عَنهما: أَنْ أَرْسلي إلينا بالصُحُف نَنْسِخْها، ثم نَرُدَّها إليك، وكانت هذه الصُحُف هِي التي كُتِبَتْ أيامَ أَبي بكرٍ رضي الله عَنه، فإنَّ القَتْلَ لما كَثُر في الصحابة يومَ اليمامة قال عُمَر لأَبي بكْرٍ رضي الله عنهما: أَنّ القَتْلَ قد استحرَّ - أي: اشْتَدّ وكَثُر - بقراءِ القُرآن يومَ اليَمامةِ، وإني أخْشى أن يَسْتَحِرَّ القَتْلُ بالقُرّاء في المواطنِ فيذهبُ كثيرٌ من القرآن، وإني أرى أَنْ تأمرُ بجمع القرآنِ. فأمر أبو بكرٍ زَيْدَ بنَ ثابتٍ فَجَمَعَهُ من الرِّقاع والعُسُبِ وصدورِ الرِّجالِ، وكانت الصُحُفُ عند أبي بكرٍ ثم عِنْدَ عُمرَ فلما توفي عمرُ أخذتْها حَفْصَةُ فكانت عندها إلى أَنْ أرسلَ إليها عثمانُ أخذها للنقل منها، وأُحضرَ زيدَ ابنَ ثابتٍ وعبدالله بنَ الزبير وسعيدَ بنَ العاصِ وعبدالرحمٰن بنَ الحارثِ بنِ هشامٍ وأمرهم أَنْ يَنْسِخوها في المصاحف، وجعل الرئيسَ عليهم (زيدَ بنَ ثابتٍ) من الأنصار وَهُمْ من قريشٍ، فلهذا قال لهم عثمانُ: إذا اختلفْتُم أنتم وزيدٌ في عربيّةٍ من عربيّةِ القرآنِ فاكتبوها بلسانِ قُريش، فإن القرآنَ - يعني مُعْظَمَهُ - أُنْزِلَ بلسانِهم) ففعلوا، ولم يَخْتَلِفُوا إلا في رَسْمِ (التابوت) - كما في المُزْهِر[1] - فالأنصارُ كتبوه بالهاءِ، وقريشٌ بالتاءِ فلما نَسَخُوا الصُحُفَ ردَّها عثمانُ إلى حَفْصَة وأرسلَ إلى كلّ أُفقٍ بمُصْحَفٍ مما نَسَخوا، وأمرهم أَنْ يُحرِقُوا كلَّ مُصْحَفٍ يُخالِفُ الذي أُرسِلَ إليهم بِهِ، فذلك زمانٌ حُرِقَتْ المصاحفُ بالنارِ، وكلُّ الناسِ عَرَفَ فضلَ هذا الفعلِ، إلا ما كان من أَهْل الكوفة، فإن المُصْحَفَ لما قَدِم عَلَيْهِم من عندِ عُثمانَ فَرِح به أَصحابُ النبي ﷺ

(١) المزهر: ٢/ ٧٣

دونَ أَصحابِ (ابنِ مَسْعودٍ) ومن وافقَهم، فإنهم امتنعوا من ذلك وعابُوا الناسَ، فقامَ فيهم (ابنُ مَسْعودٍ) وقال: (ولا كلُّ ذلك، فإنكم واللهِ قَدْ سَبَقْتُم سَبقاً بيّناً فاربِعوا على ظَلْعِكم). ولما قدم (عليٌّ) رَضِيَ اللهُ عَنْهُ الكوفَةَ قامَ إليه رجلٌ فعابَ عُثمانَ بِجَمْعِ الناسِ على مُصْحَفٍ، فصاحَ بهِ وقال: (اسكُتْ فَعَنْ مَلإٍ منّا فَعَل ذلك، فلو وَليتُ ما وَلي عثمانُ لَسَلكْتُ سبيلَه). انتهى ما نقلته من الكامل مع زيادة يسيرة من المزهر، وهو مأخوذ من حديث البُخاريّ في كتابِ (فضائل القرآن)[1]، قال شارحُه القسطلاني[2] نقلاً عن مُحيي السنة في هذا الحديثِ البيان الواضح أَنّ الصحابةَ رضي الله عنهم جمعوا بين الدّفّتين القرآن المنزَّلَ من غير أَنْ يكونوا زادوا أَوْ نقصوا مِنْهُ شيئاً باتفاقٍ منهم مِنْ غَيْر أَنْ يُقدِّموا شيئاً أو يُؤَخِّروه، بل كتبوه في المصاحفِ على الترتيبِ المكتوبِ في اللوح المحفوظ بِتَوْقيفِ جبريلَ عليه السلامُ على ذلك وإعلامهِ عندَ نزول كلّ آيةٍ بموضِعها وأين تُكتَبُ.

وقال (أَبو عبد الرحمٰن السلمي)[3] كانت قراءةُ أَبي بكرٍ وعمرَ وعثمانَ وزيدِ ابنِ ثابتٍ والمهاجرين والأَنصارِ واحدةً وهي التي قرأَها ﷺ عَلى جبريلَ مرتين في العام الذي قُبِضَ فيه، وكان زيدُ شَهِدَ العَرْضَةَ الأَخيرة وكانَ يُقْرِىءُ الناسَ بها حتى مات، ولذلك اعتمدَهُ الصِّديقُ في جَمْعِهِ، وولاه عثمان كَتَبَةَ المَصاحِفِ.

قال السفاقِسي[4]: (فكان جَمْعُ أَبي بكر خوفَ ذهابِ شيءٍ مِنْ القرآنِ بذهابِ حَمَلَتِهِ، حيث أَنّه لم يكنْ مجموعاً في مَوضعٍ واحدٍ، وجَمْعُ عُثمانَ لما

(١) صحيح البخاري: ٦/ ٢٢٦.

(٢) شرح القسطلاني: ٧/ ٤٤٩.

(٣) هو محمد بن الحسين الأزدي السلمي النيسابوري أبو عبدالرحمٰن من تصانيفه (حقائق التفسير) توفي نيسابور عام ٤١٢هـ ينظر الأعلام: ٦/ ٣٣٠.

(٤) هو إبراهيم بن محمد السفاقسي: فقيه مالكي من مصنفاته (المجيد في إعراب القرآن المجيد) توفي عام ٧٤٢هـ، ينظر الأعلام: ١/ ٦١.

كَثُر الاختلافُ في وُجوه قراءَتهِ حينَ قرأوا بلُغاتِهم، حتى أدى ذلك إلى تَخْطِئة بعضِهم بعضاً فَنَسَخ تلكَ الصُحُفَ في مُصْحَفٍ واحدٍ مقْتَصِراً من اللّغات على لُغة قريشٍ إذْ هي أَرْجَحُها) اهـ.

وفي (كتاب المَصاحِف)[1]: أنّه كانَ مَعَ زيد في كتابة المصاحفِ اثنا عَشَر رَجُلاً من قريشٍ والأنصار، منهم أُبَيّ بنُ كَعْبٍ، وسَمَّى جماعةً ممن كَتَب أَوْ أَملى، منهم ابنُ عبّاسٍ، وأَنَسُ بنُ مالكٍ. وكثيرُ بنُ أَفْلَح ـ مولى أَبي أَيوبٍ الأَنْصارِيّ ـ ومالكُ بنُ أَبي عامرٍ ـ جدُّ الإمامِ مالكِ بنِ أَنَسٍ، فلا تتوهم من قولهم: مخلف طه سبحتان ومُصْحَفُ.

أَنّ القرآن كان مجموعاً في مُصْحَفٍ واحدٍ على عهدِه ﷺ بل المرادُ به بعضُ آياتٍ، كما يُطْلَقُ اسم المُصحف على ذلك.

قال القسطلاني: أول باب (جَمْع القرآنِ في الصُحُف)[2]: (ثم جَمَع تلك الصُحُفَ في المُصْحفِ بعدَ النبيّ ﷺ، وإنما ترك النبيُّ ﷺ جَمْعَه في مُصْحَفٍ واحدٍ لأَنّ النَّسْخَ كانَ يَرِدُ علَى بَعْضِهِ، فلو جَمَعَهُ ثم رُفِعَتْ تلاوةُ بعضه لأَدّى إلى الاختلافِ والاختلاطِ فحفَظَهُ اللهُ تعالى في القلوبِ إلى انقضاءِ زَمَنِ النَّسْخِ[3]، فكان التأليفُ في الزمنِ النّبويّ، والجَمْعُ من الصُحُفِ زمنَ الصِديق، والنَّسْخُ في المَصاحفِ في زمنِ عُثمانَ، وقد كان القرآنُ كلُّه مكتوباً في عهدِه ﷺ لكن غيرَ مجموعٍ في مَوْضعٍ واحدٍ ولا مُرَتَّبَ السُّوَرِ) اهـ.

---

(١) كتاب المصاحف: ٢٥.

(٢) شرح القسطلاني: ٧/ ٤٤٦.

(٣) الحكمة في عدم جمع القرآن في حياته ﷺ أنه لم ينزل بحسب ترتيب سوره وآياته، فكان كلما أنزل عليه شيء من القرآن أمر بكتابته ويقول في مفترقات الآيات ضعوا هذه في سورة كذا، ينظر البرهان للزركشي: ١/ ٢٣٢.

وأَكْثرُ العلماءِ على أنّ المصاحف التي نُسِخَتْ بأَمْرِ الإمام عثمانَ كانت أربعةً، أَرسل واحداً للكوفة، وآخرَ للبصرةِ وآخر للشّام، وترك واحداً عندَهُ بالمدينةِ.

وقال أبو حاتم[1]: كَتَبَ سبعةَ مَصاحِفَ أُرسِلَتْ إلى مكةَ والشامِ واليَمَنِ والبَحرين والبصرةِ والكوفةِ وحَبَسَ بالمدينةِ واحداً.

ونقل مُحَشّي الجَزَرِيّة عن السُّيوطي: أَنّ الخَمْسَ المُتَّفَقَ عليها صُحُفُ مكةَ والمدينةِ والبصرةِ والكوفةِ والشامِ، واخْتُلِفَ في ثلاثةٍ مصرَ واليمنِ والبَحْرَيْنِ.

وكذلك اخْتُلف في المُصْحفِ الإمامِ هل هو ما أَبْقاه بالمدينةِ أَوْ آخرُ أَمْسَكَهُ تَحْتَ يدِه)[2] اهـ.

والظاهر أَن اسم (الإمام) شاملٌ لكلِ واحدٍ من المصاحفِ المذكورة لا اسمٌ لواحدٍ بخصوصِهِ، ويقال: إنّ الموجودَ بمصر الآن في قُبّة السلطان الغوري هو الذي عليه دَمُهُ على قوله تعالى: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٣٧] جَلَبَهُ إلى السلاطين، فسُبْحانَ مَن يَرِثُ الأَرْضَ ومَنْ عليها، وهو خَيْرُ الوارِثين.

الفائدة الرابعة: في مبادىء الفن الذي وضعت له هذه الرسالة، وفيها تقسم الخطوط إلى ثلاثة ـ كما ستراه ـ:

إعلم أنه ينبغي لكل من أراد الشروع في أيّ فن كان أن يتصوره أولاً بمعرفة خمسة من مبادئه العشرة التي هي اسمه، وحدّه وموضوعه وواضعه، وفائدته، إلخ. المجموعة في قول الفاضل الأديب السيد عبد الهادي الأبياري[3]:

(١) هو أبو حاتم صاحب كتاب (اختلاف المصاحف) ولم أقف عليه. ينظر المصاحف للسجستاني: ٣٤.

(٢) لم أعثر على النص في مظانه من المخطوطة.

(٣) هو عبد الهادي الهادي نجا بن رضوان الأبياري المصري، توفي عام ١٣٠٥هـ من مصنفاته: (مسعود المطالع) و(القصر المبني على حواشي المغني) ينظر الأعلام: ٤/ ٣٢٢.

إنّ المبادئَ في عَشْرٍ قد انحصرت   حَدٌّ وحُكْمُ ومَوْضوعٌ ومَن وضَعا
ومأخذٌ نِسبةٌ فَضْلٌ وفائدةٌ   مسائلٌ وكذا اسم الفنّ فاستمعا

فإن عرفها كلّها كان أعظم.

فأمّا (**اسم هذا الفن**) فهو الكتابة، والخطّ، والهجاء، وبهذا الأخير ترجم ابن مالك في (التسهيل)[1]، وبالثاني ترجم في (الشافية)[2] و(جمع الجوامع)[3]، وقد يسمى أيضاً (علم الرسم) وإن غلب هذا في المصاحف.

وأما (حدُّه) أي: تعريفه فهو علم بأصول يعرف بها تأديةُ الكتابة على الصحة بناءً على القول بأن عدم إعطاء الكتابة حقَّها جهلٌ، فتكون معرفة تأديتها على الوجه الصحيح علماً، وإلا فنقول: هو قانون تعصم مراعاته من الخطأ في الخطّ كما تعصم مراعاة القوانين النحوية من الخطأ في اللفظ.

وأمّا مَوْضُوعُه:

فهو الكلماتُ التي يَجبُ انْفِصالُها مِنْ بعضها والتي يجبُ اتّصالها ببعضها، والحروفُ التي تُبْدَلُ، والحروفُ التي تُزاد، والحروفُ التي تُنْقَص، فهو مُنْحصِرٌ في هذه الأَربعة لا غَيْر، على ما يُفْهم من (شَرْح النّقاية) للجلال السُّيوطي[4]، فلهذا جعلْنا أَبواب هذهِ الرسالةِ أَرْبعةً منطويةً تحت المَقْصَد ـ كما ستراه قريباً ـ وَلْنَذْكُرْ لَكَ مِن أَمثلة كلّ بابٍ بعضاً تعجيلاً للفائدة، فمثال الفَصْل والوَصْلِ: (كُلّ ما) و(كُلّما) و(إنْ هُمْ) و(إنّهم) و(يَوْمَ هُمْ)، و(يَوْمَهُم)، و(إنّ ما)، و(إنّما).

(١) تسهيل الفوائد: ٣٣٢.
(٢) شرح الشافية: ٢/ ٢٦٤.
(٣) همع الهوامع: ٢/ ٢٣١ ـ ٢٤٣.
(٤) الدراية لقراء النقاية المطبوع على حاشية مفتاح العلوم: ١٢٩

ومثال الإبدال: (سُؤال ورِئال).

ومثال الزِّيادة: الأَلِفُ في (مِائَةٍ)[1]، والأَلفُ في (كُلُوْا واشْرَبُوا)، والواو في (عَمْرٍو).

ومثال النَّقْص فقط: (مِمّا، وعَمّا) و(مِمّ وعَمَّ).

ومثال ما اجتمع فيه زيادةٌ ونَقْصٌ وإبدال: (أُولئكَ) على ما ستراه مُفَصَّلاً في أبوابِهِ ـ إنْ شاءَ اللهُ ـ.

وأمّا فائدتُه وثمرتُه:

فهي حفظ الإنسان من الخطأ واللَّحْن، كما عُلِمَ من التعريف السابق، وزيادة على ذلك معرفة الأفْصح في الكتابة وذلك لأنها نائبة عن التكلُّم، فالخطأ فيها يُعَدُّ لَحناً كالخطأ فيه، بدليل ما رواه السُّيوطي في المزهر[2]: أنّ سيّدَنا عمرَ رضي الله عنهُ ورد إليه كتابٌ من أَبي موسى الأَشْعَرِيّ إذْ كان عاملاً له على البَصْرَةِ، فأرسل إليه أَن أضْرِبْ كاتِبَكَ سَوْطاً فإنه لَحَنَ في كتابة كلمةِ كذا، ونظير ذلك ما حكاه الإمامُ ابنُ جِنّي عن شَيْخه أَبي عليّ الفارسي إمام النُحاة في عَصْرِهِ (أَنّه ذهب مع صاحب له ليزورَ عالماً، فلما دخل عليه رأى في يده جُزْءاً مكتوباً فيه (قايل) بنقطتين تحت الهمزة المُصَوَّرةِ ياءً، فقال له: هذا خط مَنْ؟ فقال: خطي، فالتَفَتَ لصاحبه وقال: (أَضَعْنا خطواتِنا في زيارة مِثْل

(١) الصواب أن تكتب (مئة) بغير ألف قياساً على القاعدة في مراعاة أقوى الحركتين فتكتب على حرف يناسب أقوى الحركتين وهما حركة الهمزة وحركة ما قبلها وذلك أن أقوى الحركات هما الكسرة ثم الضمة ثم الفتحة، مثل فِئة ورِئة ومئة. وبه قال أبو حيان، ينظر ص٢٢٣.

(٢) لم أعثر على النص فيه.

هذا) وخرج لوقته ـ كما سيأتي نقله في الخاتمة[1] عن المُطرِّزي[2]، والأَشْموني[3] أيضاً، وكان الصِّدِّيقُ رَضيَ الله عَنْهُ يقولُ: (لأَنْ أَقْرأَ فأُسْقِطَ أَحَبُّ إليَّ مِنْ أَنْ أَقْرأَ فَأَلْحَنَ).

وكما أنّهم عدّوا في الأَلفاظ فصيحاً وأَفْصَحَ فكذلك عدُّوا في الكتابة مثلَه، فقد قالوا: الأَفْصَحُ في كتابةِ المقصورِ كذا، والأَفْصَحُ في كتابة المنقوصِ كذا، قال في (الشافيةِ، وشَرْحِها): (ومن ثَمَّ ـ أي: ومِن أَجْلِ ـ أنّ مبنى الكتابةِ على الوَقْفِ والابتداء كُتِبَ بابُ قاضٍ مما حذف ياؤه للتنوين رفعاً وجراً بغير ياءٍ، وكُتِبَ بابُ القاضي بالياءِ على الأَفْصَح فيهما للوَقْفِ عليهما بذلك)[4] أهـ.

وأما حكمُه:

فهو الوجوب الكفائي لما أَنّ صَنْعة الكتابة واجبة على الكفاية كسائر الصناعات، فإِذَنْ يكون علمها من قبيل فرض الكفاية كسائرِ العُلوم الوسائل.

وأما فَضْلُه:

فهو احتياج كلّ علمٍ إليه، ولا غِنىً لَهُ عنه، لأَنّ تدوينَ العُلوم بأَسْرِها وحِفْظَها مُتَوَقِّفٌ على الكتابة.

وأما نِسْبَتُه:

إلى البَنانِ فهي كنِسْبَةِ النَّحْوِ لِلّسانِ والمَنْطِق للجَنانِ.

---

(١) سيأتي في ص:

(٢) المطرزي: هو ناصر عبد السيد من كتبه (الإيضاح) ينظر الأعلام: ٨/ ٣١١

(٣) الأشموني: ٤/ ٣٠٤.

(٤) شرح الشافية: ٢/ ١٢٩، ٢٦٦.

وأما مأخذه واستمدادُه:

فهو من القواعدِ النّحوية والأصول الصرفية كما سبق الإيماءُ على ذلك عَنْ أبي حيان[1]، ومِنْ مُوافَقَةِ (الإمام) الذي -هو مُصْحَفُ عثمانَ في بَعْضِ كلمات[2].

وأما واضِعُهُ:

فهم علماءُ المِصْرَيْنِ العِراقيين ـ أي: البصرةِ والكوفةِ ـ فإنّهم هم الذين دوَّنوا هذا الفنَّ، كما دوّنوا غَيْرَهُ من علم اللغة والصرف والاشتقاق والنّحو والعَروض، ولهم في جميع تلك العلوم مذاهبُ مُختلفةٌ حتّى هذا العلمُ لَهُم فيه اختلافات مَبْنيّة على الاختلاف الواقع في لُغات قبائلِ العرب بالوُجوه التي عَقَدَ لها في (المزهر)[3] تَرْجمةً مُستقلةً، وذكر منها تحقيقَ الهمزةِ وتخفيفَها بالتسهيل أو الإبدال بأَحدِ حروف العلّة، (فالتحقيقُ) لغةُ تميمٍ وقَيْسٍ وهو الأَصْل، و(التخفيف) لغةُ قريشٍ وأكثرِ الحجازيين ـ على ما قاله شيخُ الإسلام في شرح الشافية، قال: (ومعلومٌ أَنّ لغةَ قريش أَفْصحُ اللغاتِ فلذا كان الكَتْبُ على لُغتهم أَولى، لا سِيَّما وقد جَرى عليها رَسْمُ المُصْحف)[4] اهـ.

ومثلُه في (الهَمْع)[5] عن أَبي حيان، أي: فيكونُ الكَتْبُ على لُغَةِ التَخفيف أَولى لِوَجْهَينِ كونها لغةَ قُرَيْشٍ الفُصْحَى، واتباعَ المُصْحَفِ، ولهذا كان أَكْثَرُ

---

(١) تقدم في ص

(٢) الأحسن الاقتصار على الخط القياسي ففي التلفيق بين خط المصحف والقياس يقع اللبس ومن ذلك إتباعهم كتابة (مائة) بالألف ليوافقوا خط المصحف، والقياس حذف الألف، ومثلها كلمة (يحيىٰ) والصلوة وغيرها.

(٣) المزهر: ١/ ٢٠١، ٢٥٥.

(٤) شرح الشافية: ٢/ ١٧٢.

(٥) همع الهوامع: ٢/ ٢٣٣.

الصَّحابةِ ومَن وافقهم مِن التابعين وأتباعهم يُوافقون الرسمَ المُصْحَفيّ في كل ما كتبوه ولو لم يكن قرآناً ولا حديثاً ويكرهون خلافَهُ، ويقولون: (لا تُخالِفِ الإمامَ)، يُريدون بذلك المُصْحفَ الذي كُتب بأمرِ الإمام عثمانَ، فإنّهم كانوا يُسمّونَهُ (الإمامَ) من حيث اتباعُه رَسْماً وغَيْرَه، واستمر الأمرُ على ذلك إلى أنْ ظهر علماءُ المِصْرَيْنِ، وأسّسوا لهذا الفنّ ضوابطَ وروابطَ بَنَوْها على أَقْيِسَتِهِم النّحويةِ وأُصولهم الصّرفيةِ وسمّوها (عِلْمَ الخَطِّ ـ القياسي، أو الاصْطلاحي المُخْتَـرَع) وسَمَّوْا رَسْمَ المُصْحَفِ بـ(الخطِّ المُتَّبع)، وقالوا: إنّ رَسْمَهُ سُنّةٌ مُتّبَعةٌ مقصورةٌ عليهِ فلا يُقاسُ ولا يقاسُ عَلَيهِ، ومثلُه من حيث عدم القياس (خَطُّ العَروضيين) ولذا قيل: (خَطان لا يُقاسان)[١]، فتحصل أَن الخُطوطَ ثلاثةٌ:

أولُها: (خَطُّ المُصْحَفِ) فيكتب على ما رُسِم في مَصاحِف الإمام وإن خالفَ القياسَ، فقد حكَى السُّيوطي في كتابه (الإتْقان في عُلوم القُرآن)[٢] عن مذهب الإمام: أنّه تَحْرُمُ مُخالفةُ مُصْحَفِ عُثمان في رسم ياءٍ أَوْ ألفٍ أَوْ واوٍ أَوْ غيرِ ذلك كالفصل والوصل، أيْ: في نحو: (**ولا تَحِيْنُ مناصٍ**) [ص:٣] فإنّ التاء التي من كلمة (لاتَ) موصولةٌ فيه بـ(حين)، وكقولهِ تعالى: (**فَمالِ هَؤلاءِ القَوْمِ**) [النساء:٧٨] (**وَقالوا مالِ هَذا الرسولِ**) [الفرقان:٧] و(**كُلَّ ما أُلْقِيَ فيها فَوْجٌ**) [تبارك:٨]. (فالهاء) مفصولةٌ من اللام في الآيتين، و(ما) مقطوعة عن (كلّ) في الثالثةِ على خلاف القِياس، وكالوصل والإبدال والحَذفِ في قوله تعالى حكايةً عن قولِ هارون لأخيه عليهما السلامُ: (**يَبْنَؤُمَّ لاَ تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي**) [طه:٩٤] وكذلك (الرِّبَوا) رسم بواوٍ متصلةٍ بالباء، وألف بعدَها، وكزيادة (ياء) أُخرى بعدَ الياء في قوله تعالى: (**والسّماءَ بَنَيْناها بأَيْيدٍ**) [الذاريات:٤٧]، قال

---

(١) همع الهوامع: ٢/ ٢٤٣
(٢) الإتقان: ٢/ ١٦٦.

مُحَشّي الجَلالين: (فهي زيادةٌ ليس لها وَجْهٌ يُعْرَفُ)[1] أهـ. أيْ: لكنها تُرْسَم فيه اتّباعاً كما كَتَبَ السَّلَفُ، وكذا زيادةُ الياءِ في: (ولَقَدْ جاءَكَ مِنْ نَبأى المُرْسَلين) [الأنعام: ٣٤] ونحوه، وكنقص الواو في رسم (المَوْءُودَة) [التكوير: ٨]. بواوٍ فقط وهي المتّصلةُ بالميم، وكذلك (والّذينَ تَبَوّءُوْا الدّارَ) [الحشر: ٩] رسم بواوٍ واحدةٍ، وحَذْفِ الهَمْزةِ وواو الضمير. ـ كما في أوّلِ الكُلّياتِ[2] ـ ففي ذلك كلّهِ تَحْرُمُ المُخالفَةُ على مذهب الإمام (أَحْمَدَ)، وكذا نُقِلَ عن الإمام (مالكٍ) الحرمةُ أيضاً، ولهذا ألّفَ كثيرٌ من العُلماء رسائل في رَسْمِهِ كالشاطِبيّ، وابنِ الجَزْرِيّ وغيرِهما كالسُّيوطي فإنّ له في ذلك رسالة سماها: (كَبْتُ الأَقْران في كَتْبِ القُرآن) ـ كما قاله في شرح النقاية[3].

وثانيهما: (خَطُّ العَروضيين) وهو على حَسْبِ الملفوظِ بهِ قال أبو حيان: (وذلك لأنّ العَروضيين يكتبون ما يُسْمَع خاصة إذ الذي يعتدّ به في صَنعة العَروض إنما هو ما يُلْفظ به لأنّهم يريدون به عدَّ الحروف التي يقوم بها الوَزْن متحركاً كان أوْ ساكناً، فيكتبون التنوين نوناً ولا يراعون حذفها في الوقف ويكتبونَ المدغم، أي: المشدّدَ حرفين، ويكتبون الحروفَ بحسب أجزاء التفاعيل، فقد تنقطع الكلمة بحسب ما يَقَعُ من تبيين الأَجزاء، كقوله[4]:

يا دارَ مَيْ يَتِبِلْ عَلْياءِ فَسْ سَنَدِي   أَقْوَتْ وَطا لَعَلَيْ ها سالِفُلْ أَمَدِي

لأَنَ تَقْطِيعَهُ: (مُسْتَفْعِلُنْ فَعِلُنْ) أَرْبَعَ مرّاتٍ، وكتابةُ هذا البيت في الخط الذي ليس في علم العروض هكذا.

---

(١) الفتوحات الإلهية: ٤/ ٢٠٨.

(٢) الكليات: ٥.

(٣) الدراؤة لقراء النقاية: ١٣٢.

(٤) هو النابغة الذبياني، ينظر خزانة الأدب: ٤/ ٥، ١١/ ٣٢.

يــا دارَ مَيَّــةَ بِـالعَلْيــاءِ فـالسَّنَــدِ أَقْـوَتْ وطـالَ عَلَيْهـا سـالِفُ الأمَـدِ

أهـ من الهمع[1].

وثالثها: الخطُّ الاصطلاحي في غيرِ المُصْحَفِ والعَروضِ، وهو الذي وضعنا له هذه الرسالة، قال شيخُ الإسلام: (فإنّه لَيس جارياً على اللّفظ كما يَجْري العَروضُ لأنّه قد يُحذَفُ منه ما يَثْبُتُ في اللّفظ، وقد يُزاد يه ما لم بهِ. وقد يكتب حَرْفٌ بدلَ آخر، كأن يكتب بالياء أَوْ الواوِ ولفظُه بالألف كالحُبْلَى والصَّلَوة)[2] اهـ. أي: بناءً على استحباب رسم الصلاة بالواو في غير المُصْحَف اتباعاً لرَسْمِهِ، وكأن يُكتب بالألف ولَفْظُهُ بالنّونِ[3] مثل: ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق: ١٥] و﴿وَلَيَكُونًا﴾ [يوسف: ٣٢] ﴿وَإِذًا﴾ [الإسراء: ٧٦] أو يكتب بالنون ولفظه بالميم مثل: ينبوع، وما ينبغي. وعنبر، ومنبر.

أو يكتب بالواو ولفظه في الدرج بالهمز مثل: (اؤْتُمِنَ) المبني للمجهول.

أو يكتب بالياء ولفظه في الدرج والوصل بالهمز، مثل: (ائْتَمَن) للمعلوم، أو فعل أمر.

أو يكتب بالياء ولفظه في الدرج بالواو كالأمر من (وَجِل) و(وَجِر) و(وَدَّ)، وغيْرِ ذلك مما يأتي بيانه في أَبْوابهِ إنْ شاءَ اللهُ تعالَى.

---

(١) همع الهوامع: ٢/ ٢٤٣.

(٢) شرح الشافية: ٢/ ٢٦٤.

(٣) ينظر ص ٢٠٥.

المقصد في موضوع الرسالة

وتحته أربعة أبواب

الباب الأول

فيما يقطع وجوباً وما يوصل وجوباً من الكلمتين فأكثر

وفيه أربعة فصول



الفصل الأول

في بيان ابتناء الكتابة على تقدير الابتداء والوقف، مع بيان مقتضيات الوصل الذي هو خلاف الأَصل في الكلمات ـ غير الحروف المفردات.

لا يَخْفى أنّ الحروفَ الهجائية لها حالتان مُتَضادّتان

البساطةُ والتركيبُ:

فالبسيطة: هي الحروف المقطّعة، أي: المتفرّقةُ خطاً مثل كتابة التمائم.

والمركبة: هي المجتمعة المتصلة ببعضها المستعملة في سائر الكتب. و(التركيب) مُمكنٌ في جميع الحروف، سِوَى ستةٍ لا يُمكن وصلُها بما بَعْدَها، جمعتها في قولي: (زُرْذاوُدٍ)، ولكنَّ الأَصلَ والقياسَ أَنّه لا يُوصل ويجمع إلا حروفُ كلّ كلمةٍ على انفرادها ما لم يوجد مقتضٍ لوصل كلمتين فأكثر من المقتضيات الأَربعة الآتية. عن الهمع[١].

وأكثر ما يُوْجَدُ موصولاً ومجموعاً من حروف الكلمة الواحدة ستة أَحرف أَو سبعة، مثل: مَنْجَنيق، وعَلْطَميس وعَقَنْجَجِيّة ـ وهي الحماقةُ المُفْرطةُ ـ وهذا من النادر، لأَنّ الغالبَ في الأَسماء عدمُ زيادتها على ستةِ أَحْرُف، قال في الخلاصة[٢]:

ومُنْتهى اسمٍ خَمْسٌ إنْ تجرّدا   وإن يُزَدْ فيه فما سَبْعاً عدا

(١) ينظر الهمع: ٢/٢٣٧ وينظر ص٤٣.

(٢) الخلاصة (ألفية ابن مالك) البيت الثالث من باب التصريف

وقال في الفعل[1]:

ومُنْتهـاهُ أَرْبَعٌ إنْ جُـرِّدا وإنْ يُـزَدْ فيـه فمـا سِتّـاً عـدا

وأَقَلُّ ما يُوْجَدُ موصولاً مِنْ كلمتين حرفان، مثلُ: (بِتُّ، ومُتُّ) فإن كلَّ واحدٍ من هذين اللفظين مُرَكَّبٌ من فعلٍ وفاعلٍ، من البَيْتوتةِ والمَوْتِ، ومثلُهما: (بِنَّ) مركب من فعل البَيْنونة وفاعل وهو (النون) ضَميرُ النِّسوةِ.

وأَقَلُّ ما يُوْجَدُ مركّباً موصولاً مِن ثلاثِ كلماتٍ ثلاثةُ أَحْرُفٍ، نحو: (قُتُّهُ) من القَوْتِ، و(فُتُّهُ) من الفَواتِ ـ بمعنى السَّبْق أو التَّرْكِ ـ فكلٌّ واحدٍ من هذين اللّفظين مركّب من فعلٍ وفاعلٍ ومَفْعولٍ، فإن أدخلتَ على أَحدِ هذن الفعلين حرفاً مفرداً، مثل: فاء العطف أوْ لام الجواب صارت اللفظة أربعَ كلماتٍ في أربعةِ أحرفٍ.

وأقلُّ ما يُوجد موصولاً من خمسِ كلماتٍ تِسعةُ أَحرُفٍ نحو: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ﴾ [البقرة:١٣٧] فإنَّهُ مركّب من كلمتين في أوله وهُما: (الفاء والسين) لأنّ كلَّ واحدةٍ منها حرفٌ جاء لمعنىً، وهو كلمةٌ من أقسام الكلام الثلاثة، ومن كلمتين في آخره وهُما اسمان ضميران، (الكاف) ضمير المخاطب المُفْرَدِ و(هُمْ) ضميرُ الغائبين، والفعل متوسط بين الحرفين أولاً، والاسمين الضميرين آخراً.

ثم وجدْنا عشرة أَحرف مُتّصلة من أربع كلماتٍ في: ﴿لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ﴾ [النور:٥٥]، فإن أدخلت على ذلك فاء الجواب كانت الحروفُ أَحَدَ عَشَرَ والكلماتُ خمساً.

وقد وجد سِتُّ كلماتٍ في تسعةِ أَحْرُفٍ مَوصولةٍ كأَنْ تقول لمن سألك عن أمر: (فَلَنُفَهِّمَنَّكَهُ).

---

(١) الخلاصة: البيت السابع من باب التصريف.

واعْلَمْ أنّ ما ذكرناه أوّلاً من تركيب حروف الكلمة الواحدة ووصلها ببعضها ليس مما يقصد للبحث عنه من موضوع هذا الفن، بل هو من الأمور التي تتقدم معرفتها، في ابتداء التعليم أوردناه تشحيذاً لذهن الطالب وتمريناً لهُ وتبياناً للأساس، وإنما الذي من مقاصدنا وصل الكلمتين فأكثر، فنقول:

الأصل والقياس في كل كلمتين اجتمعتا أَنْ تكتب كلٌّ واحدةٍ منهما مفصولةً عن الأُخرى منظوراً في أول كلمة لحالة الابتداء بها، وملحوظاً في آخرِها حالةَ الوقْفِ عليها، لأنّ مبنى الكلمة على اعتبار الوقف والابتداء ـ كما سبق في تعريفها أول المقدمة[1] ـ قال في (الهمع): (الأَصْلُ فَصْلُ الكلمة مِن الكَلِمَة، لأنّ كلَّ كلمة تدلُّ على معنىً غيرِ معنى الكلمةِ الأُخرى، فكما أن المعنيين متميزان فكذلك اللفظ المعبَّرُ به عنهمُا يكون مُتَميّزاً، وكذلك الخطّ النائبُ عن اللّفظ يكون متميزاً بفصلهِ، وخرج عن ذلك الأَصل ما كانا كشيءٍ واحد، فلا تُفْصَلُ الكلمةُ عن أُختِها وذلك أَربعةُ أشياء:

الأول: المركب تركيب مَزْجٍ، كـ(بَعْلَبك) بخلاف غيرِه من المركبات، كـ(غُلامِ زيدٍ، وخمسةَ عَشَرَ).

الثاني: أن تكون إحدى الكلمتين لا يُبتدأ بها، لأنّ الفَصْلَ في الخطّ يدل على الفصل في اللفظ، فإذا كان لا يمكن فصلهُ في اللفظ فكذلك ينبغي أن يكونَ في الخطِّ، وذلك نحو: الضمائر البارزة المتصلة، ونون التوكيد، وعلامة التأنيث والتثنية والجمع وغير ذلك مما لا يمكن أنْ يبتدأ به.

الثالث: أن يكون إحدى الكلمتين لا يوقفُ عليها، وذلك نحو باءِ الجرّ ولامِهِ وكافِه، وفاءِ العطف والجزاءِ ولامِ التوكيد، فإنّ هذه الحروف لا يوقف عليها، وخرج عن ذلك واوُ العطف فإنّها لا تُوصل لعدم قَبولها الوصل

(١) تقدم في ص٣١

والرابع: ما يذكر من الألفاظ)[1] أهـ - يعني الكلمات الثلاث الآتية في الفصول الثلاثة بعد هذا الفصل، وهي (ما) و(مَنْ) و(لا) على ما سيأتي بيانُها في فُصولها:

ومعلوم مِن الأصول المقررة في لُغةِ العرب أنّه لا يُبتدأ بساكن ولا يُوقف على متحركٍ في غير الضرورة، ولا على التنوين بأقسامه الأربعة المعروفة دون البقيةِ[2]، قال في أَوّلِ (الخَزْرَجيّة)[3]:

وأَوّلُ نُطْقِ المَرْءِ حَرْفٌ مُحَرَّكُ

وقال في (الجزرية)[4]:

وحاذِرِ الوقفَ بكلّ الحركةَ إلّا إذا رُمْتَ فَبَعضُ حركه

فلا يوقف على ما يبدأ به لأنّه لازم التحرُّكِ، والتحركُ غيرُ سائغٍ عند الوَقف. ومن ثَمّ لم يكن من أُصولهم في الكلمة التي على حَرفٍ واحدٍ وَضْعاً أو عارضاً أنْ تُكتَبَ مقطوعةً عمّا يتصل بها قبلُ أو بعدُ، فإنْ لم يوجد ما يتصل بها أُلحقَتْ بها (هاء السكت) وجوباً، كما إذا قيل لك: كيف تنطِقُ بفعل الأمر من اللفيف المفروق، مثل: (وَفى، أو وَقى، أو وَعى أَوْ وَشَى أَوْ وَنى، فتقول من الأَوّل: (فِهْ) بإلحاق هاءِ السكت الساكنة لفظاً وخطاً وجوباً. وتركُها يُعَدُّ من

---

(١) همع الهوامع: ٢/ ٢٣٧.

(٢) وهي تنوين التمكين والتنكير والمقابلة والعوض، وأما البقية فهي الترنم والغالي، ينظر شرح ابن عقيل: ١/ ١٧.

(٣) العيون الغامزة: ٢٣.

(٤) متن الجزرية: ٤٢، وقوله (رمت) من الروم وهو أن تأتي بالحركة الخفيفة، وهي أكثر من الأشمام لأنها تسمع، ولكن لا يشعر به الأصم أما الأشمام فهو تهيئة الشفتين للتلفظ بالضم بحيث لا يشعر به الأعمى.
ينظر التعريفات ص٢٢، ٦٥، والقاموس مادة (روم).

الخطأ، كما صرّحَ به شَيْخُ الإسلام في مُبْطِلات الصّلاة من (المنهج)[1]، وكذا يقال في نظيره من البقية.

وأما إذا اتّصلت به كلمة أُخرى كأنْ يقال (قِه زيداً) فيكتب بهاء السكت متصلة به نظراً لحالةِ الوَقْفِ عليه بها ولكنها تَسقُطُ في اللّفظ كما سيأتي تمامُ ذلك في الفَصْلِ الثالثِ من باب الزّياداتِ[2] ـ إنْ شاءَ الله تعالى ـ.

وكذا إذا قيل لك: ما مُسَمَّى الجيم من (جعفر)؟ فتقول: (جَهْ) أو: ما مُسَمّى العين من (عُمَر)؟ فتقول: (عُهْ) بضم العين وزيادة الهاء لبيان الحركة وعدم الوقف على المتحرك، أَوْ قيل: ما مُسَمّى الراء من هذين الاسمين؟ فتقول: (إرْ) بكسر الهمزة، قال (سيدي عليّ الأُجْهُورِي) في شرح منظومته: (واعلَمْ أنّ مُسَمّى الحَرفِ إنْ كانَ ساكِناً أُدخل عليه هَمزةُ الوَصْل ونُطِقَ به، وإن كان متحركاً زِيْدَ فيه هاءُ السكت مع الإتيان به مُتحرّكاً بحركته، فإذا أُريدَ النطق بالباءِ من (اضْرِبْ) قيل: (إِبْ) وكذا الضاد منه، وإذا أُريد النطقُ بالراء منه قيل: (رِهْ) بكسر الراء).

قال المبرد في (المقتضب): قال سيبويه: (خرج الخليل يوماً على أصحابه فقال: كيف تلفظون بالباء من (اضْرِبْ) والدال من (قَدْ) وما أَشبه ذلك من السواكن، فقالوا: (باء، دال)، فقال: (إنّما لفظتم باسم الحرف، ولم تلفظوا به)، فرجعوا في ذلك إليه، فقال: (إذا أَردتُ التلفّظ به أَزيدُ أَلف الوصل فأقول: (إبْ، إدْ) لأَنّ العرب إذا أَرادت الابتداء الساكن زادت ألف وصل. وقال: (كيف تلفظون بالباء من (ضَرَبَ) والضاد من (ضُحَى) فأجابوا بنحو جوابهم السابق، فقال: (أَرَى أَنه إذا لفظ بالمتحرك يزاد هاء لبيان الحركة،

---

(١) حاشية البجيرمي: ١/ ١٩٤.

(٢) سيرد في الفصل الثالث زيادة هاء السكت.

كما قالوا: (ارْمِهْ). فأقول به: (ضَهْ) وهذا ما لا يجوز في القياس غيره)[1]، انتهى كلامُ الأُجْهُورِي.

أقول: وأمّا الحُروف المقطّعة في كُتُب اللّغة والصَّرْفِ كما يقال مثلاً: أصل مادة الاستعمار (ع م ر) فكذلك لا يُنْطَقُ بأسمائها، بل بِمُسَمّياتِها، لأَنّه يُشار بِها إلى المادة بقطع النظر عن كونها فِعلاً أَوْ اسماً وعن تعيين حركاتِها، كما نصّ عليه (الشَّنَواني)[2] في تعليقه على (الشافية وشرحها) لشيخ الإسلام[3]، وعليه فيُنْطق في مثلِ الحُروف المتقدّمَة بالعين مفتوحة، لأَنّ الفَتحَ أخفُّ الحركات، وكذا بالميم والراء مفتوحتين من غير إلحاق هاء لتقوى الحروف ببعضها، أو بسكون (الراء)، فلا تنطق بالضم ولا بالكسر ولا بالسكون مَسْبوقاً بهمزةِ وَصْلٍ مكسورة لا في الأَول ولا غيره، لأَنّ ذلك إنما يكون عند إرادة بيان مخرج الحرف، وحيث تقرر لك أنّ الكتابةَ مبنيةٌ على اعتبارِ الابتداءِ والوَقْفِ، فتكتب (اؤْتُمِنَ) في المبني للمَجهول بالأَلف والواو، كما في آية: ﴿فَلْيُؤَدِّ ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ﴾ [البقرة:٢٨٣]، وكما في حديث: (علامة المنافق)[4]: (إذا اؤْتُمِنَ خانَ). وإنما نبّهت على هذا لأنه مما غَلِط فيه كثيرون، فكتبوه بالأَلف والياء المصوّرة بدلاً في الابتداءِ عن الهمزة في الوصل والدرج، وهو إنما يكتب بذلك إذا كان فعل أمرٍ أو ماضياً مبنياً للمعلوم، وذلك لأنك إذا ابتدأت بالمجهول تنطق بالهمزة مضمومة وتمدها، فيتولد من المدّواوٌ وهي المبدلة من الهمزة الساكنة، إذ أصله: (أُؤْتُمِنَ) بهمزتين أُوْلاهما مضمومة والثانية ساكنة،

---

(١) ينظر المقتضب: ١/ ٣٢، كتاب سيبويه: ٣/ ٣٢٠.

(٢) هو أبو بكر بن إسماعيل بن شهاب الدين بن عمر بن علي الشنواني المتوفى (١٠١٩هـ) ينظر الأعلام: ٢/ ٣٦.

(٣) شرح الشافية: ٢/ ٢٦٦.

(٤) صحيح البخاري: ١/ ١٥.

وتُرسمُ واواً لأنّها ـ أي: الهمزة الساكنة ـ تبدل مدّاً من جنس حركة ما قبلها، عملاً بقول الخلاصة[1].

ومـدّاً ابْـدِلْ ثـانـيَ الهَمْـزَيْـنِ مِـنْ كِلْمَـةٍ إنْ يَسْكُـنْ كـ(آثِـرْ وائْتَمِـنْ)

وأما إذا نطقت بالمعلوم وقلت: (قَدْ ائْتَمَنْتُ زيداً) فتكتبه بألف وياء، كما في حديث: (ائْتُوني بكتفٍ أكتُبْ لكم)[2] إلخ، وذلك لأنك تبدأ بهمزة الوصل مكسورة، وتبدل الهمزة الثانية ياءً من جنس حركة ما قبلها، عملاً بقولِ الخُلاصة المذكورة، فهذه الواوُ المبدلة من همزة في الأوّل، والياء المبدلة من همزة في الثاني ينطق بكلّ واحدة منهما ساكنةً في حال الوصل والدرج.

وإذا أُريد الشكل فتوضع القُطْعَة والجَزمة عليها، لا على ألف الوصل التي قبلها، لأنَّ الشكل تابع للوصل، لا للابتداء والوقف، ولذلك يُشْكَلُ المنوّن بعلامة التنوين وإن كان يوقف عليه بالسكون في غير المنصوب، وبإبدال التنوين في المنصوب ألفاً.

وتقول في فعل الأمر من تأبير النخل ـ بمعنى تلقيحه وإصلاحه ـ (اوْبُرِ النَّخْلَ) بضمّ همزة الوصل على لغة من يضم الباء من مضارعه. وتقول: (إيبرِ النّخلَ) بكسرها على لغة من يكسر الباء من مضارعه، لأن حركة همزة الوصل تابعة لثالث حرف في غير الفتح، فلذا ضُمّتْ الهمزة المذكورة على اللّغة الأُولى، وكُسِرت على اللغة الثانية، للقاعدة التي ذكرها ابن الجزري في قوله[3]:

وَابْدأ بِهَمْزِ الوَصْلِ مِنْ فِعْلٍ بِضَمّ إنْ كـانَ ثـالـثٌ مِـن الفِعْـلِ يُضَـمّ

واكسِـرْهُ حـالَ الكَسْرِ والفَتْحِ وَفـي الأسمـاء غيـر الـلام كَسْـرَهـا أَوْفـي

(١) الخلاصة: البيت السابع من باب الإبدال. وسيرد ذكره من ص

(٢) صحيح البخاري: ٤/ ١٢١.

(٣) متن الجزرية: ٤١.

وبما تقرر يتبين لك وجه قول (العِزّي) في فصل المعتل: (والأمر من: وَجَل يَوْجَل إيجل أصله إِوْجل قلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، فإن انضمّ ما قبلها عادت الواو، فتقول: (يا زيدُ ايجَلْ) تلفظ بالواو وتكتب بالياء)، ثم قال: (وحكم (وَدَّ ـ يَوَدُّ) كحكم (عَضَّ يَعَضُّ)، وتقول في الأمر: (ايْدَد) كـ(اعْضَضْ)[1] اهـ. أي: أنك تقول في غير الابتداء: (يا صاحِبُ ايدَد) بالواو وإن كنت تكتبه بالياء، هذا إذا لم يسبق الهمزةَ من المهموز، أو الواوَ من المعتل فاءٌ ولا واوٌ، فإن تقدَّمَ عليها أحدهما حذفت ألف الوصل خطّاً من المهموز دون المعتل، وصارت الهمزة الساكنة متوسطة تنزيلاً، فحينئذٍ تكتب ألفاً لا ياءً ولا واواً، نحو: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِكِتَابٍ﴾ [القصص:٤٩] و﴿وَأْتُونِي بِأَهْلِكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [يوسف:٩٣]، ومثله: (فَأْتَزِر) فتنطق بالهمزة ساكنة في الفعل الماضي أو الأمر، وتكتبها ألفاً مهموزة بدون ياء بعدها، ولا تدغم الهمزة في التاء ـ كما نص عليه القاموس[2]، والأَشْمُوني[3].

وأما إذا تقدّمها غير هذين الحرفين مما هو بمنزلة كلمة مستقلة على حرفين فأكثر، نحو: (ثُمّ وحتّى)، فكما لو لم يتقدمها شيء مثل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ائْتُوا صَفًّا﴾ [طه:٦٤]، و(حَتَّى ائْتَزَر) و(ثُمَّ اؤْتُمِن) فتكتب بحركة ما قبلها عند الابتداء، والفرق بينهما أن **(الفاء والواو)** كجزء من الكلمة من حيث أنه لا يصح الوقف عليهما، ولهذا وصلت الفاء بما بعدها خطاً، ولولا المانع الطبيعي من وصل الواو بما بعدها لوُصلت، ولذا يُستقبح وضعها في آخر السطر. ومن ثَمَّ وُصلت واو الضمير وألفه بما قبلهما في: (رَضُوْا، ورَضِيا) وهذا في همزة غير الوصل، أما هي فلا تحذف عند دخول الفاء عليها، نحو:

---

(١) مجموعات الصرف: ٣٧.

(٢) القاموس: مادة (أزر) وينظر الحاشية والأصل.

(٣) الأشموني: ٤/ ٣١٤.

(فَاضْرِبْ) (فَاسْمُ اللهِ)، كما لم تحذف مع الباء في (بِاسْمِ اللهِ)، وإنما حذفت معها في البسملة الشريفة فقط على خلاف القياس لكثرة الاستعمال على ما يأتي في فصول الحذف[1] إنْ شاءَ الله تعالى.

وأما النَّظرُ لاعتبار الوَقْفِ ففي كلِّ منقوصٍ منوّنٍ الأَفصحُ كتابتُه بحذف يائه، كـ(قاضٍ، وماضٍ، وداعٍ وساعٍ) لأنّ الأَفصحَ حذفُها حالَ الوقف لفظاً، وتسكينُ ما قبلها ـ كمامرّ عن (الشافية)[2].

وتكتب: (بَدْءُ العَيْش، ورِدْءُ الجَيْش، ومِلْءُ الخَيْش) بحذف الهمزة خطاً على المذهب الجاري على لُغةِ التخفيف التي هي الفُصحى، لأنّ الهمزةَ المتطرفةَ إذا سُكِّنَ ما قبلَها تَسقطُ لفظاً، فكذا خطّاً، ويُسَكَّنُ ما قبلَها، أيْ: يَبقَى على سكونه، أو يُشدَّد، أو تُنْقل إليه حركتُها الإعرابية التي تكون في الوصل والدّرجِ إنِ أَمكنَ ـ كما سيأتي تمامُه إنْ شاء الله في الحذف[3].

فإن اتّصل بالكلمةِ المهموزةِ الآخرِ ما لا يُبْدأُ به وهو الضميرُ المتّصلُ صارَت الهمزةُ متوسطةً فتُبدلُ بحرفٍ من جنسِ حركتها الإعرابية.

فتكتب واواً في الرفع، نحو: (هذا جُزْؤهُ، وذاك رِدْؤهُ). وياءً في الجرّ، نحوَ: (خُذْهُ بِمِلْئِهِ)، وألِفاً من النّصبِ، نحو: (عَرَفْتُ بَدْأَهُ).

وتكتب: (أَنا ابنُ فلان) بأثبات ألف (ابن) نظراً للابتداء، وإن كانت تسقط لفظاً في الوصل والدرج، وبإبقاء ألف (أنا) المزيدة لإشباع النونِ وبيانِ حركتها نظراً للوقْفِ، مع أنها ساقطةٌ في الوصل، كقول ابنِ الفارضِ:

---

(١) ينظر ص: ٢١٥.

(٢) شرح الشافية: ١٢٨/٢

(٣) ينظر ص: ٢٠٧.

كـلُّ مَـنْ فـي حِمـاكَ يَهْـواكَ لكـنْ   أنَا وَحْدي بِكُلِّ مَنْ في حِماكا[1]

ولأَجْلِ الوقف أيضاً كتبوا المنصوب المنوّن بالألف، مثل: (رأيْتُ زيداً قاضِياً).

وكتبوا التاء التي يوقف عليها بالهاء هاءً، نحو: (نِعْمَة ورَحْمَة)، حتى لا يجوز نقطها إذا وقعت في شعر أو سجع، ولو كان ذلك في حديث ـ كما قاله النَوَوِيُّ في شَرْح مُسْلم، ونَقْطُها في غيرِ ذلك إنَّما هو بالنَّظرِ للوصل، كما أنَّ شكلَ المنصوب المنوّن بعلامةِ التنوين نظراً لذلك، وكتابةُ الأَلِف بعدَه نظراً للوقف، فمثال ما وقع في صورةِ الشعرِ ماتمثّل به عليهِ الصلاةُ والسلامُ من قول شاعرِهِ (ابْنِ رَواحة) رضي الله عنه كما في البخاري[2]:

لا هُـمّ إنّ العَيْـشَ عَيْـشُ الآخِـرَه   فـأَصْلِـحِ الأنصـارَ والمُهـاجِـرَه

والحاصل أنّ كُلَّ كلمةٍ لا يصحُّ الوقفُ عليها تُوْصَلُ بما بعدَها، وكلُّ كلمةٍ لا يصحّ الابتداء بها تُوْصَلُ بما قبلَها.

فمن فروع الكُلّية الأُولى المركّباتُ المزجية ـ كما مرّ وسيأتي أيضاً[3] ـ ومنها كلّ كلمةٍ كانت على حرفٍ واحدٍ وضعاً، أو عروضاً مِثْلَ: الباءِ والتاءِ في القسم أو الداخلةِ على المضارع، والسين والفاء والكاف واللاّم المكسورة أو المفتوحة للابتداء أو الاستغاثة أو التعجب أو الموطئة للقسم، نحو: ﴿وَإِنَّهُۥ لَلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾ [البقرة:١٤٩] و﴿وَلَلْآخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ ٱلْأُولَىٰ﴾ [الضحى:٤]. وكحديث: (للهُ أَرْحَمُ بالمُؤْمِنِ مِنْ هٰذِهِ بِوَلَدِها)[4]، وكقولهِ عليه السّلامُ لابن مَسْعودٍ لما ضَرَبَ مملوكَه: «للهُ أَقْدَرُ عَلَيْكَ مِنْكَ عَلَيهِ»[5] ـ كما رواه صاحب

---

(١) ديوان ابن الفارض: ١٣٦، وسيرد ذكره في ص٧٥.
(٢) صحيح البخاري: ٥/ ١٣٧، وسيرد ذكره في ص: ١٧٧.
(٣) ينظر: ص: ٤٢، ٦٠.
(٤) صحيح البخاري: ٨/ ٩.
(٥) صحيح مسلم: ٣/ ١٢٨١.

الهمع في اسم التفضيل[1] ـ، وكقولهم: (يا لَلْمهاجِرين ويا لَلأَنْصارِ) و(يا لَطَيّ) ـ كما في يائيَةِ ابنِ الفارض[2] ـ، وفي كلمة (للهِ) ونحوه من كل اسم أوله لام (كاللّهو، واللّعب، واللَّفظ) إذا دخلت عليه اللام توصل اللام باللام، وتحذف ألف[3] (أل) ويُحذَفُ معها إحدى اللاّمات ـ كما يأتي في باب الحذف[4] إنْ شاءَ اللهُ ـ وبه يُلْغَز، فيقال: ما اسمٌ رباعيُّ الحروفِ دخلتْ عليه لامٌ فحذف منه لأجلها حرفان، فإذا أُسْقِطت اللامُ رجعا،؟.

وقد اتّصل في نحو: (لِلَّهْوِ) ثلاث كلمات، وقد تتصل خمس في لفظة ـ كما سبق ذلك في ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ﴾ [البقرة:١٣٧]، وهذا بخلاف الباء والفاء والكاف ونحوها إذا دخلَتْ على ما أوّلُهُ (أل) فلا تُحذف الألفُ بل تُوصَلُ بالحرف قبلَها، نحو: (فَالأَرْضُ بِالبَذْرِ كالسّما)، هذا وما سبق من الحروف أمثلة لما كان على حرفٍ واحدٍ وَضْعاً.

ومثال ما صارت الكلمة فيه على حرف واحد عَرَضاً كلمةُ (مِنْ) إذا دخلت على ما أوّله (أَلْ) أو (أَمْ) على لُغة حِميْر فإنّ النون تحذف تخفيفاً وتوصل الميم خطّاً باللاّم أو الميم الحميرية، كقوله:

وما أَبْقَتِ الأَيام مِلْمالِ عِنْدنا

أصله: (مِن المالِ). وكقوله[5]:

وأَشهــــد أَنّ أمّـــك مِلْبَغـــايـــا ... وأَنّ أَبـــاكَ مِـــن شـــرّ العبـــادِ

---

(١) همع الهوامع: ٢/ ١٦٧.

(٢) هذه قطعة من قوله:

لـو طَـوَيْتُـم نُصحَ جـارٍ لـم يكـن ... فيـه يـومـاً يـأْلُ طيّـاً يـال طـيّ

(٣) الأصوب أن يقال: همزة أل.

(٤) ينظر ص: ٢٤٣.

(٥) هو حسان بن ثابت، الديوان: ١٤٣، وينظر الخزانة: ٦/ ١٠٥.

أي: (من البغايا) وهن الزواني، وكقولِ الزين العراقي في (ألفية غريب القرآنِ)[1] في تفسير (الأصيل): (مِلْعَصْرِ لِلْمَغْرِب)، وكقوله عليهِ السّلام فيما كتبه للحميريين على لغتهم ـ كما في المواهب ـ: (وَمَنْ زَنَى مِمْبِكْرٍ فاصْقَعُوْهُ مائةً، واسْتَوْفِضُوه عاماً، ومَنْ زَنى مِمْثَيِّبٍ فَضَرِّجُوهُ بالأَضاميم)[2] يعني: (مِنَ البِكرِ ومن الثَّيِّب) فقد وصل الميم الجارة بعد حَذْفِ نونها بالميم التعريفية على لُغتهم، ولهذا لم يُنَوِّنْ مدخولَها، وكقولِ الشاعر[3]:

لأَنَّهمـــا مِـــلآنَ لـــم يَتَغَيَّـــرا [وقد مَرَّ للدارَيْن مِنْ بعدِنا عَصْرُ]

أَيْ: (مِنَ الآنَ) ـ كما في رسالة موقد الأذهان[4]، وكذلك الهمع[5]، ذكره في فصل التقاء الساكنين ـ وكذا إذا دخلت (مِنْ) أَو (عَنْ) على كلمة (ما) أو (مَنْ) فتكتب: (مِمّا) و(عمّا) و(ممّن) و(عمّن) مُتّصلاتٍ لحذف النون خطاً ولفظاً بالإدغام،

فإن كانت (ما) استفهامية حذفت أَلفها أيضاً، وصار كلّ من الكلمتين على حرفٍ واحدٍ عروضاً،

ومثلهما (علَىْ) إذا دخلت على (أل) كقوله[6]:

(١) ألفية غريب القرآن: لم أقف على النص فيه.

(٢) قوله: (فضرّجوه) أي: دمّوه بالضرب، و(الأضاميم) الحجارة، واحدتها إضمامة، ينظر النهاية مادة (ضرج): ٣/ ٨١، ومادة (ضمم): ٣/ ١٠١.

(٣) هو ابن صخر الهذلي، ينظر الخصائص: ١/ ٣١٠، واللسان مادة: (أين).

(٤) موقد الأذهان: لم تعثر على النص فيه.

(٥) همع الهوامع: ٢/ ١٩٩.

(٦) هو قطري بن الفجاءة، ينظر المبهج: ١٤، شرح الشافية: ٢/ ٣٤١، شرح المفصل لابن يعيش: ١٠/ ١٥٤.

ورواه ابن هشام من شرح قصيدة كعب بن زهير (ص٦٠).

غداة طغت علماء بكر بن وائل عشيــة لاقينــا جــذام وحميــرا

غَداة طَغَتْ عَلْماءِ بَكْرُ بْنُ وائل [وَعاجَتْ صُدورُ الخيلِ شَطْرَ تميم]

أي: علَى الماءِ.

ومثلُهما مِن الأسماءِ (بَنُوْن) جَمْعُ (ابن) إذا أُضيف إلى ما أَوّلُه (أل)، كقولهم في: بني العنبر، وبني الحارث، وبني الجعراء، وبني القين: (بَلْعَنْبَر، وبَلْحَارث وبَلْجَعْراء، وبَلْقين) ـ كما ذكرناه في رسالتنا التي وضعناها لمعرفة اصطلاحات القاموس[1] ـ فقد اقتصروا على الباء المفتوحة من الكلمة الأُولى من المتضايفين وحذفوا ما بعدها شذوذاً تخفيفاً لِطُولِ الكلام، وأما ما قاله (السّخاوي) وقلّده (الأميرُ) في حاشية (الشذور) من قوله: كان حق (بلحارث) أن يكتب بألفٍ قبل اللاّم كما فعل مثل ذلك الزمخشري في قوله[2]:

[فما سَبَقَ القيسيُّ من سوء سيرةٍ] ولكن طَفَتْ عالماء غُرْلَةُ خالدِ

أيْ: عَلى الماء[3] اهـ. فهو مردود بخوف الالتباس بالباء الجارة إذا دخلت على (الحارث) فهلذا لا تراه ولا نظائره في خطّ أحدٍ من المؤلفين كالقاموس وشُراح الحماسة ودواوين العرب وغيرها مكتوباً بألف أصلاً، ولَوْ لاحَظَ الداعي لِحَذْفِ النون لم يدّعِ أَنّ حقّه إثباتُ الألف.

هذا وقد تكون الأُولى على حرف واحد وضعاً وتُكتب مفصولةً لقصد الألغاز، كقوله:

جاءَكَ سلمانَ أبو هاشِما [فقد غدا سيدها الحارثِ]

---

(١) ينظر الرسالة كاملة في مقدمة القاموس المحيط في بيان الأمور التي اختص بها القاموس: ص٩.

(٢) هو الفرزدق، الديوان: ٢١٦، وينظر المفصل: ١٠/ ١٥٥.

وفي هامش الكتاب: ٤/ ٤٨٥، والمقتضب: ١/ ٢٥١، وخزانة الأدب ٧/ ١٠٦ رسمت (علماء) بحذف اللام والألف من (عَلَى) الحرفية.

(٣) حاشية الأمير: ٢٠ وفيه (والقياس أن يرسم ألف بين الباء واللام كما ترسم بعد باء الجر).

فإن اللفظ: (كَسَلْمانَ) لكنه قطع للتعمية ـ كما في (موقد الأذهان)[1] ـ، كما أَنّ بعكسِ ذلك كلمةَ (بل) إذا دَخَلَتْ على ما أَوّلُهُ (راء) وقصد الإلغاز، تحذف لامها لإدغامها في الراء، وتوصل الباء بالراء، كما في قوله[2]:

عافَتِ الماءَ في الشّتاءِ فَقُلْنا   بَرِّدِيهِ تُصادِفِيهِ سَخِيْنا

قال في (المزهر)[3]: وهذا البيت من أبيات المعاني، والأصل: (بَلْ رِدِيْهِ) فعل أمر من (الوُرود)، وليس من (التَّبْرِيد)، ومثلُه قولُ الشاعر[4]:

لَنْ ـ ما رأيتُ أَبا يزيدَ مُقاتِلاً ـ   أَدَعَ القتالَ وأَشْهَدَ الهَيْجاءَ

فإنّ الأَصل والمعنى: لَنْ أَدَعَ القتالَ وشهودَ الهيجاءِ مدةَ رُؤيتي أَبا يزيد يقاتِلُ، فإنه عند قصدِ التعمية يكتب (لما رأيتُ) بوصل (ما) باللام، وحذف النون للإدغام في الميم لتقاربهما مخرجاً، ويقال: أَين جواب (لما)، وبم انتصب (أَدَعَ)، فالفصل في البيت الأَول والوصل في الآخرين على خلاف القياس في كل منهما، لكن سوّغه قصد التعمية، فهذا مقصور على تلك الحالةِ، لا يجوز في غيرها.

وقد تصير الكلمة الأُولى على حرفٍ ولا يقتضي ذلك جواز وصل ما بعدها بها إذا لم يوجد مسوّغ لوصله، وذلك في الأَمْر من (اللفيف المفروق)، مثل:

---

(١) موقد الأذهان: ٨، قوله: (جاء) فعل ماض، و(كسلمانَ) جار ومجرور وإنما أفردت الكاف ليتأتى الألغاز، و(أبوها) فاعل (جاء)، والضمير لامرأة وقد عرفت من السياق. و(شِما) فعل أمر من: شام البرق يشيمه، والألف منقلبة عن نون التوكيد كقولك في قفن قفا، وسيأتي مثله في ص١٥١.

(٢) قائله مجهول: ينظر معنى اللبيب: ١/ ٣١٣، ومعجم الشواهد: ٣٩٠، وسيرد ذكره في ص٢٤٤.

(٣) المزهر: ١/ ٥٨٨ والنص المذكور متصرف فيه.

(٤) لم يذكر قائله: ينظر معنى اللبيب: ١/ ٣١٣، ومعجم الشواهد: ١٩، سيرد في ص٧١.

(فِهْ وعِهْ وقِهْ ولِهْ) خطاباً لمذكَّرٍ مِن (الوفاء، والوعي، والوقاية، والوليّ) فلا يوصل هذا الفعل بمفعوله الظاهر، نحو: (فِه الكُوزَ شراباً، وقِهْ نَفْسَكَ، وعِهِ الكِتابَ، ولِهِ الأَمْرَ)، ولكن لما لم يكن من أصولهم في الكلمة التي على حرف واحد وضعاً أو عروضاً أن تكتب مفصولة عما يتصل بها زادوا هاء السكت خطّاً نظراً لحالة الوقف عليها لأنّه لا يوقفُ على متحرّك مع أنّ تحريكَه واجبٌ لكونه مبدوءاً به، ولا يوقف على مثل ذلك فتكتب الهاء لابتناء الكتابة على تقدير الوقف والابتداء، وإنْ كانت تسقط وصلاً، ومن ذلك قوله ـ كما في الأشموني[1] ـ.

فِـهْ بِـالعُقـودِ وبِـالأَيمـانِ لا سِيَمـا   عَقْـدٌ وفـاءٌ بـه مِـنْ أَعْظَـم القُـرَبِ

قال الدَّماميني والشُّمُنّي: (فهذه الهاء التي في قوله (فِهْ) ينطق بها وقفاً وتكتب، ولا ينطق بها وَصلاً)، قال الصبّان: (وهلاّ جازَ النُطق بها وصلاً إجراءً للوصل مَجرى الوقف؟)[2].

فإن كان هناك مُسَوّغٌ لوصل ما بعد هذا الحرف به بأَنْ كانت الكلمةُ الثانية ضميراً أو نونَ توكيدٍ وُصِلَتْ بهذا الفعل الذي على حرفٍ، كما تُوصَل بالذي علَى أَكثرَ مِنْ حَيْثُ إنه لا يصحُّ الابتداء بالضمير المتصل سواء كان على حرف نحو: (قِهْ، وعِهْ، ولِه) وضَرْبِهِ، أَوْ على أَكثَرَ، نَحْوَ قوله تعالى: ﴿وَقِهِمْ عَذَابَ ٱلْجَحِيمِ﴾ [غافر: ٧] و﴿وَقِهِمُ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [غافر: ٩].

يقول الفقير: لعل النحاةَ لاحظوا ذلك عند تسميتهم له (بالضمير المتصل)، وتعريفهم له بأنه ما لا يصحُّ الابتداءُ به.

وتعريفهم للمُنْفَصِلِ: بأَنّه ما يصحُّ الابتداءُ به، ولذلك لا يوصل المنفصل بفعله في الخَطِ أصلاً، بل يجبُ فَصْلُه.

---

(١) شرح الأشموني: ٢/ ١٧٣، الخزانة: ٣/ ٤٤٧

(٢) ينظر حاشية الصبان: ٢/ ١٧٣.

وقد يتّصِلُ بالفعلِ ضميران أَحدهما على حرفٍ والثاني كذلك أَو على أكثر، مثل: (قُتْهُ) و(قُتْهُمْ) من القُوْتِ و(ضَرَبْتُهُ) و(ضَرَبْتُهم)، فقد اتّصل في المثال الأَول ثلاث كلمات في ثلاثة أحرف ـ كما سبق[1] ـ.

وقد يتّصل به ثلاثةُ ضمائرَ، مثل: (عَرَّفْتُكَها، وَقَدْ أَلْزَمْتُكَها) فيكون المتّصلُ في ذلك أَربعَ كلماتٍ.

وقد يكون المتّصلُ خَطاً خمسَ كلماتٍ، كما سبق في ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ﴾ [البقرة: ١٣٧].

وقد يتصلُ سِتُّ كَلماتٍ في تِسْعَةِ أَحْرُفٍ أَوْ عَشْرَة كأن تقول: (فَلَنُفَهِّمَنَّكَهُ) أو تقول لمستحق النار: (فَلَيُصْلِيَنَّكَها).

ويلحق بما هو على حرفٍ واحدٍ (ألْ) أو بدلها (أمْ) سواء كانت (أل) مُعَرِّفَةً كـ(الرجل)، أو موصولة كـ(الأَعْلَى)، أَو زائدة كالتي في قوله[2]:

رأيتُ الوليدَ بْنَ اليزيدِ مُباركاً   [شديداً بأحناءِ الخلافةِ كاهِلُهْ]

فتوصل بما قبلها من الحروف المفردة: (كالباء، والكاف، واللام) ولكن لا تسقط أَلِفُها إلا مع اللاّم، ويُوْصل بها ما بعدها سواء كان اسماً كالأَمثلة المتقدمة، أو فعلاً وإن كان قليلاً كقول الفَرَزْدقِ للأَعرابي الذي هجاهُ وهجا الأَخْطَلَ، وفضّل جريراً عليهما في مَجْلسِ عبد المِلك بنِ مَرْوان ـ كما نُقل عن شواهدِ العَيْني[3]:

ما أنتَ بِالحكَمِ التُرضَى حُكومتُه   ولا الأَصِيلِ ولا ذِي الرأْيِ والجَدَلِ

---

(١) ينظر ص٤٢.

(٢) هو ابن ميادة يمدح الوليد، ينظر الخزانة: ٢/ ٢٢٦

(٣) العيني (مطبوع على حاشية الخزانة): ١/ ١١١.

ومثلُه قول كُتّابِ الحساباتِ بمصرَ آخرَ تفاصيلِ الحِسابِ: (أليكونُ كذا وكذا) بمعنى: مَجْموعِ الأَعداد وجُملتِها التي كانت تُسمّى عند قُدَماءِ الكُتّاب بـ(الفَذْلَكَةِ) بمعنى جملة الأَعداد أو الأَشياء ـ كلمةُ مُخترعةٌ مِنْ قولهم عِنْدَ تمام الحِساب (فَذلكَ كذا وكذا)، ثم صارت تستعمل بمعنى نتيجةِ الشيءِ وجُملتِهِ وهي مِن المُوَلَّداتِ وإنْ ذَكَرها في القاموس[1].

هذا وقد أَدخلوا كلمة (ألْ) على (لا) التي هي حرف نَفْي كقوله المناطقة: (الوقوع واللاوقوع)، و(المائيّ واللامائيّ)، ومِن أَمثلة (ام) الحِمْيرية) ـ غير ما سبق ـ ما اشتهر في حديث: (إنّ مِن امْبرِ إمْصِيامُ في امْسَفَرِ)[2]، فـ(الصيامُ) في الحديث غير منون لدخول أداة التعريف عليه ـ كما مرّ في قوله: (وَمَن زَنى مِمْبِكرٍ، وَمَنْ زنى مِمْثيّبِ)[3]، ومثله قولهم: (طابَ امْهواءُ) أي: الهواء، فلا توصل الميم بالباء من الفعل، فما رأيته في بعض نسخ (الدُرّة) هكذا: (طابَمْ هَواءُ) خطأٌ ولحن في قياس الكتابةِ. وإنما الوصل بالسابق خاص بـ(من)، و(عن) إذا حذفت نونهما ـ كما في حديث: (وَمَنْ زَنَى مِمْبِكْرٍ) إلخ.

وقد عرفْتَ مما تقدّم أمثلة الكلمة الثانية التي لا يصحّ الابتداءُ بها وهي الضمائر البارزةُ المتّصلة فتوصل بما قبلَها إذا كانت مستعملة في موضوعها سواءٌ كانت على حرفٍ أَو أكثر ولو تعددت الضمائر كما في ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ﴾ [البقرة: ١٣٧] و(أَرانيهم) و﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾ [هود: ٢٨]، وسواء كان الضميرُ في محل رفعٍ فاعلاً أو في محل نصبٍ مفعولاً، أو في محل جرٍ مضافاً أو مجروراً بحرفٍ، نحو: لَعَنَهُم اللهُ لقُبْحِهم، فَلَعَلّكُم بَعُدْتُم عنهم.

---

(١) مادة (فذلك) قال: فَذْلَكَ حسابه أنهاه وفرغ منه، مخترعةٌ.

(٢) كذا رواه النمر بن تولب رضي الله عنه. وأخرجه أحمد في مسنده، والطبراني في الكبير وينظر مغنى اللبيب: ١/ ٤٨، والشمني: ١/ ١٠٣، وشرح قطر الندى: ١١٨.

(٣) تقدم ذكره في ص٥٢؟

وخرج بـ(الضمائر) الأَسماءُ الظاهرةُ، فلا تُوصلُ بشيء من الأفعال أو الأسماء أو الحروف التي على أكثر من حرفٍ، بل يجب فصلُها على الأصل، فلا تكتب: (عَنْ قريبٍ) مُتصلة كما في كتابة (الترك)، ولا تكتب: (عَسَلُ نَحْلٍ) مُتّصلةً كما يكتبها كتبة الدواوين، وكذلك قولهم: (تحت يد فلان، أو على يد أو عن يد فلان) بخلاف نحو: (بَعْلَبَك وحَبْقُرٍ وعَبْقُرٍ[1] وحبّذا) لأنّ هذهِ مركباتٌ مَزْجٍ صارت الكلمتان فيها بمنزلةِ كلمةٍ واحدةٍ، فلا تُفْصلُ من بعضها.

ومن الغلط أن يكتب: (إِن شاءَ اللهُ) بوصل الفعل بالحرف فيُلْتَبسُ بالفعل الماضي من الأنشاء أو بالمصدر المضاف للجلالة مثلاً.

وخرج بـ(الضمائر المتصلة) الضمائر المنفصلة، وهي التي يصحّ الابتداء بها كما مر[2] فلا توصل بشيء غير الفاء ولام الابتداء مما يوصل الأسماء الظاهرة، نحو: ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ﴾ [الفرقان: ٤٤] فالضمير فيهما منفصل، فتقول: هُمْ كالأَنْعامِ، وهُمْ أَضَلُّ، بخلاف الضمير في ﴿أَنَّهُمْ كَفَرُوا۟﴾ [التوبة: ٥٤] فإنه معمول لـ(إنّ) الناصبة للأسماء، وكذا يقال في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى ٱلنَّارِ يُفْتَنُونَ﴾ [الذاريات: ١٣] و﴿يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ﴾ [غافر: ١٦] بخلاف: ﴿حَتَّىٰ يُلَٰقُوا۟ يَوْمَهُمُ ٱلَّذِى يُوعَدُونَ﴾ [المعارج: ٤٢] و﴿يَوْمَهُمُ ٱلَّذِى فِيهِ يُصْعَقُونَ﴾ [الطور: ٤٥] ـ كما في شيخ الإِسلام على الجزرية[3]، قال: لأنّ (هم) مجرور فالمناسب الوصل.

وأما (الفاء، ولام الابتداء) نحو: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [الصافات: ٦٠] فيوصل بها الضمير المنفصل.

---

(١) جاء في اللسان: (العبَقُرَ، والحَبَقُرَ) هو البرد وهما بفتح الباء كما ضبطها صاحب اللسان في مادة (عبقر) وقد ضبطها بالسكون من مادة (حبقر) ولعله من وهم المحقق.

(٢) ينظر ص٥٥.

(٣) الدقائق المحكمة: ٣٦.

وخرج بـ(المستعملة) إلخ، ما إذا قُصِد بالضَمير لَفْظُهُ فلا يُوْصَل بما قبلَه مما لا يوصل بالأَسماءِ الظاهرة، لأَنّه صار مثلَها، كقول الحريري في (الدُّرّةِ)[1]: (وإنما اختاروا (ها) في الضمير الراجع لِلْعَدَدِ الكثيرِ عَنْ (هُنّ)، واختاروا (هُنَّ) عن (ها) في القليل أخذاً مِن آية: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ إلى أَنْ قال: ﴿مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾ ثم قال: ﴿فَلَا تَظْلِمُواْ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ﴾ [التوبة: ٣٦].

كما أَنّ (الحروف) إذا قصد لَفظُها تصير من قبيلِ الأَسماء الظاهرة فلا تُوْصل إلا بما يُوصل به الاسم المذكورُ، فمن ذلك قول الخلاصة[2]:

[بالكاف حرفاً دون لام أو معهُ]   واللامُ إنْ قدّمْتَ (ها) مُمْتَنِعَهْ

وكقولهم: تكتب (ها) موصولة بـ(ذا) الإشارية لحذفِ ألف (ها) ما لم يكنْ بعد (ذا) كاف، وإلا فصلت (ذا) من (ها) بأن قيل: ها ذاك.

ومثالُ ما إذا صارت الكلمةُ الثانيةُ على حرفٍ واحدٍ عارضاً كلمة (ما) الاستفهامية إذا دخل عليها حرفُ جرٍ من السبعة التي هي: (من، وإلى، وعن، وعلى، وفي، واللام، وحتى)، نحو: (مِمّ وعمَّ وفيمَ ولِمَ وإلامَ وعَلامَ حتامَ)، وفي الأَوّلين صار كلٌ من الكلمة الأُولى والثانية على حرفٍ لحذف نون (مِنْ وعَنْ)، ولأجل الوصل في: (إلىٰ، وعَلىٰ، وحتّىٰ) رجعت الياء أَلِفاً لِتَوَسُّطِها كما تكتب: (حتّىٰ) بالأَلف إذا اتصل بها ضميرٌ، نحو: (حتّاك، وحتّاه، وحتّاي)، ومعنى الوصل في هذه الثلاثة صيرورة الكلمتين بمنزلةِ كلمةٍ واحدةٍ في حَشْوِها أَلفٌ، مثل: سحاب وخلاق وعلاّم.

---

(١) درة الغواص: ٤٥.

(٢) الخلاصة: البيت الرابع من باب اسم الإشارة

فإن وصلت الاستفهامية بـ(هاء) السكت رجعت الياء كما ترجع النون إن أردت في (مِنْ مَهْ، وعَنْ مَهْ) كما في الشافية[1].

وقد يجتمع المقتضيان للوصل اللذين هما أَنْ لا يَصِحَّ الوقفُ على الأُولى ولا الابتداءُ بالثانية.

بأَنْ تكونَ كلُ واحدةٍ منهما على حرفٍ واحدٍ وَضْعاً فيهما، مثل: (بِهِ، ولَهُ).

أو عُروضاً فيهما، مثل: (مِمَّ وعَمَّ).

أَوْ وَضْعاً في الأُولى وعُروضاً في الثانية، نحو: (بِمَ، ولِمَ).

أو بالعكس، نحو: (قِهْ، وعِهْ) بضمير المفعول ساكناً أو متحركاً، باختلاس أو إشباع.

أو بأن تكون اللفظة مركبة مزجياً كـ(بَعْلَبك) فلا يجوزُ فيها الفصل لاختلاف المعنى بفصلها، فجعلوا الوصل في (بَعْلَبك) - اسم لبلدة بالشام - للتمييز بينه وبين (بَعْل) - اسم صنم - المضاف إلى صاحب البلد المسمى (بك)، ولهذا قال في الكليات: (كَأَيِّنْ) التي بمعنى (كم من ذلك) تكتب بالنون للفصل بين المركبة وغير المركبة مثل: (رأيت رجلاً لا كأَيِّ رجلٍ يكون)، وكما تكتب (مَعْدِيْكَرِبَ، وبَعْلَبك) موصولاً، وكما تكتب (ثَمَّةَ) الظرفية بالهاء، فرقاً بينها وبين (ثُمَّتَ) العاطفة)[2] اهـ. لكن في حواشي (الفارسكوري) على نظمه لجمع الجوامع وجه لفصل (مَعْدِيْكَرِبَ) عند قوله:

ويُــوْصَــلُ الــذي بِمَــزْجٍ رُكِّبــا ... قلــتُ لُـزومـاً لا كـ(مَعْـدِيَ كَـرِبـا).

(١) شرح الشافية: ٢/ ٢٧١.

(٢) الكليات: ٢٩٩.

وذلك لأنَّه تارة يُعرب إعراب المزجيّ ممنوعاً من الصرف وهو الأفصح، وتارة إعراب المتضايفين فيضافُ الجزء الأول للثاني، ويكونُ الإعراب مقدّراً على آخرِ الجُزء الأوّل وهو الياءُ في الأحوال الثلاثةِ، والجزءُ الثاني يُجرُّ بالكسرة وينوّنُ ـ عَلَى المشهور ـ وأما ظهور الفتحة حالةَ النصب على الياء، نحو: (رأيت مَعْدِيَ كَرِب) فخلافُ المشهور، وهذا هو ثاني الأوجه الثلاثة في إعرابه التي ذكرها مُحشّي (الأزهرية) عند الكلام على المركب المزجي، قال الفارسكوري: (فإذا أُعرب صدرُه فُصِلَ خطاً فيما يظهر، وإن لم أرَهُ مصرحاً به عن أحدٍ، ولعلّنا نزاد فيه علماً، أو نجد فيه نقلاً)، اهـ.

ومما يُشبه المركبات المزجيّة وإن كان تركيبُها إضافياً: (يومَئِذٍ، وحينَئِذٍ) ونحوها مِن الظروف المُضافةِ إلى (إذْ) المنونة تنوين عِوَضٍ عَنْ جُملةٍ، مثل: (وَقْتَئِذٍ، ولَيْلَتَئِذٍ، وصَبيحتَئِذٍ، وساعَتَئِذٍ، وقَبْلَئِذٍ) ولذلك تكتب همز (إذْ) بالياء لتوسطها مكسورة، فإنْ لم تُنوّنْ (إذْ) بأَنْ ذُكِرَتْ الجملةُ المحذوفة المعوّضُ عنها، بأَنْ قِيل: (حين إذْ كان كذا) لم يصحّ الوصلُ لزوال المقتضي، وإنْ لم أرَ مَنْ نبّه عليه.

وأما المركبات العددية فهي وإِنْ عَدُّوها من المركّب المزجي في بَعضِ أبوابٍ، لكن لا يُوْصل منها إلا ما رُكّبَ مع (مائة)، بأَنْ قِيل: (ثلثمائةٍ، وسِتّمائةٍ) وغيرهما من الآحاد المضافة إلى (مائة)، وإن قَصَر في (الدُرّة) الوصل على (ثلاث وست)، قال: (لأنّهم لما حذفوا الألفَ من (ثلاث) جبروها بالوَصْلِ، وكذلك (السّت) فيها نقص، إذا أَصلُها (سدس)[1]، وغيرُ الحريري يجعلُ الوصلَ عاماً فيما بعدَ الثلاثِ إلَى التِسْع.

ويقول (الفقير): (لَعَلّ ذلك للتخفيف وللتمييز بين إضافة الآحادِ إلى المائة فتُوصلُ بها، وبين إضافة الكُسور إليها فتُفصلُ منها، مثلاً: (خَمْسُمائة،

(١) درة الغواص: ١٣٠

وسَبْعُمائة، وثَمانِمائة)[1] المفتوحة الأوائل من (خُمُسُ مائةٍ، وسُبُعِ مائة، وثُمُنُ مائةٍ) وإن كانتْ نادرةَ الاستعمالِ.

ثم أَقول أيضاً: مثل (بَعْلَبَكّ) من المركبات المزجية في أسماء الناس أو البلاد أو مطلقاً (طُغْرُلْبك، وسَبُكْتكين، وبابَشاذ، وقاضِيْخان، وسُكْباج، وخَشْكَنان، وكلكيكرب، وكَيْقُباذ، وسَكَنْجَبِيْن، وتُرَنْجَبِيْن، وكَسْبَنْد، ودَسْتَبَنْد، وعِيْنتاب، ودَاربُجُرد، وألبارَسْلان، وبُخْتَنَصَّر، وشَهَنْشَاه ـ وأصله شاهان شاه، بمعنى ملك الملوك، على قاعدة العجم من تقديم المضاف إليه على المضاف، كالصفة على الموصوف غالباً.

وبالجملة: فالمركبات الدَّخيلةُ في اللّغةِ العرَبيّة كثيرةٌ، قال الشهاب الخفاجي في مقدمة كتابه: (شِفاءُ الغَليل، فيما في لُغة العَرَبِ مِن الدّخيل): و(اعلمْ أنّ المُعَرّبَ إذا كان مركباً أُبْقي على حاله لأَنه سماعيّ فلا يجوز استعمال أحد أجزائه كـ(شَهِنْشاه) ولذا خُطِّىءَ مَنْ عرّب (شاه) وحده كقول بعض المولدين[2]:

[ونحن من لُعَب الشطرَنج في يده] وربّما قُمِرَتْ بالبَيْدَقِ الشاةُ

بالهاء أو بالتاء)[3] اهـ.

والحاصل: أَنّ من الكلمات ما يجب فصلُها، وهو الأَصل، ومنها ما يجب وصلُها لمقتضٍ، وأَنه لا تجوز مُخالفةُ القياس وَصلاً أو فَصلاً إلّا لداعٍ مَقبولٍ

---

(١) الأصل أن تثبت الياء في (ثمان) عند إضافتها.

(٢) هو ابن اللبانة، من قصيدته التائية في نكبة بني عباد، ومطلعها:

لكل شيء من الأشياء ميقات وللمنى من مناياهن غايات

وقوله (قُمرت) بصيغة المبني للمجهول، أي: غُلب على الملك بالبيدق وهو الماشي راجلاً، ويراد به: الجندي كما في لعبة الشطرنج، ينظر ديوان ابن اللبانة، ص: ٩٠.

(٣) شفاء الغليل: ٣١.

كالإلغاز بالوَصْلِ وضدّه، أَو لمسوّغ بأَنْ يكون في الكلمة وجهان كما في (مَعْدِيْ كَرِب)، وكما إذا كانت محتملة المعنيين يلزم لأحدهما الفصلُ وللآخر الوصلُ بأَنْ تكون محتملة للزيادة وعدمها. وأما قولهم: (وَيْلُمِّهِ) والأَصْلُ (وَيْلٌ لأُمِّهِ) فالوصل فيه على حسب التلفظ به كما ورد في حديث[1].



(١) الحديث من قوله ﷺ لأبي بصير (وَيْلُمِّهِ مِسْعَرُ حَرْبٍ) تعجباً من شجاعته وجرأته وإقدامه، ينظر النهاية: ٥/ ٢٣٦.

الفصل الثاني
فيما يتعلق بـ(ما) وصلاً وفصلاً

ولما كانت كلمة (ما) كثيرة التفاصيل أفردناها بفصل مستقل ـ كما صنع في (أدب الكاتب)[1] وهذا هو (الفصل الثاني فيما يتعلق بـ(ما) وصلاً وفصلاً.

اعلم أن هذه الكلمة تستعمل على اثني عشر وجهاً، أي: معنىً، ذكرها في قواعد الإعراب[2]، نَظَمَ السّندوبي، عشرةً منها في قوله:

محاملُ (ما) عَشْرٌ عَلَيْكَ بحفظها　　　ودُوْنكها في ضِمنِ بَيْتٍ تَقَرّرا
سَتَفْهَمْ شَرْطَ الوَصْلِ فاعجبْ لِنُكْرِهِ　　　بكفٍّ ونَفْيٍ زِيْدَ هيأت مَصْدرا
فيعزى إلى الأسماء شطرُ أوائلِ　　　وآخر شطر منه حرف كما ترىٰ

يعني: أنّها تَنْقَسِمُ تقسيماً أوّلياً إلى قسمين اسميةٍ وحرفيةٍ، ثم تنقسمُ الأسميّةُ إلى خمسة: استفهامية وشرطية وموصولة وتعجبية ونكرة، والحرفيةُ إلى خمسةٍ أيضاً: كافّة ونافية، وزائدة، ومُهَيّئة ومَصْدَرية.

فالاستفهامية توصل بحرف الجر ـ كما سبق ـ وبالاسم المضافة إليه، كقول: (الخلاصة)[3].

[وَلَيْسَ حَتْماً في سِوى ما انْخَفَضا　　　باسمٍ كقَوْلِكَ] اقْتِضاءَمَ اقْتَضىٰ؟

وكأنْ تقول: (بِمُقْتَضَامَ فَعَلْتَ كذا؟)

---

(١) ينظر أدب الكاتب: ١٩٤.

(٢) قواعد الإعراب: ١١٨.

(٣) الخلاصة البيت السادس عشر من باب الوقف

والشَّرْطِيَّةُ لها الصدارةُ، كقولِهِ تعالى: ﴿وَمَا تُنفِقُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٢] فلا يتقدّمُ عليها ما تُوصلُ به، وكذا (التعجبية) نحو: (ما أَحْسَنَ هذا الكلامَ!).

وأما (الموصولةُ، والنكرةُ الموصوفة) فلا يُوصلان بغير (مِنْ، وعَنْ، وفي).

فالأُولى هي التي تكون بمعنى (الذي)، والثانية بمعنى (شيء) مثالهما: (إنّ ما قُلْتَهُ مَليحٌ) و(كلُّ ما صَنَعْتَ عَجَبٌ) و(رُبَّ ما معجبٌ لك مذمومٌ عندَ غَيْرِك)، وقول الشاعر[1]:

رُبَّ مـا تَكْـرَهُ النُّفُـوسُ مِـنَ الأَمْـ ... ـرِ لَـهُ فَـرْجَـةٌ كَحَـلِّ العِقَـالِ

قال: (الصبّانُ) في باب الموصولة: (يَجِبُ فَصْلُ (رُبَّ) من (ما) لأنّ الذي يوصل بـ(ربّ) (ما) الكافةُ، و(ما) هنا نكرةٌ موصوفةٌ بالجملة بعدها)[2]. ثم نقل عن المغنى[3] تجويز كونها كافة، وعليه يجوز وصلها، وكذلك قوله[4]:

رُبَّ مـا الجـامِـلُ الْمُـؤَبَّـلُ فيهـم ... وعَنَـاجِيـجُ بَيْنَهُـنَّ المِهَـارُ

قال (الصبانُ) في باب حروف الجر[5]: (ما) هنا نكرة موصوفة فتقطع عن (ربّ).

قال صاحب (الكليات)[6] نقلاً عن الإتقان[7] للسيوطي: (وقد تقع (ما) في

(١) قيل هو أمية بن أبي الصلت، ينظر سيبويه: ٢/ ١٠٩، وينظر معجم الشواهد: ٣٢٣.
(٢) حاشية الصبان: ١/ ١٦٣.
(٣) مغني اللبيب: ١/ ٣٢٨.
(٤) هو أبو دؤاد الإيادي، خزانة الأدب: ٩/ ٥٨٦، ومعجم الشواهد: ١٧٠.
(٥) حاشية الصبان: ٢/ ٢٣٨.
(٦) الكليات: ٣٣٥.
(٧) الإتقان: ١/ ١٧٥.

الكلام محتملة للموصولية والاستفهامية والمصدرية بأن وقعت بين فعلين سابقهما علم أو دراية أو نظر.

وحيث وقعت (ما) قبل: (ليس، أو لا، أو لم)، أو بعد (إلاّ) فهي موصولة.

وحيث وقعت بعد (كاف) التشبيه فهي مصدرية.

وحيث وقعت بعد (الباء) فإنها تحتملهما.

وكل موضع وقعت فيه (ما) قبل (إلا) فهي نافية، إلا في ثلاثة عَشَرَ موضِعاً مِن القرآن، فانظرها في الإتقان[1] أو في (الجمل)[2] آخر المائدة.

وأما **الحرفية**: فمنها: (النافية) كقول مادحه عليه السلام:

جِيْمُ جَميعِ الخَلْقِ تَشْهَدُ أَنَّ ما   عَمَّ الوَرَى إلا نَوالُ مُحَمَّدِ

فـ(ما) هنا نافية لا توصل بما قبلها لما عَلِمتَهُ قريباً مما نُقِل عن (الإتْقان).

ومنها (الكافة) وهي على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: الكافة عن عمل الرفع وعن طلب الفعل فاعلاً وهي المتصلة بـ(طال، وقلّ، وجلّ، وكثر) كقوله[3]:

يا ابنَ الزُّبيْرِ طالما عَصَيْكا   وطالما عنَّيْتَنا إلَيْكا

وقول الشاعر[4]:

---

(١) الإتقان: ١/ ١٧٦.

(٢) الفتوحات الإلٰهية: ١/ ٥٤٦.

(٣) خزانة الأدب، ٤/ ٤٢٨ (الشاهد الحادي والعشرون بعد الثلاثمئة) وينظر معجم الشواهد ٥١١.

(٤) قيل هو عمر بن أبي ربيعة، ينظر الكتاب: ١/ ٣١، ومعجم الشواهد: ٣٤٣.

صَدَدْتِ فأَطْوَلْتِ الصُّدودَ وقلَّما ... وصالٌ على طولِ الصُّدودِ يَدومُ

وقول الآخر[1]:

يا جَلَّما بَعُدَتْ عليكَ ديارُنا ... فابْرِقْ بأرضِك ما بَدا لَكَ وارْعُدِ

قال في (الهمع): (وجرى ابنُ دُرُسْتُوَيْه، والزَّنْجاني) على عدم وصل (قَلَّما)، والأَصحُ الوصل)[2] اهـ. وقال (الكافيجي في (شرح القواعد)[3]: (إنْ جعلت (ما) كافة وصلت، وإن لم تكن كافة فصلت، نحو: (قَلَّ ما يقومُ زيد) أي: قلّ قيامُه) اهـ.

ويظهر لي أن فصل (جلّ ما) أولى، لقلة اشتهارها.

والقسم الثاني: الكافة عن عملِ النصب والرفع وذلك مع (إنّ وأخواتها)، نحو: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١]، و﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ﴾ [الأنفال: ٦]، وقول امرىء القيس[4]:

ولكنما أَسْعَى لمجدٍ مُؤَثَّلٍ ... وقدْ يُدْرِكُ المجْدَ المُؤَثَّلَ أَمْثالي

وقول الآخر[5]:

أَعِدْ نظراً يا عبدَ قَيْسٍ لَعَلَّما ... أضاءَتْ لَكَ النارُ الحِمارَ المُقَيَّدا

---

(١) هو عمرو بن أحمر الباهلي؛ وروي الشطر الثاني في اللسان مادة (جلل).

وطلابنا فابرق بأرضك وارعد

(٢) همع الهوامع: ٢/ ٢٣٧.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) ديوانه: ٦٤.

(٥) هو الفرزدق ينظر شرح ابن يعيش: ٨/ ٥٤، همع الهوامع: ١/ ١٤٣، ومعجم الشواهد: ٩٤.

وقول الزرقاء[1]:

قالَتْ ألا لَيْتما هذا الحَمامُ لنا [إلى حمامَتِنا ونِصْفُهُ فَقَدِ]

بخلاف قوله[2]:

فواللهِ ما فارقْتكم قالياً لكم ولكنّ ما يُقْضى فَسَوْفَ يكونُ

فهي هنا (موصولة) ولذا فصلت، وكذا في قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ﴾ [الأنعام: ١٣٤]، بخلافها في: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَصَادِقٌ﴾ [الذاريات: ٥] فإنها حرفية لا اسمية ـ على ما يأتي ـ[3]

والقسم الثالث: الكافة عن عمل الجر وهي المتصلة بحروفه، وهي: الباء، وربّ، والكاف) مثل قوله[4]:

[أَخٌ ماجدٌ لم يُخْزِني يومَ مَشْهَدٍ] كما سَيْفُ عَمْرٍو لَمْ تَخُنْهُ مَضارِبُهْ

أو بالظروف، نحو: (بين، وقبل، وبعد).

ومن الحرفية أيضاً (الزائدة)، وهي التي تقع بين المجرور والجار، نحو: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ [آل عمران: ١٥٩] ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٥]. أو بين المتضايفين كقول ابن قتادة لسيّدنا عمرَ بنِ عبدِ العزيز رضي الله عنهما ـ كما في المواهب[5]:

أنا ابن الذي سالتْ على الخَدِّ عَيْنُه فَرُدَّتْ بكَفِّ المُصْطَفى أيّما رَدُّ

وعادَتْ كما كانَتْ لأوّل أمْرِها فيا حُسْنَما عَيْنٍ، ويا حُسْنَما خَدِّ

---

(١) البيت للنابغة الذبياني، ويذكر هنا قول زرقاء اليمامة لما نظرت إلى سرب من القطا طائراً، ينظر الكتاب: ٢/ ١٣٧ ومعجم الشواهد: ١١٧.

(٢) البيت للأفوه الأودي، ينظر همع الهوامع: ١/ ١١٠، ومعجم الشواهد: ٣٩١.

(٣) ينظر ص٧١.

(٤) هو نهشل بن حرّي، ينظر: همع الهوامع ٢/ ٣٨، معجم الشواهد: ٤٣.

(٥) المواهب اللدنية: ١/ ٣٧٨.

وكذا التي تقع بعد أدوات الشرط، وبعد أدوات النصب فتوصل بها.

فمن الأولى: (إنْ) كقوله تعالى: ﴿ وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ ﴾ [الأعراف: ٢٠٠] الآيةَ. ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً ﴾ [الأنفال: ٥٨]، الأصل ـ والله أعلم ـ وإِنْ تَخافَنّ، وإِنْ يَنْزَغَنَّك، زيدت (ما) للتوكيد، فصارت (وإِنْ ما)، ولذلك يُؤكد الفِعْلُ بَعْدَها بنونِ التوكيد، ثم أُدْغمت النون في الميم، وحذفت خطّاً ووصلت الأَلِفُ بالميم، كما وصلت (مِن، وعن) بـ(ما)، وقيل (مِمّا وعمّا). فمعنى الوصل هنا حذف النون وصيرورة الحرفين مثلَ (إمّا) العاطفة في قوله تعالى: ﴿ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً ﴾ [محمد: ٤]، ومثل ذلك قوله[1]:

وطَـرْفَـكَ إمّـا جِئْتَـا فـاحبِسَنَّـهُ ... كما يَحْسَبُوا أَنّ الهوَى حَيْثُ تَنْظُرُ

ومثله قوله: (افعل هذا إمّا لا)، أو قولهم (إمّا لا فافعل هذا)، أي: إن كنت لا تفعل ذاك فافعل هذا.

وإنما قلنا: زيدت (ما) لأن كلمة (ما) الواقعة بعد (إِنْ الشرطية زائدة ـ كما ذكره في (القواعد)[2]، إلا أنّهم تحاشوا أنْ يقولوا (في القرآن زائد) بأطلاقٍ تأدباً، بل يُقال: صلةٌ، أو زائد للتوكيد.

ومثل (إِنْ) (أيّ) مطلقاً، شرطيةً كانت أوْ استفهاميةً.

مثال الأولى [الشرطية] قوله عليه السلام: «أَيُّما أَمةٍ وَلَدَتْ مِن سيّدِها فهي حُرّةٌ عن دُبُرٍ مِنْهُ»[3].

(١) قيل هو لعمر بن أبي ربيعة، الإنصاف: ٥٨٦، ومعجم الشواهد: ١٥٢ وسيرد ذكره في ص:

(٢) قواعد الإعراب: ٨٧.

(٣) الدراية في تخريج أحاديث الهداية: ٢/ ٨٧.

ومثال الاستفهامية قوله[1]:

قال لي صنو الغزالْ. أيما أَفْتَنْ راحُ ريقي (يا خيالْ]. أم بنات الدن

ومثلها أيضاً (أَين) الشرطية، نحو: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾ [النساء: ٧٨]، بخلاف (أين) الاستفهامية، نحو: (أَيْنَ ما وَعَدْتَنا به؟) فلا توصل، لأن (ما) اسمٌ موصول لا حرف زائد.

قيل: وكذا (أيّ) الاستفهامية لا توصل بها (ما)، نحو: (أَيٌّ ماعِنْدَكَ أَحْسَنُ؟) ـ كما في الأدب[2] ـ لما تقدم أنَّ (ما) هنا اسمية لا زائدة، نعم لا توصل بـ(أيّانَ) وإن لم ينبهوا عليه في قوله[3]:

[إذا النَعْجة العَجْفاءُ كانَتْ بقَفْرةٍ] فأيّانَ ما تعدلُ بِه الريحُ تَنْزِلِ

وكذا لا تُوصل بـ(متىٰ) مع أَنها لا تكونُ معها إلا حرفاً زائداً ـ كما في شرح الشافية[4] ـ قال: لما يلزم على الوصل من انقلاب يائها أَلفاً، فإنّ الألفَ التي تُرسمُ ياءً إذا توسّطت تُرْسَمُ ألفاً ـ كما سبق[5] في (علامَ، وإلامَ، وحتامَ) ـ ورسم (مَتَى) بألف موهم.

ومن الثانية ـ أي: الزائدة ـ الواقعةُ بعدَ الأَدواتِ الناصبةِ للأفعالِ الواقعةِ بعد (أَنْ) و(كَيْ)، فتُوصلُ بـ(أَنْ) المصدرية فتُحذفُ نونُها خطاً، نحو: (أَمَّا أَنْتَ مُنْطلقاً انْطلَقْتُ)، و(أَمَّا أَنْتَ برَّاً فاقْترِب)[6]، ومنه قوله[7]:

---

(١) لم أقف على قائله، والبيت غير مستقيم على بحر فزدنا ما بين القوسين لاتساق اللفظ.

(٢) أدب الكاتب: ١٩٥.

(٣) قائله مجهول: ينظر همع الهوامع: ٢/ ٦٣، ومعجم الشواهد: ٣٠٦.

(٤) شرح الشافية: ٢/ ٢٧٢.

(٥) تقدم في ص٥٩.

(٦) هذا المثال قطعة من بيت الخلاصة في باب كان وأخواتها، وتمامه:

وبعد (أن) تعويض (ما) عنها ارتكبْ كمثل (أما أنت براً فاقترب)

(٧) هو العباس بن مرداس السلمي، ينظر الكتاب: ١/ ٢٩٣، معجم الشواهد: ٢٢٥.

أَبـا خُـراشَـةَ أَمّـا أَنْـتَ ذا نفـرٍ [فـإنّ قـومـي لـم تـأكلْهُـم الضَّبُـعُ]

وتوصل بـ(كَيْ)، كقول البُوصِيري[1]:

كَيْمـا تَفُـوْزَ بِـوَصْـلٍ [أَيِّ مُسْتَتِـرٍ عـنِ العُيـونِ، وسِـرّ أيّ مُكْتَتَـمِ

قيل: ومنه قوله: (كما يَحْسَبوا أنّ الهَوى [حَيْث تَنْظرُ]) في البيت المتقدم قريباً[2]، وأنّ الأصلَ: (كيما يَحْسَبوا) فحذِفتْ الياءُ من (كَيْ) ـ كما في الصبان[3]، وحاشية القطر[4] ـ، ولو كان بعدها (أَنْ) كقوله[5]:

فقالَتْ أَكُلَّ الناسِ أَصْبَحْتَ مانِحاً لسـانَـك كيمـا أَنْ تَغُـرَّ وتَخْـدَعـا

ولا توصل بـ(لَنْ)، بَلْ، ولا تقع بعد (لَنْ)، لأن الحرف لا يدخل على مثله إلا في حال الإلغاز ـ كما تقدم في قوله[6]:

لَنْ ـ ما رأيتُ أَبا يَزيدَ مُقاتِلاً ـ [أدعَ القتـالَ وأشْهَـدَ الهيْجـاءَ]

ومن الحرفية (المهيّئة)، وهي التي تكون بعد (رُبَّ) فتُهيئُها للدخول على الفعل، وحينئذٍ فتوصل بها، كقوله تعالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢].

ومن الحرفية (ما المصدرية)، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَصَادِقٌ﴾ [الذاريات: ٥]، أي: إنّ وَعدَكُم ـ كما في حواشي الجلالين[7] ـ فتوصلُ لكونها

---

(١) هو البيت الثالث عشر بعد المئة، من قصيدته (البرأة) ينظر الكواكب الدرية: ٥١، والمنح الوفية: ٧٥.

(٢) تقدم في ص٦٩.

(٣) حاشية الصبان: ٣/ ٢٨٦.

(٤) حاشية السجاعي: ٣٤.

(٥) هو جميل صاحب بثينة، ينظر الخزانة: ٨/ ٤٨١، ومعجم الشواهد: ٢٠٩.

(٦) تقدم في ص٥٤ وسيرد في ٢٥٠.

(٧) الفتوحات الإلهية: ٤/ ٢٠١.

حرفاً لا يستقلّ، ومثّل لها في (الشافية وشرحها)[١] بقوله: (كُلّما أَتيْتَني أكرَمْتُك، وأَيْنما صَنَعْتَ).

قال شيخ الإسلام: (بخلاف المصدرية المتصلة بما ليس فيه معنى شرط أو استفهام، وإن كانت حرفاً عند كثير، نحو: (إنّ ما صَنَعْتَ عَجَبٌ)، أي: صُنْعَكَ، فلا توصل، تنبيهاً على كونها من تمام ما بعدها لا ما قبلها)[٢] اهـ. وعليه فيكونُ الوصلُ في: ﴿ إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَصَادِقٌ ﴾ [الذاريات:٥] في خصوصِ المُصحفِ على خلاف القياس بخلافِ الفَصْل في ﴿ إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ ﴾ [الأنعام:١٣٤] فإنّه على القياس، وقد فُهم من كلام شَيخ الإسلام أنّ المصدرية على قسمين: قسمٍ يُوصَلُ، وقسمٍ يُفْصَلُ، فافهمه[٣].

وعرفت أن (ما) الاسمية لا توصَلُ بشيءٍ من الحروف سوى (مِنْ وعَنْ)، وكذا لا تُوصل بشيءٍ من الأفعال سوى (نِعْمَ) إذا كُسِرَتْ عينُها، كقوله تعالى: ﴿ إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ ﴾ [البقرة:٢٧١] فتُوصل (ما) بـ(نِعْمَ) لفائدة الاختِصار والتخفيف بإدغام الميم في الميم، ومثلُه: (دَقَقْتُهُ دَقّاً نِعِمّا) و(غَسَلْتُه غَسْلاً نِعِمّا)، فإنْ لم تُدغم لم تتّصل، مثل: (نِعْم ما يَقولُ الفاضِلُ).

وأما (بِئْسَ) فقد وصلت بها في المُصْحفِ قياساً على ضِدّها. قال في (الأدب): و(الأحسنُ في غيره الفصل)[٤].

وأما الواقعةُ بعد الظروف مثلَ (حينِ، ومَعَ، وبَيْنَ وكُلّ، ومِثْل)، فقال القُتَيبيّ: (تُوصل بـ(مَعَ) إنْ كانت صلةً، وتُفْصلُ إنْ كانت اسماً)[٥].

---

(١) شرح الشافية: ٢/ ٢٧١.

(٢) شرح الشافية: ٢/ ٢٧١.

(٣) والرأي الأرجح هو أن (ما) المصدرية تفصل عن (إنّ) والزائدة توصل بها.

(٤) أدب الكاتب: ١٩٤.

(٥) أدب الكاتب: ١٩٤.

وتوصل [ما] إنْ كانت مصدرية أو زائدة بـ(حِيْنَ) نحو: (ناداني حِيْنَما رَآني) كما تُوصلُ في (حَيْثُما وكَيْفَما) وإنْ لم يَجْزِما، ومثلهما (بَيْنَما).

ولا تُوصلُ بـ(كُلّ) إن كانت كلمةُ (كُلّ) مرفوعةً أو مجرورةً، أو منصوبةً على المفعولية، نحو: (كلُّ ما جازَ بيعُهُ جازَ رَهْنُه) و(رَضِيْتُ بِكُلِّ ما قَضَيْتَهُ) و(اسْتَحْسَنْتُ كُلَّ ما قُلْتَهُ)، ومن أمثلة المرفوعة قوله[1]:

مـا كُـلُّ مـا يَتمنَّـى المَـرْءُ يُـدرِكُـهُ ... [تَجْرِي الرّياحُ بما لا تَشْتهِي السُّفُنُ

فتُفْصلُ في الأَحوال الثلاث، لأَنّ (ما) فيها موصولةٌ أو اسميةٌ.

وإنما توصل بها إذا كانت منصوبةً على الظرفية بمعنى: (كُلَّ وقْتٍ، أَو كُلَّ حِيْنٍ، أو كُلَّ مرّة)، فتحتاج إلى الجواب والجزاءِ العامل فيها النصب، كقوله تعالى: ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْاْ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٠]، وقول الشاعر:

كُلّمـا قُلْـتُ يـا فُـؤادِيَ دَعْـه ... لا يَميـلُ الفُـؤادُ إلاّ إلَيْـهِ

وتوصل بكلمة (رَيْثَ) بمعنى: مُدّة، أَو مِقدار، كأَنْ تقول: (ما وَقَفْتُ عِنْدَهُ إلاّ رَيْثَما كَتَبَ الجَواب)، ومنه قول الشَّنْفَرَى:

وَلكِـنَّ نَفْسـاً حُـرّةً لا تُقيـمُ بـي ... عَلَـى الضَيْـمِ إلاّ رَيْثَمـا أَتَحـوّلُ[2]

وكذا توصل المصدرية بـ(مِثْل) كقول بَعضِ العَجَم للعَربِ (أَسْلَمْنا مِثْلَما أَسْلَمْتُم، فأَيُّ فَخْرٍ لكم حتّى تَجْعَلُونا الموالي) يعني العُتَقاء، ومن ذلك قوله تعالى في سورة الذاريات: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣] قال الجلالُ المُحلّى: (برفع مِثْل) صفةً، و(ما) مزيدة، وبفتح اللاّم مركبة مع (ما)، والمعنى: مثلَ نُطْقِكم)[3] اهـ. قال المحشّي: (يعني أَنّها مُرَكّبَةٌ مع (ما) تركيبَ

---

(١) هو المتنبي، الديوان: ٤٠٣.

(٢) قصيدة لامية العرب للشنفرى، البيت الثالث والعشرون، ص٥، وشرحه من ص٣٦.

(٣) تفسير الجلالين: الآية ٢٣ من سورة الذاريات.

مَزْجٍ مثل (طالَما وقلَّما وكُلَّما)[1] اهـ. فانظر تمام الكلام الذي نقله عن بعض المحققين هناك.

وتُوصَلُ بِكلمةِ (سِيَّ) التي بمعنى (مِثْل)، في قولهم: (وَلا سِيَّما) على التقديرات الثلاثةِ كونِها موصولةً أو موصوفةً أو زائدةً.

وأما وصلها بـ(أَمْ، وكَمْ) في نحو: (أهذا أَحْسَنُ أَمّا اشْتَرَيْتَهُ؟) و(كَمّا جِئْتَ بِهِ؟) **بإدغام إحدى الميمَيْنِ في الأُخرى**، فقد جوّزَهُ شيخُ الإسلام في **شرح الشافية، وقال**: (لما كان مُتَّصلاً لفظاً ناسبهُ الاتصالُ خطّاً)[2] اهـ. لكن السُّيوطي في (الهمع)[3] قال: (ولا تُوْصَلُ (ما) بـ(أَمْ) ولا بـ(كَمْ)، وما وقع في المُصْحَفِ من الوَصْلِ في: ﴿ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النمل: ٥٩] وبعضِ مواضعَ فهو على غيرِ القِياس).

تنبيــه:

كلمة (ما) إِذا قُصِدَ بها لفظُها لا تُوصل بشيءٍ أصلاً ولا بـ(عَنْ) ولا بـ(مِنْ)، كأن يقال: (تُحذفُ الأَلفُ مِنْ (ما) الاستفهاميةِ المجرورةِ بالحرفِ)، أَو يقال: (الأَلِفُ من (ما) أصليةٌ غيرُ مبدلةٍ من حرفٍ آخر)، أو يقال لك أَعْرِبْ (ما هذا) فتقول: (ما) مبتدأ، و(هذا) خبرٌ عَنْ (ما)). والمانعُ من الوَصْلِ ما قدمناه عند الكلام على وصل الضمائر: أَن الكلمةَ إذا قُصِدَ بها لفظُها ولو كانت ضميراً أو حرفاً التَحَقَتْ بالأَسماءِ الظاهرةِ وخرجَتْ عن كونها حرفاً أو ضميراً، كما تقول: (من ماءٍ) أو (من مالٍ) فلا تصلها بـ(مِنْ).

---

(١) الفتوحات الإلهية: ٤/ ٢٠٣

(٢) شرح الشافية: ٢٣٥.

(٣) همع الهوامع: ٢٣٧.

الفصل الثالث

في وصل (مَنْ) بما قبلها من الحروف

كلمة (مَنْ) المستعملة في موضوعها سواء كانت استفهامية أو موصولة أو موصوفة أو شرطية توصل بـ(مِنْ) و(عَنْ) لفائدة الاختصار بحذف النون منهما ـ كما سبق[1] ـ، وإثبات النون مع الاتصال عميٌ عن سِرّ الوصل، نحو: (مِمَّنْ أَنت؟) و(وقد أَخَذْت مِمَّنْ أَخَذْت) و(مِمَّن تأخذُ آخذُ منه) و(عَمَّنْ تسألُ؟) و(رَوَيْتُ عَمَنْ رَوَيْتَ عنه) و(عَمَّنْ تَرْضَىٰ عنه أَرضَى) و(عَمَّن تَرْضَى أَرْضَى).

وقال ابن مالك: الغالب الوصل، ويجوز الفصل.

وتوصل (مَنْ) الاستفهامية بـ(في) قولاً واحداً، نحو: (فيمَن أَنْتَ مَتْبُوْلُ؟).

ولا توصل بـ(مَعَ) ولو في الاستفهام، نحو: (مَعَ مَنْ كُنْتَ؟) كما تفصلها إذا قلت: (كَنْ مَعَ مَنْ تُحِبّ).

ولا توصل بـ(كلّ)، كقول ابن الفارض في الكافِيَة[2]:

كُلُّ مَنْ في رحماكَ يَهْواكَ [لكنْ أَنا وَحْدِي بِكلِّ مَنْ في حِماكا

وكذا قوله في اليائيّة[3]:

لَسْتُ أَنْسَى بالثنايا قولَها: (كلُّ مَنْ في الحيِّ أَسَرَى في يَدَيّ)

---

(١) ينظر ص٥٤.

(٢) تقدم من ص٥٠.

(٣) ديوان ابن الفارض: ١١

ولا تُوصَلُ بـ(أيّ) ولا غيرِها من الأَدوات لقلّةِ استعمالهِ، مِثلُ قولهِ رضي الله عنه في الفائيّة[1]:

أَنْـتَ القَتِيْـلُ بـأَيِّ مَـن أَحْبَبْتَـهُ   فاخْتَرْ لِنَفْسِكَ في الهَوى مَن تَصْطَفي

كما لا يُوصلُ بها ما بَعْدَها مِن ضميرٍ أو اسم إشارة كقولها:

مَنْ ذا الذي في حَيِّنا نَراهُ مَنْ؟

وما وقع في المصحف من الوصل لا يقاس عليه كما لا يقاس على وصلها فيه بـ(أم) في قولهِ تعالى: ﴿أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [النمل: ٦٠] ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ﴾ [النمل: ٦٢] وبعض آيات أُخرى.

وخرج بقولنا أولاً (المستعملةُ في موضوعها) ما إذا قُصِدَ لفظُها، كأَنْ يقال: (تُكْسَرُ النونُ مِنْ (مَنْ) المفتوحةِ الميم إذا لقِيَها ساكنٌ ويرفع الاسمُ بعدَها كما تُفتح النونُ مِن (مِنْ) المكسورة الميم إذا دَخَلَتْ علَى (الْ)، نحو: (مَنِ الرَّجُلُ الذي تَقُولُ سَمِعْتُ مِنَ الرَّجُلِ؟).

---

(١) ديوان ابن الفارض: ١٣٠.

الفصل الرابع

في وصل (لا) بألف (أَنْ المصدرية و(إنْ الشرطية)

تُوصلُ (لا) بـ(أَنْ) الناصبةِ للفعل، سواءٌ تقدمت عليها اللامُ التعليليةُ أَوْ لا، وذلك نحو: «لِئَلاَّ» والأَصْلُ (لأَنْ لا)، أَيْ: لأَجْلِ أَنْ لا.

وكان القياس كتبه هكذا: (لألّا) بحذف النون لإدغامها في اللام، لكنّهم استبشعوا تلك الصورةَ، واستحسنوا اتّباعَ رسم المُصْحف بكتب الهمزة ياءً لتوسّطِها مفتوحةً بعد كسرةٍ وتركبها مع (لا) وحذف نونها، قال في (الأدب): (ويَجُوزُ نقْطُها مِنْ تَحْتُ فصارَتْ مُركّبة مِن ثلاثِ كلماتٍ)[1].

ومثال ما إذا لم تتقدم عليها اللام: (رَجَوْتُ ألّا تَهْجُرَ) و(خِفْتُ ألّا تَفْعَلَ).

فإنْ لم تكن (أَن) ناصبةً، بل كان الفعلُ مرفوعاً بعدَها كانت المخفّفةَ من الثقيلة، فيجب القطع بإثباتِ النون نحو: ﴿أَنْ لا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [النجم: ٣٨].

وكذا إذا لم يكنْ بعدَها فعلٌ، بل كان اسماً، نحو: عَلِمْتُ أَنْ لا خَوْفٌ عَلَيهِ، ﴿وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ﴾ [التوبة: ١١٨] و(أَشْهدُ أَنْ لا إله إلاّ اللهُ) فتكتب النون، لأَنَّ تقديرَ الكلامِ (أَنَّهُ)، وفعلوا ذلك للفرقِ بينهما، قال شيخ الإسلام على (الشافية): ولم يعكسوا لكثرة الأُولى وقلّة الثانية في الاستعمال، والكثيرُ أَوْلَى بالتخفيف، ولأَنَّ الثانية أصلُها التشديد، فكرهوا أن يزيدوها إخلالاً بالحذف[2].

---

(١) أدب الكاتب: ١٩٧.

(٢) شرح الشافية: ٢/ ٢٧٢

والحاصل أن لـ(أَنْ) المفتوحةِ مع (لا) ثلاثَ أحوالٍ: (إثباتَ النّونِ فقط)، ويُسمى فَصْلاً وقَطْعاً. و(حذفَها فقط)، ويسمى عندهم وَصْلاً، و(جوازَ الأمرينِ).

فإن كان بعدَها اسمٌ لم تكن مصدريةً بل هي المخفّفةُ، فيتعيّنُ كَتْبُ النون.

وإنَ وقع بعدها فعلٌ متعيَّنُ النصب كانت مصدريةً فتحذَفُ نونُها وتُوصل (لا) بالألف سواءٌ كانت (لا) نافيةً، كقولهِ تعالى: ﴿أَلَّا تَتَّخِذُوا۟ مِن دُونِى وَكِيلًا﴾ [الإسراء: ٢]. أو كانت صِلَةً كمافي ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ [إِذْ أَمَرْتُكَ]﴾[1] [الأعراف: ١٢] فهِي في هٰذه الآيةِ مزيدةٌ للتقوية بدليل سُقوطِها من الآية الأُخرى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [ص: ٧٥].

وإن جاز فيه النَصب والرفع كان فيها الوجهان، الوَصْلُ على النّصب، والفَصْلُ، أي: إثباتُ النون على الرَفْع، كما قُرِىء بهما في قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓا۟ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١]، فمن رفع أَثْبَتَ النّونَ، ومن نَصَبَ وصل، أي: حَذَفَ النون ـ كما في القَطْر[2]، والدُّرّة[3].

وكذا إنْ وقع بعدَها فِعْلٌ محتمل للنصب على أنّها المصدرية والجزم على أنّها المفسرة و(لا) ناهية، نحو: ﴿أَلَّا تَعْلُوا۟ عَلَىَّ﴾ [النمل: ٣١] و﴿أَلَّا تَخَافُوا۟ وَلَا تَحْزَنُوا۟﴾ [فصلت: ٣٠]، فمن قال إنها المصدريةُ وَصَلَ، ومَنْ قال إنها المفسِّرةُ أوالمخفَّفَةُ مِن الثقيلة فَصَل، أيْ: أَثْبَتَ النونَ.

---

(١) لو كان لنا دليل على أن أداة التحضيض ينصب بعدها المضارع إذن لذهبنا إلى أن (ألاّ) هنا بسيطة للتحضيض وليست مركبة، ومثل هذه الآية قوله تعالى في سورة النمل الآية: ٢٥ ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا۟ لِلَّهِ﴾ وبه يزول إشكال كثير.

(٢) قطر الندى، ٦٥.

(٣) درة الغواص: ١٢٨.

وأما قول الجلال السيوطي[1] في ﴿أَلَّا تَتَّخِذُواْ مِن دُونِى وَكِيلًا﴾ [الإسراء: ٢] على قراءته بالفوقية تكون (لا) ناهيةً، و(أَنْ) زائدة)، فقد تعقّبه (الكَرْخيُّ) بأنّ الأَولى أن يقال: ((أَنْ) مُفَسِّرَةٌ)، لأنّ هذا لَيْسَ من مواضع زيادة (أَنْ)، بل ذلك في نحو: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا﴾ [العنكبوت: ٣٣] كما نقله المحشي[2].

هذا حاصِلُ التفصيل بين التي تُوصَلُ والتي تُقْطَعُ على مَذْهَبِ الجُمهور، كما في (الشافية)[3] تبعاً لابن قُتَيبة في (أدبُ الكاتِب)[4] وكذا الحريريّ في (الدُّرّة) حيث قال: (ومنَ الغلط أنّهم إذا ألحقوا (لا) بـ(أَنْ) حذفوا النون في كل موطن، وليس ذلك على عمومه بل الصواب أن تعتبر موقع (أَنْ)[5] إلى آخر ما قاله.

وحكى في (الهمع) أنّ فيها قولين أَحدُهما كَتْبُها مفصولةً مطلقاً، قال أبو حيان وهو الصحيح، لأنّه الأَصْلُ والثاني قولُ ابن قُتَيْبَة بالفَرقِ بين الناصبةِ فتُوصَلُ، والمخفَفةِ فتُفْصَلُ، واختاره ابن السَّيِّد البَطَلْيَوْسي، وعليه ابنُ الضائع بأنّ الناصبةَ شديدةُ الاتّصالِ بالفعل بحيثُ لا يجوزُ أَنْ يفصلَ بينها وبينه، والمخففة بالعكس بحيث لا يجوز أنْ تتصل به، فَحُسْنُ الوَصْلِ في تِلْكَ، والفَصْلِ في هذه خَطَأٌ)[6].

يقولُ الفقيرُ: وأَكْثرُ النُسّاخِ الآنَ على إثباتِ النّونِ كقول أبي حيان.

---

(١) تفسير الجلالين تفسير سورة الإسراء الآية (٢).

(٢) الفتوحات الإلهية: ٣/ ٣٧٥.

(٣) شرح الشافية: ٢/ ٢٧٢.

(٤) أدب الكاتب: ١٩٧.

(٥) درة الغواص: ١٢٧.

(٦) الهمع: ٢/ ٢٣٧.

وتُوصل (لا) بـ(إنْ) الشَّرْطيّةِ، نحو: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ﴾ [الأنفال: ٧٣] ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ﴾ [التوبة: ٤٠] بخلافِ المخفَّفَة فلا تُوصل بها، نحو: (أَنْ لا أظنُّكَ مِنَ الكاذبين)، لكثرةِ استعمال الشرطيّةِ وتأثيرِها في الشرط، بخلاف المخفّفة قال شيخ الإسلام[1]. وقد عرفْتَ أَنّ معنى الوَصْلِ حذفُ النونِ كما حُذِفَتْ مِن: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ﴾ [الأنفال: ٥٨] ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ﴾ [الأعراف: ٢٠٠] فتُرسمُ على صورة أداة الاستثناء، حتى إنّهم يُغالطون الغبيَّ بها، ويقولون له: (هذا الاستثناء مُتّصِلٌ أم مُنْقَطِعٌ؟) ومِن ذلك قولُ الفُقهاء: (وإلّا فَلا)، كقولهِ تَعالى: ﴿وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ﴾ [يوسف: ٣٣] حكايةً عنْ يُوسُفَ الصدّيقِ عليه وعَلَى نَبيّنا الصلاةُ والسلامُ.

وستأتي ـ إن شاء الله ـ عودةٌ لحذفِ النون من (إنْ وأنْ) في الفصل السادس من باب الحذف[2].

ولا توصل (لا) بـ(كي) بخلاف (ما) فإنّها تُوصلُ بها للفرق بينهما ـ كما في الأدب[3] والدرة[4] ـ ونقل في (الهَمْع)[5] قولاً بالفَصل لغير ابن قتيبة، ففيها قولان.

وقد وُصِلَتْ بِها في أربعةِ مواضع مِن المُصْحَفِ، ذكرها في الجزرية، منها: ﴿لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ﴾ [الأحزاب: ٥٠]، مع أنها فُصِلَتْ منها في السورة بعينها في ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾ [الأحزاب: ٣٧] وكذا فصلت في قوله: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾ [الأحزاب: ٧].

---

(١) شرح الشافية: ٢/ ٢٧٢

(٢) ينظر ص٢٤٧.

(٣) أدب الكاتب: ١٩٧.

(٤) درة الغواص: ١٢٧.

(٥) الهمع: ٢/ ٢٣٨.

ولا توصل (لا) بـ(هل) في الاستفهام، ولا بـ(بل)، نحو: ﴿كَلَّا بَل لَّا تُكۡرِمُونَ ٱلۡيَتِيمَ﴾ [الفجر:١٧] و(هل لا يجوزُ كذا وكذا؟).

فإن قيل: كيف هذا مع أنها وُصِلت بها في أحاديثَ كثيرةٍ منها حديث: «هلاَّ بكراً تُلاعبُها وتُلاعبُك»[١]؟

قلنا: إن (هلاّ) في هذا الحديث وأمثالِه ليست مركبةً من (هل) الاستفهامية و(لا) النافية، بل هي كلمةٌ بسيطةٌ موضوعةٌ للتحريض على الفعل إن كان ما بعدَها مُستقبلاً وتُسمّى تحضيضية وللتوبيخ أو التنديم إذا كان الفعلُ بعدَها ماضياً، كما في الحديث المذكور، ولا يليها إلا الفعل لفظاً أو تقديراً، وقد صرح به في رواية أُخرى: «هلاّ تَزَوّجْتَ بِكْراً»[٢] وهي في هذا الحديث للتنديم، ومثالها للتوبيخ قوله سُبحانه: (فهلاّ نَمْلَةً واحدةً)[٣] عِتاباً للنبيّ الذي أَمَر بِقَرية النّمل ـ أي موضعِ اجتماعِها ـ فأُحْرِقَ بالنّار، أي: فهلاّ أَحرقْت النملةَ التي قرصَتْكَ دونَ غيرها ـ كما في الصفحة الثالثة والخمسين بعد المائتين من خامس القسطلاني[٤] وقد مشى الحريري في (الدُّرَّة)[٥] على أنها مركبة، فقال: (إنّما وُصلت (لا) بـ(هَل) دون (بَل) لأنَّ (لا) لم تُغَيّر معنى (بَل) لما دخلت عليها، وغَيّرَت معنى (هل) بنقلِها من أدوات الاستفهامِ إلى حيّز التحضيض، فلذا كُتِبَتْ معَها، وجُعِلَتْ بمنزلة الكلمة الواحدة.

وإلى هُنا تمّ البابُ فاعرفه، فقلّما يُوجدُ مَجموعاً على هذا النسق في كتاب، والحمد لله الهادي إلى الصواب.

---

(١) البخاري: ٣/ ٨١. وانظر ص٢٤٤.

(٢) البخاري: ٧/ ٦.

(٣) البخاري: ٤/ ١٥٨.

(٤) القسطلاني: ٥/ ٣١٤.

(٥) درة الغواص: ١٢٨.



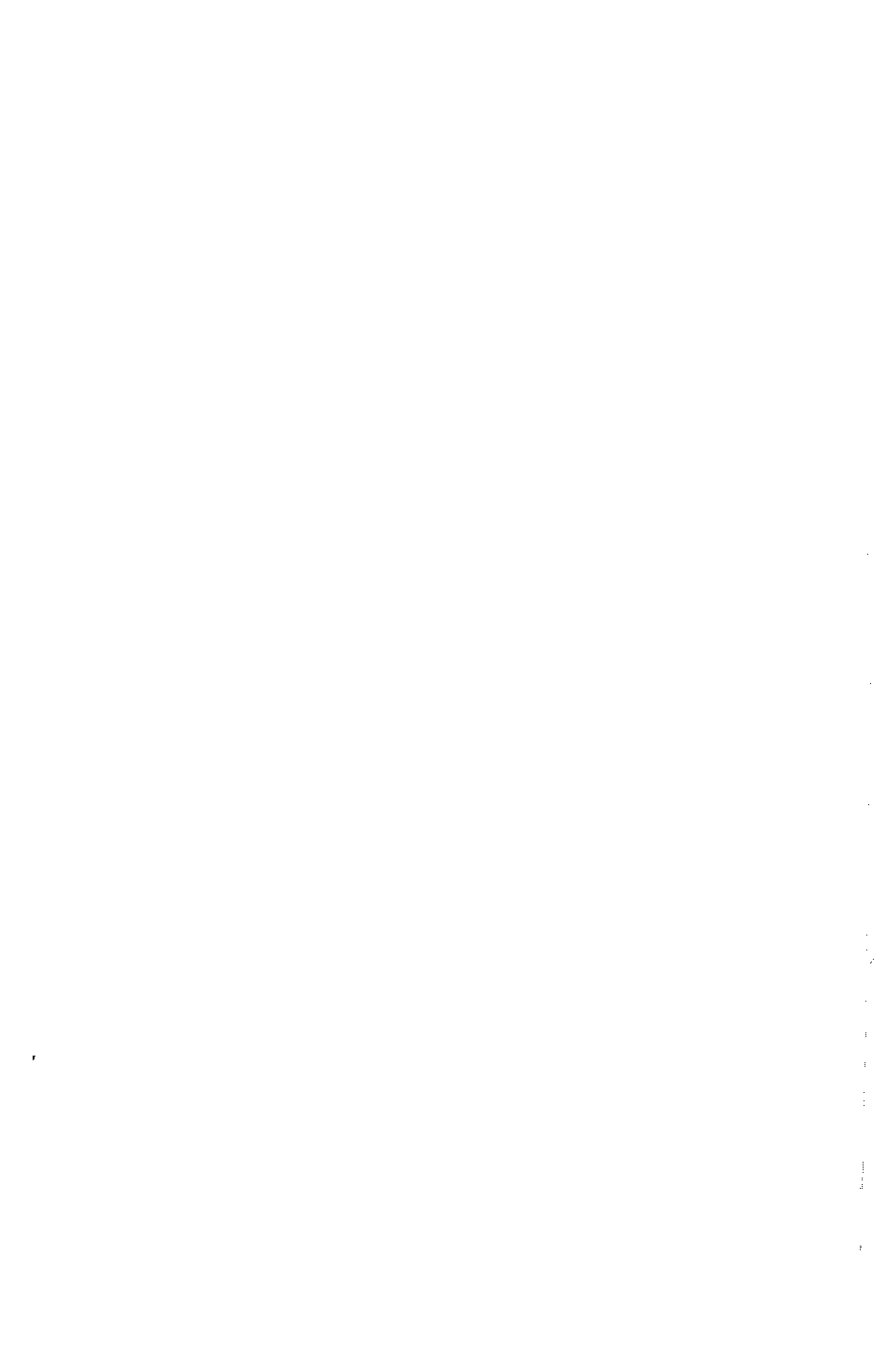
الباب الثاني

[الإبدال]

في الحروف التي يختلف رسمها بما يعرض لها من الإبدال لمراعاة أصلها وهي:

* الهمزة.
* حروف العلة الثلاثة: الألف، وأختاها الواو والياء.
* النونات الثلاث: نون التوكيد والتنوين، ونون (إذن).
* هاء التأنيث.

وقد رتبت هذا الباب على ستة فصول وتتمة الباب وفي آخر الفصل الأول ثلاثة تنبيهات.



الفصل الأول

(الهمزة)

اعلم أَن (الأَلف) من حيث هي على ضربين، وهما الأَلف اليابسة والألف اللينة[1].

فالأولى ـ والمراد بها الهمزة ـ هي التي تقبل الحركات ولا تسمى ألفاً إذا كانت مصورة بالواو أو الياء، أو لم يكن لها صورة بأن كانت محذوفة، كالتي في (جاءَ، وشَيْء) وإنما تسمى بالألف إذا كانت مرسومة بصورتها الأصلية المذكورة أول تعداد الحروف الهجائية التي أولها الألف وآخرها الياء، أو الأبجدية التي أولها الألف وآخرها الغين، على طريقة إمام المشارقة (الغزالي)[2] ومن تبعه، أو التي آخرها الشين على طريقة المغاربة لـ(البوني)[3] وأتباعه.

وأما الثانية اللينة التي قال فيها الشاعر[4]:

---

(١) سماها المؤلف الألف اليابسة الأقرب للفهم للفرق بين الهمزة والألف أن تقول أن (الهمزة) ما تقبل الحركات، وتقع في ابتداء الكلمة أو حشوها أو طرقها وأما (الألف) فلا تقبل الحركة، ولا بد أن تكون مسبوقة بفتحة لذلك يتعذر الابتداء بها.
وبهذا تُعد حروف الهجاء تسعة وعشرين حرفاً أولها الهمزة، وآخرها الألف، ولا عبرة باصطلاح القوم (ألف باء) فإنما ذلك اتباع للحروف المرتبة بحساب الجمل المبدوءة بـ(أبجد هوز . .) ومن هنا يجب الالتزام بالتسمية في الدلالة على الحرف المراد.

(٢) سيأتي في ص٢٧٥ .

(٣) هو أحمد بن علي أبو العباس البوني صاحب المصنفات في علم الحروف، توفي عام ٦٢٢هـ ينظر الأعلام ١/ ١٦٩ .

(٤) من أبيات كتبها أحد الفضلاء إلى الشيخ بهاء الدين محمد بن النحاس الحلبي يتشوق إليه، ينظر شرح شذور الذهب: ٢٦ . =

لكِــنْ نَحلْــتُ لبُعْــدِهِ فكــأنّنــي   أَلِـفٌ ولَيْــس بممكــنٍ تحــريكُــه

فهي التي عدّوها. قبيل الياء في ضمن (اللام ألف) المركبة من حرفين، ولهذا لا يمكن وجودها في أول الكلمة لتعذر الابتداء بها، وأما الأَلف التي تجتلب للابتداء بالساكن فهي همزة وصل لا الألفِ اللينة، غاية الأمر أنها تسقط في الدرج، وإنما توجد الألف اللينة في الحشو، كـ(قام وباع)، أو في الطرف مثل: (دعا وسعى) ـ كما يأتي في الفصل الثاني[1] بخلاف الهمزة فإنها تأتي أولاً، وحَشْواً، وطَرَفاً.

فهي إذَنْ على ثلاثةِ أقسام باعتبار مَوْضِعِها مِن الكلمة التي هي فيها.

وأما باعتبار الرسم فالأَصْلُ فيها أَن تكتَبَ بصورةِ الأَلف الأولى في التَّعداد حيثُما وقعَتْ على مَذْهبِ التحقيق ـ كما سيأتي عن الفَرّاء عند الكلام على مائة[2] ـ وإنما كُتِبت مرةً واواً، ومرة ياءً، وحُذِفَتْ مرةً بحيث لا يكون لها صورةٌ أصلاً ولا بدلاً بناءً على مذهب التخفيف والتسهيل الجاري على لغة أهل الحجاز التي هي فُصحى اللُّغاتِ وعليها جَرى رَسْمُ المُصحف. فلهذا كان الكُتْبُ عليها أَولى من الكَتْبِ على التحقيق لوجهين ـ كما تقدم عن شيخ الإسلام[3] ـ (أَوَّلُهما) ما ذكر من التسهيل والتخفيف، فإنّ الهَمْزَ في حَشْو الكـلام مُسْتَثْقَلٌ، ولذا لا يوجد في غير لُغة العرب أصلاً في غير ابتداء ـ كما قاله في (المُزْهِر)[4] ـ ولكـون الهمزة في الابتـداء لا تُسَهّل كُتِبت في أول

---

(١) ينظر ص١٣٤.

(٢) ينظر ص١٨٧.

(٣) شرح الشافية: ٢/ ١٣٢ ومن الهمع: ٢/ ٢٣٣

(٤) المزهر: ١/ ٣٢٨.

الكلمة بصورتها التي وُضِعَتْ لها وهي صورة الألفِ بأي حركةٍ كانت ـ على ما يأتي[1] ـ:

(ثانيهما): إنّ التسهيل خطُّ المُصْحفِ فكان البناءُ عليه، مع أنَّ القياسُ قد يقتضيه، قال أبو حيّان: بل إننا نوافق المصحف في بعض كلماتٍ، كرسم (الصلوة والزكوة والحيوة) بالواو مع مخالفتهِ للقياس ـ كذا نقله في (الهمع)[2]، قال أبو البقاء أول (الكليات)[3] بعد أن ذكر جملة عن الإتقان[4] مما خالف فيه القياسُ رسمّ القرآن: (والحقُّ أنّ مثلَ ذلك يكتَبُ في المُصحف بالواو اقتداءً بنقله عن عثمانَ رضي اللهُ عنْهُ وفي غيره بالألف، وقد اتّفقتْ في خطّ المُصحف أشياءُ خارجةٌ عن القياسات التي بُني عليها الهجاء، ولذا قال (ابن دُرُسْتَوَيْه): (خطان لا يقاسان)[5] إلخ.

إذا علمت هذا فللألفِ[6] باعتبار الرسم أربعةُ أحوالٍ:

فتارةً تُرسم ألفاً وذلك إذا كانت في أوّل الكلمة مُطلقاً، أو في الحَشْوِ مَفتوحةً أو ساكنةً بعدَ فتح فيها، نحو: (سَأَل ورَأْس).

وتارة ترسم ياءً وذلك إذا كانت ساكنة أو مفتوحة بعد كسرٍ فيها أيضاً، نحو: (ذِئْبٌ، ورِئال).

وتارة تُصوّرُ واواً وذلك فيما إذا وقعت ساكنةً أو مفتوحة بعد ضمّ، مثل: (يُؤْمِنُ، الدُّؤَليّ، ويُرخي الذُّؤابة).

---

(١) ينظر ص٩١.

(٢) الهمع: ٢/٢٤٣.

(٣) الكليات: ٦.

(٤) الإتبان: ٢/ ١٦٧.

(٥) ينظر ص٣٥؟

(٦) الصواب أن يقول: (الهمزة) ينظر التعليق المتقدم ص٨٥، وبيان القاعدة من كتابتها في هامش ص٣٢.

والحالةُ الرابعة أنْ لا تصوّرَ بواحدةٍ من الثلاث، بل تُحذف، ولا يُوضع في محلّها شيء[1] كما كان المُصحَفُ أيام الخُلفاءِ الأربعةِ قبل أنْ يَخْترِعَ له الشكلَ أبو الأَسْودِ الدُّؤَليّ.

وأما وَضْعُ القَطْعةِ في محلّها إذا حُذِفَتْ أَو فوق الياءِ أو الواو المصوّرتين بدل الهمز فذلك حادثٌ بعدَ حدوثِ الشَّكْلِ مراعاةً لتحقيقِ الهَمْز.

مثالُ حذفِها من الحَشْو: (تثاءَب، وتفاءَل، ورُءوس، وتَوْءَم)[2].

ومثال حذفها من الطَرَفِ: (شاءَ، وسِيْءَ) من الأفعالِ، و(جَزاءٌ، وهَنِيْءٌ، ووُضُوْءٌ، وجُزْءٌ، وخِطْءٌ، ووَطْءٌ، وشَيْءٌ، وضَوْءٌ).

(تفصيل الكلامِ على أَحْوالِ الهَمْزَةِ التي في أوّل الكَلِمة)

إِنّها في الأَوّل تُرسم أَلِفاً مُطلقاً سواء كانت مفتوحةً أو مكسورةً أو مضمومةً في الأسماء والأفعال وكذا الحُروفُ سِوى المضمومةِ فلا تُوجدُ فيها، وسواء كانت قطعيّةً أو وصليةً وإن كانت تَسقطُ في الوصل، أي: الدّرج.

(بيان أمثلتها من كل أقسام الكلام):

(أَبٌ، وأُمٌ، وإِذْ) من الأَسماءِ، أو (أَبَ، وأَمَّ، وأَدَّ) من الأفعال، و(إِنَّ) فعلَ أَمرٍ أو حرفاً، وكذا (أَنَّ) فعلاً أو حرفاً، و(اضْرِبْ، وانْصُرْ، واعْلَمْ) من الأفعال، و(اسم) في همزاتِ الوصل.

ولا يأتي فيها السكون حالَ الابتداءِ لما هو معلومٌ أنّ العربَ لا تبدأ

---

(١) هذه الحالة متفقة مع ما قرر في قاعدة كتابة الهمزة ص: ٣٢ والكشف عن هذه القاعدة هو أنه يمتنع اجتماع ألفين، أو واوين فلذلك تكتب منفردة، هذا في المتوسطة، وكذلك المتطرفة تكتب على حرف يناسب حركة ما قبلها فإن كان ساكناً تكتبُ منفردة.

(٢) منع المؤلف ههنا اجتماع ألف وواو، ولو أجاز لكتب (تَوْأَم).

بساكن، فإنْ سبقَها حرفُ الفاءِ أو الواو أُمكِن سكونُها وتبقى على رسمها ألفاً أو تبدلُ فيكونُ لها حالتان أو ثلاثٌ وذلك في الأمر من الثلاثي المهموز الفاء، نحو: (أَبِيَ، وأَبَقَ، وأَتَىٰ، وأَبَرَ النّخلَ، وأَمَر، وأَذِن، وأَبَتَ اليومُ ـ بمعنى اشتدّ حرُّه ـ) ففي ذلك إذا تقدم عليها أَحدُ الحرفين المذكورين تبقى على صورة الألف، نحو: ﴿فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ﴾ [الأعراف: ٧٠] ﴿فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣] ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ﴾ [طه: ١٣٢] و﴿وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ﴾ [الأعراف: ١٩٩]، بخلاف غيرِ الحرفين المذكورين نحو: ﴿ثُمَّ ٱئْتُواْ صَفًّا﴾ [طه: ٦٤] فتكتبُ بصورة الياء نظراً للابتداءِ بهمزةِ الوَصْل مكسورة، وتُوضَعُ القَطْعَةُ فوقَها عندَ إرادةِ الشّكلِ نظراً للوَصْل.

وتكتب واواً في: (أُؤْمُرْ) إن لم تحذف الهمزة، وكذا (أُوْبُرِ النّخلَ، وأُوْبُتْ يا يُوْمُ ـ على لُغةِ ضَمّ الباء فيهما من مضارعه ـ.

وتكتب ياءً في نحو: (إِيْبَقْ يا غلامُ، أو إِيْجَأْ ـ بمعنى اهرب فيهما ـ وكذا (إِيبِرِ النّخلِ ـ على لغة الباء من مضارعه) ـ كما سبق في أول فصل من الباب الأوّلِ[1] ـ وكذا (إِيْبِتْ يا يومُ ـ على لُغة كسر الباءِ أو فتحها من مضارعه).

وقد يكونُ لها ثلاثُ أَحوال أو أربع وذلك في الماضي أو الأمر من الافتعال المهموز الفاء مثل: (ائتَمَّ، وائْتَمَنَ، وائْتَزَنَ، وائْتَمَر) من الائْتِمامِ، والائْتِمانِ، والائْتِزارِ، والائْتِمارِ، فتبقى مرسومة ألفاً إنْ سبقَها أحدُ الحرفين المذكورين، نحو: فَأْتَمَر، وَأْتَزَر.

فإنْ لم يسبِقْها شَيءٌ، أَوْ سبقها غيرُهما وغير همزة المتكلّم في المضارع أتى قبلها بهمزة الوصل وكتبت الهمزةُ التي هي فاء الكلمة ياء في الأمر

---

(١) ينظر ص٤٧.

والماضي المبنيّ للمعلوم، نحو: (ايتَمِنْ) بكسر الميم أمراً، وفتحها ماضياً، وكتبت في الماضي المبني للمجهول واواً، نحو: (قَد اؤْتُمِنَ فَخانَ).

ومن غير الحرفين المتقدّمين لامُ الجرّ الداخلةِ على مصدر الافتعال، أو أَداة التعريف، نحو: (لائتِمانِه، ولائتِمامِه بإمام، والائتِمار) فتبقى الهمزةُ ياءً كما لو ابْتُدِىءَ بها، ولا نَظَرَ لوسُّطِها بعد لام الجرِ، أو لام التعريف، أو بعدهما، نحو: (الائتِمام)، ولم أرَ أحداً تعرض لذلك أصلاً.

وأَما إذا كان السابقُ عليها همزةَ المتكلّم، نحو: (آخُذُ، وآذُنُ، وآكُلُ، وآمُرُ) فكان البعضُ يكتُبُ الأَلف الثانيةَ المسهّلة عن همزة ألفاً ثانية، والبعضُ لا يكتبُها، والذي عليه الجمهورُ: أنَ المسهّلةَ لا تُرسمُ أَلِفاً كراهةَ اجتماعِ المثلين صورة، بل وضعوا مدة فوق الهمزة المصورة ألفاً، ومن ذلك قولُ أُمِّ المؤمنين عائشةَ رضي اللهُ عنها: (وكان يَأْمُرُني إذا حِضْتُ أَنْ آتزِرَ)[1] بمدّ الهمزةِ الأولى بَدَلًا عن الهمزة الثانية الساكنةِ تسهيلاً لها، والأصل: (أأْتزِرُ) بهمزتين، قُلِبَت الثانية مدّاً من جنس حركةِ ما قبلَها، ولا تُدْغَم في التاء على اللُّغة الفُصحى - كما في القاموس[2] والأشموني[3] عند قول الخلاصة[4].

وَمَـدّاً ابْـدِلْ ثـانـيَ الهَمْـزَيْـنِ مِـنْ [كِلْمـةٍ أنْ يَسْكُـنْ كـ(آثِـرْ وائْتَمِـنْ)]

وبَعْضُهم روى الحديثَ بتشديد التّاءِ إدغاماً للهمزة فيها لكن إدغام الهمزة في التاءِ شاذّ[5]، خارجٌ عن القياس، إلاّ إن تحققت الرواية عنها بذلك فيُسمعُ

(١) البخاري: ٣/ ٨٢.

(٢) القاموس: مادة (أزر).

(٣) الأشموني: ٤/ ٣١٤.

(٤) تقدم في ص٩٠.

(٥) ينظر النهاية: ١/ ٤٤ مادة (أزر) والحاشية على القاموس من مادة (أزر)

ولا يقاسُ عليه، وتقدّمَ في أوّل فَصْلٍ من البابِ الأَوّلِ تِبيانُ ذلكَ فارجِعْ إليه إنْ لم تكنْ حقَّقْتَهُ»[1].

وأمّا الهمزةُ التي في الحَشْوِ بالأصالة فلَها سِتَّ عَشْرَةَ صورةً عقليةً حاصلةً مِنْ ضرب حركاتِها الثلاث وسكونها في حركاتِ ما قبلها أو سكونِه يَسْقُطُ منها صورتان: الأُولى سكونُها مع سكونِ ما قبلَها، فهذا لا يوجد في لغةٍ أصلاً. والثانيةُ ضمُّها مع كسر ما قبلَها فكذلك، لأَنَّهُ ليس لهم فِعْلٌ ولا اسْمٌ مهموزٌ الوَسَطِ مضمومُه وما قبلَه مكسورٌ. ثم رأَيْتُ السُّيوطيَّ في (هَمْعِ الهوامع)[2] صورةً بجمعِ (مائة، وفِئة) بالواو، بأَنْ يقال: مِئُوْن، وفِئُون، وعليه فتكون الصُّوَرُ الموجودةُ خَمْسَ عَشْرَةَ صورةً.

(بيانها تفصيلاً على ترتيب منتظم):

إذا كانت ساكنة تُرسَمُ بصورةِ حرفٍ من جنس حركة ما قبلَها فَتْحاً أو كسراً أو ضمّاً، لأنّه يجوزُ إبدالها بِهِ لفظاً قياساً مُطّرداً على قاعدة التخفيف والتسهيل ولو كان بعدَها ياءٌ أو واو، نحو: (رَأْس، وكَأْس، ورَأْي، ونَأْي، وفَأْو، وشَأْو)، و(بِئْر، ومِئْر، ورِئْي)، و(سُؤْرٌ، ونُؤْي، ومُؤْدٍ، ومُؤْوٍ - اسمُ فاعلٍ من الرباعي علَى وَزْن تُؤْوي مُضارعاً -.

وربما تحذف في صورةٍ ما، إذا كان ما قبلَها مكسوراً وبعدها ياءٌ لإدغامِها فيما بعدَها، كما في قوله تعالى: ﴿أَثَٰثًا وَرِءْيًا﴾ [مريم:٧٤]. فهذه ثلاثةُ أحوال الساكنة.

وأَما إذا كانت مكسورةً فترسم ياءً مُطْلقاً على حَسَبِ تخفيفها وتسهيلها، أو إبدالها بها سواءٌ كانت خفيفةً أَو مشدّدةً، ولو كان بعدها ياءٌ متحركةٌ أو ساكنةٌ،

---

(١) ينظر ص٤٦.

(٢) الهمع: ١/٤٧، وينظر ص:١١١

وسواءٌ كان ما قبلَها مفتوحاً أَو مضموماً أو مكسوراً أو ساكناً، صحيحاً أو معتلاً.

(بيان جملة من الأمثلة):

١ ـ الهمزة المكسورة وما قبلها مفتوح:

سَئِم، المطمَئِن، والمكتَئِن، والمكوَئِن، والأَئِمَّة، والمُوَئِّل ـ بوزن مُحَدِّث، وهو صاحِبُ الماشيةِ علَى ما في القاموس[1] ـ، ونحو: رَئِيس، ولَئِيم، وزَئِير، وقَئِيد، وشَئِيت، وضَئِيلٌ، وصَئِيٌّ، وبه رَئِيٌّ مِنَ الجِنِّ.

وبعضهم يَحذِفُها إذا كانَ بعدَها ياءٌ ساكنةٌ استثقالاً لجَمْعِ ياءَيْنِ صورةً، عملاً بقاعدةٍ: (كلُّ هَمزةٍ بَعْدَها حَرفُ مَدٍّ كصورتِها فإنّها تُحذَفُ)[2].. والذي أَراه أنّ حذفَها في نحو: (شَئِيت) يُلبس بالماضي من (شاء) مُسنداً للتاءِ، وهذه الأَمثلةُ للمكسورة المفتوح ما قبلَها بتعميماتِها.

٢ ـ الهمزة المكسورة وما قبلها مضموم:

ونحو: (سُئِل، ودُئِل، وسُئِّل ـ بالتشديد للمبالغة ـ ورُئِيَ ـ فعلٌ ماضٍ للمجهول من الرُؤْيةِ ـ ونُئِيّ ـ جمع نُؤَى[3] ـ وصُئِيّ[4] ـ على لغة ضمِّ الصادِ.

وهذه أَمثلةٌ للمضموم ما قبلها وهي مكسورةٌ فتكتَبُ فيها بصورة الياء اعتباراً بحركتِها[5] علىمذهب سِيبَوَيْهِ في التسهيل، وأَما على مذهب تلميذِه أبي

(١) القاموس: مادة (وأل).

(٢) شرح الشافية: ٢/ ٢٧٠.

(٣) النَأْي، والنُؤْيُ، والنِئْيُ بسكون الهمزة وتثليث النون و(النُؤَى) مقصورة كالهُدَى هو الحفير حولَ الخباء أو الخيمة يمنع السيل ينظر القاموس مادة (نأى).

(٤) الصُئِيّ مثلثة الصاد، هو صوت الفرخ، ينظر القاموس مادة (صأي).

(٥) يريد (بحركتها) الكسرة وهي أقوى من الضمة.

سعيدٍ الأَخْفَش فتكتب واواً في كلّ ما تقدّم، حتى في (سُئِل ودُئِل) اعْتباراً عندَهُ بحركة ما قبلَها على طريقتهِ في الإبدال.

يقول الفقير: وكأنّ الكُتّابَ اتبعوا مذهبَ سِيْبَوَيْهِ في التي ليس بعدها ياءٌ، واتّبعوا الأَخْفَش في التي بعدَها ياء، مثل: (رُؤِيَ، ونُؤِيَ)[1] استثقالاً لجمع المثلين وعملاً في تبعيض الأَحكام بالمذهبين.

٣ ـ الهمزة المكسورة والمكسور ما قبلها:

ونحو: (فِئِيْن، ومِئِيْن، ورِئّيس ـ بكسر الراء وتشديد الهمزة، على وزان (قِسّيس). وهذه أمثلةَ المكسو ما قبلها.

٤ ـ الهمزة المكسورة الساكن ما قبلها:

ونحو: (أفْئِدةٌ، وأَسْئِلةٌ، ومُتْئِمٌ، وسائِلٌ، ومائِل، ومَوْئِل، ومَوْئِس) فترسم في كلّ ذلك ياءً ولو يكون قبلَها ياءٌ، نحو: (يَيْئِس) ـ بكسر الهمزة على لغة تميم ـ أو كان بعدَها ياءٌ ساكنةٌ أو متحركةٌ، نحو: (يُضْئِيْ، والمُرْئِيْ ـ بضمّ أَوله، اسمُ افعلٍ من المنقوص الرَّباعي فتكون الياءُ ساكنةً ـ أو بفتح أَوّله، اسمُ مَفعول، أَوْ منسوباً إلى المرءِ، فتكون الياءُ متحركةٌ).

وبعضُهم يحذفها إذا كانت الياءُ ساكنةً بعدَها أو قبلَها، استثقالاً لجمع صورتين متماثلتينِ، بل ثلاثٍ في (يَيْئِسُ) وعملاً في الأولى بقاعدة: (كلّ همزةٍ بعدَها حرفُ مدّ [كصورتِها فإنّها تُحذَفُ])[2].

ولا تُنقَطُ الياءُ المصوّرةُ في ذلك بدلاً عن الهمزة لأَنها لا تُبدلُ ياءً محضةً ـ كما يأتي في التنبيهات[3] ـ، وقد عدّ في (المغْني)[4]: من اللحن قولُ الفُقَهاءِ

---

(١) لم نجد من اتبع الأخفش في رأيه هذا.

(٢) ينظر ص٩٢.

(٣) ينظر (التنبيه الثاني) ص١٣٢.

(٤) مغني اللبيب: ٢/ ٧٤٥، وينظر ص١٣٢.

(بايعٌ) بالياءِ غيْرَ مهموزٍ ـ كما يأتي بمشيئة الله في الخاتمة[1] ـ ويَشْهدُ لذلك قولُ أَبي علي الفارِسيِّ: (قَدْ أَضَعْنا خطواتِنا في زيارةِ مثلهِ)[2] على الكاتِب الذي نَقَط كلمةَ (قايل) بنُقْطَتَين تحتَ الياءِ.

وأما ما يجوز إبدالُه ياءً محضةً فيجوزُ نقطُه مثلَ: (مِائة[3]، وفئة، ورِئة، والأَئمّة) نعم إذا كان قبلَها ألفٌ مسبوقةٌ بالهَمْزةِ، نحو: (آيلٌ، وآيسٌ وآيبٌ) تُبدَلُ ياءً حقيقةً بمقتضى القياس الصرفي، نظيرُه ما قالوه في جمع: (ذُؤابة) على (ذَوائب) لم يَجمعوه على أَصلهِ: ذآئِب. وقد وَرَدَ من حديث الصحيحين قولُه ﷺ: (آيِبون تائِبون عابِدون)[4] ولم يَرْوِهِ أحدٌ بالهمزِ. فق استكملت المكسورة أَحوالَها الأربع.

الهمزة المضمومة:

وأما إذا كانت مضمومةً فتُكتَبُ واواً مطلقاً، مخفّفةً كانت أَو مشددة، سواءٌ كان ما قبلَها مفتوحاً أو مضموماً أو مسكوراً[5]، أو ساكناً، صحيحاً أو معتلاً، ذكر أمثلة ذلك.

الهمزة المضمومة المفتوح ما قبلها:

نحو: رؤف، وأؤبَ ـ جمع أَبٍّ للمرعى ـ ولَؤُمَ فلانٌ، وصَؤُلَ البعيرُ) ولو كان بعدها حَرفُ مدٍّ كصُورتِها، نحو: رَؤُوف، ولَؤُوم، وبعضُهم يَحذِفُها إذا

---

(١) ينظر ص١٣٢، ٢٦٩.

(٢) ينظر ص: ٣٢ وسيأتي ص٢٦٨.

(٣) الصواب أن تكتبها (مئة) بحذف الألف كما تقدم.

(٤) البخاري: ٣/ ٩.

(٥) قوله تكتب واواً مطلقاً مع كسر ما قبلها مخالف للقاعدة في مراعاة أقوى الحركتين ومخالف للرسم الذي اتبعه في كتابة (مِئون، وفِئون، ورِئون) وهو الصحيح لأن الكسرة أقوى من الضمّة. ينظر ص٩١، ٩٦.

كان بعدَها حرفُ المدّ المذكورِ ـ للقاعدة المتقدمة[1] ـ وذلك في نحو: مَؤُنَةٍ، وبَؤُونَه[2]. وقال في (الدرة)[3]: (الأَحسنُ في: سَؤول، ويَؤوس، وشُؤون، أَنْ يُكْتَبْنَ بواوين) اهـ. قُلْتُ: وكذلك: نَؤُوْم، فَؤُوْد، وقَؤُوْل، وصَؤُوْل) فلا تُحذف فيها الهمزةُ، بل تكتبُ بواوين مخافةَ اللّبْسَ بنَؤُم، وفَؤُد، وقَؤُل ـ كما يأتي في بعضه عَنْ (الهمع)[4]. ومِن المضمومةِ المشدّدةِ ما جاء على وَزْن التَعَوُّذ كـ(التَرَؤُّد، والتَفَؤُّد، والتكؤُّد، والتَرؤُّس، والتَذَؤُّب) مصادر: (تَرَأَّد، وتَفَأَّدَ، وتَكَأَّدَ، وتَرأَّس، وتَذَأَّبَ)، كلُها علَى زنة (تَفَعُّل) بتشديدِ العَيْنِ، كلُّ هذا مِن أَمثلةِ المفتوحِ ما قبلَها.

الهمزة المضمومة المضموم ما قبلها:

وأمّا أمثلة المضموم ما قبلَها فنحو: (لُؤُم ـ بِوَزْنِ عُنُق، جمع لَؤوم، كصُبُر جمع صَبور ـ) وَقَد يكونُ بعدَها حرفُ مدٍّ، مثل: (رُؤُس، وفُؤُس) و(خُؤُوْلة، وغُؤُوْر). ففي المثالين الأَولين تُحذفُ لكثرة استعمالها بالتخفيف، وعملاً بقاعدة: (كلُّ همزةٍ بعدَها حَرْفُ مدٍّ (كصورتِها فإنّها تُحذَفُ])[5]. ولا تُحذفُ في الأَخيرين خوفَ اللّبس.

وكذا تُحذَفُ إذا كان المضمومُ قبلَها واواً، نحو: (وُءُوْل) مَصْدَرُ (وَأَلَ إليهِ ـ أَيْ التجأ ـ، ومنه المَوْئِل بمعنى الملجأ) ففي هذا المصدر تُحذَفُ لِئلاّ تجتمع الأَمثال، وللقاعدة المذكورة.

---

(١) ينظر ص٩٣.

(٢) وهو اسم الشهر التاسع من السنة القبطية ينظر دائرة معارف القرن العشرين: ٢/ ٤٣٥، والأصل كتابتها (مؤونة، وبؤونة) بواوين، وينظر ص٢٤١.

(٣) درة الغواص: ١٢٨.

(٤) الهمع: ٢٣٤.

(٥) تقدم في ص٩٣.

الهمزة المضمومة المكسورة ما قبلها:

وأمّا أمثلةُ المكسورِ ما قبلَها فليس إلا جمعُ ما حذِفَتْ لامُه وعُوِّضَ عنها الهاءُ، نحو: (مِئُوْن، وفِئُوْن، ورِئون)[1] جموع: مِائَةٍ، وفِئَةٍ، ورِئَةٍ. ومَذْهَبُ سيبَويهِ حذفُها في مثل ذلك مِن نحو: (يَسْتَهْزِءُوْن، ومُسْتَهْزِءُوْن) مما فيه الهمزةُ متوسّطةٌ عارضاً، ومَذْهَبُ الأَخْفشِ أنّها تُكتب بياءٍ اعتباراً بحركة ما قبلها[2]، وعليه عَمَلُ النُّسّاخ. والذي أراه أنّ حذفَها مِن نحو: (مِئُوْنَ) فيه أمْران: الإجحافُ بالكلمة، فلا تُزادُ حَذْفاً علَى حَذْفٍ، علَى ما يأتي نَظيرُه في (المَوْءُودَةُ) عن أبي حيان[3]، والثاني: الإلباس بنح: (مُؤُن) ـ جمع مَؤنةٍ ـ.

الهمزة المضمومة الساكن ما قبلها:

وأمّا أمثلةُ الساكنِ ما قبلَها، سواء كان صحيحاً أوْ مُعْتلاً فنحو: (أَبْؤُس، وأَرْؤُس، وأَدْؤُر ـ جمع دار ـ ويَلْؤُم، والتَفاؤُل، ومَسْئُوْل، ومَشْئُوْم)[4] إلاّ أنّ الهمزةَ في مثلِ هذين الأخيرين تُحذَفُ للقاعدة السابقة نظراً لنقل حركتها لَفْظاً إلى ما قبلَها.

وقد يكون بعدَ الهمزة حرفُ مدٍّ كصورتها وقبلَها حرف كصورتِها، نَحو: (المَوْءُوْدَةِ)[5] فيجبُ حذفها لاجتماعِ الأمثالِ الموجبِ لحذفِ أَحَدِها. قال في (الهمع)[6] ومِنْهمُ مَنْ يكتبُها واواً فيما إذا كانَ بعدَها حَرْفُ مدٍّ للفرق بين

(١) تقدم ذكرها ص٩١.

(٢) هذا هو الصواب عملاً بمراعاة أقوى الحركتين.

(٣) الهمع: ٢/ ٢٣٤، الصواب أن تكتبَ بواوين (مُؤُون ومَؤُونة).

(٤) الأحسن إثبات الواوين (مسؤول ـ ومشؤوم) تبعاً للقاعدة التي ذكرناها من قبل

(٥) اتباعاً للقاعدة تكتب بثلاث واوات (مَوْؤُوْدَة) خشية اللبس.

(٦) الهمع: ٢/ ٢٣٤.

المهموزِ وغَيرِهِ، مثل: (مَقُوْل ومَصُوْغ) لكن قال أبو حيان[١]: (إذا كانَ مثل (رُؤُس) يُكْتَبُ بواوٍ واحدةٍ مَعَ أَنّ تَسْهيلَه بَيْنَ الهمزةِ والواو، فذا أَحْرَى ـ يعني المُسْئُولَ ونَحْوَه ـ قال: وقد كُتِبَ في المُصْحفِ (المَوْؤُدَةُ) بواو واحدةٍ وهي المتّصلةُ بالميم لا غير، وله وجهٌ في القياس وهو أَنَّ الهمزةَ المضمومةَ لما حُذِفَتْ بقي واوان، ومِنْ عادتِهم عندَ اجتماعِ صورتين في كلمةٍ حَذْفُ إحداهُما، فذا كُتب بواوٍ واحدةٍ، إلّا أنه قد يُخْتارُ فيه في غير القرآن أَنْ يكتب بواوين لأنه قد حذف من الكلمة في الخطّ حَرْفٌ فيكرَهُ أَنْ يُحذَفَ غيرُه، انتهى.

وقد استَوْفَت المضمومةُ أحوالَها الأَرْبَعَ.

الهمزة المفتوحة:

وأمّا إذا كانت الهمزةُ المتوسّطةُ مفتوحةً فيأتي فيها من حيث الرسمُ أَربعةُ أَحوالٍ: كَتْبُها ألفاً وياءً وواواً والرابعة الحَذْفُ.

الهمزة المفتوحة وما قبلها مفتوح:

فتكتب ألفاً إذا كان ما قبلها مفتوحاً، سواءٌ كانت هي مخفّفةً أو مشدّدة أو ممدودة، نحو: (سَأَل، وتَدَأَّب، وتَفأَّد ـ بوزن تكلَّم ـ، والمُوَأَّمَة ـ بِوَزْنِ المُعَظَّمَة). والممدودةُ مِثْلُ: (سآل، وسآر، ولآل) الثلاثةُ بوزنِ جَبّار ودَرّاك، ووُجُوْدُ الهمزةِ المشدّدةِ في حَشْوِ الكلمة مِن النوادر، وتُحذفُ أَلفُ المدّ التي بعدَ الأَلفِ المشدّدةِ خطّاً، كما تُحذَفُ من (مآل، ومآب)، لا أَنَّ الهمزةَ هي المحذوفةُ علَى ما هو مُقْتضى القاعدةِ السابقةِ. وقيل: لا تُحذَفُ بل تكتَبُ ويجتمع ألفان ـ كما في الهمع[٢] ـ وقد رأيتُها مرسومةً بأَلِفَيْنِ في بعض نُسخ (الدُّرّة)[٣] في هذا الشعرِ ـ يذمّ الخمر ـ بقوله:

---

(١) الهمع: ٢/ ٢٣٤.

(٢) الهمع: ٢/ ٢٣٤.

(٣) درة الغواص: ٥٣

سـألـةٌ لِلْفتـى مـا لَيـسَ فـي يـده ... ذهّـابـةٌ بعُقـولِ القَـوْمِ والمـالِ

وترسم ألفاً لا ياءً في وصف المكان بالمُطْمأَنّ فيه.

الهمزة المفتوحة وما قبلها مكسور:

وترسم ياءً إنْ سبقَها كسرٌ، نحو: (رِياء، ورِئال ـ جمع رَأْل ولَدُ النّعامة ـ، ومِئَرٌ ـ جَمْعُ مِئَة وهي النميمة ـ، وفِئَة، ومائَة، ورِئَة، وناشِئَة، والخاطِئَة، والوِئام).

وقد يكون قبلها ياءٌ، مثل: (سَيِّئة، والتَرْيِئَة)[1] أو واو، مثل: (رَوَّأَ في الأَمْر تَرْوِئَةً وتَرْويئاً) وفي كلّ ذلك يجوزُ إبدالها ياءً مَحْضَةً نَقْطُها ـ كما قُرِيء به في ﴿إِنَّ نَاشِئَةَ ٱلَّيْلِ﴾[2] [المزمل:٦] و﴿بِٱلْخَاطِئَةِ﴾[3] [الحاقة:٩] ومثلُه قَوْلُ الخُلاصة[4]:

أَحْـرفُ الإبـدال (هَـدَأْتَ مُـوْطِيـا) ... [فـأَبْـدِلِ الهَمـزةَ مِـن واوٍ وَيَـا]

وكذا قول الزرقاء[5]:

[ليـت الحمـام ليـه إلـى حمـامتيـهِ ... أونصفـه قـديـه،] تـم الحمـامُ مِيَـهْ

تريد: مائة، لأَنّه يجوز إبدالُ الهمزة المفتوحة أَو الساكنةِ بعد كسرة ياءً محضةً ما لم يُوقِع الإبدالُ في الإلباس.

ولم يكن في الجناس[6]، فإن أَوقَع لم يَجُزْ، كـ(المِئَر)[7]، وكالتَسْوِئَة ـ بمعنى التقبيح، إذا كُتِبت همزتُها ياءً يَحْصَلُ الالتباسُ بجمع المِرة ـ وهي

(١) يقال: ريّأه تَرْيئة، فسح عن خناقه، ينظر القاموس مادة (ريأ).

(٢) قرأ ورش (ناشيَة) بالياء.

(٣) قرىء (الخاطية) بالياء.

(٤) الخلاصة: البيت الأول من باب الإبدال، وسيأتي ذكره ص٢٧١.

(٥) التصريح: ١/ ٢٤٧، وينظر معجم الشواهد: ٥٦٠.

(٦) ينظر ص١٧٤.

(٧) المِئَر جمع مِئْرة وهي العداوة.

الطعامُ ـ، وتَلْتَبِس التَسْوِئةَ إذا قُلِبَتْ الهمزةُ ياءً بالتسوية ـ أي المعادَلَة والمساواة بين الأَمرين ـ.

الهمزة المفتوحة وما قبلها مضموم:

وترسم واواً إن ضُمّ ما قبلَها، نحو: (سُؤَال، وفُؤاد، ومُؤَمِّن، كَمُؤَجِّل ودُؤَلي، ورَجُلٌ سُؤَلةٌ ـ كهُمَزَ لُمَزَة ـ، ورُؤَال ـ كلُعاب وَزْناً ومعنىً ـ وسُؤّال ـ كطُلاّب وزناً ومعنىً أي: يُكثرون السؤالَ والطلبَ والإلحاحَ، ومنهم المعروفون بالشحّاثِين بالثاي المثلثة بدل الذال المعجمة، والعوام تبدلها بالمثناة ـ)[1].

وَقد يكونُ بعدَها واوٌ ساكنةٌ، مثل: (مُؤَوْلِع)، أو مشدّدة، مثل: (مُؤَوَّل) فتكتَبُ واواً كما صرّح بذلك صاحب (إصلاح المنطق)، إلا أَنّ هذهِ لا تُقلب وإِنْ نصّ السُّيوطي في (المزهر)[2] على أَنّ الهمزة المفتوحة بعد الضم يجوز قلبها واواً محضة كما في (الدُّؤَليّ) ونحوه كما نصّ على جوازِ قلبِها ياء بعدَ الكسر كما سبق[3].

الهمزة المفتوحة وما قبلها ساكن:

وإِن كان ما قبلَها ساكناً فإن كان صحيحاً فالغالب كَتْبُها أَلفاً نحو (يَسْأَلُ، ويَسْأَمُ، ومِسْأَب[4]، ومَرْأَة، وفَجْأَة، وكَمْأَة، ورَجُلٌ هُزْأَة).

---

(١) رأي الهوريني ههنا يختلف عما جاء في القاموس والدّرة، ففي القاموس: (والشحّاث للشحاذ من لحن العوام) ينظر مادة (شحث) وفي مادة (شحذ): (وهو شحاذ ملح ولا تقل شحاث).

(ويقولون فلان شحاث بالثاء المعجمة بثلاث من فوق، والصواب فيه (شحاذ) بالذل المعجمة وينظر درة الغواص: ١٠٠، والحاشية على القاموس، وينظر شرح الخفاجي على درة الغواص: ٢١٠ في توجيه المسألة.

(٢) المزهر: ٢/ ٤٤٤.

(٣) تقدم في ص٩٧.

(٤) المِسْأَب هو الزقّ أو وعاء يجعل فيه العسل.

وقد يكون بعدَها حَرفُ مدٍّ غَيْرُ مُصَوَّرٍ بِصُورة، نحو: (ملآن)، أو مصوراً ياءً، نحو: (مَلأَى، والمَرْأَى، وينأَى، ويَضأَى). وإن لم يكنْ صحيحاً، بأَنْ كان أَلِفاً نحو: (تَضاءَل،وتَفاءَل، وتَثاءَب، وتَساءَل، وتراءَى، ومَساءَة، وهَباءَة، وعَباءَة) أَو كان واواً، نحو: (تَوْءَم، ويَوْءَم، والسَمَوْءَل)[1] أو كان ياءً، نحو: جَيْئَل ـ للضَبُع ـ، وعذابٌ بَيْئَسٌ ـ بمعنًى شديد ـ، وهَيْئَة، وفَيْئَة، وَحُطَيْئَة، وخَطيئَة)، ولو كان قبلَها ياءٌ أخرى، نحو: يَيْئَسُ ـ كيَعْلَمُ ـ، أَو بعدَها حرفُ مدٍّ كالسَوْآء ـ ضدّ الحسناءِ ـ، أو السُوأَى ـ ضدّ الحُسْنى ـ،) والغالبُ في ذلك حذفُها لنقلِ حركتها للساكن قبلَها والإدغام في غير الألف وللتسهيل فيها، واستثقالاً لجمعِ مِثْلَيْن، وقد لا تُحذَفُ في مثل: (السُّوْأَى) خوفَ اللّبس ـ كما يأتي في التنبيهات[2] ـ. قال في (الشافية) (ومِنْهُم من يَحذِفُها إن تَخفيفُها بالنَّقْل، نَحْوَ: (مَسْئَلَة) أَو الإدغام في نحو: (هَيَة، وسُوَة، وخَطِيَة) إِذْ في كلِّ مِنْهما حَذْفٌ في اللَفظ فحُذِفَ في الخطّ أيضاً)[3] اهـ. ولم يَرْتَضِ في (أَدب الكاتِب)[4] حذفَها مِن نحو: (مَلأَى، وينأَى، والمَرْأَى) ومِن العربِ مَن يحذِفها لفظاً في نحو: (مَرْأَة، وكَمْأَة) فيقول: (مَرَة، وكَمَة)، وقد استَعْمَل ابنُ مالِكٍ هذه اللّغةَ في الخُلاصة حَيْثُ قال[5]:

[واستَعْمِلَنْها مُخْبِراً كَعَشَرَهْ   أو مائةٍ] ككَمْ رِجالٍ أَوْ مَرَهْ

قال البَطَلْيَوْسِي في (الاقتضاب، شرح أدب الكتاب): (والقاعِدةُ الكلية أَنّ كلَّ هَمزةٍ سُكِّنَ ما قبلَها سواءٌ كانَ حرفاً صحيحاً أَوْ معتلاً أصلياً يجوزُ نَقْلُ

(١) ينظر ص: ٨٨ في بيان كتابتها.
(٢) ينظر ص١٣١.
(٣) شرح الشافية: ٢/ ١٧٤.
(٤) أدب الكاتب: ٢٨٣.
(٥) الخلاصة: البيت الثالث من بابم (كم وكذا).

حركتِها إلى ما قبلَها على قياس التخفيف في (رَأس) إذا لم يَعْرِضْ ما يَمْنَعُ من ذلك كما قيل في (كَمْأَة) ثلاثُ لغات: تَسكينُ الميم، وفَتْحُها مع قلب الهمزة ألفاً على وزن (قَطَاة) ويجوز حذفُها فتقول: (كَمَة) مثلَ (مَرَة))[1]، وسيأتي تتميم الكلام على ذلك مع ذك قاعدة أُخرى عند الكلام على الهمزة المتطرفة تقديراً، وهي المتَّصِلة بها (هاءُ التأنيث) نحو: خَطِيْئَة، وسَيِّئَة، ومَقْرُوْءَة، وسَوْءَة)[2]. وقد كملت الأَحوالُ الأَرْبَعُ في المفتوحةِ وبها تمت الصُّوَرُ الخمسَ عَشْرَةَ في المتوسطة، وحاصلُها:

أنها تكتب (ياءً) في ستِّ صُوَرٍ وهي أَحوالُ كسرها الأَربع وحالةٌ واحدةٌ من أَحوالِ سكونِها الثلاثِ، وحالةٌ من أَحوالِ فَتْحها الأَرْبَعِ.

وتكتب (واواً) في ستِّ صُوَرٍ أَيضاً، وهي: أَحوالُ ضمّها الأربع على مَذْهبِ سيبويه، وحالةٌ من أَحوالِ سكونها، وحالةٌ من أَحوال فتحها.

وتكتبِ (ألفاً) في ثلاثِ صُوَرٍ: ثِنْتَيْنِ من أَحوال فتحها، وحالةٍ من أَحوال سكونها.

وتحذفُ في حالةٍ من أحوال فتحها وهي ما سَبَقَها أحدُ أَحْرُفِ العلّةِ الثلاثةِ، أو كانت تُنْقَل حركتُها لما قبلَها، وتَسْقُط لَفظاً.

وإنّ صورتين وَقَع فيهما الخلافُ بين سيبويه والأَخْفَشِ وَهُما المضمومةُ بعد كسر، مثل: (مِئُوْنَ، ومُسْتَهْزِئُوْنَ) وعكْسُها المسكورةُ بعد ضمّ، مثل: (سُئِل، ورُؤِيَ)، وكلٌّ من المذهبين له مُسْتَنَد مِن القراآت كقوله تعالى: ﴿لَّا يَأْكُلُهُۥٓ إِلَّا ٱلْخَٰطِـُٔونَ﴾ [الحاقة:٣٧]، قال القاضي (قُرِىء: «الخاطِيُوْنَ» بالياء، وقُرىء «الخاطُوْنَ» بحذف الهمزة والياء)[3] اهـ.

---

(١) الاقتضاب: ٢/١٢٨.

(٢) ينظر ص١١١.

(٣) الشيخ زاده: ٤/٥٤١.

الهمزة المتوسطة تنزيلاً:

وأَما المتوسِطَةُ تنزيلاً أَو عارضاً فقد يأتي فيها مثلُ المتوسّطة أصالةً.

فالمتوسطة عارضاً هي المتطرفة التي عرض لها التوسُّطُ باتّصال ضمير أو غيره مما يأتي وتسمى (المتوسطة حكماً) لأنَّ حكمَها حكمُ المتوسطة أَصالة، ويأتي فيها جميع صورها كما سيأتي الكلام عليها بعد تمام الكلام على المتطرفة ظاهراً[1].

وأما (المتوسطة تنزيلاً) فهي التي تكون في أَوّل الكلمةِ ودخل عليها ما صيّرها حَشْواً، فمنها التاليةُ لحروفِ المضارَعة التي هي بمنزلة جُزْءٍ من الفعل، بل ادّعَى بعضُهم أَنّها جُزْءٌ منه لا بمنزلة الجُزْءِ ـ كما في حواشي الأشموني[2] ـ، ولا يأتي فيها جميعُ صُوَرِ المتوسّطة حقيقة، بيانُ ذلك:

أنها إذا وقعت ساكنةً بعدَ فتحةٍ كُتِبَتْ أَلِفاً، ومثالُه: (لا نَأْمَنُ حتّى تَأْتُونا).

وإن سكنت بعد ضمة كتبت واواً، نحو: لا نُؤْمِنُ ﴿حَتَّىٰ تُؤْتُونِ مَوْثِقًا﴾ [يوسف: ٦٦] وإن كان بعدَها واو، نحو: ﴿وَفَصِيلَتِهِ ٱلَّتِى تُـْٔوِيهِ﴾ [المعارج: ١٣].

وإن كُسِر حرفُ المضارعة ـ على لُغة تميم وأَسَد وغيرِهم من العربِ، سوى قريش ـ كُتِبَت ياءً، نحو: (حتى تِئْذَنُوا، أو تِئْمُروا). ويجوز حينئذٍ إبدالُها ياءً، لأَنَّ إبدالَ الهَمْزَةِ الساكنةِ بحرفٍ مِنْ جِنْسِ حَرَكة ما قبلَها سائغٌ قياساً مُطَّرِداً ـ كما سبق ـ[3]، وبهذه اللّغة قُرِىء قولُه تعالى: ﴿فَكَيْفَ ءَاسَىٰ عَلَىٰ قَوْمٍ كَٰفِرِينَ﴾ [الأعراف: ٩٣] قال ابنُ النحّاس في تفسيره[4]، وهي قراءة الأعمش

(١) سيأتي في ص١٠٦.

(٢) حاشية الصبان: ٣/ ٢٨٢.

(٣) ينظر ص٩١.

(٤) إعراب القرآن: ٢/ ١٢٧.

ويَحْيَى وطلحة على لُغـة تميم الذين يقولون: (أَنا إِضْرِبُ) بكسر الهمزة وكذلك قولُه تعالى: ﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [يوسف:١١] كقراءة ﴿وَلَا تَرْكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ﴾ [هود:١١٣] كما في البيضاوي[1] ومن ذلك قوله[2]:

لَـو قُلْـتَ مـا فـي قـومِهـا لـم ... يَفْضلُهــا فــي حَسَــبٍ ومِيْسَــمِ

ومعناه: لو قلت: (ما في قومِها أحدٌ يزيد عنها في الحسبِ والجمال لم تأثم).

فلما وقعت الهمزةُ ساكنةً بعد كسرة أَبْدَلَها ياءً على القياس، وروي على هذه اللغة بعض أحاديث في صحيح البخاري، وعليها أيضاً (تِيْجل) مضارع (وَجَل)، قال شيخ الإسلام على الشافية: (واللغة العالية ـ يعني الحجازية ـ يَوْجَلُ)[3] اهـ. أي: كما في التنزيل الكريم ﴿قَالُواْ لَا تَوْجَلْ﴾ [الحجر:٥٣].

وإذا فتحت بعد ضم كتبت واواً، نحو: (أُوَمِّلُ، ونُؤَمِّل)، كما إذا سُكِّنَتْ بَعْدَ الضمّ فيما سبق ـ ولو كانَ بعدَها واوٌ مشدَّدة، نحو: (يُؤَوِّلُ)، وكذا تُكْتَبُ واواً في عكس ذلك وهو ما إذا ضُمَّت بعد فَتْح، نحو (يَؤُمّ، ويَؤُبّ) ولو كان بعدَها حَرفُ مدٍّ كصورتها، نحو: (يَؤُوْلُ، ويَؤُوْبُ) وإنْ كانَ القياسُ يقْتضي أن تحذف بقاعـدة: (كلُّ هَمزةٍ بعدَها حرفُ مدٍّ كصورتها فإنّها تحذف)[4] وذلكَ لما يلزَمُ عليه من الْتِباس صورةِ: (يَؤُوْب، ويَؤُوْل) الأَجْوَفَيْن لو حُذِف إحدى الواوين بصورة (يَؤُبّ، ويَؤُلّ) المُضاعَفَيْن، وأيضاً تكونُ صورةُ الأَجْوَفَيْن في

---

(١) البيضاوي: ٣/ ٦٩.

(٢) هو حكيم بن معية الزبعي، ينظر الكتاب: ٢/ ٣٤٥، معجم الشواهد: ٥٣٩

(٣) شرح الشافية: ٢/ ١٩٠.

(٤) تقدم في ص٩٥.

غير الجزم كصورتهما في حالة الجَزْم، فالأَحْسَنُ إثباتُ الواوين رَفْعاً ونَصْباً وحَذْفُ الثانيةِ جَزْماً، وإنْ لَم أرَ مَنْ تعرّض لِذلك فإنّ الأُصولَ لا تَأْباهُ.

وإن كُسِرَت كُتِبَتْ ياءً، نحو(يَئِنّ) مضارعٌ مِن الأَنين، ونحو: (يَئِدُ) مضارع (وَأَدَ البِنْتَ) أَيْ: دفَنَها حيّةً. وقد يكونُ بعدَها ياءٌ، نحو: (يَئِيدُ) مضارع (آدَ، أَيْداً) كباع بَيْعاً ـ إذا قَوِيَ واشتدّ ـ وكان القياسُ يقتضي حذفَها للقاعدة السابقة، لكنْ عارَضَهُ خوفُ الالْتِباس بمضارع (وَأَدَ). فالذي يَظْهَرُ لي عَدَمُ العمل بالقياس المُوْقِع في الإلباس ـ كما سبق نظيره في التسوية[1] ـ ومن ذلك: (آمَتْ المَرْأَةُ، تَئِيْمُ) أي: صارَتْ (أَيِّماً) لا زَوْجَ لها:

وأَمّا إذا دخلَتْ همزةُ الاستِفهام على ما أوله همزة قطعٍ مضمومةٍ في المضارع، نحو: ﴿ أَؤُنَبِّئُكُم ﴾ [آل عمران: ١٥]، أَوْ على الماضي المَبْدُوءِ بالهَمْزة، نحو: ﴿ أَءُنزِلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ ﴾ [ص: ٨]، أَوْ مفتوحةً: نحو: ﴿ ءَأَسْجُدُ ﴾ [الإسراء: ٦١] ﴿ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ﴾ [المائدة: ١١٦]، أَوْ مكسورةً، في الاسم، نحو: ﴿ أَئِفْكًا ﴾ [الصافات: ٨٦] أَوْ في الحَرْفِ، نحو: ﴿ أَءِنَّكَ ﴾ [يوسف: ٩٠] فلا تُحذَفُ ألفُ القَطْع بل تُصَوَّرُ بمُجانِسِ حركتها لأَنّها حِينَئِذٍ تُسَهّل على نحوِه فتُكْتَبُ في الأول واواً، وفي الثاني ألفاً، وفي الثالث ياءً مِنْ جِنْسِ حَرَكَتِها في كلّ.

وجَوّز الكِسائيّ وثَعْلَبُ الحَذفَ في المفتوحةِ فيكتب (أَسْجُدُ) بألفٍ واحدةٍ، والمحذوفةُ همزةُ الاستفهامِ عند الكِسائي، والثانيةُ عند ثَعلب، وجوّز ابنُ مالكٍ كتابةَ المضمومةِ والمكسورةِ بألفٍ، نحو: (أَأُنْزِل) (أَإِنَّكَ) كذا في (الهمع)[2]، وقد كتب: (أَئِفكاً) بالياءِ في مُصْحَفِ البَغْداديين، وفي حديث

(١) ينظر ص٩٩.

(٢) الهمع: ٢/ ٢٣٦

البخاري[١] عَن عُمَرَ رضي اللهُ عَنْه قال: (حُمِلْتُ علَى فَرسٍ في سبيل اللهِ فرأَيْتُه يُباعُ، فسأَلْتُ النبيَّ ﷺ آشْتَرِيه). ضَبَطَهُ الشارِح[٢] بهمزةٍ ممدودة.

وأَمّا إذا دَخَلَتْ همـزةُ الاستفهام على همةِ الوَصْل، نحو: ﴿ أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ ﴾ [الصافات:١٥٣] فتُحذفُ همزةُ الوصل ـ كما يأتي في باب الحذف[٣].

ومثلُ دُخولِ همزة الاستِفهام على الفِعْل والاسمِ فيما ذكرنا دخولُها على (إنْ) الشَّرْطيّة، و(إنّ) الناسخةِ الناصبةِ للأَسماء و(إذا)، كقوله تعالى: ﴿ أَئِن ذُكِّرْتُم ﴾ [يس:١٩] ﴿ أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ ﴾ [يوسف:٩٠] ﴿ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴾[المؤمنون:٨٢] فتكتبُ الهمزةُ المكسورةُ ياءً اتّباعاً للمُصْحَف، وجوّز ابنُ مالِك[٤] في غيره كَتْبَها أَلِفاً ثانيةً بعدَ أَلِفِ الاستِفهام، وهو القِياسُ، مثل: ﴿ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ ﴾ [الأنبياء:٣٤]، ونحو: (لأَنّكَ).

وكذا إذا دخلَتْ اللامُ المُوَطِّئَةُ لِلْقَسَم على (إنْ) الشَّرْطيةِ تكتبُ همزتُها ياءً، نحوَ قَوْلِ أَهْلِ أنطاكيةَ لِرُسُلِ عيسى عَلَيْهم السّلامُ: ﴿ لَئِن لَّمْ تَنتَهُوا۟ لَنَرْجُمَنَّكُمْ ﴾ [يس:١٨]، وقَوْلِ الشاعر:

لَئِنْ جاءَني طَيْفُ الخَيالِ مُبَشِّراً ... وَهَبْتُ لَهُ مالي ورُوْحي ولا يَغْلُوْ

وأمّا إذا دَخَلَتْ اللامُ المكسورةُ علَى (أَنْ) المفتوحةَ فلا تكتبُ إلّا بالأَلْف إذا لم يكن بعدها (لا) النافية، وإلّا كُتِبَتْ ياءً كما كُتِب في المصحف ﴿ لِئَلَّا ﴾

(١) البخاري: ٤/ ٦٤.
(٢) القسطلاني: ٥/ ١٢٦.
(٣) سيأتي في ص: ٢١٢
(٤) الهمع: ٢/ ٢٣٦.

[البقرة: ١٥٠] على غَيْرِ قياسٍ، وسهّلَهُ إدغامُ النُّونِ في اللاّم فصارت كالكلِمَة الواحدةِ، ـ كما مرّ[1] ـ.

وأمّا إذا دَخَلَتْ اللاّمُ المذكورةُ علَى ما أَوّلُه همزةٌ مكسورةٌ نَحْو: (إِيْلاد) و(إِيْلاف) و(إِيْلاء)، فتبقى الهمزةُ على صورتها أَلِفاً كما لو لم تَدخل اللاّم، وكُتِبَ في المُصْحَف: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾ [قريش: ١] بحذفِ الهمزةِ التي كانت تُصَوّرُ ياءً على غير قياس لوجود حَرْفِ مدٍّ بعدَها كصورتِها على ما يَجري في الهمزة المتوسطة حقيقةً.

ومثلُ (إذا) في كتابة همزتها ياءً بعد أَلفِ الاستِفهام (إِذْ) المركّبةُ مع (حين) ونَحْوِه مِن الظروف الزّمانية. فتكتبُ في (حِيْنَئِذٍ) بالياء لتوسُّطها تنزيلاً مكسورة ـ كما سبَقَ في باب الوَصْل[2] ـ.

وكذا (أُوْلاءِ) إذا دخلَ عليها حَرفُ التّنْبيهِ فتكتبُ هَمْزَتُها واواً لتوسُّطها تنزيلاً مضمومةً، وتحذفُ واوُها التي كانت مزيدة لمنع الاشتباه هكذا (هَؤُلاءِ) كما حذِفَتْ أَلفُ (ها) التّنْبيه مع ذلك، قالوا: وكلّ هذا على خلافِ القياس مِن أنّ الأَصل في كلّ كلمةٍ أَنْ تكتبَ على حَسَب انفرادِها، وإنّ الهمزةَ تكتبُ في أوّلِ كُلّ كَلِمة أَلِفاً. قلتُ: فكأنّه صار قياساً ثانياً اتبعوا فيه المصُحفَ نظراً للتسهيل.

الهمزة المتطرفة:

وأمّا الهمزةُ المتطرّفَةُ ظاهراً في آخر الكَلِمَةِ وهي التي لم يتّصل بها ضميرٌ تتغير معه حركاتُها الإعرابية ولا ضميرُ رفع تُفْتَحُ معه دائماً وهو أَلِفُ الاثْنَيْنِ أو تُضمُّ له دائماً وهو واوُ الجماعةِ في الفعل، ولا علامة تَثْنِيةٍ ولا جَمع في

(١) ينظر ص٧٧.

(٢) تقدم في ص٦١

الاسم، ولا ما تُكْسَرُ لأَجْلِهِ أَبَداً وهي اليآت الثلاثُ: ياءُ المتكلّم، وياءُ النَّسبِ في الاسم، وياءُ المؤنثة المُخاطَبَة في الفعل، ولا هاءُ التأنيث التي يفتح ما قبلَها دائماً، ولم يُنَوَّن ما هي فيه نصباً، فهذه الهمزة التي انتفى معها ذلك كلُّه لها أَرْبَعُ أَحوالٍ باعتبار تحرّك ما قبلَها بإحدى الحركات الثلاث أو سكونه، ولا نظرَ لحركتها نفسِها التي تَحْدُثُ لها إعراباً أو بناءً عند الوَصْلِ بما بعدَها من الكَلمات المنفصلةِ خطاً، لما هو مشهورٌ عند الجُمهورِ أنّ رسمَ الحرفِ المتطرّفِ مِن الكلمةِ يُعتبر بتقدير الوقْفِ عَلَيْهِ؛ فإن كان الحرفُ السابقُ عليها مفتوحاً كُتِبَتْ ألفاً لأنها تُبدل بها عند الوقف قياساً مطّرداً، وإن كان مكسوراً صُوِّرَتْ ياءً ـ لما ذكرنا[1] ـ، وإن كان مَضْموماً رُسِمَتْ واواً، لأنّها تُسَهّلُ بها، وإن كان ساكناً ولم تَحدُثْ له حركةُ اتّباعٍ لما قبله ولا نَقْلٌ مما بعدَه باعتبار الآخِرِ لو اتّصل بما بعدَه حُذِفَت الهمزةُ خطّاً فلا ترسم بصورةِ حرفٍ من أَحْرفِ العِلّةِ الثلاثةِ.

بيان جملة من أمثلتها على ترتيب ما سبق:

فمثال المسبوقة بفتحة، من الأفعال: (بدَأَ، وبرَأَ، ونَتَأَ، وطَرَأَ، وقَرَأَ، ويَقْرَأُ، ويَطَأُ، ويَتَوضَأ، ويتبرّأ، ويتجزّأ) ومن الأسماء: (نَبأ، وخَطأ، ومَلْجَأ، ومَبْدَأ، ومنشَأ، ومبتدأ ومُهَيّأ). وجعلوا منها: (امرأ) إذا كان منصوباً كقوله عليه السلام: «رَحِمَ الله امْرَأً [صلى قبل العصر أربعاً][2] وقولِ الشاعر[3]:

إنّ امــرأً غَــرَّه منكُــنّ واحــدةٌ بعدِي وبعدَكِ في الدُّنْيا لمَغْرُوْرْ

(١) ينظر ص١٠٢

(٢) رواه أحمد وأبو داود والترمذي/ الترغيب والترهيب: ٢/ ٨

(٣) لم يذكر قائله، الإنصاف: ١٧٤، معجم الشواهد: ١٦٥.

ومثله قولُ امْرِىءِ القَيْسِ في المعلّقة(١):

[تقول وقد مالَ الغَبِيطُ بنا معاً]   عَقَرْتَ بعيري يا امْرَأَ القَيْسِ فانْزِلِ

مثال المسبوقة بكسرة، من الأفعال: (بَدِىءَ، وبَرِىءَ، ومَرِىءَ فلان ـ صار كالمرأة هيئة أو حديثاً ـ ولم يجىء، ولم يَفِىء، ويُنْشِىءُ، ويُقْرِىءُ، ويُهَنِّىءُ، ويبرِّىءُ، ويُبَوِّىء)، ومن الأسماء: (ضِئْضِىءٌ، ومُخْطِىءٌ، ومُلجِىءٌ، ومُبْدِىءٌ، ومُنْشِىءٌ، ومُبْتَدِىءٌ، ومُهَنِّىءٌ، ومُسْتَهْزِىء، ومُقْرِىء، وطارِىءٌ، وسَبِىءٌ(٢) وكلّ امْرِىءٍ ـ أعني كلمة امْرِىء إذا كانت راؤها مكسورةً بأنْ كان اللفظ مجروراً.

ومثال المتقدم عليها ضمة، من الأفعال: (بَذُؤَ الشيءُ، ورَدُؤَ، ودَفُؤَ اليومُ، ووَضُؤَ الغلامُ، وقَمُؤَ العدُوّ، ووَطُؤَ المكانُ أو الفِراش). ومن الأسماء: (ضُوْضُؤٌ وبُؤْبُؤٌ، ويُؤْيُؤٌ، وجُؤْجُؤٌ، ولُؤْلُؤٌ، وأَكْمُؤٌ، وهُزُؤٌ، وكذا امْرُؤٌ ـ إذا كان مضموم الرّاء بأن كان مرفوعاً ولو مضافاً إلى القيس، كقوله تعالى: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا هَلَكَ﴾ [النساء:١٧٦]، وكأن تقول: قُتِلَ امْرُؤُ القيس ما أكفَرَهُ! ومن ذلك المصادر التي جاءت على (التفعُّل) أو (التفاعُل) مما لامُها همزة، مثل: (التَباطُؤ، والتَخاجُؤ، والتَلَكُؤ، والتَقَيُّؤ، والتَوضّؤ، والتَبرّؤ، والتَجزّؤ)، فكلُّها تُرسم فيها الهمزة واواً إلا ما كان قبلها واو مشدّدة كـ(التبوُّء) فإنّ كراهية اجتماع المِثْلَين تقتضي عدمَ رسمِها وإن لم يذكروا هذا المثال.

وأما التي قبلها ساكنٌ فلها أَرْبَعُ صُوَرٍ:

الأولى: أن يكون الساكن صحيحاً مفتوح الأول أو مكسورَهُ أو مضمومَهُ، ولا يكون ذلك في الأفعال، بل في الأسماء فقط، نحو: وَطْءٌ، وخِطْءٌ، وبُطْءٌ، وجُزْءٌ.

---

(١) هو البيت الرابع عشر من المعلقة، ينظر السبع الطوال: ٣٧.

(٢) سَبِيءُ الحيةِ أي سلخها ينظر القاموس المحيط: مادة (سبأ).

الثانية: أن يكون معتلاً بألف، نحو: (جاءَ، وشاءَ، وناءَ) من الأفعال، أو من أسماء الفاعلين، و(جَزاءٌ، وكِساءٌ، ورُواء، ورِداء).

والثالثة: أن يكون معتلاً بياء سواءٌ كانت الياءُ حرفَ مدٍّ بأن كان ما قبلَها مكسوراً، نحو: يَجِيْءُ، ويَفِيْءُ، ويُضِيْء، وجِيْءَ، وسِيْءَ) أفعالاً، و(مُضِيْءٌ، وهَنِيْءٌ، ومَرِيْءٌ، ومَلِيْءٌ، ووَطِيْءٌ، ـ وكذا ـ نِيْءٌ)[1] من الأسماء، أو كانت [الياء) حرفَ لين بأن فتح ما قبلها، ولا يكونُ ذلك إلا في الأَسماء، نحو: (شَيْءٌ، وفَيْءٌ، وقَيْءٌ).

والرابعة: أن يكون حرفُ العلّة واواً سواءٌ كانت حرفَ مدّ أيضاً بأن ضمّ ما قبلها مثل: (يَبُوْءُ، ويَنُوْءُ، ويَسُوْءُ) من الأفعال، و(وُضُوْءٌ، وهُدُوْءٌ، وقُروْءٌ) من الأسماء، أو كانت حرفَ لين ولا يكون ذلك في غير الأسماء، نحو: (ضَوْء، ونَوْء)، أو لم يكن مدّاً ولا ليناً، بل كانت مشدّدة مثل: (التَبوُّء)، ففي جميع ذلك لا يكون للهمزة صورة بحرف من أحرفِ العلّة الثلاثة لأَنها في الأسماء تُقلَب من جنس ما قبلَها ويدغم فيها عند الوقف إن شدّد، أو تحذف بالكلّية ويوقف على ما قبلَها ساكناً، إلا أنّ صاحب (الأدب)[2] قال في اسم الفاعل المنقوص: (ترسم همزته ياءً في مثل: جائي، وشائي، ورائي، ومرائي، ومُرْئي، ومُنْشي ـ بوزن مُكْرِم، أسماء فاعل نكرات ـ لِئَلاَّ يكونَ في حذفِ الهمزة إجحافٌ بحذْفِها وحذفِ ياء المنقوص التي تُحذَفُ منه حال التنكير وتَثْبُتُ حال التعريف، فانظر ما ذكرناه في الفصل الرابع من فصول الحذف[3].

---

(١) يقال: لحم نِيْءٌ بالكسر وسكون الياء، وقد يترك الهمز ويقلب ياء فيقال: نِيٌّ مشدّداً ينظر اللسان مادة (نيأ).

(٢) أدب الكاتب: ٢١٣.

(٣) ينظر ص٢٣٧.

هذا وقولنا فيما سبق: (ولم تَحْدُثْ له حركةُ اتباع لما قبلَه، ولا حَرَكَةُ نَقْل مما بعدَهُ)[1] للاحْتِراز عَمّا إذا حُرِّكَ الساكنُ بالضمّ، نحو: (جُزُؤٌ، وكُفُؤٌ)، أو بالكسر، نحو: (رَدِيءٌ) اتباعاً لما قبله المضموم أو المكسور، أو نُقِلَتْ إليه حركةُ الهمزةِ الإعرابية التي تُحَرّكُ بها عندَ الوَصْل والدَرْج، فإن بعضَ النُّحاة يُجوّز ذلك لوروده في لُغة تميم وكثيرٍمن المعربِ ـ كما في الأشموني[2] ـ فيقولون: (أَظْهَرْتُ الخَبْأَ ـ يعني الخَبْءَ، وهذا رِدْؤٌ، واجْتَمعْتُ بِكُفْيءٍ) فيصوّرُ الهمزة حينئذٍ بحَسْبِ الحركةِ العارِضة للإتباع في المضموم والمكسور، دون المفتوح، نحو: الوَطْء، أو للنقل بالحركات الثلاث حتى الفتحة.

فإن قلت: قد شرطوا في الحركة المنقولة أَنْ لا تكونَ فتحةً فلا يُقال: (قرأتُ العِلَمَ) بالنقل، بل يقال: (العِلِم) بالإتباع ـ أي: بكسر اللام ـ.

قلت: قد استثنى المهموز من هذا الشرط، فيقال: (رأيتُ الرِدا، والخَبا) في (الرِدْء، والخَبْء)، واغتُفِر فيه ذلك كما اغْتُفِر فيه الأَداء إلى عَدَم النظير في نحو: (هذا رِدُو) ـ كما في الهمع[3] والأشموني[4] ـ. هذا ما يتعلق بالهمزة المتطرفة ظاهراً.

المتطرفة تقديراً:

وأما المتَطرّفة تقديراً وهي التي تتّصل بها هاءُ التأنيثِ العارضة التي لم تبن الكلمة عليها، ولا تكون الهمزة قبلها إلاّ مفتوحةٌ، نحو: (عَباءَة، وقِراءَة، وفُجاءَة، وهَنِيْئَة، وخَطِيْئَة. وهَيْئَة، وفَيْئَة، وخُطَيْئَة ـ بالتّصغير ـ ومُرُوْءَة،

(1) ينظر ص ١٠٧.
(2) الأشموني: ٤/ ٣٠٢
(3) الهمع: ٢٣٤.
(4) الأشموني: ٤/ ٣٠٠

وشَنُوْءَة، وسَوْءَة) فسيأتي الكلام، عليها بعد انتهاءِ الكلام على (المتوسطة عارضاً)[1].

فإن اتّصل بالهمزةِ المتطرّفةِ ظاهراً شيءٌ مما لا يصحّ الابتداءُ به مثل الضمائر أو علامات الإعراب الحرفية أو إحدى الياءات الثلاث المتقدمة سُمّيَتْ (متوسطةً عارضاً) أو (متوسطةً حُكْماً) لما سبق من أنْ حكْمَها حُكْمُها، ولنتكلّمْ عليها تفصيلاً على ترتيب ما قدّمناه في بيان أحوالها الأربع وأمثلتها، فنذكر أولاً أحكامَ التي تكتب ألفاً عند الانفراد إذا اتصل بها ضميرٌ تتغير معه حركتُها الإعرابية، فإذا فرغنا منها ننتقلُ إلى ما لا تتغيّر أحوالُها معه، بل تُفتح دائماً وهو أَلِفُ الاثنين، ثم نَشْرَعُ فيما تُضَمّ معه أبداً وهو الواو ضمير الجماعة، أو علامة الإعراب، ثم نتكلّم على ما تكسر معه للمناسبة وهو الياء علامة الإعراب أو إحدى الياءات الثلاث، ثم إذا فرغنا من هذه الأَحوال المتعلّقةِ بما تكتبُ ألفاً عند الانْفراد نَنْتقِلُ إلى التي تُكتب ياءً عند الانفراد فنذكر حكمها إذا اتّصل بها شيء مما ذكر على النسق المذكور في التي تكتب ألفاً، ثم ننتقلُ إلى ما تكتب واواً عند الانفراد فنذكر ما يتعلق بها على النَمط المذكور فيما قبلها، ثم ننتقل إلى الكلام على المحذوفة التي لا تُصَوَّرُ بصورة عند الانفراد، فنقول:

إذا اتصل الضمير بما تكتب همزتُه المتطرّفة أَلِفاً عند الانفراد فلهم في كتابة الهمزة حالَ الاتصال مَذْهَبان:

(أولهما): وهو مذهب المتقدّمين مِنَ الكُتّاب ـ اعتبارُ حركة الهمزة نفسِها لتوسطها العارض، فترسم واواً إنْ ضُمّت، وياءً إن كُسِرت، نحو: (أتاني نَبَؤُهم، ومَلَؤُهم)، و(سَمِعْتُ عظيمَ نَبَئِهم لما مررتُ على مَلَئِهم) و(سلّمته جراباً يَمْلَؤُهُ، وأَعْطيتُه كِتاباً يَقْرَؤه)، وعلى هذا رسم المصحف في ﴿ قُلْ مَن

(١) ينظر

يَكۡلَؤُكُم بِٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [الأنبياء: ٤٢]، والحديث في: (يا عائشُ هذا جِبْريلُ يُقْرِؤُكَ السّلام)[١] على رواية.

(ثانيهما): وهو لغير المتقدّمين يُبْقيها أَلفاً مُطلقاً كما كانت حالَ الانفراد نظراً لفتح ما قبلها وتطرّفها، ففي نحو: (مَنْ كان يَقْرَأُهُ فاللهُ يكْلأُه) و(لا يظهر خَطأُهُ عِنْدَ مَلأهِ) تكتب الهمزة في الكلمات الأربع بالألف، ويُدَلُّ على الحركة الإعرابية بالشكل فيُوقع شكلَ الضمّةِ فوق الألف، والكسرة تحتها، وإنما اخْتارَ أصحابُ هذا المذهب كتابتَها أَلِفاً في الأحوال الثلاثةِ لأَنّ اللفظَ إذا انفرد وأُريد الوقوفُ عليه تبدل الهمزة أَلِفاً فكذا يكونُ خطّاً ولو اتصل الضميرُ بها كما يكتب بها مع اتصال الاسم الظاهر بها ـ كما أفاده في الأدب[٢] من غير تفرقة بين الاسم والفعل ـ والراجحُ المقدّم المَذْهبُ الأوّل، لأنّ الضمير المتصل كالجزء من الأول.

ولما نقل أَبو حيّان قولَ ابنِ مالكٍ تَصَوُّرَ الهمزة بالحرف الذي تَؤُوْل إليه في التخفيف إبدالاً وتسهيلاً قال: (فعلى هذا يكتب (يَقْرأُها) بالأَلف لأنّها قد تُخَفّف بتسهيلها بينها وبين الحرف الذي من حركتها[٣]. وتكتب: (ما أنا[٤] وماؤك، وبمائك) بالألف والواو والياء، لأنها تخفف بجعلها بين بين لا بالإبدال، وقال (ثعلب): (وربما أَقَرُّوا الألف وجاؤوا بواو في الرفع وبياءٍ في الخفض، ولا يَجْمعون بين أَلِفَيْن فيقولون: كرهت خطأَهُ، وظهر خطاؤه، وعجبت من خطائه، والاخْتِيارُ مع الواو والياء أَنْ تسقط الأَلف، وهو القياسُ فأمّا الأَلفان فإنّ العربَ لا تجمع بَيْنَهما)[٥] اهـ كذا في الهمع.

---

(١) صحيح مسلم: ٤/ ١٨٩٥.

(٢) أدب الكاتب: ٢١٠.

(٣) الهمع: ٢/ ٢٣٤، ٢٣٥.

(٤) لكراهة اجتماع الألفين تكتبُ الهمزة منفردة وهو الأحسن فيها

(٥) الهمع: ٢/ ٢٣٥.

ويقول الفقيرُ: الجمعُ بينَ الأَلفِ والواوِ في نحو: (ظَهَرَ خَطَاؤُه)، أو الألف والياءِ في نحو: (مِنْ خَطَائِهِ) ليس مذهباً ثالثاً جمع بين المذهبين في كلّ كلمةٍ، بل ذلك إنّما يكونُ عند خوف الالتباس فقط، في (خَطائِه، ومَلائِه، وظَمَائِهِ) ونحوها زيادةُ الأَلفِ لمنْعِ الاشْتِباه (بخِطْئِهِ، ومِلْئِه، وظِمْئِهِ) المكسورة الأَوائل حَسْبَما ظهر لي، فتكونُ الأَلفُ هي المزيدة دلالةً على فتح ما قبلها كما زِيْدَتْ في (مائة) لمنع اللّبس، وكذا يقال في زيادتها في مثل (مَبْدائِهِ ومَنْشائه) ورواه مالك في مُوَطّائِه) لمنع الاشتباه بـ(مُبْدِئِهِ، ومُنْشِئِه، ومُوَطّئِهِ) أسماءَ فاعل، وفي مثل: (مَبْداؤه، ومَنْشاؤه)، زيادتُها لِدَفْعِ المشابَهة بينها وبينَ الجَمْع المضاف للضمير في نحو: (مَبْدِءُوْهُ، ومُنْشِئُوْه)، اسمَيْ فاعلٍ إذا كانت الهمزةُ قبل الواو، ولم تصوَّرْ (ياءَ) على مَذْهَبِ سِيْبَوَيْهِ دونَ مذهب الأخفش.

فتح الهمزة:

وإذا اتّصلَ بنحو: (قَرَأَ، ويَقْرَأ ويَطَأ) ما تُفْتَحُ الهمزةُ لأجْلِهِ وهي الأَلِفُ الاسْمِيّة ضميرُ الاثْنَيْنِ كُتِبَتْ مَعَها، ويَجْتَمِعُ أَلِفان، وذلك لِئلاَ يُلْتَبَسُ بالمُسْنَد للواحدِ في الماضي والمضارع المحذوفِ النُّون نَصْباً أَو جَزْماً أَو بالمسْند للنِّسْوة بالنسبة للمضارع المُثْبتِ النّون رَفْعاً، وكانوا أولاً يَحذفونها على القياس ثم قَدِمُوا عليه خوفَ الإلباس، وإذا ثُنِّيَ، نَحْو: (نَبأ، ومَلْجأ، وخَطَأ) بالأَلفِ الحرفية التي هي علامةُ الرّفع في التثنية، نحو: (هذان نَبَآنِ عَظيمان، وهذان مَلْجآنِ، ووقع منهما خَطآنِ) لم يُكتب بأَلفٍ ثانيةٍ كراهةَ لاجتماعِهما مَعَ أَمْنِ اللَّبْسِ، ولجواز تسهيل الهمزة. وإذا نون منصوباً فكذا لا يكتب بألفين.

ضم الهمزة:

وإذا اتصل بنحو: (قَرأ، ويَقْرَأُ، ولَجأ، ويَلْجَأُ، ويكلأُ، ويطَأُ، وتَبَوّأ) ما تُضَمّ الهمزةُ لمناسبتِهِ وهي واوُ الضمير الاسميّة، في مثل: (قَرَءُوْا، ويَقْرَءُوْن،

وتبَوَّءُوا، ويَطَئُوْن، ويَلجَئُوْن، ويَكْلَئُون) حُذِفَتْ الهمزةُ بمقتضَى القاعدةِ التي هي كلُّ هَمْزةٍ بَعْدَها حَرْفُ مدٍّ كَصورتِها تُحذَفُ)[1] لأنّها لو كُتِبَتْ كانَتْ تُرسمُ بالواوالتي هي من جنسِ حركتِها فيجتمعُ واوانِ بل ثَلاثُ واواتٍ في مثل: (تَرَوَّأ، وتَبَوَّأ) إذا أُسند كلٌّ منهما لضمير الجمع، كقولهِ تعالى في حقّ الأنصار رِضْوانِ الله عليهم ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ﴾ [الحشر: ٩] الآية، وقد كُتِبَ هذا الحرفُ في المُصْحفِ بواوٍ واحدةٍ، وحُذِفت الهمزةُ مع واو الضمير كما فُعل في (المَوْءُوْدَة)، وتقدّم ما فيه عَنْ أَبي حَيّان[2] وإنْ كانت الواو الثانيةُ هناك لَيْسَت ضميراً بل هي واوُ (مَفْعول) كَمَسْئُوْل.

وكذا تُحذَفُ الهمزةُ إذا اتّصل بالاسم الواوُ الحرفيةُ التي هي علامةُ إعراب الجمعِ المذكّر السالمِ بالرفع، نحو: (مُلْجَؤُن، ومُرْجَؤُن، ومُقْرَءُون) - بفتح الجيم والرّاء - اسمَ مَفْعول - فتُحذفُ نظراً للتسهيل وعملاً بقاعدة: (كلُّ هَمزةٍ بَعْدَها حَرفُ مدّ كصورتِها [فإنّها تُحْذَف].

أَقُولُ: ولو كُتِبَتْ أَلِفاً على لُغة التّحقيق جازَ على ما حكى الفراء - فيما يأتي في فَصْل زِيادةِ الألفِ في (مائة)[3] إنّه كانَ يقول: يجوزُ أن تكتبَ الهمزةُ أَلفاً في أيّ مَوضعٍ وَقَعَتْ)[4] اهـ إلاّ أنّهم رجّحوا الكتابةَ على مَذْهبِ التخفيفِ للوَجْهَين اللّذين ذكرناهما في المبادِىء عن شَيْخِ الإسلامِ[5]، وكذا أول الباب عن الهمع[6].

---

(١) ينظر ص١٠٢.

(٢) تقدم في ص٩٦.

(٣) ينظر ص١٠٣.

(٤) الهمع: ٢/ ٢٣٩.

(٥) ينظر ص٣٢.

(٦) الهمع: ٢/ ٢٣٣.

كسر الهمزة:

وإذا اتّصل بالهمزةِ ما تكسر لأَجله مِن الياءات مثلُ الياءِ الإسمية التي هي ياءُ المخاطبة في الأَفعال، أَو ياء المتكلّم في الأسماء أو الياء الحرفيّة التي هي علامة إعراب الجمع السالم أو ياءِ النّسب ففيه تفصيل يأتي.

· مثال الياء الأُولى: (لم تَقْرَئي) فيُكتبَ بياءَيْن خوفَ اللَّبْس بـ(تَقْرِي) للمُخاطب، أو (تَقْري) للغائبةِ مُضارع (قَرَى) ـ كذا في الشافية وشرحها لشيخ الإسلام ـ[1]، ويقالُ مِثْلُه في (تَشاء) إِذا أُسْنِدَ للمخاطبة مَجزوماً بأَنْ قيل: (لم تشائي) أو (أَنْ تَشائي) فيكتب بياءين، وأَرى أكثرَ النُّسّاخ يَحذِفُ الهمزةَ بعد الأَلف كما كانت حالَ الإِسنادِ إِلى المذكر ثم يَكْتُبُ الياءَ بعدَها مفردة، لكنّ القياسَ في الهَمْزةِ المتوسّطة المكسورة كتبها ياءً، وأَمّا قولُ سُلْطانِ العُشّاقِ رضي اللهُ عنه في اليائيّة:

إِنْ تَشَـــيْ راضِيَـــةً قَتْلــى جَــوىً   في الهَوىَ حَسْبي افْتِخاراً أَنْ تَشَيْ[2]

فلعلّهُ أَجْرى المهموزَ مُجْرَى المعتلّ، مثل (رَعَى، يَرْعَى) كما تقول للأُنْثى: (إِنْ تَرْعَيْ) ثم حُذِفَ الأَلفُ مِن (تشا) لالْتقاءِ الساكنين، ووصل ياءُ المُخاطبة الساكنةِ بالشّينِ المفتوحة، ومثالُ ياءِ المتكلّم في الأَسماءِ: (مَلْجأي، ومَبْدأي، ومَنْشأي) فالقياسُ كتبُ الهمزةِ ياءً اعْتباراً بِحَرَكَتِها على مَذْهَب المُتقدِّمين، (لكني لم أَرَهُ في كثير من الكتب إلا مكتوباً بالأَلفِ على مَذْهَبِ غير المتقدّمين) الذي سَبَقَ ذكره فيما إذا اتّصل بالاسم ضميرٌ، وكذا إذا اتّصلَ به ياءُ النَّسَبِ، نحوَ: (ابنُ مُلْجِمٍ السَبَأيّ) ـ نسبةٌ إلى سَبَأٍ ـ و(النَسَأيّ) ـ على روايته بالقَصْرِ ـ، و(الشَّنَأيّ) ـ نسبةٌ إلى أَزْدِ شَنُوءَة ـ فَحَقُّه أَنْ يُكتب بياءَيْن اعتباراً بحركةِ الهمزة (لكن لم أَرَه مكتوباً إلا بالأَلف فَقط) وقد يُقال فيه: (الشَنَوِيّ)

---

(١) شرح الشافية: ٢/ ٢٧١

(٢) ديوان ابن الفارض: ١٢

نَعم كُتِب (الشَنَئي) بالياءِ المصوّرة عن الهمزِ في بَعْضِ نُسخ (صَحِيح مُسْلِم) وكذا في بَعْضِ نُسَخ البُخاري: (الشّني) بِحَذْفِ الهمزةِ بالكلّية لَفْظاً وخطّاً وإبدالِها نوناً أُدغم فيها ما قبلَها.

وأمّا إذا اتصلَتْ الياءُ الحرفيّة علامةُ الإعرابِ في مِثْل (المُقْرِئين) فتكتبُ الهمزةُ ياءً اعْتباراً بحركتها، وكأنّهم لم يُبالوا بالْتباس اسمِ الفاعلِ باسمِ المَفْعُوْل في نحوه وفي (مُرْجِئِيْن، ومُرْجَئِين، ومُلْجِئِيْن ومُلْجَئِيْن) اتكالاً على فهمِه بالسّياق والسّباق على مَذهب سِيْبَوِيه، وأمّا علَى مَذْهَب الأَخْفَش فاسمُ الفاعِل بالياءِ كما لو كانَ مُفْرداً على ما سبق في (المستهزِئين)[1] على مَذْهَبِهِ.

وأَمّا ما تكتَبُ همزتُه المتطرّفةُ ياءً فلا تتغير عن ذلك إذا اتّصل بها ضمير تتغيّر معه حركةُ الهَمز الإعرابية، نحو: (يُبْدِئُهُ، ويُقْرِئُه، وهذا قارِئُنا، وذاك مُقْرِئُكُمْ، وهو يكافِئُه، و﴿ كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ ﴾ [الإسراء:٣٨] و﴿ وَسَوْفَ يُنَبِّئُهُمُ ﴾ [المائدة:١٤]، سَيِّئُهم، هذا ما ذهب إليه أبو سعيد الأَخْفشِ القائلِ باعتبارِ حركةِ ما قبلَها إذا كان مكسوراً وهي مضمومةٌ، وهو الذي عليه عَمَلُ النُسّاخ فيما أرى دونَ مذهبِ سيبويه القائلِ بتصويرها واواً إذا كانت مضمومةً اعتباراً بحركة نفسها.

أقول: ولعلّهم اختاروا ما عليه الأخفشِ لكَوْنِ صورة (يُقْرِئُهُ) الرّباعي لا تلتبس بصورة (يَقْرَؤُهُ) الثلاثي عليه بخلافه على مذهَب سِيْبَوِيه، ففيه اشْتِباهُ الصورتين.

وإذا اتّصل بنحو: (بَرِيءَ، ووَطِىءَ)، و(يُهَيّىءُ، ويُقْرِىءُ) ضمير الاثنين وهي الأَلِفُ، نحو: (بَرِئا، ووَطِئا، ويُهَيِّئان، [ويُقْرِئان] أو اتصلَت أَلِفُ التثنية بنحو: (مُنْشِىءٌ، ومُسْتَهْزِىءٌ، وطَارِىءٌ) نحو: (أَتاني طارِئان، مُنْشِئان،

(١) ينظر ص٩٢

مُسْتَهْزِئان) لم تتغير الياءُ، بل إنّه يجوزُ إبدالها ياءً حقيقة، قياساً مطرداً، وكذا إذا نُوّن منصوباً لم تتغير. وتكتب الألف بدلَ التنوين متصلة بالياء، مثل: (ضَحِك مُسْتَهْزِئاً).

وإذا اتّصل بالأفعال المذكورة واوُ الضميرِ، مثل: (وَطِئُوا أَرْضَهم، ولكنْ لم يُبْرِئُوا مَدْيونَهم لِيكافِئُوهم، ﴿لِّيُوَاطِـُٔواْ عِدَّةَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ﴾ [التوبة: ٣٧]، وإنّهم يَسْتَهْزِئُوْن، وفي حديث الصحيحين[١]: (اسْتَقْرِئُوا القرآن من أَرْبَعَةٍ) فلا تتغيّر صورة الهمزة بالاتصال عن كونها ياء، ولا تُحذَفُ على مذهب الأَخْفَشِ[٢] دونَ مذهَبِ سِيبَوَيْهِ القائلِ بحذفِها لكون حقّها عنده أن تُرسَمَ واواً اعتباراً بحركتها، واجتماعُ الواوينِ مُسْتَثْقَلٌ خطاً كاستثقالِهِ لفظاً، وإن جرى رَسْمُ المُصحف كما عنده على حذفها.

وكذا إذا اتصل بالاسم ما تُضَمّ الهمزةُ لأجله كالواوِ علامةِ الإعراب، نحو: (هم المُسْتَهْزِئُوْن) فترسَمُ الياءُ، كما كانت في حال الانفرادِ، وهذا كالسابق في أنه على مَذهب الأَخْفَش، وعليه تتميّزُ صورةُ اسم الفاعل من صورة اسم المفعولِ في نحو: (مُلْجِئُون، ومُلْجَؤُن) ونظائرِه مما يقع فيه الاشتباه، نحو: (مُقْرِئون، ومُقْرَءُوْن) ـ كما مرّ[٣] ـ، و(استَقْرَءُوْا) بفتح الراء ماضياً، و(استَقْرِئُوا) بكسرها فعلَ أمرٍ، وهذا بخلاف ما إذا اتّصلت به الياءُ الحرفيّةُ علامةُ الإعرابِ، نحو: (ومِنَ القارِئِيْن، والمُسْتَهزِئِيْن، والمُبْتَدِئِيْن) فإن الأكثرينَ على حذفِ الهمزةِ خطّاً كرسمِ المُصحف، وكما هو مُقْتضى قاعدةِ حذف كل همزة بعدها حرف مدّ كصورتها[٤].

---

(١) البخاري: ٢/ ٣٤.

(٢) مذهب الأخفش في هذه المسألة حسنٌ عملاً بالقاعدة المتقدمة في مراعاة أقوى الحركتين، والكسرة أقوى من الضمة.

(٣) ينظر ص١١٦.

(٤) ينظر ص١١٤.

قال شيخُ الإسلام في شَرْح الشافية: (وللفرق بَيْنَه وبَيْن (المستهزِئين) في التَّثْنِية فإنَّهُ يُكتَب بياءَيْن، وكان الجمع أَوْلى بالتخفيف لأنَّه أَثْقَلُ، هذا هو الأكثر، وقد يُكْتَبُ الجَمْعُ أيضاً بياءَيْن لأنَّ اجتماعَهما أهونُ من اجتماع الواوين)[1] اهـ. يعني: فلا يُقالُ: لِم جُوِّزَ (المُسْتَهْزِئين) بياءَيْنِ ولم يُجَوِّزْ أَحَدٌ كتابةَ (المُسْتَهْزِؤُون) بواوين.

وأَمّا إذا اتَّصَلَتْ ياءُ المخاطَبَةِ بنحو: (تَسْتَهْزِىءُ، وتَتّكِىءُ، وتُقْرِىءُ، وتُطْفِىءُ) وكان مرفوعاً بثُبوتِ النّون مثل: (أنتِ تتكِينَ، وتَسْتَهْزِين، وتُقْرِيْن، وتُطْفِيْن) فتحذف الياءُ المصوّرةُ بدلاً عن الهمزةِ في حال الانفرادِ مثلَ ما سَبَق في (المُسْتَهْزِين)[2] بمقتضى القاعدةِ المتقدِّمَةِ بخلافِ ما إذا حُذِفَتْ النُّون للجازم، نحو: (لَمْ تَقْرَئي)، أو كان فعل أَمْر، نحو: (أَطْفِي، واتّكي)[3] فإنّ الهمزةَ المصوّرةَ ياءً إذا خِيفَ اللَّبْسُ لا تحذَفُ، والأكثرُ حَذْفها بمقتضى الكُلِّية المتقدِّمة، كما في قوله[4]:

[يَطيرُ عنه قُنْزُعاً عن قُنْزُعِ جذبُ الليالي] أَبْطئي أو أَسْرِعي

فراراً من اجتماع صُورتين، بل ثلاثةٍ كما في قول كُثيّر عَزّةَ[5]:

أَسِيئي بنا أَوْ أَحْسِني لا مَلُومَةً [لدينا ولا مَقْلِيَّةً إن تقلَّتِ]

وقول الآخر[6]:

---

(١) شرح الشافية: ٢/ ٢٧١، الأحسن أن تكتب هذه الأمثلة على صورة واحدة في حالة التثنية والجمع.

(٢) ينظر ص١١٦ أثبت هنا صورة الكلمة هكذا وهي المختلف عن صورتها المتقدمة.

(٣) الصواب أن تكتب (اطفئي، واتكئي).

(٤) هو أبو النجم، ينظر المخصص: ١/ ٧١، معجم الشواهد: ٥٠٠.

(٥) الخزانة: ٥/ ٢١٩، معجم الشواهد: ٧٢ وسيرد ذكره في ص١٢٥.

(٦) قيل هو المخبل السعدي، الخزانة: ٢/ ٩٦، معجم الشواهد: ٤١.

فقلتُ لها فِيئي إليكِ فإنّني حرامٌ وإنّي بَعْدَ ذاَ لبيبُ

وكذا إذا أُضِيفَ نَحْو: (شَيْء، أَوْ مَجِيْء) إلى ياءِ المتكلّم، كأَنْ تقول: (نَفَعَني مَجيِّي إليكَ) فَيحذف الهمزة لاجتماع الأمثال المُوْجِبِ لحذف أحدهما كما إذا اتّصلتْ به ياءُ النّسب لذلك، لا لقاعدة (كلُّ همزةٍ بَعْدَها حَرْفُ مدٍّ [كصورتها فإنّها تُحذفُ])، لأنّ ياءَ النسبِ مُشَدّدةٌ لَيْستْ حَرْفَ مدٍّ، وياءُ المتكلّم أصلها الفَتْح ـ كما قاله في شرح الشافية[1] ـ.

وأمّا ما تكتب هَمْزَتُه المتطرّفة واواً من نحو: (قَمُؤَ، ورَدُؤَ، ووَضُؤَ) و(لُؤلُؤ، وأَكْمُؤٌ، والتَخاجُؤُ، والتّبرّؤُ) فلا يتّصل بها ضميرٌ تتغيّرُ حركةُ الهمزةِ مَعَه إلّا في الأسماءِ دُوْنَ الأفعال الثُلاثِيّةِ المَضْمومةِ الوَسَط فإنّها قاصرةٌ لا تتعدّى إلى المفعول، فلا يتّصِلُ بها ضميرُه، وأما الأسماءُ فتُضاف إلى الظاهر والمُضْمر، فإذا أُضيفَتْ للضمير وكانت مجرورةً كأَنْ تقول: (طَبَخْنا صَيْداً وأَكلْنا مِنْ جُؤْجُؤِهِ)، أيْ: صَدْرِه، و(رأَيْتُ جَوْهَراً عَجِبْتُ من تَلألُؤِهِ) و(هؤلاءِ القومُ يُؤْمَنُ مِنْ تَواطُؤِهِمْ علَى الكَذبِ) و(ذلك لِتكافُؤِهِمْ) و(عَجِبْتُ مِن تَجَرُّؤِهِمْ علَى الشَّرِّ مع تَبَرُّؤِهِمْ)، فمذهَبُ سِيبَوَيْهِ كتابتُها بالياءِ اعتباراً بحركتها[2] كما سبَق نظيرُه في: (سُئِل، ورُئي) لأنّه يُسهّلها بين الهمزة والياء، والأَخفشُ يَعتبر حركةَ ما قبلها ويبدلها من جِنْسِها، وقد اقْتَصَر في (الأَدبِ) على كتابتِها بالواو حيث قال: (فتكتبُها واواً في: (مَرَرْتُ بأكْمُؤِكَ)، وكان بعضُهم يَعْتَبِرُ حركةَ الهَمْزِ الإعرابية ولو عند الانفراد، كما يَدُلّ له قولُ الهمع[3]. وإنْ كان ما قبلها مضموماً فبِالواوِ، نَحْوَ: (هذه الأكْمُؤُ) و(رأيتُ الأكْمُؤَ) إلّا أَنْ

(١) شرح الشافية: ٢/ ٢٧١

(٢) ينظر ص١١٦.

(٣) الهمع: ٢/ ٢٣٥.

تكونَ هي مكسورةً فبالياءِ، نحو: (مِن الأَكْمُىءِ) إن قلنا بتسهيلها بين الهمزةِ والياءِ، وبالواوِ إنْ قُلْنا بإبدالها واواً)[1] اهـ.

والتسهيل مَذْهَب سيبَوَيهِ، والإبدالُ مذهبُ الأخْفَشِ، هذا ولم يتكلم في (الهمع) ولا في (الأدب) على المصادر التي على التفاعُل كـ(التخاجُؤ، والتباطُؤ)، والتفعُّل كـ(التبرُّؤ، والتجزُّؤ)، ورأيْتُ في القاموس ما نصُّه. (وَهِم الجَوْهَرِيُّ في التَّخاجِيء، وإنّما التَخاجِي ـ بالياء ـ، إذا ضُمَّ هُمِزَ، وإذا كُسِرَ تُرِكَ الهَمْزُ)[2] اهـ. وكأنّه يَرُدّ على الحريري أيضاً حيث عدّ من أوهام الخواص قولهم: التّباطِي والتّوَضّي، والتّبَرّي، والتّجَزّي، وإنّ الصّوابَ التباطُؤ، والتّوضُّؤ، والتّبَرُّؤ، والتّجزُؤ إلى آخر ما قاله في الدرة[3].

يقول الفقير: صحيحٌ أنّ قَلْبَ الضّمّةِ كسرةً إنما يكونُ في المعتل لا المهموزِ ولا الصحيح ـ كما هو مشهور عند الجمهور من القواعد الصرفية إلا أنـه كثر في كلام الفُضلاء المتقدّمين والمتأخِّـرين من الفُحول والأَساطين، وفشا في كُتُبِهم التعبير بالتجزّي والتبرّي ونحوِهما، فلعلّهم أَجرَوْا المهموز مُجْرى المعتلّ في هذا كما فعلوا في غيره من النظائرِ فجعلوا التجزّي والتبرّي والتوضّي مثلَ التحرّي، وأَجْرَوا التباطِي والتخاجي مثلَ التّجارِي والتّرامي، وكان أَصْلُ المصدر في (التحرّي) على وَزْن (التّفَعُّل)، (التَّحَرُّيْ) بِضمّ الراءِ فقلبوا الضمّة كسرةً لمناسبةِ الياءِ كما انقلبتْ ضمّةُ التفاعُلِ كسرةً في التجارِي، فكذلك هنا لِما رأَوْا في (التَّباطُؤ، والتبرُّؤ)، أَنّ الهمزَة بعدَ الضمّةِ في الطَرَف تُـبْدَلُ واواً، والحالُ إنـه ليس لهم اسم متمكن آخرُه واوٌ قبلَها ضمّة فقلبـوا الواو ياءً ثم قلبوا الضمّةَ كسرةً لمناسبتها ـ كما يؤخذ مما ذكر في شرح

(١) أدب الكاتب: ٢١١.

(٢) القاموس: مادة (خجأ).

(٣) درة الغواص: ٥٩، وشرح الدرة: ١٣٩.

الشافية[١] والقاموس[٢] عند الكلام على (أَدْلٍ، وقَلَنْسٍ)، جمعى دَلْو وقَلَنْسُوَة وكان الأصل: قَلَنْسُوٌ، وأَدْلُوٌ بوزن (أَفْعُل).

والحاصل أنه يجوزُ كَتْبُها بالياءِ ويُلفظ بها ياءً إذا كُسِر ما قبلها فتنقط حينئذ باثنتين مِنْ تَحْتُ أَو همزة فلا تنقط، هذا على قياس سِيبَوَيْه في التسهيل بَيْنَ بَيْنَ، وأما على قياس الأَخْفَش فتكتب بالواو لأَنّه يُبْدِلُها بها، على أنّ بعضَ العرب يقول: تَوَضَّيْتُ، وتبرَّيْتُ كما أنّه يقول في (بَدَأْت، وقرَأْتُ، وهَدأْتُ): (بَدَيْتُ، وهدَيْتُ، وقرَيْتُ) ـ كما في الصحاح[٣] ـ ولعلّ الشاعرَ مشَى على هذه اللّغة في قوله:

يـــا بَـــدْرُ أَهْلُـــكَ جـــارُوا وعَلَّمـــــوك التَجـــــري

ويُمكنُ إجراء كلام المتقدّمين علَى هذه اللُّغة وإنْ كانَتْ ضعيفةً، ويَسْقُط عَنْهم تَوْهيمُ الحريري إياهم.

وإذا اتّصل بنحو: (رَدُؤ، وقَمُؤَ، ووَطُؤ) ما تُفْتَح الهمزةُ له وهو أَلفُ الاثنين لـم تتغير الواوُ، وكذا إذا ثنّى (بُؤْبُؤٌ، ولُؤْلُؤٌ) ونحوهما، وكذلك إذا أُسند الفِعْلُ إلى واو الجماعةِ مثل: وَضُؤُوْا، وهل لا يقال تُحذَفُ الهمزةُ المصـوَّرة واواً على قياس: (كلُّ هَمزةٍ بَعْدَها حَرْفُ مدٍّ (كصورتِها فإنّها تُحذفُ]) والجوابُ: نَعَم لا تَحـذَفُ لمعارضـةِ القِياسِ بخوفِ الالتباسِ بالمُسْنَـد إلى أَلفِ الاثنين، كما قالوا نظيره في (قَرَأَ) إذا أُسْنِد لاثنين، ويُحْتَمل أَنْ يُقال بالحذفِ لأَنّ اجتماعَ الواوين أَثْقَلُ من اجتماع الياءَيْنِ ـ كما مرّ في

(١) شرح الشافية: ٢/ ٢١٣.

(٢) القاموس: مادة (قلس) و(قلنس) وينظر حاشية الصبان: ٤/ ٩٦.

(٣) وفي الصحاح: (وربما تركوا همزة لكثرة الاستعمال) ينظر مادة (بدأ) ١/ ٣٥، و(بدا): ٦/ ٢٢٧٩.

(المستهزئون)[1] ـ إنْ قُلْنا بالرجوع إلى القرائنِ والاعتمادِ على السِّباق والسِّياقِ فإني لم أَرَ أحداً تَعرَّض لِذكرِ ذلك ولعلَّهُ لقلّة شُهرتهِ في الاستعمال، وكذا إذا اتّصل بنحوِ: (لُؤْلُؤ، وكُفُؤ، وبُؤْبُؤ) ياءُ المتكلّم، أو ياءُ النَّسَبِ، كما في قوله[2]:

حَفِظَ المُهَيْمِنُ يُؤْيُؤِيْ ورَعاهُ ... ما في اليآئي يُؤْيُؤٌ يَسْواهُ

على مذهبِ الأَخْفش دُوْنَ مذهبِ سيبويه.

وأَمّا الهمزةُ المحذوفةُ من نحو: (وَطْءٌ، وخِطْءٌ، وبُطْءٌ)، كخَبْءٍ، و(رِدْء، وقُرْءٌ)، إذا اتصل بها ضميرٌ فتكتَبُ بحرفٍ من جنسِ حركتِها الإعرابية ففي نحو: (حَرُمَ عليه وَطْؤُها) تُكْتَب واواً، وفي: (خُذْهُ بِمَلْئِهِ) تكتب ياءً، وفي: (رَأَيْتُ الجَيْشَ ورِدْأَهُ) تكتب ألفاً.

وإذا ثنيّ نحو: (جُزْء) بالألفِ لم تُكْتَبْ الهمزةُ مع أَلف التثنيةِ لقاعدة: (كلُّ هَمْزةٍ بَعْدَها حَرْفُ مدٍّ كصورتها [فإنّها تُحذَفُ]). وإنْ ثُنى بالياءِ كُتِبَتْ الهمزةُ ألفاً. ومثلُه (قُرْءٌ) إذا ثَنَّيْتَه تكتبُ أَلِفُ التثنيةِ وتُحذَفُ الهمزةُ في حالةِ الرفعِ دونَ ما عداها، وإذا نَظَرْتَ لتحقيق الهمزةِ وأَرَدْت الشَّكْلَ في نحو: (يُحْسَبُ لها مِن عِدّتِها قُرْءَانِ) فلا تَضَعْ فوقَ أَلف التثنية همزةً ـ أَيْ: قُطْعةً ـ بل تَضَعُها قبلَها ولا تضع فوقَها أيضاً مدةً لئلا تُحاكي صورةَ اسم التنزيل الكريم.

---

(١) ينظر ص١٤٢ز

(٢) هو الحسن بن هانيء (أبو نواس)، وفي الديوان برواية الصولي ص٢٣٦.

بيـؤيـؤ يعجـب مـن رآه ... ما في اليآئي يـؤيـؤ شـرواه

وكذلك رواه صاحب اللسان في مادة (يأيأ)، وفيه: قال ابن بري: كأن قياسه عنده اليآيىء إلا أن الشاعر قدم الهمزة على الياء.

وإذا نوّنْتَ نحو (خِطْء، وجُزْء) مَنْصوباً كُتِبَت الألفُ بدلَ التنوين، ولا تَضَعْ فوقَها قُطعةَ الهزةِ، لأنّ الهمزةَ محذوفةٌ بقاعدة (كلُّ همزةٍ بعدَها حَرفُ مدٍّ [كصورتِها فإنّها تُحذفُ]) ـ كما ذكره في الشافية ـ قال شَيْخُ الإسلام في شَرْحِها[1]: ولَيْسَت الألفُ في (رأَيْتُ خَبْئاً صورةَ الهمزةِ، وإنما هي الألفُ التي يُوقف عليها عِوَضاً عن التنوين، مثلُها في (رأيتُ زيداً).

وإذا اتّصل بنحو (جُزْء) ما تكسرُ الهمزةُ لمناسبتهِ في جميع أحوالِ الإعرابِ وهي ياءُ المتكلّم، وكذا ياءُ النّسب كُتبت الهمزةُ ياءً ويَجتمع ياآن.

إنْ قلتَ: هلا حَذَفُوا الأُولى بمقتضى الكلّية المتقدِّمة؟

قُلْتُ: من المعلوم أَنّ ياءَ النّسبِ مشدّدةٌ لَيْسَتْ حَرْفَ مدّ، وياءُ المتكلم أصلُها الفَتْح فكأنّ الهمزةَ لم تجتمع معَ حرف مدٍّ اعتباراً بالأَصْل ـ كما قال شيخ الإسلام في شرح الشافية في الكلام على (رِداء) إذا أُضيفَ لياءِ المتكلّم ـ قال: (فإنّه يُكتبُ بياءَيْنِ في الأكثر، وكذا نحو: (الجِنائيّ كالكِسائيّ) مما اتّصل بهِ ياءُ النَّسب، وفي غير الأكثر تُحذَفُ الهمزةُ المصوّرةُ ياءً)[2] اهـ. فيكتب مثل (النَّساءي) الممدود على هذا الأقل بياءٍ واحدةٍ، وكذا مثل (وَراء) إذا أُضيفَ لياءِ المتكلّم يكتب بياءٍ واحدةٍ في غيرِ الأكثر لأنّك قَدْ تَحذفُ الهمزةَ وتجعله كالمقصور وتفتح الياءَ، ولكن الأكثرَ إثباتُها حتى يجوز تسهيلُها بياءٍ في (الجناس) ـ كما حكى الفخر الرازي في التفسير الكبير في المسألة من الكتاب الأول من المقدمة حيث قال: ويُقالُ في المَثَلِ: قالَ الجدارُ للوَتِدِ لِمَ تَشُقُّني؟ قال: سَلْ مَنْ يَدُقُّني، فإنَّ الذي وَرايِيْ ما خلاّني وَرَايِيْ)[3].

---

(١) شرح الشافية: ٢/ ٢٧٠.

(٢) شرح الشافية: ٢/ ٢٧١.

(٣) تفسير الرازي: ١/ ١٩.

وإذا اتصلَ بنحو: (جاءَ، وناءَ، وشاءَ) ضميرُ المفعولِ لا تُرسم الهمزةُ ألفاً لكراهةِ اجتماعِ المثلين كما هو ظاهرٌ بخلافِ ما إذا أُسنِد لضمير الاثنين، نحو: (إنَّ الغُلامَيْنِ جاءَا) فتَثْبُتُ ألفُ: الضمير لمنع الالتباس بالمُسندِ للواحد.

وكذا تُحذفُ الهمزة من نحو (جاءَ) إذا أُسند لضمير الجمع مثل: (جاءُوْا، وباءُوا) بمقتضى الكلّية السابقة، قالوا: والمرسومةُ هي واو الضمير، فلا ينبغي وَضْعُ قُطعةِ الشكلِ عليها الموهم أنّها هي الهمزةُ، وأنّ واوَ الضمير الفاعلِ محذوفةٌ.

وإذا أضيف نحو: (وَراء، ورِداء، ورُواء) مما قبلَ همزته المتطرفة أَلِفٌ إلى ضميرٍ كتبت الهمزةُ بحرفٍ من جنس حركتها الإعرابية، فترسم في الجَرِّ ياءً، مثل: ﴿مِّن وَرَآئِهِۦ جَهَنَّمُ﴾ [إبراهيم:١٦]، وفي الرفع واواً، مثل (أَعْجبَني رُواؤُه)، ولا تكتب في النصب ألفاً كراهةَ اجتماع المثلين، كما إذا نوّنْتَهُ منصوباً، فلا تكتب ألف التنوين نظراً لوقف حمزة على نحو: (عَطا، وجَزا) المَنْصُوبَيْنِ، فإنّه يَقف على الألفِ بغير همز ولا تنوين، وكان بعضُهم يكتبُها ولا ينظر للقراءةِ المذكورة، ثم هُجِرَتْ كتابتُها الآن ـ كما سيأتي إنْ شاءَ الله في فَصْل (ألف التنوين) مِن باب الزيادات[١].

هذا. وقولنا أوّلاً: (إلى ضميرٍ) أي: مُطلقاً ولو ضمير المتكلم الذي هو الياء ـ كما سبق قريباً عن شيخِ الإسلام ـ بِحَسْبِ الأكثر، ومثلُ ياءِ المتكلّم ياءُ النَّسبِ في نحو: (الكِسائيّ، والنَّسائي، والحِنّائي) ـ كما سبق أيضاً[٢] ـ.

وإذا اتّصل ضميرُ المفعولِ بنحو: (يَجِيْءُ)، و(يُفِيءُ، ويُسِيْءُ)، ـ رُباعِيَّيْنِ ـ مما قبلَ هزتهِ المتطرّفَةِ ياءُ مدّ نحو: (مِنَ المالِ الذي يُفِيْئُه اللهُ عَلَى

(١) ينظر ص١٦٩.

(٢) ينظر ص١٢٣.

المؤمنين)، و(هذا يُسِيئُه) لم تُرسم الهمزةُ، وإنّما ترفعُ نبرة لتركز عليها قُطعة الشكل سواءٌ كان الفعلُ مرفوعاً أو منصوباً نظراً لتحقيق الهمزةِ، وكذا لو اتّصل بها ضمير الاثنين، نحو: (لم يَجيْئا، ولم يُفِيْئا) أو ضمير الجماعة، كقول ابن الفارض في اليائية[1]:

بَلْ أَسِيْئُوا في الهَوَى أَوْ أَحْسِنوا ... كُلُّ شَيْءٍ حَسَنٌ مِنكُمْ لَدَيّ

قال السّيوطيُّ في شرح التائيةِ[2]: (إنّ هذا البَيْتَ مأخوذٌ من قولِ كُثير عَزّةَ[3]:

أَسِيْئي بنا أَوْ أَحْسِني لا مَلُوْمَةً ... [لدينا ولا مقليّةً إنْ تقلّتِ]

ففي جميع ذلك لا تُصوّرُ الهمزةُ أَلِفاً ولا ياءً ولا واواً، وإنما إذا نظرنا للتحقيق توضع الهمزةُ - أي القُطعة - من الشكل في متّسع الياءِ بينها وبين الألف أو الياء أو الواو على النّبرةِ أو بدونها، ومثل (أَسِيْئي) (فِيْئي) أمراً للمخاطبة - كما مرّ آنفاً -.

وكذا إذا ثُنّي: (المجيْء، والرَدِيْء، والمَليء) فتكتب: (مَجيان، ومَليان) بدون تصوير الهمزة ياءً نظراً لكونها تقلب ياءً ويُدغم فيها ما قبلها، ويكتفى بياءٍ واحدة.

وإذا أُضيفَ ما قبلَ آخِرِه واوٌ إلى ضمير ولو ياءَ المتكلّم تُرسم فيه الهمزةُ ياءً في الجرّ، نحو: (وُضُوْئِهِ، ووُضُوئي) ولم يَرْسُمُوها واواً في الرفع، ولا ألفاً في النصب.

---

(١) ديوانه: ٧.

(٢) هو (البرق الوامض في شرح تائية ابن الفارض) مخطوط ينظر دليل مخطوطات السيوطي: ١٥٨.

(٣) تقدم ذكره في ص١١٨.

قلت: وكان الأَنسبُ رسمَها ألفاً في النَصبِ، وأمّا حذفُها في الرفع فله وجهٌ ظاهرٌ.

وإذا أُضيفَ ما قبلَ همزتِه ياءٌ نحوَ: (شَيْء، وفَيْء، وقَيْء)، إلى الضمير مُطلقاً فلا تُصَوّرُ الهمزةُ بصورةِ حرفٍ أصلاً، بل تستمر محذوفةً كما كانت قبلَ الإضافة نظراً لجواز الإدغام بعدَ القلب من جِنْسِ ما قبلَها وإن لم يحصل ذلك بالفعل كما في حديث الصحيحين[1] (العائِدُ في هِبَتِه كالكَلْبِ يَقيءُ ثُمّ يَعودُ في قَيْئِهِ)، وتقول: (هذا فَيْئُك، وشَيْئُك، وفَيْئُهُ، وشَيْئُهُ) رَفعاً، وكذا نصباً وجرّاً.

و(رفي، وشِيِ) فتُحذفُ الهمزةُ ولا تُصَوّرُ بواوٍ رفعاً ولا بياء جراً نظراً لقلبها ياءً وإدغامِ ما قبلَها فيها، ولذلك قال القَسْطَلانيّ في حديث: (وَلْيُتَجاوَزْ عَنْ مُسِيئِهِم) بتحقيقِ الهمزِ، ويَجوزُ إبدالُه ياءً مشدَّدةً)[2] اهـ.

الهمزة المتطرفة تقديراً:

بقي الكلام على الهمزة المتطرّفة تقديراً، وهي التي تتصل بها (هاءُ التأنيث) في الاسم صحيحاً كان أو معتلاً، ولا يكون ما قبلَها إلا مفتوحاً، وإنما قُلنا (تقديرا) لأنهم قالوا: (هاءُ التأنيث في تقدير الانْفِصال) ـ كما في حواشي الأشموني[3] ـ وذلك نحو: (مَرْأَة، وامْرَأَة، وكَمْأَة، وفَجْأَة، وفُجَاءَة، وعَباءَة، ومَقْروءَة، وشَنُوْءَة، وخَطِيْئَة، ورَديئة، وسَيِّئَة، وهَنِيْئَة، ودَنيئَة، وسَوْءَة، وهَيْئَة، وفَيْئَة، وجَيْئَة، وحُطَيْئَة ـ تصغير حُطَأَةُ، بمعنى القَصير ـ)، وحكمها أنّها تُكتب في الصحيح أَلِفاً، بخلافِ المعتلِّ، فلا تُصوّر فيه بصورةٍ ما، لا ياء ولا ألفاً، غير أنّ المتأخرين رفعوا لها نَبْرَة كالسنة في متسع ما قبل الهاء لتركز

---

(١) البخاري: ٣/ ١٦٤.

(٢) القسطلاني: ٦/ ١٥٦.

(٣) حاشية الصبان: ٤/ ٩٣.

عليها القُطعة عند الشكل بالتحقيق لتتميزَ الياءُ السابقة على الهمزة بكونها ياءً حقيقةً عن الياء المصورة بدلاً عن همزة نظراً للتحقيق، فإسقاطُ حرفِ الهمزةِ نظراً للتسهيل، ووَضْعُ القُطعة نظراً للتحقيق، كما فعلوا مثلَ ذلك في نحو: (مَسْئُوْل، ومَشْئُوْم) رفعوا لها نبرة لتركز عليها القُطْعة لا أنها ياءٌ بدلاً عن الهمزة التي تُصَوَّرُ ياءً في غير ما هنا، فلا يصحّ جعلُها ياءً منقوطةً فذلك خطأٌ كما نبّه عليهِ العلاّمة (الأمير) أوّلَ حاشيتهِ على (المُغْني)[1]، وبَعْضُ الكُتّاب يَضع القُطْعة في بَحْر السّينِ مِن غير ارْتفاعِ سِنّة زائدة عنَ الثلاث.

وإنما رُسِمَتْ الهمزةُ في الصحيح ألفاً ولم تُرْسَمْ فيما فيه حرفُ مدٍّ أَوْ حرفُ لينٍ لقاعدتين.

الأُولى: ذَكَرَها البطليوسي في الاقتضاب ـ وهي: (أنّ كلَ هَمْزةٍ سُكِّنَ ما قبلَها سواءٌ كان حرفاً صحيحاً أو معتلاً أصلياً فإلقاءُ حركتها على ما قبلَها جائزٌ إذا لم يعرِض ما يمنع ذلك)[2] اهـ. أي: كما تقول في مِسأَب ـ بوزن مِنْبَر ـ (مِساب) ككِتاب، وكما تقول في: كَمْأَة وفَجْأَة (كَماة، وفجاة) بوزن قَطاة وحَصاة بنقل حركة الهمزة إلى ما قبلها، وقلبها ألفاً لينة.

ومما فيه المانع نحو: (هُزْأَة، وتُكْأَة) ـ بسكون ثانيهما: بمعنى مَهْزُوْءٌ به، ومُتَّكَأٌ عليه، فإنّك لو فتحتَ الثاني منهما التبس بهما اسم فاعل، بمعنى أَنّه هُوَ يَهزَأُ بغيره، ويَتّكيء على غيره، وكذلك مما فيه المانع، نحو: (يَنْأَى، ومَلأَى، والمرْأَى، والسُوْأَى) فإنّ الأَلِفَ إذا حذفت خطّاً نظراً للنّقل يحصلُ الْتِباسٌ بمضارع: وَنىٰ، وبـ(مَليء)، والمريء، والسوى

(١) حاشية الأمير: ١/ ٩

(٢) الاقتضاب: ٢/ ١٢٩

القاعدةُ الثانيةُ: وذكرها في الشافية[1]، ونقلها في الكلّيات[2] فيما إذا كان الساكن قبل الهمزة معتلاً غير أنّه أصلي، وهي: (أنّ كلَّ ياءٍ ساكنةٍ بعدَ كسرةٍ، أو واوٍ ساكنةٍ بعد ضمّةٍ وهما زائدتان للمدِّ للإلحاقِ ولا هُما مِنْ نَفْسِ الكلمة وبعدَهُما همزةٌ فإنّها تُقلب واواً بعدَ الواو، وياءً بعد الياءِ، وتُدغم الأُولى في الثانية سواءٌ كانت الهمزةُ متطرّفةً حقيقةً أو تقديراً.

مثال المتطرفة حقيقة فيهما: (مَلِيْء، ورَدِيْء، ووُضُوْء، وهُدُوْء).

ومثال المتطرفة تقديراً (مَلِيْئة، ورَدِيْئة، ودَرِيْئة، ومُرُوْءَةٌ، ومَقْرُوْءَة). قال في القاموس: (وشَنُوْءَة، وقد تشدّد الواوُ)[3] اهـ. أي: فتقولُ: (شَنُوّة) كما تقول: (مَلِيّ، ورَدِيّ، ووُضُوّ، وهُدُوّ، ومَلِيّة، ورَدِيّة، ودَرِيّة، ومُرُوّة، ومَقْرُوّة)، وكذا يقال في: (شَيْء، وسُوْء، وهَيْئَة، وسَوْءَة)، وقُرىء: ﴿كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾ [النور: ٣٥] وكذا: ﴿لَقَدْ جِئْتِ شَيْـًٔا فَرِيًّا﴾ [مريم: ٢٧] ـ بتشديد الياءِ، ففي جميع ذلك يُدغم ما قبلَ الهمزِ من الياءِ أو الواو في مثله من الياءِ والواو المنقلِبَيْنِ عن الهمز، فلهذا سقطت صورةُ الهمزةِ خطّاً وإنْ همزها القارىء نظراً لِلُغة التحقيق، وبالنظر لتلك اللّغة جعلوا في محل الهمز قُطْعَةً من الشكل ليكونَ المنظورُ له في رسم الحروف لغةَ التخفيفِ، وفي الشكل لغةَ التحقيقِ كما مرّت الإشارة لمثلِ ذلك[4]. وأما إسقاطُ الهمزةِ خطّاً من نحو (مَساءَة، وبَراءَة) فبالنّظرِ لتسهيلها ـ كما قاله (الهمع)[5] ـ في نحو: (عَباءَة، وقِراءَة). قلت:

---

(١) شرح الشافية: ٢/ ١٣١

(٢) الكليات: ٥.

(٣) القاموس: مادة (شنأ).

(٤) ينظر ص١٢٠.

(٥) الهمع: ٢/ ٢٣٣.

وأمّا كتابةُ (عَبايَة) بالياءِ فلأَنَّ فيها لغةً بالياءِ حقيقةً غير لغة الهَمْزِ بِوَجْهَيْها المحقَّقة والمخفَّفة ـ كما يُعْلَمُ من القاموس[١].

وإذا جَمَعْتَ نحو: (فَجْأَة، وكَمْأَة) بالجمع السالم فقلت: (فَجآت، وكَمآت) ـ بتحريك ثانيهما على وزن سَجْدة وسَجَدات ـ لا تكتَبُ الألفُ اللازمة للتاءِ في جمع المؤنث كراهةَ اجتماع المثلين، ومثلُه إذا جَمَعْتَ (وَطْأَة) على وَطَآت، فلا تُرسم قبلَ الألفِ ياءٌ، وإنّما تضعُ فوقَ الألفِ مدّة، حتى إذا لم تَضَعْها ولم تَضَع همزاً فوقها أو قبلَها لا يُتَوَهّم أَنّها تلتبس بالفعل الماضي من (الوَطْء) المُسند للضمير، لأنّ ذاك يكتب بالياءِ بعد الطاءِ المكسورة، وهذا بخلاف ما إذا جَمَعْتَ الممدود من نحو: (مَساءَة، وقِراءة، وفجاءة) فإنك تُثْبِت أَلف الجمع قبل التاءِ لأَنّها لو حذفت يكون فيها إِجحاف بحذفِ ألفين مِن ثلاثٍ في كَلمة ـ كما نص عليها في الأدب[٢] ـ.

---

(١) القاموس: مادة (عبأ) و(عبا)

(٢) أدب الكاتب: ٢١٤.

تنبيهـــات

التنبيه الأول: في اجتماع الهمزة المفتوحة في الكلمات مع الألفات واجتماع الهمزة المكسورة مع الياءات واجتماع الهمزة المضمومة مع الواوات.

قد عرفت مما سبق أنه قد يجتمع في الكلمة ثلاث ألفات أولاهن مهموزة كأخراهن، وهما مصورتان بالألف، نحو: (بُرَآا)، وكذا (آأ) اسم شجر[1]، وكذا قول ذي الرمّة[2]:

فيـاظَبْيَـةَ الـوَعْسـاءِ بَيْـنِ جُـلاجِـلٍ وبَيْـنَ النَّقـا آانـتِ أَمْ أُمُّ سـالِـمِ

على لغة من يُدخل ألفاً بين همزة الاستفهام وهمزة الكلمة ـ كما في الأَدب، وكتب التفسير، والقراءات ـ يعني أنّه يمد همزة الاستفهام.

وقد تَجْتمع الثلاثُ وأُولاهُنّ مصورة ياءً، نَحْوَ: ﴿رِئَآءَ ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٢٦٤] فتحذف الأخيرةُ لا الأُولى التي يجوزُ نَقْطُها وإبدالُها ياءً.

وقد تجتمع الثلاث والأُولى والأخيرةُ مصوّرتان بالأَلفِ فتسقط الهمزةُ المتوسطة بينهما، بمعنى أَنّها لا ترسم ألفاً، مثل (جاءا) مُسْنداً للاثنين، وكذا (جزاءانِ، ورِداءانِ، وقِراءاتٌ).

وقد تُحذفُ الهمزة والألف بعدها وذلك في نحو: (عَطاء، وجزاء) المنوّنين نصباً، وكانوا أولاً يُثبتون الألف بدلَ التنوين لئلاّ يكونَ في حذفها إجحاف بحذف اثنتين، ثم تركوها نظراً لقراءة حمزة في الوقف على مثله ـ كما مرّ[3] ـ.

---

(١) (أأءٌ) كـ(عاع) ثمر شجر، وقيل: اسم شجر، ينظر المادة في القاموس المحيط

(٢) الديوان: ٦٢٢ وينظر الكتاب: ٣/ ٥٥١، ومعجم الشواهد: ٣٦٣.

(٣) ينظر ص١٢٤.

وقد تجتمع الهمزة المصورة واواً مع واوين، وتكون هي بينهما فتحذفُ[1]، مثل: ﴿ٱلۡمَوۡءُۥدَةُ﴾ [التكوير:٨] ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ﴾ [الحشر:٩] و﴿لِيَسُـُٔوا۟﴾ [الإسراء:٧]، وقد تكون سابقة عليهما، نحو: (يُؤْوُن) فلا تحذف هي بل إحدى الواوين كراهة اجتماع الأمثال الموجِبِ لحذفِ أحدها.

وأما اجتماعُ الهمزة المصوّرة ياء مع الياءين فقد تكونُ بينهما، مثل: (فِيْئِي يا هِنْدُ ولا تُسِيْئِي) و(في هذا الكلام تَيْئِيس من كذا)، وقد تكون سابقة عليهما، مثل قول سواد بن قارب رضي الله عنه[2]:

أَتـانـي رَئِيـي بَعْـدَ هَـدْءٍ ورَقْـدَةٍ   ولـم أكُ فيمـا قَـدْ بُلِيـتُ بكـاذِبِ

كما في المواهب، وكذا في الصفحة السادسة والخمسين بعد المئة من الجزء السادس القسطلاني[3]، عند ذكر قِصّةِ إسلامه من باب إسلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه ـ.

وقد تكونُ بعدَهما، مثل: (يِيْئِس) ـ بكسر الهمزة ـ فمقتضى قولهم: اجتماع الأمثال مُوجِبٌ لحذفِ أحدِها أنّه يجب حذفها في غير محل الإلباس، وفي شرح السعد على تصريف العِزّي[4]: (إنّهم قد يَحذفون الياءَ الثانية من (يِيْئَس)، يعني إذا لم يحصل التباس في الخطّ بالفعل الماضي فانظره.

---

(١) الأحسن إثبات الواوات كما في نحو (يُؤْوُوْنَ) وغيرها فلا كراهية في اجتماع الاتصال لأمن اللبس.

(٢) البيت من قصيدة يخاطب فيها رسول الله ﷺ، وقد كان كاهناً قبل إسلامه، وهو يذكر قصة رئي له من الجنّ.

(٣) هو قوله ﷺ: (وتجاوزوا عن مسيئهم): ٦/ ١٥٦.

(٤) شرح السعد: ٢٧.

وقد تجتمعُ الثلاث والوسطى همزة والأُولى ألف ليّنة كالأخيرة المرسومة ياء، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ﴾ [الشعراء: ٦١] وكقول البخاري: (باب إثم من راءَى) على نسخة أبي ذر، وفي غيرها (رايَى) بإبدال الهمزة ياءً مَفتوحةً.

هذا. وذكر اجتماع الواوين مع الهمزة المصورة واواً، واجتماع الياءين مع الهمزة المصورة ياءً وإن كان حقُّهما أنْ يذكرا في بابيهما[١]، لكن لما كان جمعُ النظائر أشوقَ للنفسِ تعجيلاً لفائدة الإحاطة بدوائر الأشباه دعاني ذلك إلى الاستطراد للمناسبة.

التنبيه الثاني: كلُّ همزةٍ صُوِّرَتْ ياءً لا يجوز نَقْطُها إلا إذا جاز قلبُها ياءً بأن وقعت ساكنةً أو مفتوحةً بعد كسرةٍ، مثل: (ذِئْبٍ، وخاطِئَة) وكذا إذا كُسِرَتْ بعدَ فتحةٍ كما في (أَئِمَة)، ومثلُها التي تقع بعد الكسرة مضمومةً، نحو: (مِئُوْن، ويَسْتَهْزِئُوْن) ـ على رأي الأَخْفَش كما سلف[٢] ـ وأما التي في نحو: (سائِل، وجائِر، وقائِل) سواء كان أَصْلُها الهَمْزُ كما في الأولين (من السُّؤال، والجُؤار)، أو عن واو كما في الأخيرين (من الجَوْر، والقَوْل)، أو عن ياء كما في الأَول والأَخير (من السَّيلان والقَيْلولة)، أو كانت في الجمع بدلاً عن حرف مدٍّ زائدٍ في المفرد، مثل: (قَلائِد، وقَصائِد) أو كانت عن همزةٍ فيه مثل: (مَسْأَلة مسائِل). ففي ذلك كلّه لا يجوز نَقْطُها لأنّها لا تُبدل ياءً محضةً، وإنما كُتِبَتْ بصورتِها لأَنّها تُسهّل بينها وبين الهمزة، ولذلك جَعَل في (المُغْني) من اللحن قول الفقهاء (بايع) بالياء الحقيقية[٣] ـ كما يأتي ذلك بأتمّ مما هُنا في الخاتمة[٤] إنْ شاءَ الله تعالى.

---

(١) ينظر ص١٧٤.

(٢) ينظر ص١١٦.

(٣) تقدم في ص٩٤

(٤) تقدم في ص٩٤ في ص٢٧٠.

التنبيه الثالث: قد عُرف مما سبق أن تسهيلَ الهمزةِ المصوّرةِ واواً أو ياءً أو إبدالَها بحرف من جنس حركتها مُقيّد ـ كما في الاقتضاب ـ بما إذا لم يَمنَعْ مانعٌ ـ كما سبق[١] ـ، وإلّا لم يَجُزْ، بأَنْ أوقع في الالتباس، ولم تقصد به المشاكلة أو الجناس، أو كان التسهيل مُخِلاً بوزنِ البَيْتِ كما في قولِ ابنِ الجَزْري[٢]:

وبَعْـدُ إنّ هـذه مُقَـدِّمَـهْ فيما علـى قـارِئِـهِ أَنْ يَعْلَمَـه

فإنّ المُحَشّي قال هُناكَ: (لا يجوزُ تسهيلُ همزةِ (قارِئِهِ) لِئلا يَفْسُدَ الوَزْنُ).

ومثال ما يُوْقِعُ في الالتباس (سُؤْر) فإنّ معناه مَهْموزاً غيرُ معناهُ بالواو. وكذلك (يُؤْجَر) مَهْموزاً غَيْرُه بالواوِ (مِن الوُجور)، وكذلك (يُؤَدّي) المهموزُ معناه غيرُ معنى (يُوْدي) بالواو، فإنّ الأوّل مضارع (آدى) بمدّ الهمزةِ مثل: (آذى) ومعناه: قَوِي، يقال: آدى يُؤْدِي إيداءً فهو مُؤْدٍ، أيْ: قَوِيّ، بوزن آذَى، يُؤْذِي إيذاءً فهو مُؤْذٍ، وأمّا الثاني الذي بالواو فهو مضارع (أَوْدَى، يُوْدي)، بمعنى هلَك. وكذلك (المِئْرة) مهموزةً بمعنى النميمة غيرُ (المِيْرة) بالياءِ فإنّها الطعامُ المجلوبُ. وكذا (التَّسْوئة) مهموزةً بمعنى التَّقْبيح غيرُ (التَّسْوِية) بين الشيئين، وكذا (المُضِيءُ) المهموزُ غَيْرُ (المُضِيّ) المُدْغَم، وقد قال فيه محشي القاموس[٣]: يجوز تسهيله وإدغامُه عند قصدِ التّجنيس، وقال القَسْطَلاني[٤] في حديث: (أَرَأَيْتَ رَجُلاً مُؤْدِياً) هو بالهمز من (آدَى) بمعنى: قَوِي ولا يجوز تسهيلُه لئلا يصير من (أَوْدَى) التي معناها الهلاك، فانظره في الصفحة الثامنة والتسعين من الجزء الخامس.

(١) تقدم في ص١٢٦.
(٢) متن الجزرية: ٥.
(٣) هو أبو الطيب المغربي، وحاشيته هي (إضاءة الراموس) ينظر القاموس المحيط، ص٢.
(٤) القسطلاني: ٥/ ١٢٢، وينظر البخاري: ٤/ ٦٢.

الفَصْلُ الثاني

الأَلِـف[1]

قالوا إنّ اسم الألف عند الإطلاق لا ينصرفُ لغير الليّنةِ وهي التي تُسمّى (الهوائية، والهاوي، والجوفية) لكونها من جوف الفم وهوائهِ، أي: خلائه ـ كما قاله في شرح الجزرية ـ وتُسمّى (حرفَ مدّ)، وكذا تُسَمّى حرفَ لينٍ عندَ النُحاة بخلافِ القُرّاء، ولا يكون ما قبلَها إلاّ مفتوحاً، ومن ثَمَّ لا تتأتّى فيها جميع الصُوَرِ الخمسَ عشرةَ المتقدّمةِ في الهمزة المتوسطة، وإنْ كانت تقع حَشْواً وطَرَفاً.

ولا تكون في لُغَة العرب أصليةً إلا في الحروف وما أشبهها من الأسماء المبنيّةِ المتوغلة في شبه الحرف، نحو (أنّى، وإذا، وأُولَى ـ اسم الإشارة ـ والأُلى ـ اسم الموصول بمعنى الذين أو اللاتي ـ دون الأسماء المعربة والأفعال، فلا توجد فيها حشواً إلا مُبدلةً مِن إحدى أُخْتَيْها الياءِ والواوِ، أو من الهمزة، وتُسمّى حينئذٍ (بالألف المُحَوَّلَة) كالتي في (باع، وقام، وآمَن). وتارة تكون فيهما زائدة وتُسمَّى عند الصرفيين(بالمَجْهُولة)، وهي كلُّ ألفٍ لإشباعِ الفتحةِ في الاسم أو الفعل، فالتي في الاسم كألِف (فاعِل، وفعّال، وفاعول، وفعلان، وفواعل، وفعائل، ومفاعل) والتي في الفِعْل مثلُ: (فاعَل، وتفاعَل)، وأما التي في الطرف فتارةً تكونُ مبدلة من إحدى أُختيها كالتي في (رَمَىٰ الحَصَى بالعَصا وعَفا).

وهذه المُبدلة منها ما يكتب ياء ولو كانت واوية الأصْلِ. ومنها ما يكتب ألِفاً ولو كانت في أصْلِ المادة يائية على ما يأتي، وتارة تكون الألفُ الطرفيةُ مُبْدَلةً من الهَمْز مثل: (قرأ، وتوَضّأ، وتبرّا، وتجزّا) فإنّ إبدال الهمزة ألفاً بعد

(١) سمّاها المؤلف متابعاً من (بالألف اللينة)

الفتحة عند الوقف قياس مُطّرد، وهذه لا تكتب إلا ألفاً مراعاةً لأَصْلِها إلا عند إجراء المهموز مُجرَى المعتلّ كقولهم: (الجُزْءُ الذي لا يَتَجزّى) فإنّهم قالوا في المصدر (التّجزِي).

وتارة تكون مبدلةً من أحد حَرْفَيْ التضعيف، نحو: (تَمَطّى[1]، وتَلَعّى[2]، وتَظَنّى، وتَقَضّىٰ، وتَسَرّى ولبّى، وأَمْلَى الكتابَ) أَصْلُها: تَمَطَّطَ، وتَلَعَّعَ، وتَظَنَّنَ، وتَقَضَّضَ، وتَسَرَّرَ، ولَبَّبَ، وأمْللتُ الكتابَ، بدليل قولهِ تعالَى: ﴿وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ﴾ [البقرة: ٢٨٢] ويَجوزُ أَنْ تقول: (تَسَرَّرْتُ) ـ على الأَصل ـ و(تَسَرَّيْتُ) ـ على الإبدال ـ، وكذا (تَظَنَّيْتُ، وتَظَنَّنْتُ) والبقية. ومنها قولُه تعالَى: ﴿وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا﴾ [الشمس: ١٠] فالأَصلُ: دسَّسَها، وهذه المُبْدَلة مِن التضعيف تكتبُ ياءً لا غير.

وتارة تكون بدلاً عن ياءِ المتكلّم كالتي في ﴿يَٰٓأَسَفَىٰ﴾ [يوسف: ٨٤] و﴿يَٰحَسْرَتَىٰ﴾ [الزمر: ٥٦] و﴿يَٰوَيْلَتَىٰٓ﴾ [المائدة: ٣١] و﴿يَٰٓأَبَتِ﴾ [يوسف: ٤] ونحو ذلك وهذه تكتب أَلِفاً ويصحّ كتبها ياءً تبعاً لرسم المُصْحَف.

وتارة تكون بدلاً عن إحدَى النّونات الثلاثِ السواكن وهي: نونُ التوكيد الخفيفة، ونونُ (إذَنْ)، والتنوين، وهذه سيأتي لها فصل مستقل[3].

وتارة تكونَ زائدةً إمّا لمعنىً كالتي للتأنيث في نحو: (سَلْمَى) كـ(سَكْرَى)، أَو للإلحاقِ في نحو: (كَيْصَى)[4] أو للتكثير في نحو: (قَبَعْثَرىٰ، والشّنْفَرى)

---

(١) (تمطّى) يصح أن يكون من محول التضعيف من مادة (مطط) ويصح أن يكون من مادة (مطا)، ينظر اللسان في المادتين).

(٢) وقوله: (تلعّى) أي تلعّع إذا تناول اللعاع من الكلأ وهو نبت ناعم من أول ما يبدو ينظر اللسان مادة (لعع).

(٣) سيأتي في ص١٦٦.

(٤) يقال (فلانٍ كيْصى) بفتح الكاف أو كسرها أي يأكل وحده.

وهذه تكتب ياءً، وإما أنْ تكونَ للإشباعِ وبيانِ الحركة في المبنيّات أو غيرها، نحو: (بيْنا، وأنا) على المذهب البصري الناظر لأفصح لغاتِها دون الكوفي.

ومِنْ هذه ألفُ الإِطلاق، أي: إرسالُ الصَّوْتِ بإشباع الحركة كقول الرَّحَبي[1]:

أوّل ما نستفتح المقالا [بذكر حمد ربّنا تعالى]

وكقول ابن الفارض رضي الله عنه[2]:

تِهْ دَلالاً فَأنْتَ أَهْلٌ لِذاكا وتحكَّمْ فالحُسْنُ قَدْ أعْطاكا

وقول غيره:

قضيتُ نحباً ولم أَقْضِ الذي وَجَبا

وقول الأخضري[3]:

فهاكَ مِن أصولِهِ قواعِدا [تَجْمَعُ مِن فُنونِهِ فَوائدا]

وهذه لا شبهةَ في كَتْبِها ألفاً كما أنّ أَلِفَ الإعراب التي هي علامةُ رفعِ المُثَنّى كذلك، نحو: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [المسد: ١] لكنّ هذه من حروفِ المعاني لا مِن حُروف المباني.

وبالجملة فقد ذكر في القاموس[4] من أنواعها ثمانية عَشَرَ نوعاً بعدما حصر أُصولها في ثلاثةٍ: أصْلِيّة، ووَصْلِيّة، وقَطْعِيّة.

---

(١) الرحبية: ٤.

(٢) الديوان: ١٢٢.

(٣) متن السلم: ٨.

(٤) القاموس المحيط ـ باب الألف اللينة: ٤/٤٠٦

وأما أحوالها من حيث الرسمُ فهي أَربعةُ أحوال:

الأولى: أنْ توجد لفظاً وخطّاً في الحَشْو وفي الطرف كأَلِف (رِئال، ورُؤال، وقام، ودعا، وعَفا).

الثانية: أنْ توجد في الحَشْو لفظاً لا خطّاً كالتي في: (هذا، وهذه، وهؤلاءِ، ولكن، والله، والرحمن) أو توجدُ في الطرف كذلك لفظاً لا خطّاً كالتي في نحو: (عطاءً) إذا كان مُنوّنا منصوباً ووقف عليه، فإنّ أَلف التنوين لا تكتبُ فيه.

الثالثة: توجد في الطرف دائماً وتكتب ياءً إن لم تَسبقْها ياءٌ، كالتي في: (رمَى الحَصى، ولا يَخْشَى الفتَى) على تفصيل يأتي[1].

الرابعةُ: تكتب أَلِفاً دائماً، وتَسقُط لفظاً عند الوصل، وهي أَربعةُ أَنواع: أَلِفُ الإشباع في (أَنا) على اللُّغة الفُصحى، وأَلفات العِوَض مِن النّونات الثلاث المتقدم ذكرها[2].

لا يقالُ: بقي عليك أَنْ تذكر لها حالةً خامسةً وهي التي تُزاد خطّاً، ولا يُلفظ بها أَصْلاً، وهي نوعان: المزيدةُ حَشْواً في (مِائة)، والمزيدةُ طَرَفاً للفَصْل في نحو: (ضَرَبُوْا). لأنّا نقولُ: هذه ليست من موضوع الكلام الذي هو الألف وأَمّا تسميتُها أَلِفاً فإنّما هو باعتبار الصورة الخطيّة ولا تُذكرُ هنا، وإنّما تذكر في باب الزّيادات ـ كما يأتي الكلامُ عليها في فَصْلِها[3] ـ.

وتفصيل الكلام على الأَلف الليّنة من حيث الرسمُ هو أَنّ المتوسطة أصالةً أو عارضاً لا تكتب إلا ألفاً، فلا تكتب ياءً ولا واواً وإنْ أميلت، بل ولو كان

(١) ينظر ص١٣٨.

(٢) ينظر ص١٣٥، ١٦٦.

(٣) سيأتي في ص١٨٧.

أصلها الياء، ومنها المتطرفة تقديراً كالتي فِي (فتاة، وقناة). وقد كتبت المتوسطة عارضاً بالياء في المصحف مثل: ﴿ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [النحل: ٢٨] نظراً للإمالة. وكذلك أَهلُ الأَنْدَلُس يكتبون في غير المصحف الأَلفُ الحَشوية الممالة بالياءِ ـ كما يدلّ له قول القاموس: (بُنِيْلٌ جدُّ مُحمّدِ بْنِ مُسْلِم الشاعر الأندلسيّ، والأصحُّ أنّه ممالٍ، ولكنهم يكتبون بالياء اصطلاحاً)[١].

وقد كتبت المتطرفة تقديراً بالواو في أَربع كلماتٍ من المُصحفِ وهي: (الصَّلَوة، والزكَوة، والحيَوة والمِشْكَوة)، ولكنها لا تكتب في غيره كذلك ـ كما نقله في الكليات عن الإتقان[٢] ـ وتقدم عن أبي حيان وشيخ الإسلام[٣] أنّها تكتب في غيره كما تكتب فيه استحباباً وإِنْ خالف القياس، وسنذكر بقية أحكام المتوسطة عارضاً بعد إتمام الكلام على المتطرّفة[٤].

وأما الألف المتطرفة في الأَسماء والأَفعال والحروف فمنها ما يجب كَتْبُها أَلفاً ولا يجوز بالياءِ، ومنها ما يجبُ كتبها ياءً، ومنها ما يجوزَ فيها الأَمران ولا يجوز كتبها واواً أُصلاً ولو كانت واوية الأصل سِوَى ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة: ٢٧٥] في المُصحفِ.

فالتي يتعيّن كَتْبُها أَلفاً ولا يجوزُ بالياء هي ما كانت في حرف من حروف المعاني مثل: (لولا، وكلاّ، وإلاّ، وما، ولَوْما، وحاشا)، ويُستَثْنَى من الحروف أَربعُ كلماتٍ وهي: (إلى وعلَى، وبلَى، وحتّى) فهذه الأَربعةُ تكتبُ بالياءِ وجوباً لوجود المقتضي لذلك وهو انقلابُها ياءً مع الضمير في مثل (إِلَيه، وعلَيْهِ، وإِليْك، وعليْك) والإمالة في (بلَى)، وأما (حتّى) فإما أَنْ يكون حملاً

(١) القاموس: مادة (بنل).

(٢) تقدم في ص٨٧.

(٣) ينظر ص٣٤.

(٤) ينظر ص١٤٧.

على (إلى) لأنّها بمعناها، كما هو قول شارح الشافية[1]، وإما فرقاً بين دخولها على الظاهر ودخولها على المضمر كما هو تعليل أبي حيان الذي نقله عنه في شرح الهمع[2].

وأمّا كلمة (لا) في قولهم (إما لا فافْعَلْ هذا) فهي وإنْ كانت تُمال لكن لا تكتبُ ياءً على المشهور ـ كما قاله في شرح مسلم[3]، وكذا القسطلاني على البخاري[4] ـ لأنّها ورَدَتْ في عدة أَحاديثَ من الصحيحين كقوله صلواتُ اللهِ عليه للأنصار[5]: «إمّا لا فاصْبِروا حتّى تَلْقَوْني» وقولُه لهم رضوانُ الله عليهم[6]: «فإمّا لا فَلا تَتَبايَعُوا حتى يَبْدُوَ صلاحُ الثّمرِ»، وكقول ابن عبّاس[7]: «إمّا لا فَسَلْ فُلانةَ الأَنصاريّةَ» في حديثٍ ذكره مُسْلم في بابِ وُجوب طوافِ الوَداع وسقوطِه عن الحائض، وإنّما قالوا: (علَى المشهور) ردّاً على (الصنعاني) فإنّه كتبها في (المشارق) بالياءِ في الحديث نظراً لإمالتها.

ومثل حروف المعاني في ذلك أسماءُ حروف الهجاء حال قصرها فإنّها لا تكتب إلّا بالأَلف وإنْ جازَتْ إمالتها حتّى في القرآن أوائلِ السُّوَر ـ كما في البيضاوي[8] ـ حتى لا تَجدَ المعلِّمين لصغارِ المكاتبِ يَنْطِقون بها إلّا مُمالَةً وذلك لكونها تُقلب ياءً في جمعها بالألف والتاءِ، فتقول: (كَتَبْتُ بَيَات،

---

(١) شرح الشافية: ٢/ ٢٧٨.

(٢) الهمع: ٢/ ٢٤٣.

(٣) شرح النووي: ٦/ ٣، ٨/ ٤٦٤.

(٤) القسطلاني: ٦/ ١٥٤.

(٥) البخاري: ٥/ ٤٢.

(٦) البخاري: ٢/ ١٥٦ وروايته (لا تبيعوا الثمرة حتى يبدو صلاحها)

(٧) صحيح مسلم: ٢/ ٩٦٤.

(٨) حاشية شيخ زاده: ٣/ ٢.

وتيَات، وحَيَات، وخَيَات) ـ كما في المُزهر[1] والهمع[2]، وكذا الشنواني على الآجرومية ـ.

وكذا الأسماءُ المبنيّة تكتب كلّها بالألفِ وُجوباً سِوَى خمسِ كلِمات وهي: (أنَّى، ومتَىٰ، ولَدَى، والأُلى) ـ اسم الموصول المرادف (للّذين) في الجمع، و(أُوْلَىٰ) المشار بها للجمع، فهذه الخَمْسُ تكتب بالياء وجوباً، للإمالة في الأُوْلَيَيْن، ولِقَلْبِها ياءً مع الضمير في (لَدَيْه)، وللزيادة على ثلاثة أحرف في الأَخيرَيْن، ولو باعتبار الكتابة في (أُوْلى) الأشارية ـ وإن لم أرَ من ذكر هذا التعليل للأخيرين ـ هذا وقد رأيت سنة ١٢٢٧، أيامَ مُجاوَرتي بالمقام الأَحْمَدي بـ(طَنْتَدا) في حاشية شَيْخِنا الجَمْزُوْرِيّ الشهير بالأفندي على (تُحْفَةِ الأَطْفال)[3] وشرحها له تفصيلاً في (لَدَى) وهو أنّها تكتبُ بالياءِ إنْ كانت بمعنى (في)، وتكتب بالألفِ إنْ كانت بمعنى (عِنْدَ) وقَرَّرَهُ كذلك في دَرْسِه، ولم أَجِدْ هذا التفصيل لغيرِه فيما اطّلعْتُ عليه من كتب الفنّ مع أَنهم قالوا إنّ (لدىٰ) متضمّنة لمعنى (عِنْدَ)، ثم رأيت السّجاعي على ابنِ عقيل[4] في باب العدد عند قول الخُلاصة[5]:

وقُلْ لَدى التأنيثِ إحدى عَشْرَة ... [والشينُ فيها عَنْ تميمٍ كَسْرَة]

نقل عن أستاذه (المَلَوي)[6] التفصيل المذكور، وأنّها في كلام ابن مالك بمعنى (في)، وقد عدّ في (القاموس)[7] (لدى) فيما أَلِفُه عن ياءٍ، وزادَ بعضُ

(١) المزهر: ٢/ ١٠٢.
(٢) الهمع: ٢/ ٢٢١ يريد بذلك جمع (باء، تاء، حاء، خاء)
(٣) شرح تحفة الأطفال: ٢٢.
(٤) حاشية السجاعي: ٢٥٩.
(٥) الخلاصة: البيت الخامس من باب العدد.
(٦) حاشية الملوي: ١٧١.
(٧) القاموس: مادة (لدى).

النّحاة كابنِ مالك على الخمسةِ المتقدِّمَة (مَهْما) فقال: إنّها تكتب بالياءِ، وهو مبنيّ على القول ببساطتها ـ كما نقله الأَمير في حاشية المغني[1] عن التسهيل[2] ـ ولهذا لا أَراها في كثيرٍ من كتب المغاربة إلّا مكتوبة بالياء، لكن الذي عليه الجمهور أَنّها ليست بسيطةً بل مركّبة من كلمتين، فتكتبُ بالألف، مثل (لَوْمَا).

وأما الأَلف التي في آخر الأسماء المعربة والأَفعال فإن كان هناك ما يقتضي كَتْبَها بالياءِ كُتبت بها ما لم يوجد مانع من ذلك أَو مسوّغ لكتبها بالألف، أو كان هناك مقتضٍ لكتبها بالأَلفِ كتبت بها كما هو الأَصلُ، ولا يجوز كَتْبُها بالياء حينئذ اللّهم إلّا أَن يعارضَه مانع من الألف أَو يوجد مُسوِّغ للياء إذا وجد المقتضي للألف باعتبار لُغةٍ والمقتضي للياءِ باعتبار لُغة أُخرى كنتَ بالخيار بين كتبها أَلفاً وكتبها ياءً، وترجح إحْداهما بكثرة الاستعمال، ونبيّن لك ذلك تفصيلاً على طريق اللف والنشر فنقول:

أما الذي يقتضي كتبَها ياءً فهو ما ذكره ابن هشام في باب الوقف أواخر (القطر) بقوله: (وتُرسمُ الأَلف ياءً إنْ تجاوت الثلاثة كـ(اشْترى، والمُصْطفىٰ) أو كان أَصْلُها الياء)[3] إلخ. يعني: أَنّ المقتضي للياء شيئان إِجمالاً، وقد يبلغ بالتّفصيل إلى ثمانيةٍ ـ كما قاله (ابن بابشَاذ) في مقدمته[4] ـ.

المقتضى الأول: أن تزيد الكلمة اسماً كانت أو فعلاً على ثلاثةِ أَحْرُفٍ، ولو كانت الزيادة بحسبان الحرف المشدّد، أو الممدود بحرفين، وذلك بأَن يُضَعَّفَ الفعلُ الثلاثي ـ أي يشدّد وسطه ـ مثل: (جَلّى، وحَلّى، وخَلّى، ودَلّى، وزَكّى، وسَمّى، وصَلّى، وعَدّى، ونَمّىٰ) فهذه الأَفعال المُضَعّفَة العينِ تكتب

(١) حاشية الأمير على المغني: ٢/ ٢٠.

(٢) تسهيل الفوائد: ينظر حاشية المحقق ٢٣٦.

(٣) شرح قطر الندى: ٣٣٧.

(٤) المقدمة المحسبة: ٢/ ٤٣٧.

كلُّها بالياءِ بخلاف ما كان منها مُخففاً فيكتب بالألف لأنّها، واوية سوى (نَمَى) المُخَفّفَ فإنّه بوجهين وإن كان الأَفْصحَ فيه الياء ـ كما في الزهر[1] ـ.

أو بأن يكون في الكلمة من أولها ألفٌ زائدةٌ عن أصلِ المادةِ، نحو: (أَدنىٰ، وأَزكىٰ، وأَسْمىٰ، وأَعلى، وأَقصى) أفعالاً كانت أو أسماء تفضيل، فإنّ جميعَ أسماء التفضيل تكتب بالياءِ، ولو كانت أَلفاتُها الأخيرةُ في أصل المادة عن واو ـ كما في هذه الكلمات، فإنّها من: الدنوّ، والسموّ، والعلوّ.. إلخ ـ وكذا كلُّ ما يأتي على وزن (أَفْعَل) من الأَفعال أو من الصفات المشبهة فيكتب بالياءِ، لأنّ الأَسماء تُثَنّى بها، والأَفعالُ تُقلب أَلفُها ياءً، إذا قُلْتَ: (أَعْلَيْتُ، أَو أَدْنَيْتُ) مثلاً، ولو أنّها واويةُ الأَصلِ. ومن ذلك: (آتىٰ، كأَعْطَى ـ وَزْناً ومَعْنىً ـ وآخَى، وآدَى ـ بمعنى قَوِي ـ وآذَى، وآلَى ـ أَيْ: حَلَفَ ـ، فتكتب بالياء لأنّها على وزن (أَفْعَلَ) وتقلبُ أَلفُها ياء عند الإسناد إلى الضمير، نحو: (آلَيْتُ).

وكذا كلُّ ما كان على وزن (مَفْعَل): كـ(مَغْزَى، ومَلْهَى) مِنَ الغَزْو، واللَهْو، أَوْ علَى وزن (فُعْلى) مثلّثةِ الفاء ساكنة العين، كـ(سَكْرى، وسَلْمىٰ، وحَرّىٰ، ودَعْوى، وأَرْطىٰ)، ونحو: (شَتّى، وقَتْلَى، وعَتْقى، ومَرْضى، ولَقْطى) جموع (شَتِيْتٍ، وقَتيلٍ، وعَتِيْق، ومَرِيض، ولَقِيْط)، وكذا: (حَمْقى) جمع (أَحْمَق، وحَمْقاء) بخلاف (حَمْقاء) صفةِ الواحدةِ الأُنثىٰ، أو صفة البقلة المعروفةِ في مصر بـ(الرِجْلَة) فإنّها ممدودة لا مقصورة. ونحو: (ذِكْرَى، وإِحْدَى، وضِيْزَى)، ونحو: (أُنثى، وأُخْرى، وبُهْمى، وصُغْرى، وكُبْرى، وبُشْرى، وحُبْلى)، وكذا (غُزّى) جمع غازٍ كعُلاّل جمعُ عاذِل، بخلافِ (الغُزّ) الذين هم صِنْفٌ من التُرك. فإذا قلت (رأيتُ غُزّاً غيرَ غُزّىٰ) وأردْتَ الصنفَ المذكورَ وأنّهم لَيْسُوا غزاة كتَبت الألفَ بدلَ التنوينِ في الأَوّلِ، وكتبت أَلِفَ

---

(١) المزهر: ٢/ ٢٧٩

الثاني ياءً لأنّها لَيْسَت أَلِف البَدل، بل هي أَلِفُ التأنيثِ المَقْصورةِ على وَزْن (فُعْلَى).

وكذا كلُّ ما كان على وَزْنِ (فُعالى) مَضْموماً كان مثل (حُبارَى، وجُمادَى) أو مفتوحاً مثل (عَذارى، وصَحارَى، ويَتامَى).

أو على وزن (فِعَيلّي) ـ بكسر الفاء والعين المشدّدة ـ كـ(حِثَيْثَىٰ، وخِلّيفىٰ).

أو على وزن (فَعْفَلىٰ) كـ(قَهْقَرَى.

فكلُّ ذلك يكتبُ بالياء تنبيهاً على أن الاسم يُثَنى بها، فيقال: (انْثَيان، وأُخْرَيان، وبُشْرَيان وجُمادَيان). نَعم (قَهْقَرَى) لا يُثَنى بها بل تُحذف أَلِفُهُ فيقالُ (قَهْقَران) ـ كما في القاموس[1] ـ ومثله: (خَوْزَلَى، وجَذْوَى، وجَمَزَى، ووَثَبَى) فهذه الأَربعةُ مثل (قَهْقَرَى) في التَّثْنِية.

واختلف في أَلف (تَتْرَى) و(كِلْتا)، والمشهورُ كَتْبُ الأُولى بالياءِ ولو نُوِّنَتْ، وكَتْبُ الثانيةِ بالأَلف لأنّها علامة الرفعِ في الإعراب، فليست من حروف المباني بل من المعاني.

المقتضى الثاني: لكتابة الألف ياءً أن يكون أصلُها ياءً انقلبت ألفاً لعلّة صرفيةٍ سواء كانت في اسم أو فعل.

فإن قيل: إنّ تمييز اللفظ اليائي من الواوي فيه عُسر، فإنّه يُعْيِيْ كثيراً من المُصَنِّفين فضلاً عن غيرهم ـ كما قاله الفيروز أبادى في ديباجة القاموس[2] ـ.

قلنا: إنّ ذلك كان قبل بيانِهما وتمييزهما في كُتب اللّغة لا الآن، على أنّه يمكن معرفةُ ذلك في الاسم بأحدِ أمرين، وفي الفعل بأَحد أمرين آخرَين، وفيهما معاً بأحدِ أُمورٍ خمسةٍ:

---

(١) القاموس: مادة (قهر).

(٢) ديباجة القاموس: ٤.

فالأمران اللّذان يُعرف بهما كون الاسم يائياً:

أوّلُهما: انقلابُ الألف ياءً في التثنية، نحو: (فَتَى وفَتَيَيْن) و(رحىً ورحَيَيْن) بخلاف: (عَصَا وعَصَوَيْن) و(رجا ورجَوَيْن)، أو انقلابها ياءً في الجمع المؤنث السالم، نحو: (حَصىً وحَصَيات) بخلاف، (قَطاً) جمع قطاة، و(مَهاً) جمع مهاة، فإنّ جَمْعَهُما (قطوات ومَهَوات)، أو انقلابها ياءً في صفة المؤنث على (فَعْلاء)، نحو: (اللَّمى، والظَّمى) فإنك تقول في وصف الأُنثى من ذلك (امرأةٌ لَمياء) مؤنثة (الألْمىٰ)، و(شفةٌ ظَمْياء) بخلاف (العَشا) فإن صفة الأنثى منه (عَشْواءُ) مُؤَنَّثَةُ (الأَعْشَى).

وثانيهما: الإمالة، أي: اضْجاع فتحةِ ما قبلَ الألفِ إلى الكسرةِ فتكون حركتُه (بين بين)، أي: بين الفَتْحةِ والكَسْرةِ ولا تَقُل (بَيْن البَيْنَمَيْن) كما تقوله العوامُّ، ولهذا قال في أَدَب الكاتب: إذا أشْكَلَ عَلَيك مِن هذا البابِ حرف ولم تَعْلَمْ أصله ولا تَثْنِيَتَهُ فرأيتُ الإمالة فيه أحسنَ فاكتبْهُ بالياءِ وإن لم تَحْسُن [فيه الإمالة] فاكتبْه بالأَلفِ حتّى تعلَمَ أَصْلَه)[1] انتهى.

وأما اللّذان يُعرف بأَحدِهما كونُ الفعل يائياً.

فأوّلُهما: انقلابُ الألفِ ياءً في مصدره، نحو: (سعَى، ويَسْعَى) فإنّ مصدره (السَّعْي)، بخلاف (مَحا، وسَها، وعَفا)، فإنّ مصادرَها: (المَحْوُ، والسَّهْوُ، والعَفْو)، أو انقلابُها ياءً في المرّة مِن الفعل، نحو: (الرَّمْيَة) من (رمَى) بخلاف (غَفا) أي: نام، فإن المرة منه (غَفْوَة)، أو انقلابُها ياءً في اسم المفعول منه، كـ(المَقْضِيّ) من (قَضىٰ) بخلاف (المَعْفُوّ عنه) من (عَفا). أو انقلابُها ياءً عند اتّصال الضمير المرفوع المتحركِ سواءٌ كان للمتكلّم أو للمخاطَب أو للغائِبين أو نُونَ الإناث، نحو: (رَمَيْتُ، ورَمَيْنا، ورَمَيْتُنّ،

(١) أدب الكاتب: ٢٠٤.

ورَمَيْنَ، ويَخْشَيْنَ، ويَرْضَيْنَ) بخلاف نحو: (عَفا، وسَها، وبَدا) فإنّك تقولُ: (عَفَوْتُ، وعَفَوْنا، وسَهَوْنا، والنِّسْوَةُ بَدَوْنَ ـ أيْ: بَرَزْنَ وظَهَرْنَ ـ.

وثانيهما: مضارعُه المَبْنيّ للمعلوم، فإنّ الفعلَ اليائيَّ تُكسرُ عينُ مضارعه غالباً، والواويّ تُضمُّ عينُه غالباً، فالأوّلُ، نحو (عصَى يَعْصِي)، والثاني، نحو: (سها يَسْهُو)، و(زكا يزكُو)، وإنّما قُلْنا غالباً لأنّ بعضَها مثل: (سعَى يَسْعَىٰ) و(مَحاه يَمْحاه) على بعض اللّغات لا يعرف أَصلُه من ذلك، بل يرجع إلى المصدر، وقد لا يُعرف من المصدر فيستدلُّ بغيرِه من الخمسة الآتية.

وإنما قيدنا المضارع (بالمبني للمعلوم) لأنَّ المبني للمجهولِ يكتب بالياءِ ولو كان واوياً نظراً لكون الواو قُلِبَت ياءً في ماضِيْهِ لوقوعها بعد كسرة، مثل (عُفِيَ، وغُزِيَ، ورُجِي، وبُلِي ـ من بَلَوْتُه، اختبرتُه، قال: تعالى: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [هود:٧] ﴿وَنَبْلُوكُم بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً﴾ [الأنبياء:٣٥]، وقال الشاعر:

بُلِيتُ وَمِثْلِي في مَحَبتِكم يُبْلَى

فالمضارع: (يُعْفَى عنه، ويُغْزَى، ويُبْلىٰ، ويُرْجَىٰ).

وأما الخمسةُ التي يُستدلُّ بها في الأسماء والأفعال جميعاً:

فأولها: أَنْ تكونَ فاءُ الكلمة واواً، سواء كانت اسماً أو فعلاً، نحو: (وَعَى نَفْسَه في الوَغَىٰ).

وثانيهما: أَنْ تكون فاؤها همزةً، مثل (أَبَىٰ فِعْلَ الأَذَى)، ويُستثنى من ذلك (أَلَا) بمعنى قَصّر، فإنّه واويٌّ لأنَّ مضارعَه (يألُوْ)، قال الحريري في المقامة (الثانية والثلاثين) الحَرْبِيّة[1]. (ونَصَحْتُ وما أَلَوْتُ) ـ أيْ: ما قَصّرتُ ـ.

(١) وتسمى الطيبية: ينظر مقامات الحريري: ٣٣٥.

وثالثها: أَن تكونَ عينُها واواً، نحو: (قَدْ طَوَى مِنْ شِدَّة الجَوَى).

ورابعها: أَنْ تكون عينُها همزةً، مثل: (قد رأَى اللأْيَ) وهو الثورُ الوَحْشِيُّ، وتَصْغِيرُه (لُؤَيّ)، وبه سُمِّي ثامِنُ أَجدادِه عليه السّلامُ[1]، ويُسْتَثْنى مِنْ ذلك سِتُّ كلماتٍ واويةٍ مع كونِ عينِها همزةً لكنّها ترسمُ بالياءِ، وستأتي في الكلام على ما يمنع كتابة الواوي بالألف ويوجب كتابته بالياء[2].

وخامسُها: الإمالة ـ كما تقدّم قريباً عن القُتَبِي في (الأدب)[3]، ومِن ذلك كُتِبت (بلَى) بالياء مع أَنّها حرفٌ، لإمالة أَلِفِها.

وأمّا الذي يمنع من كتابة الأَلف ياءً فشيئان.

أحدهما: أَنْ يكون قبلِ الأَلِف ياء، نحو: (عُلْيا، ودُنْيا، وأَحْيا، وأَعْيا، ويَحْيا، ومَحْيا، واستَحْيا، ورَيّا، وزَوايا، وعَطايا، والرِمِّيّا ـ بتشديد الميم المكسورة كالراءِ قبلَها وتشديد الياءِ بعدها، بوزن (فِعِّيلَى) كـ(حِثِّيثَى) ـ وتَأَيّا، وتَزَيّا ـ فِعْلَيْن على وزن تَفَعَّلَ مُضَعَّفاً ـ ففي ذلك كلّه تكتب بالأَلف استثقالاً لجمع الياءَيْنِ مع كونِ الأَصل والقياسِ أَنْ تكتب بها على حسب التلفُّظِ وإن كانت تقلب ياءً في الأَفعال المسندة للضمير وتقلب ياءً في تثنية الأسماء منها، إذا تقول: (أَعْيَيْتُ، وأَحْيَيْتُ، واسْتَحْيَيْتُ منَ الله). وتقول في تثنية (عُلْيا) عُلْيَيانِ، كما قول: سُفْلَيان، وأُوْلَيان، وأَعْلَيان كما تقول (أَعْمَيان، وأُنْثَيان ومَغْزَيان وبُشْرَيان) فالمقتضى للياءِ موجودٌ في جميع ذلك، بل إنّ في بعضِها مُقْتَضِيَيْنِ للياءِ كالدُّنْيا والعُلْيا، فإنّ فيهما الزيادةَ على الثلاثةِ أَحرفٍ والإمالةَ ولكنْ عارضَها المانعُ المقدَّمُ على المقتضي، ولقد تظرّف من قال:

---

(١) هو رسول الله ﷺ محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لُؤَيّ، وهذا من النسب الصحيح المتفق عليه.

(٢) ينظر ص١٥٥.

(٣) أدب الكاتب: ٢٠٤، وتقدم في ص١٤٤.

قَـالـوا فـلانٌ عـالـمٌ فـاضِـلٌ فَـأَكْـرِمُـوا مِثْلَمـا يَـرتَضِـي
فَقُلْـتُ لَمّـا لَـمْ يَكُـنْ ذا تُقَـى تعـارَضَ المـانِـعُ والمُقْتَضِـي

نعم: استثْنَوْا منْ ذلك صورتينِ تكتبُ فيهما الأَلِفُ ياءً مع وُجودِ الياءِ قبلها، **أولاهما**: الاسم العلم المنقول من فِعْلٍ، أو اسم تفضيلٍ أو جمعٍ، مثل: يَحْيَى، وأَعْيَى، وروايَى[1]. والثانية: العلَمُ المنقولُ عن صفةٍ غلبت عليها الأسميّةُ، أو لم تَغلِب، نحو: (دُنْيَى، ورَيَّى)[2] فإنّ العلم في هاتين الصورتين يُكتب بالياءِ لخفّته بكثرة استعماله، والفعلُ أو الصفةُ أَو الجمع يكتبُ بالأَلف لثِقله، والألف أَخفّ من الياء - كذا في شَرْحِ الشافيةِ[3] - ومثال (ريّا) الصفة قولُ امرىءِ القَيْس في مُعَلَّقَتِهِ[4]:

هَصَـرْتُ بِفَـوْدَيْ رأسِهـا فتمـايَلَـتْ عليَّ هضيمَ الكَشْحِ ريّا المُخَلْخَلِ

والثاني: أن يعرض لها التوسُّط بأن يتصل بالفعل ضميرُ المفعول، أو يُضاف الاسم إلى الضمير، مثل: (أعطاهُ إحداهما) فتكتب ألف (أَعْطَى، وإِحْدَى) بصورة الأَلفِ لا بصورة الياء التي كانت ترسم بها عند انْفرادِها، وإنّما مثلت بـ(إحدى) للرد على من استثناها من المتوسّطةِ - وإن حكاه في الهمع[5]

(١) أرى من الأحسن أن تكتب هذه الكلمات على الأصل بالألف، وقد ورد في لسان العرب كتابة (الروايا) بالأصل وهي جمع راوية، قال: (وفي حديث بدر: فإذا هو بروايا قريش) كذلك في النهاية في غريب الحديث: ٢/ ٢٧٩ (الروايا من الإبل الحوامل للماء واحدتها راوية) وكذلك كتبها المؤلف في قوله: (لكن الرسول عليه أفضل التحايا) ينظر ص١٧٢ وقوله: (حتى ملأ منها خبايا) ينظر ص٢٥.

(٢) الأحسن ان تكتب على الأصل بالألف (دنيا وريا) من غير تفريق بين الصفة والاسمية.

(٣) شرح الشافية: ٢/ ٢٧٧.

(٤) هو البيت الثلاثون من المعلقة، ولشطره الأول روايات ينظر الديوان: ٢٧، والسبع الطوال: ٥٦.

(٥) الهمع: ٢/ ٢٤٢.

من غير ردّ ـ فالحقُّ عَدَمُ الاستثناء ـ كما نصّ عليه الحريري في الدرّة، وجعل كتابتها بالياء من أوهام الخواصّ، فقال: (وكتبوا (إحداها) بالياء، وكلّ مقصور فحكمه إذا اتصل به المكنّى أن يكتب بالألف، نحو: (ذكراها، وبُشْراها)[1]، إلخ، وكذا إذا أُضيف الاسمُ إلى (ما) الاستفهامية التي حُذِفَتْ ألفها ولم تتّصلْ بها (هاءُ السّكْت) كأن تقول: (بِمُقْتَضَامَ قُلْتَ كَيْتَ وكَيْت؟)[2]، حتى إنّ التوسّطَ أثّرَ في غير الأسماء والأفعال، ألا ترى أنّ (إلى، وعلى، وحتّى) تكتب بالألِفِ إذا جررت بها (ما) الاستفهامية المذكورة وقلت: (إلامَ، وعلامَ، وحتّامَ؟) أو وَصَلْت: (حتّى) بضمير فقلت: (حتّاها، وحتّاهُ) ـ كما مرّ[3] ـ.

وأما المُسَوِّغ لكتبها ألفاً مع وجود المقتضي للياء فسبعة:

أولها: المشاكلة الخطية لكلمة محاذية لها مرسومة بألف في سجع أوقافية، أو تجنيس، أو تورية، سواء. كانت قبلُ أو بعد، كقوله[4]:

يا سيّداً حازَ رِقّي ... بما حَباني وأَوْلا
أَحْسَنْتَ بِرّاً فَقُلْ لي ... أَحْسَنْتُ في الشكر أَوْ لا

وقول الآخر[5]:

حارَ في سُقْمِيَ مِنْ بَعدِهم ... كلُّ مَنْ في الحيِّ داوَى أَوْرَقا
بَعْدُهم لا ظلّ وادي المُنْحَنَى ... وكذا بانُ الحِمَى لا أَوْرَقا

---

(1) درة الغواص: ١٣٠.

(2) وإذا اتصلت بهاء السكت عادت الألف مما قبلها على صورة الياء مثل (بمقتضى مَهْ؟) ينظر ص٢٠٠.

(3) ينظر ص٥٩.

(4) ينظر الخزانة: ٢٨.

(5) هو الشيخ شمس الدين محمد بن عبد الوهاب، ويروى (طل) بالمهملة والمعجمة، ينظر خزانة الأدب للحموي: ٢٨.

وقول غيره[1]:

إنّ الــــذي مَنْـــزِلُــــه مِـن سُحْـبِ دَمْعِـي أَمْـرَعـا
لــم أدرِ مَــنْ بَعْــدِيَ هَــلْ ضَيَّــعَ عَهْــدِي أمْ رَعــا

ومن ذلك ما مثل به في خزانة الأدب[2] للتورية المركبة من قول ابن حجر العسقلاني في مدح البدر الدماميني في الصفحة الثلاثين:

بِرُوْحِيَ بَدْراً في النّدى ما أَطاعَ مَن نَهـاهُ وَقَـدْ حـازَ المَعـالـي وزانَهـا
يُسائِلُ أَنْ يَنْهى عن الجودِ نَفسَه وَهـا هُـوَ قَـدْ بَـرَّ العُفـاةَ وما نَهـا

وثانيها: أن تكونَ الكلمةُ المقصورةُ وردَتْ أيضاً ممدودةً بدون اختلاف المعنى ولو بتغيير الحركة كـ(القِرَى، والقَراءِ) و(البِلَى، والبَلاء) و(الحَلْوى، والحَلْواء) و(البُكاء، والشِراء، الزِنا، والمِعا، والصُّوَى، والوَبا، والرِضا، وأُولىٰ ـ الإشارية ـ و(حا الوَحَا)[3] ـ بمعنى الاستعجال ـ والنُّعمى، والنَّعماء، والرُّغبى، والرَّ باء، والباقِلّى، والباقِلاء ـ مُشَدَّدة في الأول، مُخَفَّفة في الثاني ـ ففي مثل ذا عندَ عَدم الشَّكْل يجوزُ أن يكتب بالألفَ نظراً لجواز المدّ إنْ لم يتعيَّنْ أَحَدُ حرفين بِوَزْنٍ، أَوْ حَرفٍ، فإن عَيّنَ الوزنُ المدَّ كتب بالألف، أو عَيّنَ القَصْرَ كتب بالياءِ، كقوله:

لا تَعْجَبُـوْا مِــن بِلــى غُــلالتِــهِ قَــد زرَّ أزراره علَــى القَمَــرِ

---

(١) هو شمس الدين محمد بن العفيف، ينظر خزانة الأدب للحموي: ٢٩.

(٢) خزانة الأدب للحموي ص: ٣٠.

(٣) وقد كتبها في لسان العرب بالياء مقصورة، قال: (يقولون الوحى الوحى) مثل الوغى، قال: (والوحاء الوحاء يعني البدار البدار يعني الإسراع، فيمدونها ويقصرونها في التكرار، أما في حالة الإفراد فبالمدّ، ولا تقصر، ينظر لسان العرب مادة (وحى).

ومثال تعيُّن أَحدِهما بحرفٍ: (البُؤْسَىٰ، والبَأساء) فإن الواو التي بعد الباء تعين القَصْرَ، وكتابةُ الأَلفِ مع الباء تُعيّن المدّ بخلاف: (النُّعْمى) ـ بالضمّ ـ و(النَعماء) ـ بفتح، فليس فيهما مُميِّزٌ إلا الشَّكْل. وبهذا تعلم أَنّ (السِيْما) وإن كانت مما يجوز فيه القَصر والمدُّ حتى في قوله تعالى: ﴿سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم﴾ [الفتح:٢٩] فإنّه قُرِىء بالمدّ ـ كما في البيضاويّ[١] ـ لكن تعين القصر في قول البردة[٢]:

شاكِيْ السِّلاحِ لَهُم سِيْما تُمَيِّزُهم والـوَرْدُ يَمتـازُ بـالسِّيْمـا عَـنِ السَلَـمِ

فكان حقُّه أَنْ يكتب بالياءِ.

وثالثها: أن يكون الفعل جاءَ في لُغة أخرى واوياً، أو يكون أصلُه مهموزاً وجاء في لُغة أخرى معتلاً، أو أجرى مُجرى المعتلّ، مثل (نَما، وبَدا، وقَرا، وأَخْطا، وهَدا) فإن هناك لغةْ تقول: (نما يَنْمو) و(بَدَيْتُ، وقَريْتُ، وأَخْطَيْت، وهَدَيْت)، وكذا (تبرّا، وتوضّا) في لغة، تقول: (تبرّيْت، وتوضّيْتُ)، وعليها جاء المصدر: (التَّبرّي، والتَّوَضّي) ونظائرهما ـ كما سبق في فصل الهمزة[٣] ـ فعلى هذه اللُّغة يكون الفعل يائياً أو مُجْرى كالمعتلّ على غيرها، وأَما على التسهيل فيكون مهموزاً مُسَهّلاً يكتب بالألفِ نظراً لأصلها الهمزة ـ كما أشار إليه الصّبّان[٤] في الكلام على قوله:

[وتَضْحَـكُ منـي شَيْخَـةٌ عَبْشَميّـةٌ] كـأنْ لـم تـرا قَبلـي أَسيـراً يمـانيـا

---

(١) حاشية الشهاب على البيضاوي: ٨/ ٦٩.

(٢) للبوصيري من قصيدته المشهورة البرأة وتسمى (البردة) والبيت هو الحادي والثلاثون بعد المئة، ينظر شرح البردة الأزهري: ٦٠، والمنح الوفية: ٨٥.

(٣) ينظر ص١٢٠.

(٤) حاشية الصبان: ١/ ١١٣ وقد كتبها بالياء (تَرَيْ).

وينبغي أن لا تكتب بالياء اسم ناقته عليه السلام: (العَضْبا، والقَصْوا والجدعـا) لأنّ هذه الأَسماءَ ممدودةٌ مفتوحةُ الأوّلِ، وقصرُها فـي اللفظ تخفيفٌ فلـو كتبت (القَصْوا) بالياء لتوهم أنّـه مقصورٌ مَضْموم الأَوّلِ وهـو خطأ.

ورابعها: أَنْ يُنَوّن المقصور، نحو (فَتىً، ومُصْطَفىً) فإن المنوّن من ذلك يكتب بالأَلف مُطلقاً ـ على مذهب المازني دونَ مذهب سيبويه المفصل بين المنصوب فيكتب بالألف وغير المنصوب فيكتب بالياء، وإن كان المختار ما ذهب إليه المبرد من كتابته بالياء، ومثله (تترى)، ولعل الإمام النووي رضي الله عنه بنى علىما ذُكِرَ قوله في شرح مسلم[1] (مِنَى) اسم البلد إنْ صُرِفَ ـ يعني نُوِّنَ ـ كان مذكراً على قصد المكانِ فيكتب بالألفِ، وإنْ لم يُصْرَفْ كان مؤنثاً على إرادةِ البقعة ويكتب بالياءِ، ومثلُه في شرح العلامة الشرقاوي على الزبيدي[2]، فليتأمل.

وخامسها: أَن يقْصد المعاياة ـ أي: الإلغاز، كقوله[3]:

أَقـولُ لعبـدِ الله لمـا سِقـاؤنـا ونَحن بِوادي عبدِ شمسٍ و

فإنّ (وَهَى) فِعْلٌ يائيّ ـ لما سبق أنّ كلّ كلمةٍ أوّلها واو سواء كانت اسماً أَو فعلاً تكون ألفُها منقلبةً عن ياءٍ[4]، وقولُه: (شِمْ) فِعْلُ أَمْرٍ من (شامَ البَرْقَ، أو السَّحابَ) إذا نَظَره هل يَمْطُر:

(١) شرح النووي: ٣/ ٣٩٢.

(٢) فتح المبدي: ١/ ٩٤.

(٣) المزهر: ١/ ٥٨٩.

(٤) ينظر ص١٤٥.

وسادسها: أَنْ يجهلَ أصلَ الألفِ عِنْد الصَرْفيّين سواء كانت عربيةً مثل (الدّدا)[1] وهو اللَّعبُ، و(خَسا) و(زَكا) اسمين للفرد والزوج من الأعداء، أو كانت أعجمية، مثل (بُغا) اسم رجل، وسواء كانت ثالثة ـ كما مُثّل ـ أو فوق الثلاثة، مثل (البَبَغا) من أسماء الطيور، وهي التي تُسمّى (الدُرّة)[2].

ويَظْهر لي أنَ الأسماء الأعجمية سوى الذي عرّبَتْه العربُ كـ(مُوسى، وعِيْسى، وكِسْرى) تكتب بالألف ولو تجاوزت الثلاثةَ سواءٌ كانت من أسماءِ الناس، مثل (كُتْبُغا) و(أَقْبُغا) و(زَرلِيْخا)، أو كانت من أسماء البلدان، مثل (أَنْصَنا) ـ بَلَدُ سحَرةِ فِرعون بالصعيد ـ و(أَرِيْحا) مدينة الجبّارين بالشام، و(طَحا) و(طَهْطا) و(طَنْدتا) ـ أوطَنْتَدا ـ و(طَنْبَدا) و(طَنْبَتَا) (شَبْرا) و(بِنْها) ـ بكسر الباء كما في القسطلاني ـ. ويستثنى (بُخارَى) ـ أو كانت من المشروبات، مثل (الأَقْسما) ـ وهو نبيذُ الزبيب ـ أو كانت من أسماء الفنون والصناعات، مثل (مُوسِيْقا) و(أرتماطيقا) فإنّهما بفتح القاف في لُغة اليونان الواضعين لهذين الاسمين، وقد رأيتُ الأول مكتوباً بالألف بخطّ بعضِ الفُضَلاء من عُلماء الأندلس وأرى أنّ كتابة مثل ذلك بالألف أولى من كتابته بالياء الموهمة كسر ما قبلها، كما نَطَقَ بالقافِ مكسورةً كثيرٌ من أهلِ عَصْرنا الذي جَهِلَ فيه ضَبْطَ كثيرٍ من الكلماتِ العربيةِ فضلاً عن غيرها، وقد يُسْتأنس لقولي هذا بقولهم: (الكلمات المبنية تكتب بالألف ولو تجاوزت الثلاثة إلا ما كان فيه مُقْتَضٍ

يقال: الدّد، والدّدن، والدّدا، وفي الحديث: ما أنا من دِدٍ ولا الددُ مني) فهي محذوفة اللام، وقد استعملت مقصورة ومقلوبة ألفها نوناً. ينظر القاموس مادة (ددا)، النهاية: ٢/١٠٩.

البّبغاء بثلاث باءات موحدات أولاهن وثالثهن مفتوحتان والثانية ساكنة وهي الطائر الأخضر المسمى بالدُرة. وضبطها ابن السمعاني في الأنساب بباءين بفتح الأولى وبإسكان الثانية. ينظر حياة الحيوان: ١/١١٣.

للعدول عن رسم الألف الذي هو الأَصلُ في الكتابة) ثم رأيتُ في مَبْحَث الإبدال من شرح الشافيةِ[1] ما يُؤَيّد ما قلتُه، وسيأتي نقله قريباً[2].

وسابعها: اتباع جماعةٍ من النُّحاة مَشَوْا على كتابة الباب كلّه بالألف حملاً للخطّ على اللفظ سواء كانت الألف ثالثةً أو فوقَها، ولو منقلبةً عن ياءٍ في عَلَم أو غيره ـ كما في الشافية ـ ووجّهه شيخ الإسلام بأنّه القياس ولأنّه أنفى للغلطِ)[3] ورأيت البَطَلْيَوْسِي في (شرح أدب الكاتب) قال: إنّه هو الذي اختاره أَبو عليّ الفَسَوِيّ ـ يعني أبا عليّ الفارسي ـ في مسائله الحلبية)[4] اهـ.

وأما المقتضي لكَتْبِها أَلِفاً مع كونه الأَصلَ فشيئان: أحدُهما أن تكون الأَلفُ أَصلُها واو، سواءٌ كانت الكلمة اسماً أو فعلاً، مَبْنِيّاً للفاعل نحو: (جلا، وحلا، وخلا، ودعا، وربا، وزكا، وسجا، وسما، وشحا، ولها، وعرا وعفا، ونجا) من الأفعال. ونحو: (العصا، والقفا، والضُّحى، والسُّها)، و(الخُطا، والذُّرا، والعُرا، والظُّبا) جموع: (خُطْوة، وذُرْوَة، وعُرْوَة، وظُبَة) و(الكُبا، والعِدا) من الأسماء، سواء كانت الأَسماء مفتوحةَ الأَوّلِ أو مضمومتَهُ أو مكسورتَهُ ـ كما مثّلنا ـ فكل ذلك لا يصح كَتْبُه بالياء على المذهب البصري وهو مجمل قول الكليات[5]:

و(كَتْبُ ذواتِ الياءِ بالأَلفِ جائزٌ   وكَتْبُ ذَواتِ الواو بالياءِ باطِلُ)

وذلك لِئلاّ يُتوهَم أنّ أَصلَها الياءُ فيثنّى بها الاسمُ، أَو أنّها تقلب ياءً في الفعل إذا أُسند للضمير المرفوع المتحرّك أو ألف الاثنين، مع أنك إذا سندتَ

(١) شرح الشافية: ٢/ ٢٢٠.

(٢) ينظر ص١٥٥.

(٣) شرح الشافية: ٢/ ٢٧٧.

(٤) الاقتضاب: ٢/ ١٣٦.

(٥) الكليات: ٤.

نحو: (دعا، وهجا) إلى الاثنين، تقول: (دَعَوَا، وهَجَوا) بفتح الواو ـ كما قال تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَثْقَلَت دَّعَوَا ٱللَّهَ رَبَّهُمَا﴾ [الأعراف:١٨٩]، فلا يقال: (هَجَيا ولا (دَعَيا) في الأفْصَح.

وقد عرفت مما سبق[1] أن الأَصل الواوي يعرف في الاسم بانقلاب الألف واواً في التثنية، نحو: (عَصَوَيْن، وقَفَوَيْن، ورَجَوَيْن) مثنى (عَصاً وقفاً، ورَجَاً ـ بمعنى ناحية ـ، أو في الجمع بالتاء في أَسماءِ الأَجناس نحو: (قَطَوات، ومَهَوات) جمعي (قَطا، ومَها ـ أي: بقر الوَحْش ـ) أو بانقلابِها واواً في صفة المؤنَّثِ، نحوَ: عَشْواء، وقَنْواء، وقَرْوَاء) من (العَشا، والقَنا، والقَرا ـ أي: الظهر)، ويعرفها في الفِعلِ بأحدِ أمرين: إمّا بانقلابها واواً عند إسنادِ الفعل الماضي إلى ضمير الفاعلِ المتحرِّكِ، أو ألف الاثنين، نَحْوَ: (عَفَوْتُ، وعَفَوْنا، وعَفَوْنَ، وبَدَوْتُ، وبَدَوْنا، وبَدَوْنَ) في: (عفا، وبدا ـ بمعنى ظهر، أو برز إلى البادية، أو مطلق بروز ـ)، ومنه قول ابن الفارض رضي الله عنه[2]:

فالدارُ دارِي وحُبّي حاضِرٌ ومَتَى بَـدَا فَمُنْعَـرَجُ الجَـرْعـاءِ مُنْعَـرَجِـيْ

وإمّا بِوجودِها واواً في مَصدَرِ الفعلِ، نحو: (العَفْو، والسَّهْو، واللَّهْو)، مصادر (عَفا، وسَها، ولَها). أو في المرة منه، نحو: (الغَفْوَة ـ بالمعجمة، إذا نامَ نومة خفيفةً ـ). أو في اسم المفعول منه، نحو: (المَدْعُوّ) من (دعاه)، و(المَعْفُوّ عنه) من (عَفا). أو في المضارع، مثل: (يَرْغُوْ، ويَعْصُوْ، ويَعْرُوْ) مضارع (رَغا البعيرُ، وعَصَا زَيْدٌ عَمْراً ـ إذا ضَرَبَهُ بالعَصا ـ، وعَرا ـ أَيْ: نَزَل وَوَجَد، كقوله[3]:

---

(١) ينظر ص١٤٣.

(٢) ديوانه: ص١٢٦.

(٣) هو أبو صخر الهذلي، ينظر الإنصاف: ٢٥٣، معجم الشواهد: ١٥٠.

وإنــي لتَعْــرُوْنــي لِــذِكــراكِ هَــزَّةٌ كمـا انتفَـضَ العُصْفـورُ بلَّلَـهُ القَطْـرُ

وذلك لأنَّ الفِعلَ الناقصَ الواوي تُضَمُّ عَيْنُ مضارعِه ـ كما مرَّ ـ هذا وقد ضبط الشاطِبيّ أَصْلَ الأسماء والأفعال بقولِه[1]:

وتَثْنِيــةُ الأَسمــاء تكشِفُهــا وإنْ رَدَدْتَ إليكَ الفعلَ صادفتْ مَنْهَلا

واقتصر الحريريُّ على ضابطِ الأَصلِ في الفعل بقوله[2]:

إِذا الفِعْـلُ يـومـاً غُـمّ عَنـك هِجـاؤه فأَلحِقْ بهِ تاءَ الخطابِ ولا تَقِفْ

فـإنْ تَـرَهُ بـالـيـاءِ يَـوْمـاً فكَتْبُـه بيـاءٍ، وإلا فَهـو يُكتـبُ بـالأَلِـفْ

والمُقتضى الثاني: لكَتْبها بصورةِ الأَلفِ أن يُجهلَ أصلُها كما في: (خَسا، وزَكا، ودَدا) ـ كما مرّ[3] ـ. أَو تكونَ في اسم أَعجميّ سواء كان ثلاثياً أَو أكثر، مثل (بَغَا، وكَتْبَغا، ويَهُوْدا، وزَلِيْخا) وغيرها من الأَسماء العَجَمِيّة، بل قال شَيخُ الإِسلام في (الإِبدال) من الشافية[4]: إنّ الأَلفَ أصليةٌ غيرُ مُبدَلَةٍ من شيءٍ في الحروف والأسماء المبنيّة والأَسماء الأعجميّة لأنها غير مشتقة ولا متصرفة فلا يعرف لها أَصلٌ غير هذا الظاهر، فلا يعدل عنه من غير دليل، فلا يقال أَلفُها زائدةٌ لأنّها غير مشتقّة ولا بَدَلٌ لأنّه نوع من التصريف.

ومثلُه في شرح السعد على تصريف العزّي[5].

---

(١) حرز الأماني: ٢٥.

(٢) المقامة السادسة والأربعون (الحلبية) ينظر ص٥٣٥، وروي البيت الثاني:

فـإن تـر قبـل التـاء يـاء فكتبـه بيـاء وإلا فهـو يكتـب بـالألـف

(٣) ينظر ص١٥٢.

(٤) شرح الشافية: ٢/ ٢٢٠.

(٥) شرح السعد: ١٥٨.

وأما الذي يمنع من كتبها ألفاً مع كون الأَصل واواً فهو أَنْ يسبقها ألف يابسةٌ، ولم أجدْ من ذلك في القاموس[1] سوى ستّةِ أفعال وهي: (بَأَى، ودَأَى، وسَأَى، وشَأَى، وفَأَى رأسَهُ، ومَأَى الجلد) فهذه الستّةُ واويّة، تقول: (بَأَوْتَ عَلَيْنا بَأْواً - إذا افتخَرَ -، وفَأَوْتُ رأسَه فَأْواً - إذا شقَّها أو شجَّها، ولكنْ يمتنع كتبُها ألفاً كراهةَ اجتماع المِثْلَيْن، ولا يصحّ الاستغناءُ عن رسم الياءِ بِمَدّةٍ توضَعُ فوقَ الألفِ، اللهم إلا أنْ يتّصل بها ضميرُ المفعول، نحو: (فَآه) مثل (رَآه) لأنّها لما توسّطَتْ صارت مدّاً، فيجوزُ حينئذٍ وضع المدّة على الألفِ اليابسةِ للدلالة على حذف حرف العلّة المتوسّطِ لكن سيأتي في النظم[2] أنّ (بَأَى، وفَأَى) بالوجهين.

وأما المُسَوِّغُ لكتبها بالياءِ مع كونها واويّة فشيآن:

أَحدُهما: اتّباعُ الكوفيين فيما إذا كان أوّلُ الاسم مضموماً: كـ(الخُطَى، والضُحَى، والذُّرَى، والعُلَى، والسُهَى، واللُّهَى، والظُبَى)، أو مكسوراً، كـ(العِدَى، والكِبَى، والرِكَى - جمع رَكْوَة -). فإنّهم يكتبون ذلك بالياء ويُثنّونه بها. ولا يُفرقون بين الواوي واليائي إلا إذا كان مفتوحاً - كما في الاقتضاب[3]، والمزهر[4]، وكذا في المصباح[5] عند الكلام على (الكَدى)، وذلك كالرَّجا - بمعنى الناحية - فإنّ تثنيتَهُ (رَجَوان) بخلاف (الرحى) فإن تثنيتَهُ (رحيان)، والجمع فيهما على (أفعال)، ولهذا قال ابن دريد في شرح

---

(١) وفي منظومة ابن مالك أفعال ثلاثة أخرى وهي: (جأى، ذأى، نأى) وسيرد ذكرها في ص١٦٠.

(٢) ينظر البيت (١٨) و(٣٧) من المنظومة في ص ١٦١، ١٦٢.

(٣) الاقتضاب: ٢/ ١٣٦.

(٤) المزهر: ٢/ ٥٠، ٦١، ٨٥.

(٥) المصباح المنير: ٧٢٤.

مقصورته[1]: (العِدَى، والضُحَى) يكتبان بالياء على مذهب أهل الكوفة، وبالألف على مذهبِ أَهلِ البصرة. (قلت): ومن ذلك (الدُجَى) فإنه واوي لأَنَّ فعلَه (دجا ـ يَدْجُو) وكتب بالياء على المذهب الكوفي، ثم رأيْتُ البَطليَوْسِي قال في الاقتضاب ما نصّه: (الدُجَى) وهي الظُلمَ، واحدتُها دُجْيَة، وهذا مما خالف فيه التصريف القياسي، لأَنَّ الفِعل (دَجا ـ يَدْجُو) فكان القياس (دُجْوَة)[2]، ولهذا يجوز في (الدُجى) أنْ تكتب بالياءِ على واحدتِها، وأَنْ تكتبَ بالأَلفِ حملاً على فِعلِها)[3] اهـ، وتترجّح إحداهما على الأُخرى عند المشاكلة، كقول السلم[4]:

مـا قَطَعَـتْ شَمْـسُ النهـار أَبْـرُجـا وطلـع البَـدْرُ المُنيـرُ فـي الـدُّجَـا

المُسوّغ الثاني: لكتابة الألف ياءً المشاكلةُ في الخطّ، فقد قال في المُزهر نقلاً عن فقه اللغة لابن فارس ما نصّه: (ويجوز عند المحاذاة والمشاكلة أن يكتب الواوي بالياء، فقد ذكر بعض أهل العلم أن من هذا الباب كتابة المصحف، كتبوا: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ﴾ [الضحى:٢] بالياءِ لما قُرِن بِغيره مما يُكْتَبُ بالياءِ)[5] اهـ. أي: فإن (الضُحى)ء لما كُتِب بالياءِ على المذهب الكوفي لكونه مضمومَ الأولِ كُتب بالياءِ (سَجى) مشاكلةً له، ولما بعده أيضاً من (قَلَى) وغيره.

(١) شرح المقصورة الدريدية: ٨٢، ٩٠.

(٢) ذهب ابن جني إلى أن (الدُجَى) الظلمة، واحدتها (دجية) قال: وليس من (دجا يدجو) ولكنه في معناه، ينظر لسان العرب مادة (دجا).

(٣) شرح الاقتضاب: ٢/ ١٣٦.

(٤) متن السلم: ٥١.

(٥) المزهر: ١/ ٣٣٩، وينظر الصاحبي: ٣٨٤.

وأما المقتضيان للألف والياء جميعاً فهو أن تكون الكلمةُ وردت على الأصلينِ باعتبارِ لُغتين، أو في لُغةٍ واحدةٍ كما ورد في حديث الصحيحين[1]: (فحَثَوْتُ حَثْيَةً)، وقال شراح الحديث: إنّ هذا مِنْ قبل تَداخُلِ اللُّغاتِ)[2] اهـ. فعلى ذلكَ يجوز لكَ كتابةُ (حثا) بالألف، وكتابته بالياءِ، ولكن الأفصحَ على ما في (الأدب)[3]، ومثله في (المزهر)[4] أَنْ تنظرَ إلى أغلب اللُّغتين استعمالاً فإنّ (رَحَيْتُ بالرّحى) هي اللُّغةُ العاليةُ، وبعضُ العربِ يقول: (رَحَوْتُ بالرَّحا) وكذا: (نَمَى يَنْمِي) أَفْصَحُ من (نَما يَنْمو) - كما في المزهر[5]، وشرح القاموس[6] - قال في الأدب: (وكذلك (الرِّضا)، من العربِ مَنْ يُثنّيه (رِضوانِ) وكتبه بالألِفِ أَحبّ إليّ لأنّ الواو فيه أكثر، وهو من (الرِّضْوان)[7] اهـ. وقد عَلِمْتَ أنّ الكوفيّ يكتبُه بالياء ويُثنّيه بها لِكَسْرِ أوله:

وينبني على الأصلين أمران:

الأوّل: حسابُ الحروفِ بالجُمّل في عمل التواريخ بالحروفِ على حسب ما يكتب.

والثاني: قلبُه عند إسنادِ الفعل إلى الضمير واواً في الواويّ، وياءً في اليائيّ، وكذلك في (اسم المفعول) منه، فتقول فيه من: حثاه، يَحْثوه، ويَحْثِيه، فهو، مَحْثُوّ، ومَحْثِيّ. ومِنْ (عزاه، يَعْزُوه، ويَعزِيْهِ، فهو مَعْزُوّ، ومَعْزِيّ) و(حشَاه، يَحْشُوْهُ، ويَحْشِيْه، فهو مَحْشُوّ، ومَحْشِيّ).

---

(١) البخاري: ٤/ ١٢٠.

(٢) شرح القسطلاني: ٥/ ٢٣٤

(٣) أدب الكاتب: ٢٠٥.

(٤) المزهر: ١/ ٢٦٢.

(٥) المزهر: ٢/ ٢٧٩.

(٦) هو (إضاءة الراموس).

(٧) أدب الكاتب: ٢٠٥.

وأمّا اسمُ الفاعلِ فهو بالياءِ مُطلقاً كالغازي، والعافي، وذلك لأنّ سببَ انقلابِ الواو ياءً وقوعُها إثر كسرة إذْ ليس لهم واو ساكنةٌ بعد كسرةٍ في لغة العرب، ولذلك قلبوها ياءً في (مِيْزان، ومِيْزاب، ومِيْقات، ومِيْعاد، واسْتِيلاد).

ولهذا إذا بُني الواويّ للمجهول تُقْلَبُ الواوُ ياءً مثل: غُزِي، وعُفِيَ عنه، وتكتبُ الألفُ في مُضارعه ياءً، نحو: يُغْزَى، ويُعْفَى عنه، وكذا (يُبْلَى - مضارع بَلَى - المبنيّ للمجهولِ كقوله تعالى: ﴿ ۞ لَتُبْلَوُنَّ ﴾ [آل عمران: ١٨٦] مع أنّه من (بَلاه - يَبْلُوْه) إذا اخْتَبَرهُ وامْتحنه، قال تعالى: ﴿ وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةً ﴾ [الأنبياء: ٣٥] ﴿ وَبَلَوْنَٰهُم بِٱلْحَسَنَٰتِ وَٱلسَّيِّـَٔاتِ ﴾ [الأعراف: ١٦٨] ﴿ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾ [هود: ٧].

هذا وقد جمع الإمام ابن مالك ما جاء من الأفعال بالياء والواو في منظومة تبلغ تسعةً وأربعين بيتاً وهي هذه على ما نقلتُه من المزهر[1]:

---

(١) رويت أبيات المنظومة هذه بروايات مختلفة ومحرفة حرفاً وشكلاً ينظر، مجموع المتون: ٥٨٠، والمزهر: ٢/ ٢٧٩، وهنا نذكر الأفعال التي وردت في المنظومة مرتبة حسب الحروف الهجائية ليسهل معرفتها والرجوع إليها، وهي: (أتى، أثى، أدى، أسى) (بأى. برى. بعى. بقى. بهى) (جأى. جبى. جلى. جنى) (حبى. حثى. حزى. حشى. حفى. حكى. حلى. حمى. حنى) (خزى. خفى) (دأى. دحى. درى. دعى. دنى. دهى) (ذأى. ذرى) (ربى. رثى. رطى. رعى. زقى) (سأى. سحى. سخى. سنى) (شأى. شحى. شرى. شكى) (صغى) (ضبى - ضحى) (طبى. طحى. طغى. طلى. طمى. طهى) (عجى. عدى. عرى. عزى. عشى. عظى. عنى) (غذى. غطى. غفى. غمى) (فأى. فلى) (قفى. قلى. قنى) (كرى. كنى) (لحى. لصى. لغى) (مأى. متى. محى. مشى. مضى. مقى. منى) (نأى. نثى. نحى. نضى. نقى. نمى) (هذى. همى). وقد وردت كلمات مكررة في النظم منها قوله:

(ونحوته ونحيته كقصدته).

ثم قال في موضع آخر:

قل إن نَسَبْتَ عَزَوْتُه وعَزَيْتُه ... وكَنَوْتُ أحمدَ كُنْيَةً وكَنَيْتُهُ
وطَغَوْتُ في معنى طَغَيْتُ ومَنْ قَنى ... شَيئاً يقول قَنَوْتُه وقَنَيْتُهُ
ولَحَوْتُ عُودي قاشراً كـ(لَحَيْتُه) ... وحَنَوْتُه عَوَّجْتُه كـ(حَنَيْتُه)
وقَلَوْتُهُ بالنَّارِ مثل قَلَيْتُه ... ورَثَوْتُ خِلاً ماتَ مثلُ رَثَيْتُه
وأثَوْتُ مثلُ أَثَيْتُ قُلْهُ لمن وَشَى ... وشَأَوْتُه كَسَبَقْتُه وشَأَيْتُه
وصَغَوْتُ مثلُ صَغَيْتُ نَحْوَ مُحَدِّثي ... وحَلَوْتُه بالحَلْيِ مِثْلُ حَلَيْتُهُ
وسَخَوْتُ ناري مُوْقِداً كـ(سَخَيْتُها) ... وطَهَوْتُ لحماً طابخاً كـ(طَهَيْتُه)
وجَبَوْتُ مالَ جهاتِنا كـ(جَبَيْتُه) ... وخَزَوْتُهُ كَزَجَرْتُهُ وخَزَيْتُهُ
وزَقَوْت مثلُ زَقَيْت قُلْهُ لطائرٍ ... ومَحَوْتُ خطَّ الطِّرسِ مِثْلُ مَحَيْتُهُ
أَحْثُو كحَثْيِ التُّرْبِ قُلْ بهما معاً ... وسَحَوتُ ذاك الطِّينَ مثلُ سَحَيْتُه
وكذا طَلَوت طِلا الطَّلى كـ(طليته) ... ونَقَوْتُ مُخَّ عِظامِهِ كـ(نَقَيْتُه)
وهَذَوْتُم كـ(هَذَيْتُم) في قولِكُمْ ... وكذا السِّقاءُ مَأَوْتُه ومَأَيْتُه
مالي نَمى يَنْمو ويَنْمِي زَادَ لي ... وحَشَوْتُ عِدْلي يا فتى وحَشَيْتُه
وأتَوْتُ مثلُ أتيت جئت فقُلْهما ... وفي الاختبار مَتَوْتُه كـ(مَتَيْتُه)
ونَحَوْتُه ونَحَيْتُه كقَصَدْتُه ... فاعجَبْ لِبُرْدِ فَضيلةٍ وَوَشَيْتُه
وأسَوْتُ مثل أسَيْت صُلْحاً بينهم ... وأسَوْتُ جَرْحى والمريضَ أسَيْتُهُ

= (وإذا قصدت نحوته ونحيته).

وكرر كلمة (مقى) فقال:

(ومَقَوْتُ طَسْتي قُلْ مَقَيْتُ جليته).

ثم قال في موضع آخر:

(مَقْوٌ ومَقْيٌ فاذرِ ما أبديته).

أَدْوٌ وأَدْيٌ للحليب خُثورة ... وأَدَوْتُ مثل خَتَلْتُهُ وأَدَيْتُه[1]

وبَأَوْتُ إنْ تَفْخَر بَأَيْتُ وإن يكن ... من ذاك أبْهى قل بَهَوْت بَهَيْتُهُ

والسيف أجْلُوه وأَجْليه معاً ... وغَطَوْته وغَطَيْتُه غَطَّيْتُهُ

وجأَوْت بُرمَتَنا كذاك جأيتُها ... وحكَوْتُ فعلَ المرءِ مثلُ حكَيْتُهُ

وجَنَوْت مثل جَنَيْت قل مُتفطِّناً ... ودَأَوْتُه كخَتَلْتُهُ ودَأَيْتُهُ

وحفاوةٌ وحفايةٌ لطفاً به ... وحَبَوْتُه وحَبَيْته أعْطَيْتُهُ

وحزَوْتُ مثل حَزَيْت جِئتُك مُسْرِعاً ... ودَهَوْته بمصيبةٍ ودَهَيْتُهُ

وخفا إذا اعترض السحابَ بروقُه ... ودَحَوْتُ مثلُ بَسَطْتُه ودَحَيْتُهُ

ودَنَوْتُ مثل دَنَيْتُ قد حكيا معاً ... وكذاك يُحكَى في شَكَوْتُ شَكَيْتُهُ

ودَعَوْت مثلُ دَعَيْتُ جاءَ كلاهما ... وذَرَوْتُ بالشي الصِّبا وذَرَيْتُه[2]

وكذا إذا ذَرَت الرِّياحُ ترابها ... ودَرَوْتُ شيئاً قُلْه مثل دَرَيْتُهُ

ذَأْواً وذَأْياً حين تُسرع عانةٌ ... وفَتَخْتُ فِيَّ شَحَوْتُه وشَحَيْتُهُ

ورَطَوْتُها ورَطَيْتُها جامَعْتُها ... وإذا انتظَرْتُ بَقَوْتُهُ وبَقَيْتُه[3]

---

(١) في الأصل (حلبته) بالحاء المهملة والباء المفردة، وفي المزهر (خليته) بالخاء المعجمة، والياء التحتية، وهو تصحيف. والصواب (ختلته) من الختل كما في القاموس، وفي لسان العرب، (أَدَا السَّبُع للغزال يَأْدُوْ، أَوْواً خَتَلَهُ ليأكله) وستأتي الكلمة مقلوبة في قوله:

ودَأَوْتُهُ كخَتَلْتُه ودَأَيْتُه

ينظر البيت الحادي والعشرون.

(٢) ويروى الشرط الأول: (وإذا تأكل نابُ نابِهم ذَرا).

ينظر المزهر: ٢/ ٢٨٠، ومجموع المتون: ٥٨٢.

(٣) في الأصل: (ووطوتها ووطيتها) بالواو هو تحريف عن الراء ففي القاموس: رطا المرأةَ رَطْواً ـ بالراء ـ جامعها.

وربَوْت مثل ربَيْت فيهم ناشئاً … وبعوتُ جَرماً جاء مثل بَعَيْته[1]

وسَأَوْتُ ثَوْبِي قُلْ سَأَيْتُ مَدَدْتُه … وشرَوْت أَعنى الثوبَ مثْلُ شَرَيْتُه

وكذا سَنَتْ تَسْنُو وتَسني نُوقُنا … وسحابُنا ورَعَوتُه ورَعَيْته[2]

والضَّحْوُ والضَّحْيُ البروزُ لشَمْسِنا … وعَشَوتُه المأكولَ مثلُ عَشَيْتُه

ضَبْيٌ وضَبْوٌ غبّرتْهُ النارُ أو … شَمْسٌ كذا بهما مَضَوْتُ مَضَيْتُهُ

وطَبَوْتُهُ عن رأيهِ وطَبَيْتُه … وكذا طَبَوْتُ صَبِيَّنا وطَبَيْتُهُ

واللهُ يطحو الأرضَ يَطْحيْها معاً … وطَحَوْتُه كدَفَعْتُه وطَحَيْتُهُ

يَطْمُوْ وَيَطْمِي البَحرُ عِندَ عُلُوِه … وفَأَوْتُ رأسَ الشيءِ مثلُ فَأَيْتُهْ

عِنواً وعِنْياً حين تَنْبُتُ أَرْضُنا … وكذا الكتاب عَنَوْتُه وعَنَيْتُهُ

عَجْواً وعَجْياً أَرْضَعَتْ في مُهْلة … وفَلَوْتُه من قَمْلِهِ وفَلَيْتُهُ

غَمْواً وغَمْياً حين يُسْقَفُ بيته … وعَظَوْتُه آلمته وعَظَيْتُه[3]

غَفْواً إذا ما نِمْتَ قُلْ هي غَفْية … وقَفَوْتُ جِئْت وراءَه وقَفَيْتُهُ

وعَدَوْتُ للعَدْوِ الشّديد عَدَيْتُ قُلْ … بِهما كَرَوْتُ النهرَ مثلُ كَرَيْتُهُ

نَضْواً ونَضْياً جِئْتَه مُتَسَتِّراً … ولَصَوْتُه كَقَذَفْتُه ولَصَيْتُهُ

ومَشَوْت ناقتَنا كذاك مَشَيْتُها … وإذا قَصَدْتَ نَحَوْتُه ونَحَيْتُهُ

---

(١) في الأصل: (بغوت جرماً) بالغين المعجمة وهو تصحيف وفي القاموس: (البعو ـ بالعين المهملة ـ الجناية والجرم). وكذلك وردت في المزهر: ٢/ ٢٨٠، ومجموع المتون: ٥٨٢.

(٢) في الأصل (وكذا شنت تشنو وتشنى نوقنا) بالشين المعجمة وهو تصحيف، وفي القاموس: (والمسناة، الناقة يسقى عليها، وسنت تسنو سقت الأرض ـ بالسين المهملة) ينظر للقاموس: مادة (سنا) والمزهر: ٢/ ٢٨١، ومجموع المتون: ٥٨٢.

(٣) في القاموس: (عظاه، يعظوه ساءه أو تناوله بلسانه) بالعين المهملة، وفي المزهر (غظوته) بالغين المعجمة وهو تصحيف.

ومقَـوْتُ طَسْتـى قـل مَقَيْـتُ جَلَيْتُـه ... وإذا طَلَبْــت عَــرَوْتُــه وعَــرَيْتُــهُ

ونَأَوْتُ مثلُ نأيْتُ حين بَعُدْتُ عَنْ ... وَطَنـي وعُـوْدِيْ قَـد بَـرَوْتُ بَـرِيْتُـه

ونَشَوْتُ مثـلُ نَشَيْتُ نَشْـر حَـدِيْثِهِـم ... وكـذا الصَّبـيُّ غَـذَوْتُـه وغَـذَيْتُـه

لَغْــوٌ ولَغْــيٌ للكـــلام وهكـــذا ... مَقْــوٌ ومَقْــيٌ فــادر مــا أَبْــدَيْتُــه

عينـي هَمَـتْ تَهْمُـوْ ويَهْمِـي دَمْعُهـا ... وحَمَـوْتُـه المـأكـولَ مثـلُ حَمَيْتُـهُ

ومع ذلك فقد استُدرِكَ عليه أَفْعال أُخرى غيرُ ذلك جاءَت بالوجهين، فمن ذلك ما زدته بقولي:

ومَتَـوْتُ حَبْـلاً أَوْ مَتَيْـتُ مَـدَدْتُـه ... وسَنَوْتُ باباً أَيْ فَتَحْتُ، سَنَيْتُهُ[1]

المتوسّطةُ عارضاً:

وأمّا المتوسّطةُ عارضاً فلها حالتان: فتارةً تُكتب ألفاً وهو الكثير، وتارة تبقى ياءً، فإذا دخل أحدُ أَحْرُفِ الجرّ الثلاثة: (إلى، وعلَى، حتّى) على (ما) الاستفهامية، ولم تلحق بها (هاء السكت) كتب ألفاً وحذفت ألف (ما) ـ كما مرّ غير مرة[2] ـ كقولِ الحريريّ في المقامة الأخيرة الوعظية[3].

إلامَ تَلْهُــــــوْ وَتَنِــــــي ... ومُعْظَــــمُ العُمْــــرِ فَنِــــيْ

(١) وفي هامش المزهر: ٢/ ٢ نقل المحقق عن نصر الهوريني قوله وزدت عليه: متوت حبلاً أو متيت: مددته، وثـ ، باباً أو ثنوتُ فتحته (كذا) وقول الشيخ نصر: (وسنوت باباً) مما استدرك به على ا فعال التي ذكرها الناظم، والصواب أن الناظم قد ذكرها في قوله:

وكذا سَنَتْ تَسْنُوْ وتَسْني نوقُنا

وقد رواها الشيخ الهوريني بالشين المعجمة وهي تصحيف وهذا مما سوغ له أن يستدرك بها على الناظم. ينظر البيت الثاني والثلاثون ص١٦٢.

(٢) ينظر ص١٤٨.

(٣) هي المقامة الخمسون وتسمى البصرية أيضاً، ينظر مقامات الحريري: ٥٩٨، وسيرد ذكرها في ص٢٣٠.

وقول النابغي:

علام تجوب الأرض من كل جانب

وقول الآخر[1]:

مَـرَرْتُ علـى المُـروءَةِ وَهـيَ تَبكـي فقلْـتُ عَـلامَ تَنْتحِـبُ الفتـاةُ

وقول غيره[2]:

فتِلْكَ وُلاةُ السُّوءِ قد طالَ مَكْثُهم فحتـامَ حتـامَ العَنـاءُ المُطَـوَّلُ

وكذا إذا جَرَتْ (حتى) ضميراً، نحو: حتّاك، وحتّايَ - كما سبق[3] -. وهذا بخلافِ ما إذا دخلتْ هذه الحروفُ على (ما) المُلْحَقَةِ بـ(هاءِ السَّكْتِ)، أو دخلَتْ على (ماذا)، أو دخلَتْ على استفهامٍ آخرَ غَيْرَ (ما)، مثل (مَنْ)، أو (كَمْ) كقول الجَعْديّ يُخاطب ناقتَه ويَدْعُو عليها لِكَثرة حنينها وتَعويلها:

أرار اللهُ مُخَّـكِ فـي السُّـلامَـى علـى مَـنْ بـالحنيـنِ تُعَـوِّلِيْنـا[4]

على رواية شرح مثلثة قطرب، ورواه الرَّبَعيّ في نظام الغريب[5]:

(إلى كَمْ بالحنينِ تُشَوِّقِيْنا).

ففي هذه الأَحوالُ تَبقى الحروفُ مكتوبةً بالياءِ، ومثلُ هذه الحروفِ الاسمُ المضافُ إلى (ما) الاستفهاميةِ، نحو: (بمقتضامَ حَكَيْت كَيْتَ وكَيْت).

وإنْ اتّصل بالفعل ضميرُ المفعول، أَو أُضيفَ الاسمُ إلى ضمير ولم يكنْ قبلَها همزةٌ كُتِبَت الياءُ التي كانت طرفاً أَلفاً مثل: (عصاه، فتاه، وأُولاهما

---

(١) لم نقف على قائله وسيرد ذكره في ص٢٣٠.

(٢) هو الكميت بن زيد الأسدي، ينظر همع الهوامع: ٢/٨، والدرر اللوامع: ٢/٦، ١٥٩، معجم الشواهد: ٢٨٠، وسيرد ذكره في ص٢٣٠

(٣) ينظر ص١٤٨.

(٤) ديوان الجعدي: ٢٥٠.

(٥) نظام الغريب: ١٤٩.

كُبراهما، وأُخراهما صُغْراهما)، وقد ورد في الحديث[1]: (مُوسَى مِثْلُ موساكم، وعيسى مثلُ عيساكم)، ومنه قولُ الشاعر[2]:

بِـالله يـا ظَبَيَـاتِ القَـاعِ قُلْـنَ لَنـا   لَيْـلايَ مِنْكُـنَ أَمْ لَيْلَـى مِـنَ البَشَـرِ

فإن كان قبلَ الألف همزةٌ مثل (شَأَى) فعلاً بمعنى سبق، و(لأَى)[3] اسماً للثور قلت: (شآه لآه)، أي: سبقَه ثَوْرُه، ومثله (رآه) حُذِفَتْ الألفُ خطاً. وتعوّض بمدة فوق الألف ـ كمامرّ قريباً[4].

والفَصْلُ بين الفِعل وضمير المفعول بنون الوقاية لا يخرجه عن الاتصال، نحو: (ناداني، وقضاني حقِّي وَوَفاني بعدَ ما رماني) بخلاف: (نادَى لي، وقضىٰ لي، ووفىٰ لي، وقد رمىٰ لي) فليس الفعلُ المتعدّي للمفعول بواسطة حرف الجر كالفعل المتعدّي إلى المفعول بلا واسطة ـ كما مرّ ـ.

وأمَّا إذا اتّصل ضمير الجمع بالفعل، أو اتّصلَتْ الواوُ أو الياءُ علامةُ إعرابِ الجمع بالاسم، نحو: (صَلَّوا، وعَفَوْا، واكْتَوَوْا، ولَوَّوْا، وأَوَوْا، وآوَوْا، وأَتَوْا، وآتَوْا، وآذَوْا) ونحو: ﴿لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَآ﴾ [فصلت: ٤٠]، و(النسوةُ يَدَوْنَ، وصَلَّيْنَ، ولا يَخْفَيْنَ، ويَرْضَيْنَ، وجاء المُصْطَفَوْنَ، ورأيتُ المُصْطَفَيْنَ)، ففي الأمثلة الماضية حذفت الألف لفظاً وخطّاً في غير ما اتصلت به نون النسوة وبقيت الفتحة دالة عليها وللفرق بين الماضي والأمر في نحو: (آتَوْا وآتُوا، وسَمَوْا وسُمُوا، وصَلَّوا وصَلُّوا) وأما ما اتصلت به نون النسوة فلم تحذف الألف بل قلبت ياء في نحو: (صَلَّيْن)، وقلبت واواً في (يَدَوْنَ).

---

(١) ينظر تخريج أحاديث شرح المواقف للجرجاني: ص٦ والرواية فيه (وآدم كآدم، ونوح كنوح، وإبراهيم كإبراهيم، وعيسى كعيسى).

(٢) اختلف في قائله: ينظر الخزانة: ١/ ٩٧، معجم الشواهد: ١٧٩.

(٣) ينظر ص١٤٦.

(٤) تقدم في ص١٥٦.

الفصل الثالث

الألفات المبدلة من النونات الثلاث

وألف العوض عن ياء المتكلم

تأتي الألف بدلاً عن النون الساكنة حال الوقف في ثلاث كلمات:

الأولى: الفعل المؤكَّد بالنون الخفيفة بعد الفتحة، سواء كان أمراً كقوله[1]:

[فـإيّـاكَ والميتـاتِ لا تَقْـرَبَنَّهـا] ولا تَعْبُـدِ الشيطـانَ واللهَ فـاعْبُـدا

أصله: (فاعبدَنْ) فلما وقف على آخر البيت الذي هو محل وقف أبدل النون أَلِفاً، كما قال في الخلاصة[2] في نون التوكيد:

وأَبْـدِلَنْهـا بَعْـدَ فَتْـحٍ أَلِفـاً وَقْفـاً كمـا تقـول فـي قِفَـنْ قِفـا

ويحتمل أن يكون من ذلك مطلع معلقة امرىء القيس[3]:

قِفا نَبْكِ مِن ذِكرَى حَبِيبٍ ومَنْزِل [بِسِقْطِ اللِّوى بَيْنَ الدَّخولِ فَحَوْمَل]

على طريقة إجراءِ الوَصْل مُجرى الوَقْف، وكذا قوله تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ﴾ [ق: ٢٤] على قول بعض المفسرين[4].

---

(١) هو الأعشى، ينظر الديوان: ١٠٣، الكتاب: ٣/ ٥١٠، معجم الشواهد: ٩٣

(٢) الخلاصة: البيت الرابع عشر من باب التوكيد.

(٣) شرح الديوان: ١٦، السبع الطوال: ١٥.

(٤) ينظر روح البيان: ٩/ ١٢٣.

أو كانَ مُضارعاً واقعاً بعد اللاَم الموطِئة للقَسَم، نحو قولهِ تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾[1] [العلق: ١٥] ﴿وَلَيَكُونًا مِّنَ الصَّاغِرِينَ﴾[2] [يوسف: ٣٢] هذا مذهبُ البَصْرِيّين وهو الأَكثرُ، وعليه جرَى رسم المُصْحف. أَما الكوفيون فيكتبونها في غير المُصحف بالنّونِ لوقوف بعضِ العرب عليها بها لا بِالأَلف، قال الفاكهي في (شرح القطر): ومحلّ كتابةِ النّون الخفيفةِ بالألف عندَ أمنِ اللّبس، أما إذا حصل لَبْسٌ نحو: (لا تَضْرِبَنْ زيداً، واضْرِبَنْ عَمْراً) فيكتب بالنّون على الأَصح، ولم يعتبرْ بحالة الموقف لأنّه لو كُتب بالأَلف لالتبس أَمرُ الواحد أو نَهيُه بأمر الاثنينِ أَو نهيهما في الخطّ)[3] انتهى، ومثله في الهمع)[4].

الثانية: (إذن)[5] الواقعة في المجازاة والجوابِ، كقولك: (إِذَنْ تُصِيب) لمن قال: (أُريد أَنْ أَفعل كذا) إذا وقفت عليها تُبدِلُها ألفاً كالمنوّن المنصوب، فلهذا تكتب بالأَلف مُطلقاً سواء كانت ناصبةً أَوْ لا في المَذْهب البصريّ كما رسمت كذلك في المُصحف من قوله: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسرا: ٧٦] و﴿وَإِذًا لَّا تُمَتَّعُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الأحزاب: ١٦] وغير هذين من جميع مواضعِها. والكوفيّ يكتبها بالنُّون مُطلقاً وإليه مال السُّيوطي في شرح الخلاصة[6]، واختاره في الهمع[7]، وكذا شيخ الإسلام على الشافية[8]: قالوا:

(١) الآية تقدم ذكرها في ص٣٧.

(٢) الآية تقدم ذكرها في ص٣٧.

(٣) شرح الفاكهي: ٢/ ٣٠٠.

(٤) الهمع: ٢/ ٢٠٥.

(٥) الأحسن أن تكتب بالنون مطلقاً على رأي الكوفيين للفرق بينها وبين (إذا)

(٦) بهجة المرضية في شرح الألفية: في باب الوقف.

(٧) الهمع: ٢/ ٢٠٦.

(٨) شرح الشافية: ٢/ ٢٦٧.

للفَرقِ بينها وبين (إذا) الظَّرفيّةِ والفُجائيةِ، لئلا يقعَ اللّبْسُ. وأمّا رسمُ المُصْحَفِ فسُنَّةٌ متّبعةٌ مقصورةٌ عليهِ، وكان المُبرِّدُ يقول[1]: (أشتهي أَنْ أكوي يدَ مَنْ يكتبُ (إذَنْ) بالألفِ) يَعْني في غَيرِ المُصحَفِ قالا لأنّها مثل (أَنْ، ولَن) ولا يدخلُ التنوين في الحروف. والمذهب الثالثُ يفصّل بين كونها عاملة النّصْبِ فتكتب بالنّونِ لقُوّتِها، وبينَ كونِها مُلغاةً فتكتبُ بألف، كذا نقله عنه في (الأدب)، ثم قال: وأَحَبُّ إليّ أنْ نكتبها بالألفِ في كلّ حالٍ لأنّ الوقوف عليها في كلّ حالٍ بالألف)[2] انتهى، ونقل الأشموني[3] والهمع[4] والكليات[5] مذهب الفرّاء كما في الأدب، ونقله بعكس ذلك في القطر[6] وجمع الجوامع ونظمه، فقالوا عن الفرّاء إنّ المُلغاة تكتبُ بالنُّونِ، والناصبة بالألِفِ، وقد نبّه الصبّانُ[7] على هذهِ المخالفَةِ من تلك الكُتُبِ في النقل عن الفرّاء.

الثالثة: التنوينُ في الاسمِ المنصوبِ غيرِ المَقْصورِ إذا وُقِفَ عليه يُبدَلُ التنوينُ ألِفاً عند عامّةِ العربِ سِوَى رَبيعةَ، فإنّها غالباً تسكن الحرفَ المنوّن عندَ الوقفِ في أحوالِ الثلاث مرفوعاً كان أو مجروراً أو منصوباً، فلهذا لا يكتبون بدله ألفاً في حالِ النَّصب، وقد جرَى على لُغتهم ابنُ الفارِض في كثير من اليائيّة، كقوله في أوّلها[8]:

(١) شرح الأشموني: ٤/ ٢١٥.

(٢) أدب الكاتب: ٢٠٢.

(٣) شرح الأشموني: ٤/ ٢١٥.

(٤) الهمع: ٢/ ٢٠٦.

(٥) الكليات: ٢٧٠.

(٦) شرح القطر: ٣٣٤.

(٧) حاشية الصبان: ٤/ ٢١٥.

(٨) ديوانه: ٤.

سـائِـقَ الأَظْعـانِ يَطْـوِي البِيْـدَ طَـيّ   [مُنْعِمـاً عـرِّجْ علَـى كُثبـانِ طَـيِّ]

وقوله بعد[1]:

ومتـى أَشْكـو جـراحـاً بـالحَشـا   زيْـدَ بـالشَكْـوَى إليْهـا الجُـرْحُ كَـيّ

قال في القاموس[2]: (وَلَيْسَ لهم تنوين يكتب نوناً إلا في: «وكأيّنْ» فالتنوين وإن عرفوه بأنّه نون ساكنة تَثْبُتُ وصلاً لا وقفاً، ومعلوم أنَّ الكتابة تابعةٌ للوقوف، فحيثُ كان لا يثبتُ في اللّفظ عند الوقوف فلا يُكتبُ، فليس كالنّون الحقيقيّة الساكنةِ التي يُوقف عليها لفظاً، بل يُحذف ويُوقف على الاسم بالسكون ما لم يكنْ منصوباً. أما المنصوب المنوّن فتشبع فتحته فيتولد منها ألف، فلذا يكتبون بدله أَلِفاً، ولا يَسقط تنوينُ الاسم المنصرفِ لفظاً إلا إذا كان موصوفاً بـ(ابن) متّصلاً به على الشروط الآتية في حذف أَلِف (ابن) فيُحذفُ التنوينُ حينئذٍ وجوباً[3] كما تحذفُ أَلف (ابن) وجوباً أيضاً. مع ذلك، وفيما عدا ذلك لا يُحذف التنوين وجوباً بل جوازاً في ستة مواضع، ذكرها الصبّان[4] فانْظُره. ولكنْ لا تُزاد الأَلِفُ في آخر المنصوب المنوّن إلا بِشُروطٍ وهي:

أَلّا يكون في آخرِه هاءُ تأنيثٍ، مثل (صَلاة، ونِعْمة) ولا همزةٌ مرسومةٌ أَلفاً، نحو (خَطَأ، ونَبَأ) ولا همزةٌ ساقِطةٌ لوجودِ ألفٍ ليّنةٍ قبلَها، نحو: (عَطاء، وجَزَاء) ولا ياءٌ بدلًا عن أَلِفٍ في اسم مقصور، مثل (فَتىً، ومعنىً، وغُزىً ـ جمع غازٍ ـ) فإن كان آخرُه هاءَ تأنيثٍ مثل: ﴿يَٰحَسْرَةً عَلَى ٱلْعِبَادِ﴾ [يس: ٣٠] وقفَ عليها ساكنةً عندَ أكثر العَرب سِوى (طَيّئ). أما (طَيِّئٌ) فأكثرهم يَقِفُ

(١) ديوانه: ٦ كذا في الأصل.

(٢) القاموس: مادة (كان) و(أيي).

(٣) إصلاح الخلل من كتاب الجمل ٣٣٨.

(٤) حاشية الصبان: ١/ ٤٠.

على التاءِ ساكنة كالتاء في (قامَتْ)، وقليلٌ منهم يَفْتَحها ويُبدلُ من التنوين ألفاً كما يفعل بالاسم العارِي عنها، فيقول: (رأيْت قائمتاً وصلَّيْت صلاتاً) ـ على ما يأتي في الفصل السادس، آخر فصول هذا الباب[1].

وإنْ كان آخرُه همزةً مرسومةً ألفاً، مثل: (نبَأ، ومَلأ) أوْ همزةُ قبلها أَلِفٌ، نحو: (سَماء، وأَسْماء) فلا تُزاد ألفٌ بعدَها وكانوا أولاً يَزيدونها، وقد رأيت نسخةً من أدب الكاتب منسوخةً سنة (٥١٥)هـ مرسومةً فيها أَلِفُ التنوين بعدَ الهمزةِ، وبعد الهمزات الساقطة التي قبلها ألف، ولكنْ المتأخِّرون تركوها استثقالاً لجمع ألفين ليست ثانيتهما ضميراً، قال في (الأدب)، وكان القياسُ في نحو: (كِساء، وجَزاء) مما لا صورة لهمزته خطاً أن يكتب بأَلِفَيْنِ في حالة النّصب نظراً للوقف عليه، لأنّ فيه ثلاثَ أَلِفاتٍ، الأُولى والهمزةَ والثالثةَ وهي التي تبدل من التنوين في الوقف، فتحذفُ واحدةٌ ويبقى اثنتان، لكن الكُتّابَ رسموه بواحدةٍ وتركوا القياس بناءً على مذهب حمزة في الوقف)[2] اهـ. أي: فإنه يقف على مثل (جزاء) بالقصر من غير همز.

وإنما قلنا فيما سبق (همزةً مرسومةً أَلِفاً) للاحتراز عن الهمزة المرسومة واواً في نحو: (لُؤْلُؤ، وهُزْؤ)، أو المكتوبة ياءً ي نحو: (مُسْتَهْزِىء، وخاسِىء، وسَيّىء، وطارىء)، أو التي لا صورةَ لها وليس قبلَها ألف في الصحيح، مثل: (وَطْء، وجُـزْء، ورِدْء) أو المعتـلّ، نحـو: (شَـيْء، وفَـيْء، وضَـوْء، ونَـوْء، وسَوْء، ووُضُوْء)، فإن تلك الهمزات تزاد بعدها أَلِفُ التنوينِ، نحو: (اشتريت لؤلؤاً، ورأَيتُ مُسْتَهْزئاً. رجع خاسِئاً لِكونهِ فَعَلَ سِيّئاً، واتّخَذْتُ فلاناً رِدْءاً فغَنِمْتُ فَيْئاً وأخذ جُزْءاً وتوضّأ وُضُوْءاً) ـ كما سبق ذلك كله في مواضعه[3] ـ.

---

(١) ينظر ص١٧٩

(٢) أدب الكاتب:

(٣) تقدم في ص٦

وأمّا إذا كان آخرُه ياءً بدلاً عن الألفِ وهو الاسم المقصورُ، مثل (رأيْتُ فتىً، وزُرْتُ مُصْطَفىً) فهذا مما اتّفقوا على أنّه يُوقف عليه بالألف ـ كما ذكره الكفوي في الكليات الصفحة (٤٠٨).

واختلفوا في كتابتِهِ على ثلاثةِ مذاهبَ تقدّم بيانُها عند الكلام على مسوّغات كتابةِ المقصور اليائي بالألفِ[١].

أَلِفُ العِوَضِ عَنْ ياءِ المتكلّمِ:

وأمّا ألف العوض عن ياءِ المتكلّم في مثل: ﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾[٢] [الزمر:٥٦] و﴿يَٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ﴾[٣] [يوسف:٨٤] و﴿يَٰوَيۡلَتَىٰٓ﴾[٤] [المائدة:٣١] و﴿يَٰٓأَبَتِ﴾[٥] [يوسف:٤] فهِيَ اسمٌ مضافٌ إليه ولها محلّ من الإعراب لأنّها كلمةٌ فالغالب رسمها بالألِف تبعاً للتلفّظ في غير رسم المُصحف، ويجوز اتّباع المُصحف فإنّها مرسومةٌ فيه بالياءِ ـ كما نقل عن الشاطبيّ في: «يا أسفا و«يا حَسْرتا» وكذا (يا وَيْلتَا) ـ كما في حواشي الجلالين[٦] ـ.

---

(١) ينظر ص١٤١.

(٢) الآية تقدم ذكرها في ص١٣٥

(٣) الآية تقدم ذكرها في ص١٣٥

(٤) الآية تقدم ذكرها في ص١٣٥

(٥) الآية تقدم ذكرها في : ص١٣٥ وينظر البحر المحيط: ٥/ ٢٧٩، وشرح القطر: ٢٠٩ وحاشية يس على الفاكهي: ٢/ ١١١، حاشية السجاعي: ٩٥.

(٦) الفتوحات الإلهية: ٣/ ٢٥٤.

الفصل الرابع

الواو التي تكون بدلاً عن همزة لفظاً في الوصل، وتلفظ في الابتداء واواً ساكنة

قد سبق بيانُها أَوّل فَصْلٍ مِن البابِ الأَوّلِ في حديث: (علامَةُ المنافقِ إذا أُؤتُمِنَ خان»[١] وما شابهه، وتقدّم أيضاً ما له عُلْقة بذلك في أول فصل من الباب الثاني[٢].

وأما الواو التي تكتب بدلاً عن همزة حشوية نظراً إلى تَسْهيلها أو إبدالها مَحْضةً وإن لم يجز تسهيلها بالفعل في بعض مواضع الالتباس فقد تقدّمت أيضاً، وسبق في التنبيه الثالث[٣] آخر فصل الهمزة التمثيل لما يَلْبِس، تسهيلها بنحو: (سؤر) فإنّه يلبس بـ(سُوْرِ المدينة)، وأمّا التباسُه بـ(سُوْر) بمعنى الضيافة فلا يُبالى به، لأنّ هذا اللّفظَ بهذا المعنى من اللّغات الفارسية[٤]، ولا يعرفه إلا خواصُّ الخواصِّ لكونِ الرسول عليه أفضلُ التحايا نَطَقَ به في حَفْر الخَنْدَق، وقال: (إنْ جابِراً صَنَعَ لكم سُوْراً)[٥] اهـ. ولا هَمْزَ في الحشو لغير العرب. وسبق عن القسطلاني في حديث: (أرأيت رَجُلاً مؤدياً)[٦] أنّه لا يجوزُ تسهيلُ الهمز خوف الالتباس، نعم يجوزُ التسهيل في حال الجناس وإن كان فيه الإبهام

---

(١) تقدم ذكره في ص٤٦.

(٢) ينظر ص٨٥.

(٣) ينظر ص١٣٣.

(٤) شفاء الغليل: ١٤٧، والمفردات للراغب: ٢٤٧.

(٥) النهاية: ٢/ ٤٢٠.

(٦) تقدم في ص١٣٣.

والإجمال لا الإلباس، وسبق أيضاً في أوّل التنبيهات صور اجتماع الهمزة المصورة واواً مع الواوات الحقيقية[1]، وكان حقه أن يذكر في محله هنا، لكن المناسبة حملتني هناك على الاستطراد لجمع النظائر.

(١) ينظر ص١٣٠

الفصل الخامس

الياء التي تلفظ همزة، والتي تلفظ واواً

تقدّم[1] أنّ الهمزةَ إذا وقعت بعد كسرةٍ سواء كانت ساكنةً أو مفتوحةً، نحو: (بِئْر، وفِئَة) تكتب ياء نظراً لتسهيلها أو إبدالها ياءً وإن لم يجز بالفعل في بعض المواضع التي يخاف فيها الالتباس كـ(مِئْرَة، ومَئِر) وكذا (التَّشْوِئَة) بمعنى التقبيح، فلا يجوزُ فيها ذلك مخافة الالتباس في غير الجناس.

وإنّها قد تكون بدلاً عن همزة في الماضي أو الأمر من الفعل المهموز الفاء الثلاثي، أو الذي من باب الافتعال فتكتب ياء نظراً للابتداء فإنّه يُنطق بها فيه ياء حقيقة، فتقول: (إيْتُوني بكذا، إيْتَمَنَ زَيدٌ عَمراً) ويلفظ بها حال الدرج واتّصال الكلمة التي هي فيها بما قبلها همزة ساكنة، وتسقط ألف الوصل، وإنّما الذي نذكره هنا ما يُسْتَغرب من كونها تكتب ياءً منقوطة نظراً للابتداء بها ياء حقيقة ويُلفظ بها واواً في وَصْل كلمتِها بما قبلها وذلك في الأمر من المثال ولو مُضاعفاً وهو الفعل الذي أوله (واو) بشرط أن لا يكون مضارعُه مكسورَ العين بل مفتوحَها مثل: (يَوْجَل، ويَوَدُّ) فإذا أَمَرْتَ من الأول ولم يسبقه فاء ولا واو كتبته (إيْجَلْ) بالياءِ، فإذا قلت: (يا مُؤْمِنُ إيجَلْ مِن هيبةِ الله) نطقْتَ بالياءِ المذكورة واواً، وكذا إذا أمرت من الثاني بأنْ قلت: (يا صاحبُ ايدَدْ) تكتبُها ياءً وتلفظ بها واواً ـ كما سبق في الباب الأول[2]، وسبق أيضاً أول التنبيهات[3] صور اجتماع الهمزة المصوّرة ياء مع اليآت الحقيقية، وكان حقّه الذكر هنا، لكن العُذر ما قدّمناه في الفصل المتقدم قبيل[4]، هذا والله الهادي إلى الصواب.

---

(١) ينظر ص٩٨.

(٢) ينظر ص٤١.

(٣) ينظر ص١٣٠.

(٤) ينظر ص١٧٢.

الفصل السادس
هـــاء التأنيث وتـــاؤه

قال المحقق الصبّان[1] نقلاً عن الشيخ خالد في التصريح[2]: (الفرق بين تاء التأنيث وهاء التأنيث، أن تاء التأنيث لا تبدل في الوقف هاء، وتكتب مجرورة[3]، وهاء التأنيث يوقف عليها بالهاء، وتكتب مربوطة) اهـ.

يقول الفقير: وأيضاً (هاء) التأنيث هي التي تَمنعُ من الصرف، وهاءُ التأنيث يُفتح ما قبلَها دائماً ولو تقديراً كـ(فاطِمَة، وطَلْحة، وفَتاة، وقَناة، وحَصاة، وقُضاة، وتُقاة)[4] فإنّ الألف التي قبلها منقلبة عن واو أو ياء محركتين، بخلاف ما قبل تاء التأنيث فإنّه تارةً وتارةً، نحو تاء (بِنْت، وأُخْت) من الأَسماء، وأيضاً الهاءُ لا تكون إلا في الأسماء بخلاف التاء فإنّها تكون في الأسماء كما مُثِّل، وتتّصل بالأفعال لتأنيث الفاعل ولا تكون إلا ساكنةً كـ(قالَتْ ونِعْمَت، وبِئْسَت) وتتّصل بالحرفِ لتأنيث الكلمة، وتكون ساكنة وقد تحرّك وذلك في أَربعة أَحرُف، وهي: (ثُمّتَ، رُبّتَ) بضمّ أولهما و(لَعَلّتَ، ولاتَ) ولا خامسَ لها فيكون الفرقَ بين الهاءِ والتاءِ المذكورتين من خمسة أَوجُهٍ، أو ستّةٍ عند التأمُّل، فقد عَرَفْتَ الفرقَ بين (بِنْتٍ، وابْنَةٍ) من حيثُ أنّ التاءَ في (ابْنَةٍ) تاءُ تأنيثٍ بخلاف التاءِ في (بِنْت) وإن كانت في كلّ منهما عِوضاً عَن لام

---

(١) حاشية الصبان: ٤/ ٢٢٤.

(٢) التصريح: ٢/ ٣١٩، ٣٨٢.

(٣) قوله: (وتكتب مجرورة) يريد بها كتبها بالتاء المفتوحة.

(٤) (تُقاة) بالتاء المثناة جمع تكسير مفرده (تقيّ)، وأما (ثِقات) بالثاء المثلثة فتكتب بالتاء المفتوحة وهي جمع مؤنث سالم ومفردها (ثقة) وينظر ص١٧٩.

الكلمةِ، فقد قالوا: (بِنْتٌ، وأُخْتٌ) أصلُهما (بَنَوٌ، وأَخَوٌ) بالتحريك، حُذِفَت الواو وعُوّض عنها تاءَ التأنيث لا هاؤه، بخلاف (ابْنَة) فالعِوض فيها هاءُ التأنيث كالتي في (مِائةٍ) و(ذُرَة) وإنّ من هاء التأنيث تاء (العُنَّةِ) بخلاف تاء (العَنَتِ). وليس منها تاءُ (التَابُوْتِ، والفُرات) وإنْ كتب (التَابُوت) بالهاءِ في مُصْحَفِ الأنصار، قال في المزهر[1]: ولم تختلفْ قُرَيْشٌ والأَنْصارُ في شيءٍ من كتابة المُصحف غير هذا، وكان الإمام عثمان رضي الله عنه أوصى كُتّابَ المصاحفِ الأربعة أَنْ يكتبوها على لُغة قريش، وأَنْ يَرْجعوا إليه عندَ الاختلاف، ونصّ الإمام النووي في شرح مسلم[2] على أنَّ الفُرات والتَابُوْت يُكتب كلٌّ منهما بالتاءِ المجرورةِ. ورأَيْتُ في حاشية القاموس[3] نقلاً عن التوشيح أن (الفُرات) بالتاءِ والهاءِ لُغتان فصيحتان، وقد عُرف مما سَبق أنّه لا يَمنع من تسميتها هاءَ تأنيثٍ كونُها عِوَضاً عن فاءِ الكلمة إذا كانت واواً، نحو: (عِدَة، وثِقَة، ومِقَة، وهِبَة، وصِلَة) أو عِوضاً عن عينِها كذلك، أي: إذا كانت واواً، كـ(إقامة، وإجازة) أو كان همزة، مثل: (لُمة) في قول سيّدنا عمر رضي الله عنه: «لِيَنْكِحْ الرّجلُ لُمَتَهُ» بضم اللام، أي: شكلَه ومثلَه في السّنِّ، فالهاءُ في (لُمة) عوض من الهمزة الذاهبة قبل الميم ـ كما في باب الميم من القاموس[4] ـ أو كونُها عوضاً عن لامها مطلقاً ياءً أو واواًو كما في (لُغَة، وثُبَة، وابْنَة) أو عن ياء المتكلم في مثل (يا أَبَة، يا أُمةِ) فإنّ المختارَ ـ كما في المختار ـ الوقفُ عليها بالهاءِ، وكتابتُها بها. نظراً للوقف وإنْ كانت لم تكتبْ في المصحف إلا

(١) المزهر: ٢/ ٧٣.

(٢) شرح النووي: ٢/ ٧١.

(٣) القاموس: مادة (فرت).

(٤) (لُمَة) أصلها (لئم) فالهاء عوض عن الهمزة، ينظر القاموس، مادة (لأم) وحاشيةالمصنف عليه.

مجرورة، وقد قُرىء بالوجهين للسبعة ـ كما في الأشموني[1] ـ ولا كونها للفرق بين المفرد واسم الجنس كالتي في (شَجَرَة، ونَمْلَة) أو للمبالغة كـ(راوِيَة) للرَّجُل الكثير الرِّواية، و(داهِيَة) للرجل الداهي صاحبِ الدَّهاء ـ بفتح الدال ـ أو لتأكيد المبالغة كالتي في (عَلاّمة، ونَسّابة) أو لتأكيد التأنيث كالتي في (نَعْجَة، ولَبْوَة) أو للنقل من الوصفية إلى الاسمية، كـ(الخَلِيفَة، والذَّبِيحة، والحَقِيقَة، والنَّطِيحة، والسَّيئة والحَسَنَة) أو لغير ذلك من الوجوه التي ذكرت في علامة التأنيث من (أقرب المسالك) و(همع الهوامع)[2] وغيرهما. ففي جميع ذلك تُسمّى هاءَ التأنيث وتكتبها بالهاءِ نظراً للوقوف عليها بها عند جميع العرب سِوَىٰ (طَيّ)، حتى إنها إذا وقعت في سجع أو شعر ولو حديثاً تمثل به الرسول عليه السلام لا يجوز نَقْطُها، فمن الحديث قوله في حفر الخندق[3]:

لا هُمَّ لا عَيْشَ إلا عَيْش الآخِره ... فأَصلِح الأَنْصار والمُهاجِرَه

على بعض الروايات، وكذا قوله عليه السلام في رُقْيَةِ الحَسَنَيْن: «أَعوذُ بكلماتِ الله التامّه، مِن كُلّ شيطانٍ وهامّه، ومن كلّ عَيْنٍ لامّه»، وقال القسطلاني[4] في صفحة إحدى وستين وثلاثمئة من الجزء الخامس إنّ الرُّقْيَةَ المذكورةَ رُوِيَتْ بالتاءِ وبالهاءِ. ومن الشعر قول السلم[5]:

حتّى بَدَتْ لَهُم شموسُ المَعْرِفَة ... [رَأَوْا مُخَدّراتِها مُنْكَشِفَة]

---

(١) وفي الأشموني: ٣/ ١٦٠ (وقد قرىء: قال يا ابن أُمَّ) بالوجهين يريد بهما الكسر والفتح، وهذا يختلف عن الوجه الذي يذكره المصنف هنا.

(٢) الهمع: ٢/ ١٧٠.

(٣) البخاري: ٥/ ١٣٧، وقد تقدم ذكره في ص٥٠.

(٤) شرح القسطلاني: ٥/ ٣٦١.

(٥) متن السلم: ٥.

فلا يجوزُ نَقْطُ مثلِ هذهِ الهاءِ، وقد نصّ النووي في شرح مسلم على أنّ الحديثُ إذا كان مُسجّعاً يجب المحافظةُ على تسجيعه.

وأما عرب (طَيّ) فإنّهم يقفون عليها بالتاءِ، فعلَى لُغتِهم تكتب بالتاءِ المجرورة لما علمت أنّ الكتابة تابعة للوقف، فمن ذلك ما حكي عن بعضهم أنّه سمع من يقول: (يا أَهلَ سُوْرَةِ البَقَرَتْ) فقال له: (والله ما أَحفظُ منها آيَتْ)[1]. وقال بعض شعرائهم[2]:

والله أَنْجـاكَ بِكَفَّـيْ مُسْلِمَـتْ ... مِـنْ بعـدِما وبعـدِما وبعـدِمَـتْ
كانَتْ نفوسُ القوم عِنْدَ الغَلْصَمَتْ ... وكـادَتِ الحُـرَّةُ أَنْ تُـدْعَـى أَمَـتْ

ـ كما في القطر[3]، والأشموني[4] ـ، وقال بعض ملوك حمير: (أَلَيْسَتْ عِنْدَنا عَرِبِيَّتْ). ولهذا القول حكاية جَرَتْ بينَ الملك المذكور وبين رجلٍ من عرب الحجازِ فانْظُرها في المُزهر[5]. قال في (القطر)[6] وعلى هذه اللغة كتب في المصحف: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ﴾ [الدخان:٤٣] بالتاء، بعضُ السبعة كما وقف بِها على: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف:٥٦].

(فائدة): قال الصبان[7]: (كلُّ امرأةٍ ذُكرَتْ في القرآن مع زَوْجها كُتبت في المُصحف بالتاءِ المجرورةِ وهي (امرأَتُ نوح، وامرأَتُ لُوْط، وامرأَتُ فِرعون

(١) الأشموني: ٤/ ٢٢٤.
(٢) هو أبو النجم العجلي: ينظر الخصائص: ١/ ٣٠٤، ومعجم الشواهد: ٤٤٧
(٣) شرح القطر: ٣٣١.
(٤) الأشموني: ٤/ ٢٢٤.
(٥) المزهر: ١/ ٢٥٧.
(٦) شرح القطر: ٣٣١.
(٧) حاشية الصبان: ٤/ ٢٢٤.

وامرأتُ العزيزِ)[1] اهـ. ومثلها (ابْنَتَ عِمْران) [التحريم:١٢] كما في حواشي الجلالين[2]، وقال في (الأدب): (إنّها رُسِمَت فيه بالتّاءِ نظراً للإدْراج والوَصْل، أي: أنّهم لم ينظروا فيه للوقفِ)[3].

وأما تاءُ الجمع السالم فهي تاءُ التأنيث لا هاؤه ـ كما سبق ذلك عن التصريح أول الفصل[4]وأنّها تكتب بالتاءِ المبسوطةِ لا المربوطة ولو كان ذلك الجمع صفةَ لمذكّرٍ مثل (ثِقات) بالمثلّثة أوّله، ـ جمع ثِقَةٍ، صفة للشخص الموثوق به ـ وقد غَلِطَ بعضُ النّاس في رَسْم هٰذا الجَمْع فكتَبَهُ بالهاءِ، كأنّه توهّم أنه مثلُ (تُقاة) بالمثناة أوّله[5]، وهو اسمُ مصدَرٍ من التَّقْوى، أو أنّه مثل (قُضاة، وكُماة ـ بضَمّ الكافِ، جمع كَمِيّ، وهو الشُّجاع المتكمّي في سِلاحِه ـ)، والفَرْقُ مِثْلُ الصُّبح ظاهِر بين الثلاثة، الجمعِ السّالم، والجَمْعِ المكسَّر، واسم المَصْدَرِ، فتاءُ الجَمْعِ السالمِ بالعكسِ من تاءِ المفردِ والجمع المكسرِ، فتُرسَمُ تاءُ السالم بالمجرورةِ تبعاً للوقْفِ عليه بها في اللّغة الفُصحى، نحو: صَلَوات، وصِلاَت.

وأمّا عربُ (طَيّ) فإنّهم يَقِفُون عليها بالهاءِ، على العكس من تاءِ المفرد عندهم فتكتب على لغتهم بالهاءِ نظراً لوقفهم. حكى في (القطر)[6] وغيره أنّه سَمِع مِن كلامِهِم: (كَيْفَ الإخوة والأَخَواه) و(دَفْنُ البَناه مِن المكْرُماه)،

---

(١) الآيات: (١٠ من سورة التحريم، و١١ من سورة التحريم، و٣٠ من سورة يوسف على نسق ما ذكر).

(٢) الفتوحات الإلهية: ١/ ٢٦٢.

(٣) أدب الكاتب: ٢٠٠.

(٤) تقدم في ص١٧٥.

(٥) تقدم في ص١٧٥.

(٦) شرح القطر: ٣٣٢.

فتحصل أنَّ بين تاءِ المفرد وتاءِ الجمع معاكسةً في اللغتين، فلا تلتبس في اللّغة الواحدة منهما تاءُ (الصَّلاة) بتاء (الصِّلات)، ولا تاءُ (الحياةِ) بتاء (الحيّات).
والقاعدة في ذلك أنّ الرسم في كلتا اللغتين تابعٌ للوقف لما مرَّ أن الكتابة على تقدير الوقف والابتداء[1]، نعم التاءُ في (هَيْهاتَ) يصحّ الوقفُ عليها بالهاءِ كالتاءِ، لكنَهم أَجمعوا على كتابتها بالتاءِ، كما أَجمع الكُتّاب على رسم (رَحْمَةُ اللهِ) بالتاءِ في قولهم: (السّلامُ عَليكم ورَحْمَتُ اللهِ) أولَ الكتابِ وآخره في الرسائل خاصة، كذا في (الأدب)[2]، والذي أَقولُه هنا قياس ما تقدم من اعتبارِ المشاكلة الخطيّة جواز رسم (النّجاة) بالتاءِ لا الهاءِ في قول الأخضري آخر السُّلَّم[3]:

وآلِـــهِ وصَحْبِـــهِ الثِّقَـــاتِ السّـــالكيـــنَ سُبـــلَ النَّجـــاةِ

مشاكلة لتاءِ الجَمْع لتقدّمه، لا العكس، لأنّ رسم المُفرد بالهاءِ نظراً للوقف ولا يمكن الوقوف في هذا البيت بالهاءِ لا أوّلاً ولا آخِراً.

النُّون التي تُلفظ ميماً:

تتمة الباب في النون التي تلفظ ميماً، هي النُّون التي تَقَعُ ساكنةً قبل الباءِ مطلقاً مفتوحة كانت أو مضمومة أو مكسورة في الأسماء أو الأفعال سواء كانت في القرآن أو الحديث أو غيرهما حتى في غير لغتنا، كقوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ وَمَا يَنۢبَغِى لَهُۥٓ﴾ [يس:٦٩] ﴿فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنۢبَٰٓؤُا۟ مَا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [الأنعام:٥] ﴿وَأَنۢبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا﴾ [آل عمران:٣٧]. وكقولهم في المثل: (مُخْرَنْبِقٌ لِيَنْباعَ)[4]،

(١) ينظر ص: ٤٣.
(٢) أدب الكاتب: ٢٠٠.
(٣) متن السلم: ٥٠.
(٤) القاموس مادة (خربق) ومعناه: ساكت لداهية يريدها

و(يَنْبوع، وعَنْبَر، ومِنْبَر)، ولا فَرْق أن يَجْتَمع الحرفانِ في كلمةٍ أَو لا ـ كما يُشيرُ له التمثيل في قول الخلاصة[1]:

وقبْلَ (با) اقْلِبْ ميماً النونَ إذا كان مُسكّناً كـ(مَنْ بتَ انبِذا)

(١) الخلاصة: البيت الثاث والثلاثون من باب الإبدال

الباب الثالث

الحروف التي تزاد خطّاً
ولا ينطق بها أصلاً إلا هاء السكت وقفاً

كما أن للعرب زيادة بعض حروف لمعان في بعض كلمات، كذلك للكتاب زيادة بعض حروف في بعض كلمات قصداً للتمييز بين المتشابهات في الصورة الخطية.

و(الزيادة) تكون بحروف العلة خاصة وهي الألف والواو والياء المجموعة في لفظ (واي) والهاء للسكت، بخلاف (النقص) الآتي في الباب الرابع فإنه يكون فيها وفي غيرها ـ كما سيأتي هناك أول الباب عن الأدب فلذا جعلنا هذا الباب في ثلاثة فصول.

الفصل الأول
في الزيادات

زيادة الهمزة أولاً:

أما التي تزاد في الأول ـ ويقال لها أَلف الوصل ـ فتزاد نظراً للابتداءِ وإن كانت تَسقُط في الإدراج باتّصال كلمتها بما قبلها لفظاً، وذلك يكون في ثلاثة أنواع:

الأول: (أَلْ) بأقسامها الثلاثة، وهي (الحَرْفيَّةُ) التي تسمى (أَداة التعريف) مثلها (أَمْ) في لُغة حِمْيَر. و(الزائدةُ) كالتي في (اليزيد، وكذا الحَسَن، والعَبّاس) فإنها زائدة فيهما لِلَمْح الوصفيّة. و(الاسمية) التي هي اسم موصول من المعارف كالتي في (الضاربِ والمضروبِ).

الثاني: المصادرُ التِسْعَةُ وما تصرف منها من فعل الأمر والأَفعال الماضية وهي: الثلاثة الخُماسِيّة، والسّتةُ السُداسية. (فالخُماسية) هي: افْتِعالٌ وانْفِعالٌ وافْعِلالٌ، مثل: اقْتِدار وانْطِلاق واحْمِرار، مصادر: اقْتَدَر، وانْطَلَق، واحْمَرَّ. (والسُّداسِيّة) هي: اسْتِفْعال، وافْعِنْلال، وافْعِيْعال، وافْعِوّال، وافْعِيْلال، وافْعِلاّل ـ بتشديد اللاّم الأُولى ـ مثل: اسْتِخراج، واقْعِنْساس، واخْشِيْشان، واجْلِوّاذ، واحْمِيْرار، واقْشِعْرار) مصادر: استَخْرج، واقْعَنْسَس، واخْشَوْشَن، واجْلَوّذ، واحْمارّ، واقْشَعَرَّ، وكذا أَمْر الثُلاثي مثل: انْصُر، واضْرِب، وافْتح ـ من الصحيح ـ. واغْزُ، وامضِ، واخْشَ ـ من المُعْتَلّ ـ.

الثالث: الأَسماءُ التِسْعَة المجموعةُ في قول الخلاصة[1]:

(١) الخلاصة: البيت الرابع من باب همزة الوصل

وَفـي اسْـمِ اسْـتٍ ابْـنٍ ابْنُـمٍ سُمِـعْ   واثْنَيْـنِ وَامْـرِىءٍ وتَـأْنِيْـثٍ تَبِـعْ

والتّاسِعُ: ايَمُن، أو أَيْمُ اللهِ، فكلّ واحدٍ من هذه التِّسْعة همزتُه وصلٌ تكسر في الابْتداءِ سوى التاسع فإنّ همزتَه بالفتح كهمزة (أَلْ).

وإذا سقطت الهمزةُ في الإدراج تنقل حركتُها لما قبلها إن كان ساكنا ولو تنويناً. ولو سُمِّيَ بما هَمْزَتُه وَصْلٌ (كالاثنين والمُنْطَلَق) صارَتْ هَمْزَةَ قَطْعٍ ـ كما نقله الصبان في النداء[1] ـ.

فأما همزةُ (أل) فإنها تثبت خطاً نظراً للابتداءِ، وتُحذف خطّاً في ثلاثةِ مواضع ـ تأتي في باب الحذف[2] ـ.

وأما همزات المصادِر وما تصرّف منها ماضياً أو أمراً فتَثْبُتُ خطّاً ولا تُحذَفُ ولو كانت حَشْواً وإن سقطت لفظاً كأَنْ وقعَتْ بعد (أَلْ) أو بعدَ حرفٍ مُفردٍ كاللاّم في المصادِر، من نحو: (الائْتِمام، والائْتِلاف ولائْتِمانِه، ولائْتِلافِهِ) أو وَقَعَتْ بعد الفاءِ في الفعل، نَحْوَ: فائْتَمّ به وائْتَلَف، ونحو: فاضْرِبْ.

فإنْ قيل: إثباتُها في الخطّ إنما هو نظراً للابتداءِ بها، وقد ذكرت في الباب الأول[3] وما بعده أنه إذا دخلت الفاء أو الواو على نحو: (ايْتُوْني، وايْتَزِرْ) تحذف همزة الوصل والياء ويكتب: (فَأْتُوني، فَأْتَزِرْ)، فلِمَ تَثْبُتْ مع دُخول الفاءِ على (اضْرِب) إذا قلت (فاضْرِب) أوْ قُلْتَ (فائْتَمّ، وائْتَلَف، وفي الائْتِمام، والائْتِلاف، وفي لائْتمانه؟

(١) حاشية الصبان: ٣/ ١٤٨.

(٢) ينظر ص٢١٢.

(٣) ينظر ص٤٦.

قُلْتُ: لو حُذِفَتْ من ذلك لالْتَبَس المصدران بالإتمام والإتلاف، والتبس فعلُ الضرب مثلاً بالفعل الماضي، فلمنع هذا الالتباس جُعلت الألفُ أو الهمزةُ لازمة خطاً. وسيأتي بيان المواضع التي تحذف منها خطاً في الباب الرابع[1].

وأمّا همزاتُ الوَصْل التي في الأَسماءِ التِّسْعَة فتَثْبُتُ نظراً للابتداءِ بها وإنْ دخلت عليها (أَل)، ولا يُحذف منها شَيْءٌ خطّاً وإن حذف لفظاً إلا في (اسم، وابن) فإن أَلفهما تُحذف خطاً في مواضع بشروط تأتي في باب الحذف[2].

زِيادةُ الألفِ حَشْواً:

وأمّا زيادةُ الأَلفِ حَشْواً ففي كلمة (مائة)[3]، قالوا في علّة زيادتِها للفَرْقِ بينَها وبين (مِنْهُ)، فإنّ الهمزةَ في (مائة) تُكتبُ ياءً لوُقوعِها مفتوحةً بعد كسرة، حتى يجوزُ نقطُها والنُّطقُ بها ياءً حقيقة غير مشدّدةٍ كما في قول زرقاء اليمامة[4]:

[ونِصْفَــــهُ قَـــدِيَــــهْ] تـــمَّ الحمـــامُ مِيَـــهْ

فإذا كتب: (أَخَذْتُ مِيَه) بلا زيادة أَلف اشتبهت بـ(أخذتُ مِنْهُ) لأَنّهم كانوا أولاً يتساهلون بتركِ النَّقْط كما كان المُصحف أوّلاً في عصر الخُلفاء الراشدين، فجعلوا زيادةَ الألف لمنع الالْتِباسِ، ولكنّهم أَبْقَوْها معها عند التركيب مع الآحاد في نحو: (ثَلَثمائِة، وسِتّمِائة) وأَخواتِهما، بل أَبقاها بعضُهم في (مائتين) أَيضاً إلحاقاً للمثنى بالمفرد لِعدم تغيّر الصورة، بخلاف الجَمْع، نحو: (مِئات، ومِئِيْن) قال أبو حيان: (وكثيراً ما أَكتب أَنا (مِئَة) بلا أَلِف مثل كتابة (فِئَة) لأنّ

(١) ينظر ص٢٠٧.

(٢) ينظر ص٢١٥.

(٣) تقدم التعليق لبيان الرأي الصواب من كتابتها (مئة) على القياس ينظر ص٣٢

(٤) ينظر خزانة الأدب: ١٠/٢٥٧، ومعجم الشواهد: ٥٦١.

زيادةَ الأَلف خارجٌ عن الأَقْيِسَة، فالذي أختارُه كتابتُها بالأَلف دون الياءِ على وَجْهِ تحقيقِ الهمزة، أو بالياء دون الأَلف على وجه تَسْهيلها، قال: وقد رأَيْتُ بخطِّ بَعضِ النُّحاة (مِأَة) بأَلفٍ عليها همزةٌ دون ياءٍ، وقد حكى كتب الهمزة المفتوحة ألفاً إذا انكسر ما قبلها عن حذاق النحويين، منهم (الفرّاء)[1]، روى عنه أنه كان يقول: يجوز أن تكتب الهمزة أَلِفاً في كل موضع)[2] اهـ ـ كذا في الهمع ـ ونقل هناك عن الكوفيين تعليلاً آخر لزيادة الألفِ في (مائة) يطول علينا إيراده بما فيه من المناقشات والمناقضات[3]، وإنما أَقول هنا سبق في الكلام على الهمزة المتطرفة المفتوح ما قبلها إذا عرض لها التوسُّط بأَنْ اتّصل بها ضميرٌ، نحو: (مَلائِهِ، وخَطَائِهِ) أَنّ إمام الكُوفيّين وهو (ثَعْلَبُ) قال: ورُبّما أقرّوا الأَلف وجاؤوا بعدها بواوٍ في الرفع، وبياءٍ في الخفض، فيقولون: (ظهر خَطاؤه، وعَجِبْتُ من خَطائِه)، والاختيار مع الواو والياء أَنْ تسقط الألف وهو القياس)[4] اهـ. فعلى هذا تكون الأَلفُ قبل الواو أو الياء زائدةً كزيادتها في (مائة) ولكنْ لا تُزاد إلاّ عند خوف التباسِ المفتوحِ ما قبلَ الواوِ بساكن ما قبل الواو. أو بمكسورة ـ كما بيناه فيما سبق[5] ـ فجعلت زيادة الأَلف للدلالة على أنّ ما قبلَها مفتوح، ثم رأيت السيوطي في الكلام على رسم المصحف من آخر جمع الجوامع[6] جرَى في مبحث الزياداتِ التي في المُصحفِ على أنّ الزائدَ في (مَلائِهِ)، هو الياءُ لا الأَلف، ولعلّ وجهَهُ أنّ (ملأ) يكتب بالأَلف إذا كان

(١) ينظر ص٨٥.

(٢) الهمع: ٢/ ٢٣٩.

(٣) الهمع: ٢/ ٢٣٨.

(٤) الهمع: ٢/ ٢٣٥.

(٥) ينظر ص١١٢.

(٦) الهمع: ٢/ ٢٤٣

مُجرّداً عن الإضافة فكذا يكتب معها ـ كما قاله أصحابُ المذهبِ الثاني من المذهبين اللّذين ذكرناهما سابقاً[1] للكتاب عند الكلام على اتصال الهمزة المتطرفة بالضمير ـ والله أعلم ـ.

زيادةُ الأَلفِ آخِراً:

وأما زيادةُ الأَلفِ آخِراً فذلك بَعد الواو بشروط ذكرها شيخنا أبو النجا رحمة الله عليه في حاشيته على شرح الشيخ خالد[2]، **أولها**: أنْ تكون الواوُ واوَ جمع، **ثانيها**: أَن تكونَ في الفعل، **ثالثُها**: أَن تكون متطرّفة.

قلت: ويغنى عن الأَولين قولك أن تكون ضميراً بأن تكون في فعل ماضٍ، نحو: (ضَرَبُوْا) أو أمر، نحو: (اضْرِبُوْا)، أو مضارع محذوف النون لجازمٍ أو ناصب أَوْ بدونِهما، كقوله عليه السلام: «ولا تُؤْمِنُوا حتى تَحابُّوا»[3] فقد قال محيي السنة النووي في شرح (مسلم): (إنّ حَذْفَها بغير ناصبٍ وجازمٍ للتّخفيفِ لغةٌ فَصيحةٌ أيضاً)[4]، فخرج باشتراط كونها ضميراً ثلاثُ واوات:

الأُولى: (الواو) التي من بِنْيَةِ الفِعْلِ كقوله تعالى: (يَوْمَ نَدْعُوْ كُلَّ أُناسٍ بِإمامِهِم)[5]، وكما في حديث الصحيحين[6]: (ألا نَغْزُوْ ونُجاهِد) قال النووي: (هذه الواوُ يُكتب بعدَها أَلِفٌ على طريقة المتقدّمين من الكُتّاب، والمختارُ عند

(١) ينظر ص: ١١١

(٢) حاشية أبي النجا: ٥١.

(٣) صحيح مسلم: ١/ ٧٤.

(٤) شرح النووي: ١/ ٣٥٤.

(٥) الآية ٧١ من سورة الإسراء، وفي المصحف رسم بزيادة الألف في (ندعوا).

(٦) في البخاري: ٧/ ١١٠ (يا رسول الله ألا نغزو ونجاهد معكم) بنون المتكلمين وفي صحيح مسلم: ١/ ٤٥ (إن رجلاً قال لعبد الله بن عمر: ألا تغزو) بتاء الخطاب.

المتأخرين عدمُ كتابتِها)[1] اهـ. ومن ذلك الواو في (تَصْبُوْ) من قول ابن الفارض في الفائية[2]:

كُـلُّ البُـدُورِ إذا تَجلَّـى مُقْبِـلاً   تَصْبُـو إِلَيْـهِ وَكُـلّ قَـدٍّ أَهْيَـفِ

الثانيةُ: الواو التي هي علامةُ الرفع في الأسماءِ الخمسةِ، وجمعِ المذكَّر السالم وما أُلحق به، كقولك: (أَبو الوفاءِ ذو مالٍ وأَخُو علم، ومتقدمو العلماء هم أُوْلُو الفَضْلِ وذَوُو السَّبْقِ).

الثالثة: الواو التي لإشباع ضمة الميم، وتسمى (واو الصِّلَة) كقوله تعالى: ﴿وَنُودُوٓاْ أَن تِلۡكُمُ ٱلۡجَنَّةُ﴾ [الأعراف:٤٣]، وكقول الإمام عليّ كرَّم الله وجهَهُ[3]:

سَبَقْتُكُمُـو إِلـى الإسـلامِ طُـرّاً   صغيـراً مـا بَلَغْـتُ أَوانَ حِلْمـي

وكقول الشاعر[4]:

فـأُقْسِـمُ أَنْ لَـو التَقَيْنـا وأَنْتُمُـوْ   لكـان لكُـم يَـوْمٌ مِـنَ الشَّـرِّ مُظْلِـمُ

وكقول الآخر[5]:

وهم الذين همو همو

وكقول الكندي[6] المتقدِّم الذي يمنّ على قريش ويفتخر بـ(بشرٍ) الذي علمهم الكتابة:

---

(١) شرح النووي: ٦/ ٣٨٤، وسيأتي في ص١٩١، ٢٠٨.

(٢) ديوانه: ١٢٣.

(٣) المواهب اللدنية: ١/ ٢٤١.

(٤) هو المسيب بن علس، ينظر الكتاب: ١٠٧/٣، الخزانة: ١٠/ ٨٠ ومعجم الشواهد ٣٤٠.

(٥) العيني: ٢/ ٤٩.

(٦) تقدم في ص١٩.

لا تجحدوا نعماء بشر عليكمو [فقد كان ميمون النقيبة أزهرا]

فهذه الواواتُ الثلاث لَيْسَت ضميراً، فلا تُزاد بعدها ألف في الخطّ القياسي، بخلاف الرسم المُصحفي فإنّها تُزاد فيه بعدها كلّها ولا يجوز إسقاط واحدةٍ منها فيه لأنّ ألفاتِ القرآن معدودةٌ[1] أربعين ألفاً وثلثمائة، والواوات ستّةُ آلافٍ، والياآت تِسْعمائةٍ وتسعين، وانظر بقيّة أعدادِ الحُروف أوّلَ حاشيةِ الجَمَل[2] عن النّسَفي أو في الإتقان[3]. وكان بعضُ الكوفيّين يتبع المُصْحفَ في زيادتها بعد كل واو ساكنة متطرّفة، وكان (الكسائي) يَزيدُها بعد واو الفعل في نحو: (يَزْهُوْ، ويَبْدُو صلاحُه) ولو كان منصوباً وكذلك (الفرّاءُ) إلا أنه قيد الزيادة بما إذا لم ينصب الفعلُ، فقال: (تُزاد بعد الواو الساكنةِ للفرق بينها وبين المفتوحةِ فلا تُزاد بعدَها ـ كذا في الهمع[4] ـ.

قلت: ولعلّ (النَوَويّ) في شرح مسلم بَنَى على مذهب (الفرّاء) هذا دون مذهب (الكسائي) قوله في باب النّهْي عن بَيْع الثّمار قبلَ بُدُوّ الصّلاح ما نصه: ومما ينبغي أن ننبه عليه ما يقع في كثيرٍ من كُتُب المُحْدَثينَ وغيرهم أَنْ يكتبوا: (حتّى يَبْدُوْا صلاحُهُ) بألفٍ في الخطّ بعد الواو، وهو خَطأ، والصواب في مثل هذا حذفُها للناصب، وإنما اختلفوا في إثباتها إذا لم يكن ناصبٌ، مثل:

(زيد يبدو، ويدعو) والاختيار حذفها أيضاً، ويقع مثله في (حتّى يَزْهُوَ) والصواب حَذْفُ الألفِ كما ذكرنا)[5] اهـ.

---

(١) وفي هامش الكتاب (قوله: لأن ألفات القرآن إلخ) الذي في (الجمل) أن الألفات (٤٨٧٤٠)، والواوات (٢٥٥٠٦) والياءات (٢٥٧١٧) اهـ أقول: هذا الاستدراك هو من المشرف على الطبع فهي تختلف في عدها عما ذكره المصنف.

(٢) الفتوحات الإلهية: ١/ ٤.

(٣) الإتقان: ١/ ٧٠.

(٤) الهمع: ٢/ ٢٣٨.

(٥) شرح النووي: ٦/ ٣٨٤، وتقدم في ص١٨٩، وسيرد ذكره ص٢٠٨.

هذا. وأمّا متأخِّرو الكُتّاب فقد قالوا: إنه على زيادتها بعدَ الواو التي من الفعل يلتبس، نحو: (يدعو) للمفرد بالذي للجمع فجعلوا الزيادة في خصوص الواو ضمير الجمع الطرفية، وسمّوها (ألف الفصل، والفارقة) للتفرق أيضاً بين واو الضمير المتطرفة في نحو: (وَزَنُوا، وكَالُوا، وعَلِمُوا، وكاتَبوا، وكانُوا) وبين المتوسّطة في ﴿ كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ ﴾ [المطففين:٣] و(عَلّموهم، وكاتبوهم)، و(كانوها) في قول الشاعر[1]:

وإخْـــوانٍ تَخِـــذْتُهُمُـــو دُروعـــاً فكـــانـــوهـــا ولكـــنْ لـــلأَعـــادي
وخِلْتُهُمـــو سِهـــامـــاً صـــائبـــاتٍ فكـــانـــوهـــا ولكـــن فـــي فـــؤادي

وأما (واو الصلة) في قوله: تَخِذْتُهُمُو، وخِلْتُهُمُو) فهي (واو) إشباع الضمير ـ كما علمت[2] ـ وليست ضميراً، إلا أنّ منهم من يكتبها، ومنهم من يحذفها ويقتصر على الميم ـ كما في الهمع[3] ـ.

ومن المتطرفة ما يكون بعدها ضمير غير مفعول، بأن يكون تأكيداً للضمير الذي هو الواو، أو يكون ضمير فصل، أو ضميراً منفصلاً بدلاً أو مبتدأ، كقولِهِ تَعالى: ﴿ كَانُوٓاْ هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً ﴾ [غافر:٢١] ﴿ وَلَٰكِن كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [الزخرف:٧٦] ﴿ إِنَّهُمْ كَانُواْ هُمْ أَظْلَمَ وَأَطْغَىٰ ﴾ [النجم:٥٢]، وكقوله عليه الصلاة والسلام: (صِلْ الأَرْحامِ وإنْ قَطَعُوا هم) ـ كما ذكروه في فضائل عاشوراء، وجعل بعض المفسرين من ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ ﴾ [المطففين:٣] لكنْ ناقَشوه بما لا داعيَ هنا إلى إيراده.

---

(١) الخزانة للحموي في باب الاستدراك: ٨

(٢) ينظر ص١٩٠.

(٣) الهمع: ١/٥٨.

وكذا إذا كان بعدَ الواو ضميرٌ مقصود به لفظُه ليس مستعملاً في موضوعه، كقول الحريري الذي قدّمناه في باب ما يوصل وما يفصل[1]: (اختاروا (ها) عن (هُنّ) في الضمير الراجع للعدد الكثير، واختاروا (هُنّ) عن (ها) في القليل أخذاً من آية ﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثۡنَا عَشَرَ شَهۡرًا﴾[2]، إلى أن قال: ﴿ مِنۡهَآ أَرۡبَعَةٌ حُرُمٌ﴾ ثم قال: ﴿ فَلَا تَظۡلِمُواْ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمۡ﴾ [التوبة: ٣٦] ففي ذلك يلزم كَتْبُ الأَلف بعدَ الواو لأنّها متطرّفةٌ لا متوسطة، وفي الحقيقة إنّ هذا الضمير في كلام الحريري ليس ضميراً إلا بالصورة، فتسميته ضميراً مجاز كتسميتهم ضمير الفصل ضميراً لأنها كلمة مستعملة في غير ما وضعت له، فهذا الضمير في مقام الفصل والوصل بمنزلة الاسم الظاهر. لما قدمناه غير مرّة أن الكلمة إذا أُريد بها لفظُها ولو ضميراً أو حرفاً خرجَتْ عن الضميرية والحرفية والتحقت بالاسمِ الظاهر.

(١) ينظر ص٥٩.

(٢) تقدم ذكرها في ص٥٩

الفصل الثاني

زيادة الواو حشواً وطرفاً

زيادة الواو حشواً:

أَمّا زيادتُها حشواً ففي ثلاث كلمات، الأولى: (أُولئِكَ)، الثانية: (أُولُوْ)، الثالثة: (أُولاَتُ ـ بمعنى ذَوات ـ). أمّا زيادتها في (أُولئِك) فللفرق بَيْنَهُ وبين (إِليك) ـ كما في شيخ الإسلام على الشافية، قال: (ولم يُعكَس لأنّ الاسْمَ أَولى بالتصرّف فيه من الحرف، ولأنّ (أُولئِك) قد حُذِف منه أَلفٌ فكانت الزيادة فيه أَولى لتكون كالعِوَض من المحذوف وحمل (أُولاَءِ، وأُولَى ـ بالقصر ـ على أُوْلئِك وإن لم يُلْبس)[1] اهـ. وهذا في (أُولاَءِ، وأُولَى) الإشاريتين.

أما (الأُلىٰ) التي هي اسم موصول بمعنى (الذين، أو اللاتي) فلا تجوزُ زيادةُ الواو فيها خوف الالتباس بـ(الأُوْلَىٰ) ضدّ (الأُخْرَى)، والزيادةُ إنّما جُعِلَتْ لدفع الإلباس لا للإيقاع في اللَّبْس، ومثلها (الأُلاءِ) الممدودة على لُغة.

فمثال (الأُلَى) المقصورة قوله[2]:

وتُبلى الأُلَى يَسْتَلْئِمون علَى ا   تراهُنّ يومَ الرَّوْعِ كالحِدَأ القُبْلِ

وقول الآخر ـ كما في شرح الشافية[3] ـ:

وهُمُ الأُلَى إنْ فاخَرُوا قال العُلاَ   بِفي امْرِىءٍ فاخَرَكُمْ عَفَرُ الثَّرى

---

(١) شرح الشافية: ٢/ ٤.

(٢) هو أبو ذؤيب الهذلي، الهمع ١/ ٨٣، معجم الشواهد: ٣٠٠

(٣) شرح الشافية: ٢/ ٢٧٤.

ومثال (الأُلاء) الممدودة قوله[1]:

أَبَـى اللهُ لِلشُّـمِّ الأُلاءِ كـأنَّهُـمْ ... سُيُوفٌ أجادَ القَيْنُ يَوْماً صِقالَها

وأما زيادتها في (أولو) المرفوعة، و(أُولي) المجرورة، وفي (أُولاتِ)، كقوله تعالى: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمْ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [الزمر:١٨] ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّأُوْلِي ٱلنُّهَىٰ﴾ [طه:٥٤] ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ﴾ [الطلاق:٤] ـ أي: ذواتُ الأحمالِ، يعني الحُبالَى من النِّساء ـ فلِلْفَرق بين (أوْلي) في حالتي النصب والجر وبين (إِلى) الجارّة، ولم يعكس الأمر ـ لما مرّ[2] ـ وحملت حالةُ الرّفْع على غيرِها، وحُمل التأنيثُ في (أُوْلات) على التذكير ـ كما في الشافية وشرحها ـ. وأمّا قولُ السّجاعي[3] في حَواشِي القطر نقلاً عن الشَّنَواني: إنّهم زادوها في (أُولاتِ) فرقاً بينها وبين (اللاتِ) اسم جمع (التي) فإنّ يكتب بلام واحدةٍ)[4] اهـ فلا يظهر ولا يتمشى إلاّ عَلَى رسم المُصْحفِ وعلى قولِ من ذهب إلى أنّ (اللات) في غيره يُكتب بلام واحدةٍ ـ كصاحب الهمع[5] ـ.

وقَدْ زادوا الواوَ حَشْواً في ألفاظٍ دَخيلةٍ يونانية أوْ تُركيّةٍ فمِن الأُولى: (أُوقْيانوس) اسم البحر المحيط بالكرة الأَرْضِيّة). زادوا فيه واواً عقب الهمزة للدلالة على ضمّ ما قبلَها، وكذا الواوُ التي بعد النّون، لذلك فإني رأيْتُ هذا الاسم محذوفَ الواوين في (مروج الذهب)[6]. ونظيره (أُوقليدس) اسم لأوّلِ كتابٍ مُؤَلّفٍ في الهندسة، وهو مركب من كلمتين: الأُولى (أُوْقْلِي) بمعنى

---

(١) هو كثير عزة، ينظر الدرر اللوامع: ١/ ٥٧، معجم الشواهد: ١/ ٢٦٦.

(٢) ينظر ص١٩٤.

(٣) حاشية السجاعي: ٢٨.

(٤) شرح الشافية: ٢٠/ ٢٧٥.

(٥) الهمع: ٢/ ٢٣٨.

(٦) مروج الذهب: ١/ ١٠١، ورد رسمها بواوين في المطبوع.

مِفْتاح، والثانية: (دس) بمعنى هندسة، ويُسمَّى مُؤَلِّفُهُ أيضاً بذلك ـ كما في ترجمة القاموس[1]، والبرهان القاطع[2].

ومن اللُّغة التركية (أُوْرْدُو) بمعنى المُعَسْكَر، زادوا فيهِ واواً عَقِبَ الهمزةِ دلالةً على ضمّها، والعوام تُسَمِّيْه (العرضي) أقول: ومن زيادة الواو المتوسِّطَة عارضاً ما سبق آنفاً في نحو: (هلَك فِرعَوْن ومَلاؤه، وبانَ خَطاؤه) ـ على ما تقدّم[3] من القَولِ بأنَّ الأَلِفَ غَيْرُ مَزيدةٍ، وأنَّ الواوَ هي المزيدة لتبيين حركة الهمزة، كما يقال بذلك في (ملائه) أنَّ الياء هي الزائدة لبيان حركة الهمزة على ما جرى عليه في الهمع[4] من أَنَّ الياءَ هي الزائدةُ في رسمِ المُصْحَفِ، قال في (الأَدَبِ): (وزادَ بعضُهم واواً في (أُوْخَيّ) مُصَغراً فَرْقاً بَيْنَه وبَيْنَ (أَخِي) المكبّر)[5] اهـ. قال في (الهمع): (ولكن أَكثَر أَهْلِ الخطّ لا يَزِيدُوْنَها)[6].

زيادَةُ الواوِ طَرَفاً:

وأما زيادةُ الواوِ في الطرف ففي اسم (عمرو) فرْقاً بَيْنَه وبين (عُمَر)، وذلك بشروطٍ: أن يكون علماً: لم يُضَفْ لضميرٍ، ولم يقع في قافيةٍ، ولم يُصَغَّر، ولم يكن محلّى بألْ، ولا منصوباً منوّناً. قال شيخ الإسلام[7]: (وذلك للفرق بينه وبين (عمر) مع كثرة استعمالها، ولم يعكس، لأنَّ لَفظَ (عَمْرو) أَخفُّ من لفظ (عُمَر)، والزيادة بالأَخَفِّ أَوْلَى.

---

(١) القاموس: مادة (قلس).

(٢) البرهان القاطع: لم أعثُر فيه على هذه الكلمة.

(٣) ينظر ص١٨٨.

(٤) الهمع: ٢/ ٢٣٤.

(٥) أدب الكاتب: ٢٠١.

(٦) الهمع: ٢/ ٢٣٩.

(٧) شرح الشافية: ٢/ ٢٧٤.

فإنْ لم يكنْ عَلَماً كـ(عَمْر) الذي هو واحد (عُمُوْرُ الأَسْنان) ـ وهو ما بينها من اللّحم المُسْتطيل ـ لم تُزَدْ فيه الواوُ، لأنَّ العَلَمَ لشُهْرته في أسمائهم وكثرة استعمالِهِ واستعمال ما خِيْفَ أن يلتبس به ليس كغيره.

وكذا لا تزادُ إذا أُضيفَ لضمير، أو صُغِّر، لأنّ المضافَ إلى الضمير لا يُفْصَل منه بحرف زائدٍ، وتصغير (عَمْرٍو) و(عُمَر) بصورة واحدة.

وكذا إذا حُلِّي بـ(أل)، كقوله[1]:

بـاعَـدَ أُمَّ العَمْـرِ مِـنْ أَسِيْـرِهـا ... حُـراسُ أَبْـوابٍ علَـى قُصـورِهـا

وذلك لقلّة استعمالِه، وكذا لا تُزاد إذا وقع قافيةً لتنافي (عَمْرو) و(عُمَر) فيها، فلا يُفْضِي إلى التباس، كقول العَرْجي الشاعرِ حفيدِ عَمْرِو بنِ عُثمان رضي اللهُ عَنْهُ[2]:

كـأنّـي لَـمْ أَكُـنْ فِيهـم وَسيطـاً ... ولـم تَـكُ نِسْبَتـي فـي آلِ عَمْـرِ

وكقول الآخر ـ كما في رسالة (موقد الأذهان)[3] وغيرها ـ:

إنّمـا أَنْـتَ مِـنْ سُلَيْمـى كـواوٍ ... أُلْحِقَـتْ فـي الهجـاءِ ظُلْماً بِعَمْـرِ

يقول الفقير: يَظْهر لي من التعليل أنّ المدار على عدم الالتباسِ ولو في غير القافية بأنْ يختلف الوَزْنُ، أو تكون القَرِينَةُ مُعيْنَةً ولو في حَشْوِ البَيْتِ، كقول ابن عنين الدِّمَشْقِيّ[4]:

كـأنّـي فـي الـزّمـانِ اسْـمٌ صَحيـحٌ ... جَـرَى فتحكَّمَـتْ فيـه العَـوامِـلُ
مَـزيـدٌ فـي بِنيـهِ كـواوِ عَمْـرٍو ... ومُلْغَـى الحـظِّ فيـهِ كـراءِ واصِـلْ

(١) قيل هو أبو النجم العجلي، ينظر الإنصاف: ٣١٧، معجم الشواهد: ٤٨٣

(٢) خزانة الأدب: ١/ ٩٩.

(٣) موقد الأذهان: ٥.

(٤) ديوانه: ١١٧.

وكقولهم في ضابِطِ العبادِلَةِ:

أبنـــاءُ عبّـــاسٍ وعَمْـــرٍو وعُمَـــر   ثُـمّ الـزُّبَيْـرُ هُـمُ العبـادِلَـة الغُـرَرْ

وكقول الآخَرِ[1] في البيتِ المشهورِ:

والمُسْتَجيـرُ بعَمْـرٍو عِنـد كُـرْبَتِـهِ   كـالمُسْتَجيـرِ مِـن الـرَمْضـاءِ بـالنّـارِ

ولكنّهم نَظَرُوا إلى أنّه ليس كلُّ أحَدٍ ممن يَقْرأ الكتابَ يعرفُ وَزْنَ الشِعر وخَلَلَهُ، ولا كلُّ أحدٍ يَعرفُ القرينةَ فزادوها باطّراد، حتى أنّ كثيراً من جَهَلَةِ الكُتّاب يزيدها في (عَمْرو) المنصوب المنوّن، مع أنها لا تُزاد في المنوّن المنصوب لوجود الفارِق بينَهما وهو الألف التي تكتب بَعْدَ (عمرٍو) المنصوب بدلاً عن التنوين، فإن (عُمَر) ممنوعٌ مِنَ الصَّرْفِ والتَّنْوينِ. نَعم إذا جَرى الكاتِبُ على لُغَةِ ربيعة الذين لا يكتبون ألفاً بَعْدَ المنوّن يحتاجُ إلى زيادة الواو في المنصوب لأنّه لا فارِقَ حينئذٍ بَيْنَه وبين (عَمْرٍ) إلا بالواو، فإن كان منصوباً غير مُنَوّن بأن وصف بـ(ابن) متّصلٍ به كما إذا قيل: (إنّ عَمْرَو بْنَ العاصي هو الذي بنَى مِصْرَ الفُسطاط، أو قيل: (إنَّ عَمْرو بْنَ هِنْدٍ هو الذي أمَر بقتلِ طَرَفَةَ ابنِ العبدِ) وجب إثباتُ الواو وحذفُ ألف (ابن) لا العكس، هذا ما ظهر لي وإنْ لم أرَهُ مُصَرَّحاً به في شيءٍ من كُتُب الفَنّ، وقد رأيْتُ من ارْتكبَ العكس بأن حذَف الواوَ وأثبت الألف، جعلها ألِفَ التنوين ولم يدرِ أن العَلَم الموصوف بـ(ابْنٍ) يُحذف تَنوينُه ولو نَصْباً كما تُحذف ألفُ (ابن) وُجوباً فيهما ـ كما يأتي في الحذف[2] ـ.

واو الصلة:

وأما واو الصلة، مثل (عَلَيْكُمُوْ، وتِلْكُمُو) فقد ذكرنا في الفصل قبل هذا، عن الهمع أن منهم من يزيدها، ومنهم من لا يكتبها[3].

(1) هو كليب بن ربيعة التغلبي الوائلي، ينظر الخزانة: ٧/ ٢٥١.
(2) ينظر ص٢١٦.
(3) تقدم في ص١٩٢.

الفصل الثالث

زيادة هاء السكت خطّاً

مما يختصّ بِهِ الوَقْفُ زيادةُ هاءٍ ساكنةٍ، فيُوقَفُ بها وُجوباً في ثلاثةِ مواضع، وجوازاً في ستّة. وبالنظر للوقف عليها تَثْبُتُ خطّاً وإن كانت تُحذف لفظاً حالة الدرج، وإنما ثبتت وَصْلاً في قوله تعالى: ﴿كِتَٰبِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٥] و﴿حِسَابِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٦] و﴿مَالِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٨] و﴿سُلْطَٰنِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٩] اتّباعاً للمُصْحَفِ الإمام والنّقل، ومِن القُرّاء مَنْ حَذَفَها وَصْلاً على طِبْقِ القاعدة مع النّقل عنه ﷺ.

فالثّلاثةُ الواجبةُ:

أولها: في (فعل الأمر) الذي صار على حرف، وكذا (مضارعُه المجزوم)، فإذا كان الفعلُ محذوفَ الفاء، مثل (قِهْ نَفْسَكَ. ولا تَقِهْ عَدُوَّك)، أو محذوف العين، مثل (رَهْ حبيبَك ولا تَرَهْ عَدُوّك) ووقف عليه وجب إلحاق الهاء به لفظاً، وقد صرّح شيخُ الإسلام في شرح (المَنْهَج) بأنَّ تَرْكها خَطَأٌ ـ كما ذكرناه أول الباب الأول[1] ـ قال في الخلاصة[2]:

وَقِفْ بـ(ها السكت) على الفِعْلِ المُعَلّ ... بحذف آخرٍ كـ(أَعْطِ مَنْ سَأَلْ)
وليس حتماً في سوى ما كـ(ع) أوْ ... كـ(يَعِ) مَجْزوماً فَراعِ ما رَعَوْا

فلذا تثبت خطاً، وإن كانت تذهب في اللفظ وصلاً، وبالنظر للوصل في القرآن لم ترسم في ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ﴾ [الفرقان: ٤٥] ونحوه.

---

(١) تقدم في ص٤٤.

(٢) الخلاصة: البيت الثالث عشر والرابع عشر من باب الوقف

وقد تثبت في الوصل إجراء له مُجرى الوقف ـ كما مرّ عن الصبان[1] في قول الشاعر[2]:

فِهْ بـالعقـود وبـالأيمـان [لا سيمـا   عَقـدٌ وفـاءٌ بـه مـن أعظـم القُـربِ]

قيل إنّما وجب إلحاقُها في الوقْفِ لكونَ عِوَضاً عن المحذوف الذي هو الفاءُ أو العينَ من الفعل اللفيف، قال في (الأدب) فإن سبق الأمر حرف الفاء كأن قيل (قُمْ فَلِ عَمَلَكَ) لم يجب إلحاقها، ونصُّ عبارتِهِ: (إذا أَمَرْتَ مِنْ مِثْلِ: وَعَيْتُ الحديثَ، ووَقَيْتُكَ بِنَفْسي، ووَشَيْتُ الثَّوْبَ، زِدْتَ هاءً في اللّفْظِ إذا وقَفْتَ وهاء في الكتاب، فتقول: (عِهْ كلامي، قِهْ زيداً بِنَفْسِكَ، شِهْ ثوْبَك) لأنّه لا تكون كلمة على حَرفٍ، فإنْ وُصلت ذلك بفاءٍ أو واوٍ فإنْ شِئْتَ أَقْرَرْتَ الهاءَ وإنْ شِئْتَ حَذَفْتَها وهو أحبُّ إليّ، فتقول: (قُمْ فَقِ زيداً) (إذهبْ فَلِ عَمَلَك) و(شِ ثَوْبَكَ)، وإن وصلت ذلك بـ(ثُمّ) أَلْحَقْتَ الهاءَ، لأنَ (ثُمّ) حرفٌ منفصل قائم بنفسه لا يتّصل بما بعدَه اتّصال الفاءِ والواوِ)[3] اهـ. أي: لما تقدّم من أنهما لا يوقف عليهما.

وإنْ أكّدْتَ الأَمْرَ من اللفيف المذكورِ بالنُّونِ فقلْتَ: (عِنّ يا هندُ نفسَك) أَمْراً من (وَعىْ) استَغْنَيْتَ عن زيادة الهاءِ، ومثلُ (عِنَّ) (إنَّ) أمراً من (وَأى ـ بمعنى وَعَد ـ) كما في اللغز المشهور المذكور في (موقد الأذهان)[4] و(حواشي الأزهرية)[5] وغيرهما[6] وهو:

إنَّ هِنْـدُ المليحَـةُ الحسنـاءَ   وَأْيَ مَـنْ أَضْمَـرَتْ لخِـلّ وَفـاءَ

---

(١) حاشية الصبان: ٢/ ١٧٣، ٤/ ٢٢٥.
(٢) تقدم في ص٥٥.
(٣) أدب الكاتب: ٢١٠.
(٤) موقد الأذهان: لم أعثر عليه فيه.
(٥) حاشية حسن العطار: ٧١.
(٦) حاشية الصبان: ٤/ ٢٢٥، ومغني اللبيب: ١/ ١٣

وأَمّا الفِعْلُ الناقِص ـ وهو المحذوف اللاّمِ فقط واواً كانت أو ياءً، نحو: (اغْزُ) و(ارْمِ) و(لا تَغْزُ) و(لا تَرْمِ) فيجوزُ تركُها لأنَّ الكلمةَ تقوّت بكونِها على أَكْثَرَ مِنْ حرفٍ، ولكنّ الأَكثرَ إلحاقُها به ـ وهو المختار ـ لأنّ الكلمةَ لحقها الإعلال بِحَذْفِ آخِرِها فكرهوا أَنْ يجمعوا عليها حذف لامها وحذف الحركة، قال في (الهمع): ما لم يكن الفعل متعدياً، وإلا كان المختارُ عَدَم الإلحاقِ لئلا تلتبس هاء السكت بهاء الضمير)[1] اهـ.

وعليهِ فيكونُ من القليل قولُه عليه الصّلاة والسلام: (اخْبُرْ تَقْلِهْ)[2]، وقوله: «ثُمَّ أَيْنَما أَدْرَكَتْكَ الصّلاةُ بعدُ فَصَلِّهْ» ـ كما في رواية للبخاري في صفحة [٢٨٩] من خامس القسطلاني[3]، وفي رواية أخرى: (فَصَلِّ) بدونِ هاءٍ كما في صفحة [٣٢٩][4] منه، وقوله تعالى: ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: ٩٠] وقد يقال: إنّ كلامَ الهَمْعِ في الماضي لا المضارع.

والثاني من مواضع وجوب إلحاق هاءِ السكت (ما الاستفهامية إذا جُرَتْ باسم، نحو: (مَجِيْءَ مَ جِئْتَ؟) و(بمقتضامَ عَمِلْتَ؟) فإذا وقفت على اسم الاستفهام أَلْحَقْتَ (الهاءَ) وُجوباً، فتقول: (مَجِيْءَ مَهْ؟ وبِمُقْتَضَى مَهْ؟).

وأَما إذا جُرّت بحرفٍ، نحو: (مِمّ؟ وعَمّ؟) فلا يجب إلحاقُ الهاءُ بها، فَيَجُوْزُ أَنْ تَقولَ: (لِمْ؟ وعَمّْ؟) بالإسكان ـ على ما في الصبان[5]، والهمع[6] ـ وإن كان قول الكافيجي في شرح قواعد الإعراب: (تُحذَفُ الأَلفُ وتَبْقى الفَتْحةُ دَليلاً

---

(١) الهمع: ٢/ ٢٠١.

(٢) القلى البغض، ومعناه: جرّب الناس فإنك إذا جربتهم قليتهم وتركتهم لما يظهر لك من بواطن سرائرهم، أي: من جرّبهم وخبرهم وأبغضهم وتركهم، فلفظه لفظ الأمر، ومعناه الخبر، ينظر النهاية: ٤/ ١٠٥.

(٣) البخاري: ١/ ٩١، وشرح القسطلاني: ٥/ ٢٠٠.

(٤) شرح القسطلاني: ٥/ ٢٤٠.

(٥) حاشية الصبان: ٤/ ٢٢٦.

(٦) الهمع: ٢/ ٢١٠.

عليها) يقتضي وجوبُ فَتْحِها فستدرَكُ به على قولهم (لا يُوْقَفُ على مُتَحرِّكٍ) ولكنَّ الأَحْسَنَ إلحاقُ الهاءِ، وعليه قراءةُ يعقوبَ[1] في ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [النبأ: ١] (عَمَّهْ) بإلحاق الهاءِ عند الوقف. والفرق بين الجار الحرفي والاسم المضاف: أنّ الحَرْفيّ كالجُزْءِ لِشدّة اتّصاله بها لفظاً وخطّاً فصارت كأنّها على حَرْفَيْنِ، بخلاف الاسم.

والموضع الثالث من مواضع الوجوب مُسمّى أيِّ حرفٍ كان من حروف الهجاء عند السؤال عنه، مثلاً: إذا قيل لك ما مُسمّى الجيم من (جَعْفَر) فتقول في الجواب (جَهْ) فتنطق بمسمّى الحرف مفتوحاً مُلْحِقاً به (هاءَ السكت)، ولا تقول: (جيم)، ولا (أَجْ). بخلاف ما إذا سئلت عن أصل مادة الاستفتاح مثلاً، فتقول: (ف ت ح) حروفاً مقطعة مفتوحة من غير إلحاق (هاءٍ) بها إلا في الحرف الأخير فيجوز أنْ تحركهُ وتلحقهُ بها.

جواز الإلحاق:

وأمّا مواضع الجواز الستّةِ:

فأولها: المضارع والأمر من الناقص ـ أي: المحذوف اللام المتقدم ـ.

وثانيها: الاسم الذي آخره حرف علة، مثل (هو، وهي) ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ﴾ [القارعة: ١٠] وكذا ﴿يَٰوَيْلَتَىٰٓ﴾[2] [المائدة: ٣١]، (يا أَبتاه) و(يا ربّاه، يا غَوْثاه).

وثالثها: (ما) الاستفهامية المجرورة بالحرف، نحو: (لِمَهْ؟، وفيمَهْ؟ وكَيْمَه؟) وغيرِها من باقي الحروف التي تدخل عليها، فتحذف أَلِفُها، وتلحق بها (هاء السكت)، كما قال في الخلاصة[3]:

---

(١) معجم القراءات: ٨/ ٤٥.

(٢) تقدم ذكرها في ص:

(٣) الخلاصة: البيت الخامس عشر من باب الوقف. وسيرد ذكره في ص٢٧٣

و(ما) في الاستفهام إنْ جُرّتْ حُذِفَ أَلِفُها، وأوْلِها (الها) إن تَقِفْ[1]

ورابعها: ما آخره ياءُ المتكلم، نحو: (غلاميَهْ)، قال تعالى: ﴿ مَآ أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهْ ۜ (٢٨) هَلَكَ عَنِّي سُلْطَٰنِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٨-٢٩].

وخامسها: ما عوضت فيه ياء المتكلم بالتاء نحو (يا أَبَةُ، يا أُمَّةُ) فيجوز إبدال التاء هاءً ـ كذا قيل، وفيه ما فيه ـ.

وسادسُها: بعد كاف الخطاب للمذكر، سواء كانت الكاف ضميراً مفعولاً أو مضافاً، نحو: ربُّك قد أكرمَكَهْ. وفي (لغة ربيعة) يلحقون (الكاف) المذكورة بأَلِف الصّلة في خطاب المذكّر، وبياءِ الصّلة في خطابِ الأُنثى، فيقولون للرجل: (رأَيْتُكا)، وللمرأة: (رأَيْتُكي)، ويفعلون مثلَ ذلك في (التاءِ) أيضاً يُلحقونها بألف الصّلة للرجل، وبياء الصّلة للأنثى فيقولون له: (قُمْتا)، ويقولون لها: (قُمْتي) ـ كما ذكره الصبان[2] عند قول الخلاصة[3] ـ:

كالياءِ والكافِ من (ابني أكرمَكْ) [والياءِ والها مِنْ (سَلِيْهِ) ما مَلَكْ]

في التمثيل للضمير المتّصل، وقيّد (أبو عليّ) الزيادةَ للياء بعد التاء بوجود الهاء بعدها[4] ـ كما قاله الشنواني على الآجرومية ـ قال الدماميني على التسهيل: (وقد اجتمعا أي: وصل الكاف والتاء المكسورتين (بالياء) خطاباً للأنثى في قوله[5]:

رَمَيْتِيــــهِ فَــــأَقْصَــــدْتِ فمــا أَخْطــأْتِ فــي الــرَّمْيَــهْ
بِسَهْمَيْــــنِ مَليحَيْــــنِ أَعــــارَتْكِيهِمــــا الظَّبْيَــــهْ

---

(١) ينظر ص: ٢٣٢.

(٢) حاشية الصبان: ١/ ١٢١.

(٣) الخلاصة: البيتُ الخامس من باب النكرة والمعرفة.

(٤) هذا من كتابه (الحجة في علل القراءات السبع) ينظر الخزانة: ٥/ ٢٦٨

(٥) ينظر الخزانة: ٥/ ٢٦٨، ٢٦٩.

أقول: وعلى هذه اللغة يتخرج حديث المولد الشريف من قول الهاتف لآمنةَ: (إذا وَضَعْتِيْهِ فَسَمِّيْهِ مُحَمَّداً)[1] وغير ذلك من أحاديث وردَتْ في الصحيحين على هذه اللغة، كقوله في حديث حابسة الهِرّة ـ كما في باب فضل سقْيِ الماءِ، من البخاري[2] ـ «لا أنتِ أَطْعَمْتِيْها ولا سَقَيْتِيها حين حَبَسْتِيْها، ولا أَنْتِ أَرْسَلْتِيْها فأَكَلَتْ من خَشاشِ الأَرْضِ». وهذه اللغة كثيرةُ الاستعمال بِمصر[3]، إلا أنّها لما لم تكن مِن لغة قريش جعلوها من اللغات الرديئة[4]، كما عدّوا مِن اللّغات المذمومة زيادةَ شين الكشكشة بعد الكاف المكسورة في خطاب الأُنثى فيقولون لها: (مَرَرْتُ بِكِشْ)، وزيادةَ سين الكسكسة بعد الكافِ المفتوحةِ للفرق بين خِطابِ الرّجلِ وخِطابِ المرأةِ، ومنهم من يُبْدِلُ الكافَ المكسورةَ شِيْناً مُعْجَمَةً. قال الثعالبي في فقه اللغة[5]: وقد قُرِىءَ على هذه اللغة «قد جَعَلَ رَبُّشِ تَحْتَشِ سَرِيّاً»[6]، وقال شاعرُهم[7] يُخاطب الغزالةَ جاعلاً عَيْنَيْها عَيني محبوبتِه:

فَعَيْنـاشِ عَيْناهـا وجِيْـدشِ جِيْـدُهـا ولكـنّ عَظْـمَ السّـاق مِنْـشِ رَقيـقُ

---

(١) إنسان العيون: ١/ ٢١٣.

(٢) البخاري: ٣/ ١٤٧.

(٣) وهي في لهجة الموصل أكثر استعمالاً.

(٤) كان من الواجب أن يحسن اختيار الحكم على هذه اللغة، إذ قد استشهد لها بما ورد في صحيح البخاري.

(٥) فقه اللغة: ١٠٩.

(٦) يريد بهذا قوله تعالى: ﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا﴾ [مريم: ٢٤].

(٧) هو مجنون بني عامر، ينظر الخصائص: ٢/ ٤٦٠، الخزانة: ١١/ ٤٦٤، معجم الشواهد: ٢٤٦.

ولعل الذين يقولون في: الديك، (الدِّيْشُ) ـ كما في القاموس[1] ـ هُم أَهل هذه اللغة، والذي رأَيتُه في (درة الغواص)[2] أَنَّ كَشْكَشَةَ بَكْرٍ هي زِيادَةُ السين المُهْملةِ بعد كاف المؤنَّثِ، قصدوا بها الفرق بين كاف المذكر ف المؤنث. وقد ذكر هو والثعالبي جملة من الأمور الرديئة في لُغات ـرب التي لم تستعملها قريش، فلذا عدّها في (المزهر)[3] من مذموم اللغا وعقد لها فيه ترجمة مستقلّة لسنا بصدد التعرض لذكرها، وإنما المناسبة ردت بنا إلى الإشارة إليها، واللهُ الهادي للصواب.

---

(١) القاموس: مادة (ديش).

(٢) درة الغواص: ١١٥.

(٣) المزهر: النوع الحادي عشر (معرفة الرديء والمذموم من اللغات): ١/ ٢٢١

البــاب الرابــع

الحــذف

في (أدب الكاتب) ما نصه: (قال أَبو محمدٍ بنُ قتيبة: الكُتّابُ يَزيدون في كتابة الحرف ما ليس في وزنه ليفصلوا بالزيادة بينه وبين المشبّه له، وينقصون من الحرف ما هو في وزنه استخفافاً واستغناء بما أُبْقِيَ عما أُلْقِيَ إذا كان في الكلام دليل على ما يحذفون، كما أنّ العربَ كذلك يَفعلون، يَحذفون من الكلمة، نحو قولهم: (لم يكُ) وهم يريدون (لَمْ يَكُنْ)، ويَخْتَزِلون من الكلام ما لا يتمّ الكلامُ على الحقيقة إلّا به، استخفافاً وإيجازاً إذا عَرَف المخاطَبُ ما يَعْنون، كما قال النَّمِرُ بنُ تَوْلَب[1]:

فــإنّ المنيــةَ مَــنْ يَخْشَهــا   فَسَــوْفَ تُصــادِفُــه أَيْنَمــا

أراد: (أَيْنَما ذَهَبَ، أَوْ أَيْنَما كان)، ومثلُ هذا كثيرٌ في القُرآن.

وربما لم يكن الكتاب أَنْ يفصلوا بين المتشابِهين بزيادة أو نقص فتركوها على حالهما، واكتفوا بما يدلّ من متقدّم الكلام ومتأخّره، نحو قولك في الكتاب: (للرجلين: (لن يَغْزُوَا) وللجميع: (لن يَغْزُوْا)، وكذلك للواحد فلا يُفْصل بينَ الاثنينِ والجميع والواحد، وإنّما الذي يزيده الكُتّاب للفرق بين المتشابهين حروف المدّ واللين، وهي (الأَلفُ، والواوُ، والياءُ) لا يتعدَّوْنَها إلى غيرها ويبدلونها من الهمزة، أَلا ترى أَنهم قد أَجمعوا على ذلك في كتاب المُصْحفِ.

---

(١) شرح التصريح: ٢/ ٢٨٢، معجم الشواهد: ٣٣٩

وأما ما يَنْقُصون للاستخفاف فحروف المدّ واللّين وغيرها، وسترى ذلك في موضعه - إن شاءَ اللهُ تعالى -)[1] انتهى كلامه. وهو مبني على ما كان عليه المتقدِّمون مِن الكتاب من زيادة الألِف بعدَ واو الفعل في غير المُصْحفِ كما سبق عن النووي على (مُسْلِم)[2] وقد عَرَفْتَ من البابِ السابِق ما استقرّ عليه رأيُ المتأخِّرين من تخصيص زيادة الألف بواو الضمير المتطرِّفة، أي: التي لم يتّصل بها ضمير المفعول على ما بيّناه هناك[3].

كما أَن كلامه في زيادة الياء مبنيّ على زيادتها في المُصحف التي ذكر في (جمع الجوامع)[4] عدة مواضع منها زادوا فيها الياء فيه، ولم أجد موضعاً زادوها فيه في الخطّ القياسي إلاّ على ما قيل في (خطائه، وملائه) ونحوها، لكن قول شارح الشافية في الكلام على (عمرو) المتقدم (أن المضاف للضمير لا يفصل منه بحرف زائد)[5] يقتضي أن (الياء) غير مزيدة، وقد جعلتُ في هذا الباب ستّةَ فُصولٍ، وتتمة الباب.

---

(١) أدب الكاتب: ١٨٢.

(٢) ينظر ص١٨٩، ١٩١.

(٣) ينظر ص١٩٢.

(٤) الهمع: ٢/ ٢٤٣.

(٥) شرح الشافية: ٢/ ٢٧٤.

الفَصْـــلُ الأوّل

في حذفِ الهمزة من الحشو، وحذفها من الطرف

قد عرفتَ مما سبق في فصلها(١) أنها لا تسهّل في أول الكلمة، وإنما التي يَعتريها ذلك ما كانَتْ حَشْواً أَصالةً، أو عَرَضَ لها التوسُّط، أو كانت طرفاً ظاهراً أو تقديراً.

فأمّا التي في الحَشْو والمتوسّطة عارضاً فتُحذف في حالتين:

الأُولَى: وتحتها ثلاث صور: أن تكون مسبوقةً بحرف مدٍّ كصورتها بأن تكون مفتوحة، والسابق ألف، نحو: (تَثاءَبَ، وتَساءَلَ)، ونحو: (جاءَه ـ للمفرد ـ)، و(كِساءَه، وجَزاءَه) حال النصب، بخلاف ما إذا كانت مضمومة، نحو: (التَّثاؤُب)، و(عَطاؤه، وجَزاؤه) حال الرفع، أو كانت مكسورة، نحو: (التَّنائِف، والشَّمائِل، والبائِع)، و(قَضائِه)، وكِسائِه) حال الجر، أو أن تكون مسبوقةً بواو ساكنةٍ وهي غيرُ مكسورةٍ، نحو: (السَّمَوْءَل، وتَوْءَم، وضَوْءَهُ، ووُضُوءَه) بخلاف ما إذا كانت الهمزةُ مكسورةً كـ(مَوْئِل، وضَوْئِه، ووُضُوْئِهِ) فإنّها تُرسَمُ حينئذٍ بحرف حركتها، أو أن تكون مسبوقة بياءٍ ساكنةٍ أيضاً، سواءٌ كانت هي ـ أيْ: الهمزةُ ـ مفتوحةً، نحو: جَيْئَل، أو مكسورةً، مثل: (عَذابٌ بَئِيس)، أَو مُطْلقاً، نحو: (شَيْئُك، وفَيْئُك) مضافين للضمير بالحركات الثلاث، فتحذف الهمزةُ في ذلك كلّه للإدغام في غير الألف، وللتسهيل فيها، وكراهة اجتماع المثلين.

---

(١) ينظر ص٨٦، ٨٨

والثانية: أَنْ يكون بعدَ الهمزةِ حرفُ مدٍّ كصورتها لو صُوِّرَتْ، ولم يكن ذلك المدُّ أَلِفَ الضمير ولا ياءَ المخاطبة، ولا ياءَ المتكلِّم، ولا ياءَ نسبة، وذاك نحو: (قَرَءُوْا، واقْرَءُوْا، ويَقْرَءُوْن، ولم يَقْرَءُوْا، ورَءُوْس).

وفي (المُسْتهْزِؤُن) الخلاف المتقدّم[1] في (سُئِل، ويَسْتَهْزِؤن) ولكن العملَ على مذهب الأَخْفش في رسم الهمزة المضمومة بعد الكسرة ياءً[2] دونَ مَذْهبِ سيبويه القائلِ بحذفِها ـ كما قدّمنا في الباب الثاني[3] ـ.

ولا تُحذف الهمزةُ من نحو: (شَيْئِث، وضَيْئِل) لِئلاّ يُلتبس بفعل.

وخرج بقولهم: (حرف مدّ) علامة التثنية في نحوِ: (الرَّجُلَيْنِ المستهزِئَيْنِ).

وبقولنا: (ولم يكن المدُّ أَلفَ الضمير [ولا ياءَ المخاطَبة، ولا ياء المتكلّم، ولا ياءَ نسبة]) ما إذا كان المدّ ضميراً أو غيره مما ذكر معه، نحو: (إِنّهما قرأَا، أَوْ لم يَقْرأَا، أو سيَقْرأَانِ، ويا هندُ لا تَقْرَئي، وأَنْتَ رِدْئي، وهذا جُزْئي) ففي ذلك لا تُحذفُ لئلاّ يُلتَبس المُسندُ للاثنين بالمسندِ للواحدِ في المثل الأَول، ولئلاّ يُلتبس بالمسندِ للنسوة في الثاني، ولئلا يُلتبس بفعل آخر في الثالث، ويلتبس بالنّعت القبيح في الرابع، على أنه تقدّم أَن ياءَ المتكلّم أصلُها الفتح ـ كما قاله في شرح الشافية[4] ـ فلا تكون حرفَ مدٍّ، وكذلك ياءَ النّسبة ليست حرف مدّ لأنّها مشدّدة.

وأما التي في الطرف ظاهراً أو تقديراً فكذلك تُحذف فيَ حالتين:

---

(١) ينظر ص٨٨.

(٢) هذا هو المعمول به والمتفق مع القاعدة في اتباع أقوى الحركتين وصورتها تكون (المستهزئون، ويستهزئون) على الياء.

(٣) ينظر ص٩٦.

(٤) شرح الشافية: ٢/ ٢٧١.

الأُولى: أن تكون مسبوقةً بألف، نحو: (دُعاء، ونِداء، وجَزاء، وفُجاءَة، وقِراءَة، وعَباءَة). أَو مسبوقةً (بواو) مدٍّ، أولِيْنٍ، نحو: (وُضُوْء، وضَوْء، وسُوْء، وسَوْء، وسَوْءَة، وشَنُوْءَة). أَو مسبوقةً بياءٍ كذلك، نحو: (هَنِيْءٌ، وشَيْءٌ، وخَطِيْئَةٌ، وهَيْئَةٌ) ففي كلّ ذلك لا يكونُ للهمزة صورة، وإنما النبرة، أي: السنة المرتفعة لتركز عليها قُطعة الهمزةِ نظراً لِلُغةِ التحقيق ـ كما سبق ذلك[1] ـ.

وقد تكون الهمزةُ مُكْتَنَفَة بمدَّيْنِ سابِقٍ ولا حقٍ وهما أَلفان، أو واوان، أو ياآن، نحو: (ترآه، ويسُوْءُوْن، ولا تُسِيْئِيْ يا هندُ). أَو الأول ألف، والثاني ياء، كـ(إسرائيل). أو الثاني واوا، مثل: (باءُوْا، وجاءُوْا). أو الأَول واو مدّ، والثاني ألف مرسومة ياءً، كـ(السُّوْءَىٰ)، أو كانت الثانيةُ ضميرَ تثنيةٍ مثل: (لم يَبُوْءَا)، أو كانت الأُولى ياءَ مدٍّ والثانية أَلف الضمير، مثل: (لم يَجِيْئا، ولم يَفِيْئا). أَو كانت واقعة بين مدٍّ ولين كـ(المَوْءُوْدَة، وهذا فَيْئِيْ).

فمقتضى القياس أنّها تحذف لاجتماع الأمثال، والعمل الآن على عدم الحذف في المثال الأخير. وكذلك لا تُحذف في نحو: (ورائي، والكِسائي) على ما عَلَيه الأَكثرون ـ كما سبق عن الشافية[2] ـ وعملُ أَكثر النُّسّاخ الآنَ بمصر على الحذف، وله وجه بالنسبة للمضاف إلى ياء المتكلم فإنّه يجوز بناؤه على قصر الممدود، فيقال: (وَرَايَ، ورِدايَ) بفتح الياء، بخلاف المنسوب الممدود كـ(الكِسائيّ).

أَمّا المنسوبُ الذي يَصحُّ بالوجهين: المدُّ والقَصْرُ مهموزاً فيهما كـ(النَّسائي) فيصحّ كَتْبُه بياءٍ واحدةٍ بعدَ الأَلِف جرياً على أَحد الطريقين المتقدِّمَيْنِ في رسم الهمزة المكسورةِ المتّصلةِ بشيءٍ آخرَ أَلفاً، ويصح كتبُه بياءَيْنِ: إما بِألف على المدّ، أو بدونها على القصر، كما كتبوا (الشَّنَئِيّ) بياءٍ مهموزةٍ لكن لم تقع كتابة (النسائي) بدون ألف في كتب المُحَدِّثِيْن.

---

(١) ينظر ص٨٨.

(٢) ينظر ص٢١٢.

الفصل الثاني
فيما يحذف من همزات الوصل

قد سبق في باب الزيادات أنّ همزةَ الوَصْل تُزاد في ثلاثةِ أَنواع[1]، ومعلـوم أنّها من الزيادات في أَوّلِ الكلمةِ. فالآن نتكلم عليها من حيث الحذف.

أما النوع الأول: وهو (الْ) الحرفية، أو الاسمية، فتُحذفُ ألفها في ثلاث حالات:

الحالة الأولى: أن تدخل عليها همزة الاستفهام كأن تقول: (آلرَّجُلُ خَيْرٌ أَم المرأَةُ؟) فتحذف خطّاً كراهةَ اجتماع المثلين، وموافقةً لحذفها لفظاً بمعنى أَنها تبدل مدّاً، أو تُسهّلُ ـ كما في الخلاصة[2] ـ، كقوله تعالى: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ [الأنعام:١٤٣]. وقد يتعين التسهيل ولا يجوزُ المدُّ، فتثبُتُ الألفُ، وذلك في الشعر، كقوله[3]:

أَالحَـقُّ ـ أَنْ دارُ الـرَّبـابِ تَبـاعَـدَتْ   أو انْبَـتَّ حَبْـلٌ ـ أَنَّ قَلْبَـكَ طـائِـرُ

فإنّ الوَزْن لا يستقيم إلا بالتسهيل دون المدّ، إذ لا يجتمعُ في الشعر ساكنان وإنْ جاز المدُّ عربيةً. اهـ قاله مُحَشّي الجزرية. وقال في الشافية[4]: ويجوزُ إثباتُها خطّاً فيما يلتبس فيه الخبرُ بالاستِخْبار، أي بأَنْ لم يكنْ في الكلام

---

(١) ينظر ص١٨٩.

(٢) ينظر ص٤٧.

(٣) هو عمر بن أبي ربيعة: الديوان: ١٠١، الكتاب: ٣/١٣٦، معجم الشواهد: ١٥٥.

(٤) شرح الشافية: ٢/٢٧٦.

معادل للهمزة إلاّ في نحو: ﴿ قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ﴾ [يونس:٥٩]، ونحو: ﴿ ءَآلْـَٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ ﴾ [يونس:٩١] فلا تكتب فيهما.

والحالة الثانية: أن تدخل عليها اللام الحرفية سواء كانت للجرّ أوْ للقسم، أو للتوكيد، أو للاستغاثة، أو للتعجب، كقوله تعالى: ﴿ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ ﴾ [التوبة:٦٠] ﴿ وَإِنَّهُۥ لَلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ ﴾[1] [البقرة:١٤٩] ﴿ وَلَلْءَاخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ ٱلْأُولَىٰ ﴾[2] [الضحى:٤] وكقوله[3]:

يا لَلرّجال عَلَيكُم حَمْلَتي حُسِبَتْ [إنَّ الضّعيفَ عَلَى الأَجوادِ مَحْمولُ]

والحالة الثالثة: أنْ تدخل عليها (مِنْ) أو (علَى) أو (بَنُو) ويقتصر على الحرف الأول من هذه الثلاثة، نحو: (مِلْمال، وعَلْماءِ، وبَلْعَنْبَر) ـ كما ذكرناه في الباب الأول[4].

وقولُنا (اللاّم الحَرفيّة) للاحترازِ عن اللام الفِعْلِيّة، نحو: (اذهبْ فلِ الأُمورَ مُدَبِّراً)، فإنّ هذه اللامَ فعلُ أَمْرٍ من اللفيف لا تُوصَلُ بالاسم الظاهرِ إلاّ في حال المحاجاة والألغاز ـ كما سبق[5] ـ.

وقولُنا أوّلاً (ال) الحرفية.. إلخ للاحتراز عن (ال) التي هي جُزءٌ من الكلمةِ ولا تُدغم في التاء مِن نحو: (الْتِقاء، والْتِقاط، والْتِماس، والْتِئام) فإنّ الألفَ لا تُحذفُ منها عند دُخول اللاّمِ عليها، كقولك: (قَصَدْتُهُ لِالْتماس معروفه)، وكقولِ النُّحاة: (وحُرِّكَ بالكَسْرِ لالْتِقاءِ السّاكنَيْنِ)، ويَقَعُ مِن بعض

---

(١) الآية تقدم ذكرها في ص٥٠.

(٢) تقدم ذكرها في ص:٥٠.

(٣) الأبكار الحسان: ١٧، والرواية فيه: يا أهل طه

(٤) ينظر ص٥٢.

(٥) ينظر ص٥٣.

جَهَلَة النُّساخ أنه يُوصِلُ اللاَمَ الجارةَ بلام الكلمةِ ويحذف الألفَ، وهذا مِن الاشْتِباه عليه، كما أنَّ بعضَ الأغْبياء بعكس المتقدّم يزيدُ أَلِفاً قبلَ لام الأَمر الساكنةِ إذا دخلَتْ عليها الفاءُ مثل: (فاليقاتل) (فَاليَتَوكّلْ) (فَالْيَتَأَمّلْ) كأنّه توهّم أنّها مثلُ لام التَّعريفِ الواقعةِ بعدَ الفاء.

النوع الثاني: وأما النَّوعُ الثاني وَهُو المصادِر التِّسْعَةُ وما تصرّف منها من الماضي والأَمر، فقد سبق[1] أنّه لا تُحذف أَلفُها ولو وُصِلَتْ بـ(الْ) أَوْ دخلَتْ عليها اللاَمُ أَو الفاءُ، بل تبقى الأَسماءُ على ما كانت تكتب به قبلَ دخولِ (الْ) أو اللاَم، نحو: (الائْتِمام، ولِإئْتِمامِه) لخوف الالتباس باسمٍ آخر.

وأَمّا الأَفْعالُ التي تدخل هي عليها فمنها ما تتغيّرُ أَلِفُها بعدَ دخولِ الفاء، نحو: (فأْتَزِرْ، فَأْتَمِنْ). ومنها ما لا تتغيّر خوفَ اللَّبْس، نحو: (فائْتَمّ). هذا ما ظهرَ لي، وتقدّمت الإِشارة إليه في فصل زيادة همزة الوصل[2]. وإنما نقول هنا: تُحذف الألف من الأفعال الماضية ومن مصادرها في صورة واحدة وهي ما إذا دخلت عليها همزة الاستفهام أو همزةُ التَّسْوية، كقوله تعالى: ﴿ أَصۡطَفَى ٱلۡبَنَاتِ عَلَى ٱلۡبَنِينَ ﴾[3] [الصافات: ١٥٣]، ﴿ أَسۡتَكۡبَرۡتَ أَمۡ كُنتَ مِنَ ٱلۡعَالِينَ ﴾ [ص: ٧٥]، ﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ أَسۡتَغۡفَرۡتَ لَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تَسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ ﴾ [المنافقون: ٦] (أفتراءٌ على الله قُلْتَ كيت وكيت أَمْ اجتراءٌ؟)، (آتِماراً قُلْتَ كذا وكذا أَمْ اخْتِياراً؟) (آتِماناً فَعَلْتَ ذلك أَمْ اخْتِياناً؟) ففي هذه الصُّورِ تُحذَفُ أَلفُ الوَصْلِ من الأفعال الأربعة، ومن الأَسماء الثلاثة التي تلي همزة الاستفهام. وتحذفُ الياءُ التي كانت تكتب بعدَ الألفِ في (ائْتِمار، وائْتِمان)، وأما الأَلف الموجودةُ لفظاً لا خطّاً بعد همزة

(١) ينظر ص: ١٨٧.

(٢) ينظر ص: ١٨٥.

(٣) الآية تقدم ذكرها في ص١٠٥

الاسْتِفهام فهي همزةُ فاءِ الكلمة انقلبت مدّاً لِوُقوعها ساكنةً بعد الهمزة السابقة.

ومثلُ همزة الوصلِ همزةُ المتكلم في الفعل المضارع إذا دخلَتْ عليها همزةُ الاستفهام، كقول الفاروق رضي الله عنه للنبيّ ﷺ: «آشْتَرِيْهِ»[1] للفرس الذي أعطاه في سبيل الله ثم وجده يُباع، فإن (القسطلاني) ضبطه بمدّ الهمزةِ، أيْ: هل أَشْتَريه؟ ـ كما سبق عند التكلم على الهمزة المتوسطة تنزيلاً[2].

النوع الثالث: وأمّا النوع الثالث وهو همزات الوَصْل في الأَسماء التِسْعةِ[3] فلا يَحذف منها شيء إلاّ ألف (اسم، وابن) بشروط تأتي.

همزة اسم:

فأما همزة (اسم) فتحذفُ في مَوْضِعَيْن:

الأوّل: أَنْ يسبقها همزة اسْتِفهامَ، كأنْ تقول: (أَسْمُكَ زَيْدٌ أَمْ عَمرو)؟

الثاني: في البسملة الكريمة الكاملة، فتحذف منها أَلِفُ (اسم) لكثرة الاستعمال بشرط أنْ لا يذكر متعلق الباءِ لا متقدِّماً ولا مُتأخّراً، فإن ذكر متقدماً، نحو: (أَتَبَرَّكُ بِاسْمِ الله) أو (أَستَعِينُ باسْمِ الله) أو مؤخراً، مثل: (باسم الله الرحمن الرحيم أَسْتفتحُ، أو أستعين) مثلاً لم تحذفْ. وكذا لا تحذف إذا اقتصر على الجلالة، ولم يذكر (الرحمٰن الرحيم) كما في قوله تعالى: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرٜىٰهَا﴾ [هود: ٤١] ـ كما نصّ عليه في الشافية[4]، قال: وهو الأصح خلافاً

(١) تقدم في ص١٠٥.

(٢) تقدم في ص١٠٢.

(٣) هي: اسم واست وابن وابنم، واثنان واثنتان وامرؤ وامرأة وايمن

(٤) شرح الشافية: ١/ ٢٨١، ٢/ ٢٧٥.

للفرّاء[1] ـ أقول: وصرّح به الأَسْنَوِي في المُهِمّات عند قول المِنهاج[2]: (ويقول داخلُ الخلاءِ باسمِ اللهِ، اللّهُمّ إنّي أعوذ بك مِن الخُبْثِ والخبائِثِ)، وقال في (الهمع): جوّز الكسائيّ حذفَها ولو أضيف الاسم إلى غير الجلالة، كالرحمٰن والقاهر)، وردّه الفرّاء وقال: (هذا باطل ولا يجوز أن تحذف إلا مع الله لأنها كثرت معه، فإذا عدوْتَ ذلك أَثْبَتَّ الأَلف وهو القياس)[3] اهـ.

همزة ابن:

وأَما ألف (ابن) فتحذف في ثلاثة مواضع:

الأول: إذا دخلت عليها همزة الاستفهام، كأَنْ تقولَ مُستفهِماً (أَبْنُكَ هَذا؟).

الثاني: إذا دخلت عليها (ياء النداء)، نحو: (يابْنَ القاسِم، يا بْنَ آدم) فتحذف ألف (ابن) كراهةَ اجتماع ألفين، وقيل إن المحذوف هنا ألف النداء لا ألف (ابن) فإنها اتّصلت بالياء ـ كذا في الهمع[4] ـ.

الثالث: إذا وقع (ابنُ) بن علمين متناسبين، بأَن يكونَ ثانيهما أباً للسابق ولو تنزيلاً، بِشَرْط أَنْ لاَ يُنوّن الأَوّل ولم تقطع همزة (ابن) لضرورة وزن، وأن يكون (ابن) متّصلاً بالعلم الأول على أنه نعتٌ له، غيرُ مقطوع ولا بدلٌ منه، ولا خبرٌ عنه، ولا مُسْتَفْهَمٌ عنه، وأن لا يكون (ابن) أَولَ سَطْرٍ. فإذا توفّرتْ هذه الشروطُ وجب حذفُها صناعة.

---

(١) الهمع: ٢/ ٢٣٦.

(٢) المنهاج: ١/ ١٢٨.

(٣) الهمع: ٢/ ٢٣٦.

(٤) الهمع: ٢/ ٢٤١ (أقول: الاختلاف هنا في أيّ الحرفين حذف واهٍ) والأحسنُ الإعراض عن ذكره.

ووجَبَ تركُ تنوين العَلَم الأول لفظاً ـ كما نص عليه السيوطي في النسب من (جمع الجوامع)[1]، وكذا الدماميني على المغني[2] ـ.

وإنْ فُقِدَ شَرْطٌ منها وجَبَ إثباتُها، قال الحريري في (الدّرّة): وإنّما حُذِفَتْ الألفُ من (ابن) لِيُؤْذِن تنزّلُه مع الاسم قبلَه منزلةَ الشيءِ الواحدِ بشدّة اتّصال الصفة بالموصوف، وحلولَه محلّ الجزءِ منه، ولهذه العلّةِ حُذِفَ التنوين من الاسم قبلَه ولو نَصْباً، كأَنْ تقول: (رأيتُ عليَّ بنَ محمّدٍ) كما يحذف من الأسماء المركّبة، نحو: (بَعْلَبَك، ورامَهُرْمُز)[3] اهـ. قال الصبّان في باب النداءِ: (ولا فرق في العلم في جميع ما ذكر بين الاسم والكنية واللقب على ما صرَّح به ابن خروف، وجزم (الراعي) بوجوب تنوين المضاف إليه وكتابة ألف (ابن) إذا كان الموصوف بـ(ابن) مضافاً، كما في (قام أبو محمد ابنُ زيد) واختارَه الصَّفَديّ في تاريخه بعد نقل الخلاف، واختاره أيضاً إذا كان المضافُ إليه (ابن) مضافاً)[4]. انتهى كلام الصبان. ويرده قول (الهمع) ولا فرق في العلمين بين أن يكونا اسمين أو كُنيتين أو لقبين أو مختلفين، نحو: (هذا زَيْدُ بْنُ عَمْرو) و(هذا أَبو بكرِ بْنُ أَبي عبدِالله) و(هذا بَطّةُ بْنُ قُفّة)، ويُتَصَوّرُ في المختلفَيْنِ ستّةُ أمثلةٍ.

وحكى (ابنُ جِنّي) عن متأخّري الكُتّابِ أنّهم لا يحذفون الألف مع الكُنية تقدمت أو تأخرت، قال: وهو مردود عند العلماء على قياس مذهبهم، لأن

---

(١) الهمع: ٢/ ٢٣٦.

(٢) هذا من حاشية الشمنى على المغني، ٢/ ٢٦٤، وأما الدماميني فلم يكمل الكتاب لتعذره بالوفاة إلى رحمة الله تعالى، وكان آخر ما انتهى إليه الأمر الثالث السببية في بحث (الفاء) وبه انتهى الجزء الأول من الشمني ينظر: ١/ ٣٢٠.

(٣) درة الغواص: ١٢٥.

(٤) حاشية الصبان: ٣/ ١٤٦.

حذف التنوين مع الكُنَى كحذفه مع الأسماء وإنما هو جعل الاسمين اسماً واحداً، فحذف الألف لأنه توسّط الكلمة)[1] اهـ. وقال العلامةُ الأميرُ على المُغْني: (وفي حكم العلم الشامل للكُنية واللَّقَب ما كنى به عنه مِن فلان وفلانة)[2] اهـ. وقال الأشموني: (يلتحق بالعلم (يا فُلانُ بنُ فُلانٍ) و(يا ضَلُّ ابنُ ضَلّ) و(يا سيّدُ بنُ سيّد)[3] اهـ. و(صَلْمَعَة بنُ قَلْمَعة) و(هَيَّانُ بنُ بَيَّان) و(هيُّ بنُ بَيّ)، وكل هذه كناية عمن لا يعرف هو ولا أبوه، (هيّ) علم جنس ـ كما في الصبان[4] ـ. وقال ابن قتيبة الدينوري في (الأدب): (وإنْ نَسَبْتَهُ إلى لَقَبٍ قد غلب على اسم أبيه أو صناعةٍ مشهورة قد عرفه بها، كقولك: (زيدُ بنُ القاضي) و(محمدُ بنُ الأميرِ) لم تلحق الألف، لأنّ ذلك يقومُ مقامَ اسمِ الأَب)[5] اهـ. ونقله صاحب الكليات[6]، وناظم جمع الجوامع[7]، هذا هو الصواب في النقل، لا ما نقله عنه العلامة الخُضري على ابن عقيل في باب النداء[8].

قلت: ومِنْ ذلك: (الإمامُ بْنُ الخَطيب) ـ للفخر الرازي، فإنّ أباه كان مشهوراً بـ(خَطيب الريّ)، ومثله: (الإمامُ بْنُ السّبْكي)، و(البَدْرُ بنُ الدّمامِيْني) و(بدرُ الدين بنُ الناظِم) و(محمدُ بنُ الجَزَري) وكلُّ ما حُذِفَ منه أَلفُ (ابن) يُحذفُ التّنوين من الاسم قبلَه، ومثل (ابن) (ابنة) في هذا الحكم ـ كما في

(١) الهمع: ٢/٢٣٦.

(٢) حاشية الأمير على المغني: ٢/ ١٧٣

(٣) الأشموني: ٣/١٤٦.

(٤) حاشية الصبان: ٢/١٤٦.

(٥) أدب الكاتب: ١٨٤.

(٦) الكليات: ٦.

(٧) الهمع: ٢/٢٣٦.

(٨) حاشية الخضريّ: ٢/ ٨١.

الأشموني[1]، ورجّحهُ الصَّبانُ خلافاً لما في (الأدب)[2]، وإنْ قلده صاحب الكليّات في مَوْضع، وقد خالفَه في مَوْضِعٍ آخر، بخلاف (بِنْت) فَلَيْست مثل (ابْنَة) وقال في (الهمع): (وشَرَطَ ابن عصفور أن يكون (ابن) مذكّراً ـ يعني بخلاف ابنة)، قال أَبو حيان: (وهو خلاف ما جَزَم به ابن مالك من إلحاق (فلانة بِنْت فلان) بـ(فلان بن فلان)[3] اهـ. ولهذا قال الصبّانُ في باب النداء (وشَرَط بَعْضُهم في العَلَمَيْنِ التذكيرُ وغَلّطوه، فنحو: (يا زَيْدُ بنَ فاطِمة) كـ(زَيْدُ ابنَ عَمْرٍو) ـ كذا في الفارضي ـ، قال شَيْخُنا: (ويَنْبَغي أَن يُزادَ في الشروط كون لفظ (ابن) مفرداً لا مثنى ولا مجموعاً)[4] اهـ. و(يا هِنْدُ بنْةَ فاطِمة) مثل (يا زَيْدُ بنَ فلانة) ـ كما في حواشي ابن عَقيل[5] ويشير إليه كلام الأمير المتقدم[6] ـ واشتَرط بَعْضهم[7] أن تكونَ البُنُوَّةُ حقيقيةً ليخرج (ابن التبني) أخذاً من قول الزركشي: لا (تحذف) الألف من (المِقداد ابنِ الأَسْوَد)، لأَنَّ المقدادَ ابنُ عَمْرٍو، ونُسب إلى (الأسود) لأنه تبنّاه في الجاهلية)، لكن ردّه الدماميني، وقال: (كَوْنُ الأُبُوَّةَ حقيقةً لم أَرَهُم تعرّضُوا لاشتراطِه، فمن أَينَ أَخَذَ الزركشي هذا الكلام)[8] اهـ. وقد صرَّحَ القَسطلاني وكذا العلامة الشرقاوي في شَرحِهِ على الزَّبِيْدِي أَول كتاب المغازي بِوجوبِ حذف أَلِف (ابن) خطّاً من (المِقداد

---

(١) الأشموني: ٣/ ١٤٦ وينظر معه حاشية الصبان.

(٢) أدب الكاتب: ١٨٤.

(٣) الهمع: ١/ ١٧٦.

(٤) حاشية الصبان: ٣/ ١٤٤.

(٥) حاشية الخضري: ٢/ ٧٤.

(٦) ينظر ص٢١٨.

(٧) هو النووي في شرح مسلم ينظر حاشية الصبان: ٣/ ١٤٤.

(٨) لم أعثر على النص، وقد ذكرنا أن الدماميني توفي ولم يكمل شرحه للجزء الثاني من المغني ينظر شرح الدماميني: ١/ ٣٢٠.

ابنْ الأَسْود) وقال: (لِوُقوعِهِ بين علمين، وإنْ لم يكن الثاني أباً للأول حقيقة خلافاً لمنْ وهِم في ذلك)[1] اهـ. وقال الشِّهابُ الخفاجيّ في شَرْحِ الدُّرّة: (ومِنْهم من اشترط في الكُنْيَة اشتهارَهُ بها، وأمّا إذا وُصِف باسم الأَب الأعلَى فعند المصنِّفِ ـ يعني الحريري ـ لا تُحذفُ)[2] وفي شرح التسهيل: (إنّها تُحذَفُ على الصحيح، وأنشد سيبويه:

[جِئْني بِمثلِ بَني بَدْرٍ لِقَوْمِهِم] أَوْ مِثْلَ أُسْرَةِ مَنظورِ بنِ سيّارِ

ومنهم مَنْ جوَّز الحَذْف إذا نُسِب إلى الأُمّ، وعندي أنّه إذا اشتُهِر بها أو لم يُنْسب إلى غيرِها جاز)[3] اهـ. أَيْ: كـ(عيسى بنِ مَرْيَم، ويُونُسَ بنِ حَبيبٍ، ومحمدِ بنِ حبيبٍ، وعَمْرِو بنِ الإطْنابةِ، والرّمّاح بنِ ميّادَةَ، ـ الشاعِرَيْنِ، كما في القاموس[4] ـ.

وعُوْجِ بنِ عَناق ـ ويقال ابن عُنُق، فإن أُمَّه (عُنُق) إحدى بناتِ آدم لِصُلْبه ولا أَبَ له لأنّه مِن زِنا ـ كما في تفسير سورة المائدة من أبي السعود[5]، وكذا الصفحة ٢٦٣. من خامس القسطلاني[6] ـ.

وأما سيِّدُنا (يُونُسُ بْنُ متَّى) فالمشهورُ أنّ (متّى) أُمُّه، حتى قال (الجلال) في أَوّل (حُسْنِ المحاضرة) وكذا في (المُزْهِر): لا يُعرفُ نَبِيٌّ باسم أُمّه غيرَ (عِيسَى بْنِ مَرْيَم) و(يُونسَ بْنِ متَّى) لكن صاحب القاموس في باب التاء، قال

(١) شرح القسطلاني: ٥/ ٥٥، شرح الترمذي: ٣/ ١١١

(٢) شرح درة الغواص: ٢٥٣.

(٣) البيت لجرير، ينظر الكتاب: ١/ ٩٤.

(٤) القاموس: مادة (طنب) و(ماد).

(٥) تفسير أبي السعود: ٢/ ١١.

(٦) شرح القسطلاني: ٥/ ٣٩٣.

إنّ (مَتَّى) أَبوه، ويقال فيه (متتى) بالفكّ[1] اهـ. وكذا في حديث البخاري عن ابن عباس: لا يَنْبَغي لأحدٍ أن يقول: (أَنا خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بنِ متّى)[2] ونَسَبه إلى أَبيه. قال القسطلاني: (وبه يُردّ على مَن قال (متّىٰ) أُمُّه)[3]، فانظره في الجزء الخامس بعد الصفحة (٣٠٠).

أقولُ: وممّنْ اشتُهِر بأُمّه سيّدُنا (مُحمّدُ بنُ الحنَفيّة) رضي اللهُ عنه، و(عبد اللهِ بنُ أُمّ مَكْتوم) مؤذّنُ النبيّ ﷺ، و(مُعاذُ بْنُ عَفْراء) من الأَنصار، و(عبدُ اللهِ بنُ سَلول) رأْسُ المُنافقين، و(إِسماعيلُ بنُ عليّة) مِن رواة الصحيحين، وغيرُه ممن نراه في الصحيحين من الرواة أَو المحدّثين منسوباً إلى أُمّه مرسوماً بغير أَلف، كـ(مُعاوية) فإنه يُقال فيه تارةً (مُعاويةُ بْنُ هِنْدٍ) وكذا (عَمْرو بْنُ هِنْدٍ) ـ مَلِكُ الحِيْرَةِ ـ.

أَو مَنْسُوباً إلى جَدِّه لشُهرته به، كـ(عبد الله بنِ مَسْعودٍ)، فإنّ أَباه (عُتْبَةُ)، و(مُحمدِ بنِ شِهابِ الزُهْريّ) فإن أَباه (مُسْلِمٌ)، و(يَحْيَى بنِ كثيرٍ) ـ أَبوه عبدُ الله ـ، ومثلُه (عبدُ العزيز بنُ الماجُشُوْن) و(بكير بنُ الأَشَجّ)، وكذا (إِسْحَقُ ابنُ نَصْرِ المَرْوَزِيّ) ـ أَبوه إِبراهيم، بل رأَينا فيهما مَن هُو مَنْسوبٌ إلى جدّ الجدِّ، مِثلُ: (يعقوبَ بنِ عبدِ القاري)، ومن أَسماء الحُفّاظ (الشِهابُ أَحمدُ بْنُ حَجَرٍ العَسْقَلانيُّ) فإن أَباه (عليُّ بنُ حَجَرٍ)، وكذا (ابنُ مالكٍ). وبالجملة فالمدارُ على الاشْتِهار وقد قال الصادِقُ المصدُوقُ[4]:

أَنــا النبــيُّ لا كَــذِبْ أَنــا ابــنُ عبــدِ المُطّلــبْ

(١) القاموس مادة (متت).

(٢) البخاري: ٤/ ١٩٣.

(٣) شرح القسطلاني: ٥/ ٣٩٣.

(٤) البخاري: ٤/ ٣٩.

فكلُّ مَنْ نُسِبَ إلى مَن اشْتُهِرَ به مِن أُمّ أو جدّ يُحذف وجوباً تنوينُه لفظاً وألف (ابن) خطّاً، قال الأشْمونيّ[1]: (وإن نُوِّنَ فللضرورةِ أيْ: كقوله[2]:

جاريةٌ مِن قَيْسٍ ابنِ ثَعلَبَهْ

أيْ: فيجبُ عند التنوين إثباتُ الألِف.

وكذا يجب إثباتُ الألِف إذا لم يُجعلْ (ابن) نعتاً أول، بل جُعل بدلاً أو منادىً، أو نعتاً مقطوعاً، أو فَصَل بين (ابْن) وموصوفِه فاصلٌ نعتاً كان أو ضبطاً أو وزناً، أو ضميرَ فَصْل، كأن قيل: (أَحمدُ المُرْجَى ابنُ فلانٍ)، ومن ذلك قول مسلم في صحيحه[3]: (أن المقدادَ بْنَ عَمْرٍو ابنَ الأَسْوَدِ) قال النووي في شرحه: الصوابُ تنوينُ (عَمْرٍو) مَجروراً، ونَصْبُ (ابن) وكتابتُه بألفٍ لأنّه صِفةٌ للمقداد، وهو مَنْصوبٌ فنصب، وليس (ابن) هنا واقعاً بين علمي متناسبين، فلهذا قلنا: يتعيّن كتابتُه بالألِف ولو قُرِىءَ (ابنِ الأَسْوَدِ) بجرّ (ابن لفسدَ المعنى وصار (عمرُو) ابنَ الأَسْوَدِ، وذلك غَلَطٌ صريح. ولهذا الاسم نظائر، منها: (عبد الله بْنُ عمرو ابنُ أُمّ مكْتُومٍ) و(عبدُ اللهِ بنُ أُبَيّ ابنُ سَلول) و(عبد الله بنُ مالكٍ ابنُ بُحَيْنَةَ) و(مُحمّدُ بنُ عليّ ابنُ الحَنَفِيّة) و(إسمعيلُ ابنُ إبراهيمَ ابنُ عليّة) و(إسحقُ بنُ إبراهيمَ ابنُ راهويه) و(محمدُ بنُ يزيدَ ابنُ ماجه). فكلّ هؤلاء ليس الأبُ فيهم ابناً لمن بعده، فيتعين أن يكتب بالألف، وأن يعرب بإعراب الابن المذكور أوّلاً. فـ(أُمّ مكتوم) زوجةُ عمرٍو، و(سَلُوْل) زوجةُ أُبَيّ وأُمُّ عبدِ الله، و(بُحَيْنَة) زوجةُ مالك وأُمّ عبد الله، وكذلك (الحَنَفِيَّةُ) زوجةُ عليّ، و(عليّة) زوجةُ إبراهيم، و(راهَوَيْه) هو إبراهيمُ والد إسحق، وكذلك

---

(١) الأشموني: ٣/ ١٤٦.

(٢) هذا البيت مطلع أرجوزة للأغلب العجلي. ينظر الكتاب: ٣/ ٥٠٦، وحاشية الصبان ٣/ ١٤٦.

(٣) صحيح مسلم: ١/ ٩٦.

(ماجَه) هو يزيد، وهما لقبان. ومرادهم في هذا كلّه تعريف الشخص بوصفين ليكمُلَ تعريفه، فقد يكون الشخص معروفاً بأحد وصْفَيه دونَ الآخر، فيجمعون بينهما ليتمّ التعريف لكل أحدٍ)[1] اهـ كلامُ النووي على (مُسْلِم) بحروفهِ من بابِ تَحْريمِ قَتْلِ الكافرِ بعدَ قولهِ: لا إله إلاّ اللهُ محمد رسولُ الله ـ.

وكذا لا تحذف الألِفُ إذا جُعِلِ (ابنُ) مُسْتَفْهَماً عنه، أو خَبراً ولو مَنْسوخاً، كقولك: (هَلْ تميمُ ابنُ مُرّ؟) و(كعبُ ابنُ لُؤيّ)، و(إنّ كَعْباً ابْنُ لُؤَيّ). قال في الدُّرّة: (وذلك لأنّ (ابناً) في الاستفهام والخبر بمنزلة المنفصل عن الاسم الأول، إذْ تقديرُ الكلام: (إنّ كعباً هو ابنُ لُؤَيّ) و(هل تميمٌ هو ابنُ مُرّ؟) فأثبتت الألِف فيه كما أثبتت حالة الاستئناف)[2] اهـ. أي: إذا لم يتقدمْهُ علم كقولهم: (قال ابنُ قاسم) (قال ابنُ مالك) فإن الألفَ حينئذٍ لا تُحذفُ إذْ لم تقع بين علمين. ومثله ما إذا وقعت في أول السطر.

واعْلَمْ أنّ الكُنْيَةَ المصدّرَةَ بـ(الأُمّ) كالمصدرة بـ(الأَب) دون غيرهما من أنواع الكُنى المصدرة بـ(ابن، أو بنت، أو أخت، أو أخ)، كأَنْ يقالَ في ابن ناظم الألفية (بدرُ الدينِ ابنُ ابنِ مالكٍ) فيجب إثبات الألف في (ابن) الأول والثاني، أو قيل (عبدُ الرحمٰنِ ابْنُ أخي الأَصمعي) أو (عَمْرُو ابْنُ أُخْتِ جُذَيْمَةَ الأَبْرَشِ) أو (القاضي تقيُّ الدّينِ عبدُ الوهّابِ ابنُ بنتِ الأَعَزِّ) ففي ذلك تَثْبُتُ الألفُ وإن كان معدوداً عند النُّحاةِ مِن الكُنية، ولعلّ ذلك لقلّة اشْتِهاره في الاستعمال، والحذفُ إنما هو للتخفيف فيما يكثر استعماله ودورانه بينهم على الأَلْسِنَة.

ومثال المصدَّرة بـ(الأمّ) (عبدُ اللهِ ابنُ أُمّ عَبْدٍ) في ابن مَسْعودٍ، و(عَمْرُو بْنُ أُمِّ مكتوم)، و(أَشْعَبُ بْنُ أُمّ حَميدَة) ـ المشهور بالطَّمع ـ وقنعت بنُ أُمّ صاحبِ

(١) شرح النووي: ١/ ٤٣٢

(٢) درة الغواص: ١٢٦.

من الشعراء، وكذا (ابنُ أمِّ قاسم النحوي) وهو المرادي شارح الألفية ـ كما في كشف الظنون[1] ـ.

قالوا: ويُشترط في العلَم المضافِ إلى (ابن) كونُه اسماً ظاهراً لأبيه لا ضميراً، ولا لفظ (أبيه)، فلا تُحذف الألف من (هذا زَيْدٌ ابْنُهُ) وكذا من (زيادِ ابْنِ أبيه) ـ وهو الذي استلحقه معاويةُ بنَسَبِه، وجعلَه من أولاد أبي سفيان، وكان أبوه قبلَ الاستِلحاقِ (عُبَيْداً) ـ كما ذكر قصّته ابن خلكان[2] في صفحة (٤٤١) في تَرجُمةِ يزيدَ بنِ مُفَرِّغ الحمِيْديّ، فلهذا كانوا يُسمّونَهُ تارةً بـ(زيادِ بنِ أَبي سُفْيان)، وتارةً بـ(زيادِ بنِ أُمَيّة)، وتارةً بـ(زيادِ ابْنِ أبيه).

أقول: وهلاّ جعلوه مثلَ المكنّى عنه فلا أقل من أن يكون مثلَ: (هيِّ بنِ بيّ) ـ للرجل المجهول ذاتاً وأباً، أو (فُلانِ بنِ فلان)، أو (جابِرِ بنِ حَبّة) ـ للخُبْز ـ، أو (الحَرِث بنِ هُمامٍ) ـ الذي في مَقامات الحَرِيري ـ إلاّ أنْ يُقال: إنّ الأول وما بعدَهُ أعلامُ أجناسٍ ـ كما يؤخذ من كلام الصبان[3] ـ.

هذا وقد رأيتُ لبعضِهم نَظْماً جامعاً للأحوال التي تَثْبُتُ فيها ألفُ (ابن، وابنة) خطّاً، وإن مشى فيه على خلاف ما قدّمناه عن الصبان والهمع وغيرهما. وهو هذا، وقد جارَيتُه في إثبات الألفات على قوله:

قَدْ أَثْبتوا أَلفَ (ابن) في مواضع من ... كلامهم كـ(ابْنَةٍ) خُذْها بِتَصْوِيرِ

إذا أُضِيْفَ لإضْمار رضى ابنك أَو ... لجدِّه مِثْلَ عَمّارِ بْنِ مَنْصُوْرِ

أَو أُمِّه نَحْوَ عِيْسى ابنِ البَتُوْلِ سما ... أو كان في خَبَرٍ يَحْيى بنِ مَشْهُوْرِ

أو كان مُسْتَفْهماً عنه كقولك هَل ... زيدُ ابنُ عمرٍو أَمْ ابنُ القاسِمِ الصُّوريّ

(١) كشف الظنون: ١/ ١٥٢.

(٢) وفيات الأعيان: ٦/ ٣٤٤.

(٣) حاشية الصبان: ٣/ ١٤٦.

أو كان تثنيةً كالمرتَضَى وأبُوْ ... خديجةَ ابنا علَيّ مُشْرِقِ النُّوْرِ

أَو عكسَ ذلك بأَنْ قَدمتْ تَثْنِيةً ... كالخالدان ابنُ يُسْرٍ وابنُ مَيْسُوْرِ

أَو جاء الابْنُ بغيرِ اسْمٍ تقدَّمه ... نحو: ابنُ موسى وزَيْدٌ وابنُ مَذْكُورِ

أَو كان أَوّلَ سَطْر أو دعا سَبَبُ ... لِقَطْعِ هَمزَتِهِ في نَظْم مَنْثُورْ

كـ(جاءَنا خالدٌ إبنُ الوليدِ) وفي ... جَمْع على (إبْنيْنَ) في بَعْضِ المناكيرِ

زَيْدٌ وعَمْرٌو ويَحيى ابْنُو أبي رَجَب ... جاؤا وَقَدْ حَفِظُوا هَذا بتذكيرِ

أو جاء لفظ (أبيه) بعدَه مثلاً ... كـ(جَعْفَرِ ابنِ أَبيه) صاحِبُ الصُّوْرِ

أُو أُخِر اسمٌ عن (ابْنٍ) نَحوَ قولك (قَدْ ... جاءَ ابنُ زَيْدٍ علِيٌّ خَيْرُ مَشْكُوْرِ

أَو حال بينهما وَزْنٌ كـ(جاءَ لنا ... رِدْبَى كظَرْبي ابنِ صاحِبِ الطُّوْرِ

أو كان نَصْباً بـ(أَعني) فيه مُضْمَرةٍ ... كَمِثْلِ أكْرِمَني زيدُ ابنَ مَسْرُورِ

أَو بَعْدَ (إمّا) لشكٍّ: (جاءَني حَسَنٌ ... إمّا ابنُ سَعْدٍ وإمّا ابنُ مَنْظُوْرِ

أَو حالَ بينَهُما وَصْفٌ كـ(أَكْرَمَنا ... يَحيَى الكريمُ ابنُ مَيْمونِ بنِ مَجْبُور

أو كان بعدَ جمعٍ كالعبادلةِ ابـ ... ـنِ المُرْتَضَى وابنِ عَمرٍو وابْنِ معمور

أو كان الابنُ مُضافاً لابْنِ أَو لأخٍ ... أَو عمّهِ كالمُعَلّى ابنِ ابنِ عُصْفُوْرِ

أو كان الابنُ مُنادىً نَحوَ حَدّثَنا ... موسى ابْنَ مَشْكُورٍ يَعْني يا ابْنَ مشكورُ

أو كان بَيْنَهما ضَبْطٌ كقال لنا ... سَحْبانُ ـ بالفَتْحِ ـ ابنُ المرتَضى الدُّورِي

الفصل الثالث

حذف الألفات

الحشوية والطرفية والمتوسطة عارضاً

كما أَنَ الهمزة المفتوحة بعد الألف في نحو: (تثاءَب، وتَساءَلُوا) تُحذف كذلك عكسها الألفُ بعد الهمزةِ المُصَوَّرة ألفاً تُحذفُ من الأَفعال والأَسماء لانقلابها مَدّاً عن همزة أو واو أو غيرهما، نحو: (آثَرَ، وآمَنَ، وآتىٰ، وآلِهة، وآدَم، وآزَر، ومآب، ومآل، ومآرِب، وتآليف) وغيرِ ذلك لكراهة تكرار الصورة، بخلاف ما إذا كانت الهمزةُ مرسومةً واواً، نحو: (سُؤال، ورُؤال)، أو ياءً، نحو: (رِئاء، ورِئال) **فإنّها لا تُحذف، بل تُرسَمُ الهمزةُ بِحَسْبِ حركةِ ما قبلَها، وتَثْبُتُ الألفُ بعدَها**

وتحذف الألف من (سماء) إذا جمعت بالتاءِ وقيل سموات بخلاف ما إذا نسب إليها بأَنْ قيل: (سَماوِيّ).

وكذا الأَلفُ التي قبل الهاءِ من لفظ الجلالة الذي هو (اللهُ)، وهذا الحذفُ بالنسبة للخطِّ فقط، أما في اللفظ فيحرم إسْقاطُها ـ كما في المناوي الكبير[1] ـ حتى لا تَصحُّ العبادةُ مع ذلك، ولا ينعقدُ به يمينٌ ولو كُسِرَتِ الهاءُ، وكذا بخلاف ما إذا كان منكراً ـ كما يدل له كلام المصباح[2] عند التكلّم على (إلى) الجارّة ـ وبخلاف (إلاهة) سواء كانت بمعنى العبادة كما في قوله تعالى حكاية عن قول القِبط لفرعونَ في حقّ موسى: (وَيَذَرَكَ وإلاهَتَكَ»[3] على قراءة

(١) فيض القدير: ١/ ٥.

(٢) المصباح المنير: ٢٠.

(٣) الآية ١٢٧ من سورة الأعراف، وفي رسم المصحف ﴿وَءَالِهَتَكَ﴾

شاذة[١]، أو كانت (الإلاهة) بمعنى الشّمسِ، فإنّ العربَ كانت تُسميها (الإلاهة) وهذا بالنسبة للخطِ القياسيّ، أمّا المُصحف فالألف فيه ساقطةٌ من (إلاه) المنكر، وإلهتك، وأكثر النساخ على اتّباع رسم المُصْحف فيهما.

وتُحذَفُ ألف (الرّحْمن) في البَسْملة وغيرها، مثل: (عبد الرّحمن) على ما قاله شيخ الإسلام في شرح الشافية[٢] وإن كان المناويّ الكبير[٣] قيّد الحذفَ بالبسملةِ، ولعلّه تبع (الدّرّة)[٤]، نعم يُشْتَرطُ لجواز حَذفِها كونُه معرّفاً بخلاف المنكر ولو مضافاً، مثل (رحمان اليَمامَة) وقولهم: (يا رَحْمانَ الدنيا والآخرةِ) فإنه صِفةٌ مُشَبّهة مثل: (نَدْمان).

وتُحذف أَلِفُ (الحَرِث) المُعَرّف، كقولِ الحَرِيْريّ: (حكَى الحَرِثُ بْنُ هَمّام)، وكما في قوله: (بَلْحَرِث) في بني الحَرِث بن كعب، بخلاف (حارث) المنكّر فلا تُحذَفُ أَلفُه مخافةَ التّصْحيف بـ(حَرْب) ـ كما وقع في (الحارِث) عمِه الأكْبر عليه السّلامُ، والد أبي سُفْيانَ بن الحَرِث، فإنّه تَصَحّف في (معاهدِ التنصيص)[٥] بأبي سُفْيانَ بنِ حَرْبِ الأُمَوي.

وتُحذف من (السّلام) إذا كان مُعرّفاً أيضاً، كـ(عبد السَّلَم)، وكذا: (السَّلَمُ عليكم) آخِرَ المكتوبِ في الرسائل، دون المكتوب في صَدْر المُخاطَبَة، فإنّه

(١) معجم القراءات: ٢/ ٣٩٣.

(٢) شرح الشافية: ٢/ ٢٧٥.

(٣) فيض القدير: ١/ ٥.

(٤) لم يقيد الحريري حذفها بالبسملة، قال: (وإنما تحذف الألف منه عند دخول لام التعريف عليه، فإن تعرى منها كقولك يا رحمان الدنيا والآخرة) أثبتت الألف فيه، ينظر درة الغواص: ١٢٦.

(٥) معاهد التنصيص: ١/ ٢٠١.

يكونُ منكّراً على ما اختاروه ـ حَسْبَما قالَه في الدرّة[1] ـ وإن كان ابن قتيبة جرى على تعريفه أولاً وآخراً[2].

فتحصّل أن التعريف شرطٌ في حذف الألف من أربع كلماتٍ: (الإله، والرحمن، والحرث، والسلم).

وكذا كثيراً ما يحذفونها من الأَعلام المشتهرة في الاستعمال، مثل: (إبرهيم، وإسحق، وإسمعيل، وهرون، وسُليمن، وعُثمن، وسُفْين، ومُعَوية، والنُّعْمن، والقَسِم).

ولا يحذفونها من اسم حذف منه شيء، ولا من اسم يُخاف التباسُه، نحو: (إسرائيل، وعباس) فإن الثاني يلتبس بالفعلِ إذا حذفت أَلفُه، والأوّل حُذِفَتْ منه الهمزة التي كانت ترسم ياء بقاعدة: (كل همزة بعدها حرف مدّ كصورتها [فإنّها تُحْذَفُ]، فلا يجتمع عليه حذفان ـ كذا في جمع الجوامع ونظمه[3] ـ.

كذلك يَحذفون الأَلف من نحو: (صالح، وخالد) إذا كانت أعلاماً، بخلافِ ما إذا كانت صفاتٍ، ولعلّه للتخفيف في الأَعلام لكثرة الاستعمال.

وكذلك كانوا يحذفونها من الجمع مذكراً كان أو مؤنثاً، نحو: (الصالحين، والصالحات، والقانتين، والقانتات، والظالمين، والخاسرين، والكافرين، والشاكرين)، تبعاً لحذفها من المصحف.

ويحذف من (طه) أَلِفان، وقيل إنه يكتب في غير المصحف بالأَلفين هكذا (طاها) كأسماء الحروف.

---

(١) درة الغواص: ١٣٠.

(٢) أدب الكاتب: ٢٠٢ وفيه مخالفة لما قرر المؤلف هنا. فيه (وتكتب في صدر الكتاب (سلم عليك) وفي آخره: (السلم عليك).

(٣) الهمع: ٢/ ٢٤١.

وتحذف من (الثلاثاء) اسم اليوم، ومثله (ثلاث) إذا لم يلتبس بالثلث ـ أَحَدِ الكُسُوْر ـ وذلك بِوجود أَحد أَربعةِ أَشياء: بأن يركّب مع (مائة) فيقال: (ثَلَثْمِائَةٍ) فتُحذفُ الأَلف مِن (ثلاث) دون المزيدة التي في (مِائة)، أَو يذكر المعدود كأَنْ يقالَ: (ثلاثُ نِسْوَةٍ) أو يؤنث بالهاء، بأَنْ يقال: (ثلاثةٌ)، أو يعطف عليه (ثلاثون) بالواو فيقال: (ثلاثٌ وثَلاثون) فتحذف الأَلف منهما لانعدام اللّبْس بأسماء الكسور.

ولا تُحذف من (ثَمان) على الأَجود لئلا يجتمع عليه حذفها وحذف الياء، فإن الأكثرين على أنّه في حكم المنقوص ـ الآتي في الفصل الرابع[1] عقب هذا ـ فيكون مثل: (قاضٍ، ويَمانٍ).

نَعم يجوزُ حذفُ أَلفه إذا أُضيف إلى (عشرة، أو مائة) كأنْ قيل: (ثَمَنِيَ عَشْرَةَ، أو ثَمَنِيْ مائةٍ) أَو أُضيفَ إلى معدود مؤنث، نحو: (ثَمَنِيَ لَيالٍ، وثَمَنِيَ نِسْوَة) ويجب حينئذٍ إثباتُ الياءِ، ويجوزُ العكس ـ أي إثبات الألف وحذف الياء، ويجعل الإعراب ظاهراً على النون، كما في قول الشاعر[2]:

لهـــا ثَنـــايـــا أَرْبَـــعٌ حِسَـــانُ   وأَربـــعٌ فَثَغْـــرُهـــا ثَمـــانُ

وتحذف من (لكنّ) مشدّدةً كانت أَو مُخَفَّفَةً، بل قد يمتنع إثباتُها عند خَوْفِ اللّبْس بنفي الكِنّ ـ أَيْ السّتر ـ لو قيل: (لا كِنَّ عِنْدَه) وإن كان بعيد التَّوَهُّم.

الأَلف المُتَطَرِّفَة:

وأما الألف المتطرفة فتحذف من كلمتين:

الأُوْلَى: (ما) الاستفهامية غَيْرُ المركَّبَةِ مع (ذا). تحذف أَلفها في حالتين:

---

(١) ينظر ص٢٣٥.

(٢) خزانة الأدب: ٧/ ٣٦٥، معجم الشواهد: ٥٥٠

الحالة الأولى: إِذا دخل عليها أَحَدُ حروف الجرّ المتقدِّمة، نحو قوله تعالى حكايةً عن موسىٰ عليه السلام: ﴿يَٰقَوْمِ لِمَ تُؤْذُونَنِي﴾ [الصف: ٥] ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾ [الحجر: ٥٤] ﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ مِمَّ خُلِقَ﴾ [الطارق: ٥] ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [النبأ: ١] وقولِ الطُّغْرائيّ أوّلَ لاميّةِ العَجَم(١):

فيمَ الإقامةُ في الزَّوْراءِ، لا سَكَني ... بِها ولا ناقَتي فيها ولا جَمَلي

وقولِ الحريريّ في المقامة الأخيرة(٢):

إِلامَ تَلْهُوْ وتَنِي ... [ومُعْظَمُ العُمْرِ فَني]

وقول الشاعر:

[مررتُ على المروءةِ وَهي تبكي] ... فَقُلْتُ عَلامَ تَنْتَحِبُ الفَتاةُ

وقول الآخر:

[فتِلكَ وُلاة السُّوءِ قد طالَ مَكْثُهم] ... فحتّامَ حتّامَ العَناءُ المُطَوّلُ

ـ كما مرّ ذكرُها في الكلام على الألف المتوسطة عارضاً(٣) ـ.

والحالة الثانية: من أحَوال (ما) الاستفهامية أنْ تُضاف إلىاسم، نحوَ: (بِمُقْتَضامَ؟) أَو (بِمُقتَضى مَهْ؟) أَو (اقتضاءَ مَهْ؟).

وقولنا أولاً (غَيْرُ المركّبة) للاحتراز عن (ماذا) نحوَ: (لماذا) و(علَى ماذا) فلا تُحذف أَلفُها لأنّها توسّطَتْ بتركّبها مع (ذا) كما أَنّها لا تُحذف من (ما) الموصولة ولو دخل عليها الجارُّ لتوسّطها بالصِّلة، إلا إذا كان معها لفظ

(١) الغيث المسجم: ١/ ١٠٧

(٢) تقدم في ص١٦٣.

(٣) ينظر ص١٦٣.

(شِئْتَ) لِوُرودِها معها في كثير من الكلام الخبريّ حَمْلاً على (ما) الاستفهامية، يقولون (اشْتَرِ بِمَ شئت)، وقد ورد في الحديث (سَلْ عَمَّ شِئْتَ) ومِن كلام سُراقَةَ ـ كما في حديثِ الهِجرة مِن البخاري[١] ـ (يا رسولَ اللهِ مُرْني بِمَ شِئْتَ).

كما أن بعكسِها الاستِفهاميّةَ قدْ ثبَتت أَلِفُها في كثيرٍ من الأحاديث وكلام العرب حملاً لها على (ما) الموصولة، كقوله عليه أفضلُ التحايا مُسْتَفْهِماً من سيدِنا عليٍّ في الحجّ: «بما أَهْلَلْتَ؟»[٢] وكذا قالَه لأَبي موسى الأَشْعَرِيِّ رضي اللهُ عنهما، وكذا قولُ سيّدِنا عُمرَ له عليه السلامُ عندَ صُلح الحُدَيْبِيَةِ: (فعلَى ما نُعْطي الدنيّة في دِينِنا؟)[٣]. وقولُ مُجاشع رضي الله عنه قَبْلَ الصُّلْحِ: (يا رسولَ اللهِ علَى ما تُبايِعُنا؟)[٤] وقولُ أمِ سلَمةَ رضي الله عنها له عليه السلامُ: (فَبِما يَشْبَهُ الولدُ أَباه؟)[٥] وقولُه علَيهِ السّلامُ في غَزْوةِ خَيْبَر: (علَى ما تُوْقَدُ هذهِ النّيران؟)[٦]، وغيرُ هذِه الأَحاديثِ مما ورد في الصحيحين.

وقَدْ تُحذفُ أَلف (ما) الاستفهامية في غير الحالتين المذكورتين مع إلحاق (هاءِ السّكْتِ)، قال في المختار: ويقال: (ثُمَّ مَهْ؟) يعني ثم ماذا، وقد حُذِفَتْ أَلِفُها ضرورةً في حالة الرَّفْعِ مِن غَيْرِ إلحاقٍ وبإلحاقٍ في بيتٍ واحد، وهو قوله[٧]:

إِلامَ تَقُـولُ النـاعِيـاتُ إِلامَـهْ   أَلا فـانْدُبـا أَهْـلَ النـدَى والكَـرامَـهْ

(١) البخاري: ٥/ ٧٩.

(٢) البخاري: ٢/ ١٧٢.

(٣) البخاري: ٣/ ٢٥٦.

(٤) صحيح مسلم: ٢/ ٧٢١.

(٥) البخاري: ٤/ ١٦٠.

(٦) البخاري: ٣/ ١٧٨.

(٧) ينظر الأشموني: ٤/ ٢٢٦، معجم الشاهد: ٣٣٤

ذكره الأشموني في شرح قول الخلاصة[1]:

و(ما) في الاستفهام إنْ جُرَّتْ حُذِفْ   أَلِفُها، وأَوْلِها الهاء إنْ تَقِفْ

والكَلِمَةُ الثانِيَة (أَمَا) الحَرْفِيَّةُ المخفّفة الميم ـ بمعنى حقاً ـ قال في الكلّيات: (وأكْثَرُ ما تُحذف أَلِفُها إذا وَقَعَ بعدَها القَسَم، كقولهم: (أَمَ واللهِ لأَفْعلَنّ)، أيْ: كما ود ذلك الحذف في أحاديث من الصحيحين فتُحذف ألفها ليدلّ ذلك على شِدّة اتّصال الثاني بالأوّل، لأنّ الكلمة إذا بقيت على حرفٍ لم تَقُمْ بِنَفْسِها، فيعلم بحذف ألفها افتقارُها إلى الهمزة قبلها)[2] ـ انتهى كلامه فليتأمّل ـ.

الأَلِفُ المتوسّطةُ عارضاً:

وأما الأَلِفُ المتوسّطة عارضاً فتُحذفُ من أربع كلماتٍ، وهي: (ها) التّنبيه، و(ذا) الإشارية، و(أنا) ضمير المتكلّم، و(يا) في النداء).

هــا التنبيه:

فأمّا (هاء التنبيه) فتحذف ألفها في ثلاث حالات:

الأولى: أَنْ يأتي بعدَها اسمُ إشارَة غير مَبْدُوءٍ بتاءٍ ولا هاءٍ، وليس بعدَه كافٌ، مثل: (هَذا، وهذِه، وهَذان، وهَؤلاء، وهَكذا، وأَيُّهذا)، بخلاف المبدوءِ بالتاءِ، مثل: (هاتا، وهاتان، وهاتين)، والمبدوءِ بالهاءِ مثل: (هاهُنا)، وبخلاف ما بعدَه كاف، نحو: (هاذاك) فلا تُحذفُ الأَلِفُ منها.

الثّانيةُ: إذا وقع بعدها اسمُ الجلالة في القَسَم، بأَنْ قيل: (هاللهِ لأَفْعَلَنّ كذا)، قال في الهَمْع[3]: فتُحذَفُ الأَلفُ، لأنّ (ها) المُسْتَعملَةَ مِن حروف

---

(1) تقدم ذكره في ص٢٠٣

(2) الكليات: ٧٤.

(3) الهمع: ٢/ ٢٤١.

القسم لا تُسْتَعْملُ إلا مع الاسم الكريم، فكأنّه حرفٌ واحدٌ. قال في التحرير وحواشيه: (ومِنْ حُروف القَسَم الهمزةُ، وها التنبيه وإن لم يُشْتَهَرا، وتسميتُها في تلك الحالة (ها التنبيه) مجازٌ لأنّها حينَئذٍ حرفُ جرّ للقَسَم، ومثلُها (الهمزة)، نحو: (ألله لأفْعلَنّ) كأنّها بَدَلُها)[1] اهـ. وقال في الهَمْعِ في مبحثِ الْتِقاءِ الساكنين: (وشَذَّ إثباتُ الألف في قولهم في القسم (هاللهِ، وأَيِ اللهِ) بإثبات الألف والياء)[2].

الحالة الثالثة: إذا جاء بعدَها ضميرٌ مبدوءٌ بالهَمْزِ، نحو: (هأنا)، و﴿هَٰأَنتُمْ﴾ [آل عمران:٦٦]، بخلاف (ها هو، وها هي، وها نحن). وخصّ بعضُهم هذا الحذفَ بالخطّ المُتّبَع لا المُخْتَرع.

ذا الإشارية:

وأما الكلمة الثانية (ذا) التي هي اسمُ إشارة، فتُحذف ألفها في حالين:

الأولى: في الإشارة إلى اثنين، كقوله: ﴿۞ هَٰذَانِ خَصْمَانِ﴾ [الحج:١٩].

الثانية: مع لام البُعْدِ المكسورةِ، مثل: (ذلِك، وذلِكُما، وذلِكُم، وذلِكُنّ)، ومنه قوله تعالى حكايةً عَنْ زَلَيْخا: ﴿قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ﴾ [يوسف:٣٢] كأنّهم استكثروا حُروفَ اللّفْظَة بتركّبها من ثلاثِ كلماتٍ وتوسّطَتْ الألف. بخلافها مع (لام الملك) المفتوحةِ، كأنْ تقولَ: (ذا لَكَ، وذالَكُما، وذالَكُمْ، وذا لكُنّ) لأنّ الألفَ لم تتوسّطْ ولا تركيبَ.

---

(١) حاشية التحرير: ٣٠٤.

(٢) الهمع: ٢/ ١٩٩.

وأمّا الألِفُ التي في (فَذالِكَ) الّذي هُو جَمْع (فَذْلَكة)[1] فليست من موضوع الكلام الذي هو (ذا الإشارية) لأنّ الفاء فيه من بِنْيَة الكلمة، فلا يَشْتَبِهُ عليك (فَذَلِكَ بِفَذالِكَ).

(أنا) ضَميرُ المتكلّم:

والكلمة الثالثة (أنا) ضميرُ المتكلّم، فتحذفُ ألفُها في صورة وَجَدْتُها في (مُقَدِّمَةِ ابْنِ بابشَاذَ)[2] وهي ما إذا وقع لفظُ (أنا) بين (ها) التنبيه و(ذا) الإشارية وتركّبت اللفظة من ثلاثِ كلمات، كما في قول الشاعر[3]:

إنّ الفَتى مَنْ يقولُ هَأَنَذا   لَيْسَ الفَتى مَنْ يَقُولُ كانَ أَبي

فقد حذف من (هَأَنَذا) ألفان: ألف (ها) التنبيه، والألف الأخيرة من (أنا). وأما ألفها الأُولى فقد وُصِلَتْ بالهاء.

قلت: ولعلّ وَجْهَ حَذْفِها من (أنا) أنها وَقَعَتْ حشواً، وإنما تكتب في (أنا) المنفردة نظراً لحالة الوقف عليها، والواقعة حشواً لا يوقف عليها.

(يا) في النداء:

الكلمة الرابعة (يا) في النداء، فتحذف أَلِفُها في حالتين:

الأولى: إذا كان بعدها (أيّ) أو (أَهْل)، مثل: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ [البقرة: ٢١] ﴿قُلْ يَـٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَـٰبِ﴾ [آل عمران: ٦٤] فإن الألِفَ مِنْ (أيّ) ومن (أَهْل) اتّصلت

(١) ينظر ص٥٧.

(٢) وفي هامش المقدمة المحسبة: (فأما (ها) التي للتنبيه فتكتب مع (إذا) بغير ألف)، ينظر شرح المقدمة: ٢/ ٤٥٤.

(٣) قيل هو علي بن أبي طالب، ينظر (من الشعر المنسوب إلى الإمام الوصي علي بن أبي طالب) ص: ٢٣.

بالياءِ، فهي الهمزة بدليل أَنهم يكتبون الأَلفَ بالمداد الأحمر بين الياءِ وبين الأَلف السوداء المهموزة المتّصلة بالياء في المُصْحَفِ، نظير ما سبق في ﴿هَٰٓأَنتُمْ﴾[1] [آل عمران:٦٦]، وقد رأيتُها محذوفة من (يا رسولَ اللهِ) وأكثرُ ما رأَيْتُها هكذا (يَرَسُوْلَ اللهِ) كثيراً في نُسخةٍ قديمةٍ من تاريخ الحافِظ الذَّهَبي.

الثانية: إِذا كان بعدَها اسمٌ مبدوء بالهمزةِ من الأَعلام التي لم يحذف منها حرفٌ، مثل: (إِبراهيم، وإِسماعيل، وإِسحاق، وأَيُّوب) بوصل أَلف الاسم التي في أَوّلهِ بـ(يا) النداَء، نظير ما سبق، بخلاف ما حُذِفَتْ أَلفُه، نحو: (آزرَ، وآدمَ) فلا تُحذَفُ معه الأَلف مِن حَرف النّداءِ لِئلاّ يلتبس بالفعل، ولئلا يكون فيه إجحاف بالاسم بحذف اثنتين مِن ثلاث - كذا في جمع الجوامع[2] وشرحه ونظمه -. وكُنْتُ أظنّ أنّها لا تُحذف من أول الأَسماءِ التُي حُذِفَتْ الأَلف الحشوية منها مثل: (إِبراهيم، وإِسمعيل، وإِسحق) بمقتضى التعليل الثاني.

(١) تقدم ذكرها في ص٢٣٣

(٢) الهمع: ٢/ ٢٤١.

الفصل الرابع

حذف الياء من آخر الاسم المنقوص

اعلم أن الاسم إما صحيح أو معتلّ، والمعتلّ ضربان مقصور ومنقوص.

فالمقصور: ما كان في آخرِه ألفٌ، نحو: (فَتَى، وعَصَا).

والمنقوص: ما كان آخِرُه ياءٌ حقيقيّةٌ، مكسورةٌ ما قبلَها، سواءٌ كانت ياؤه أصليةً غيرَ منقلبة كالرامي والقاضي، أَوْ منقلبةً عن واو كالغازي والعافي.

وسبق في فصلِ الأَلفِ الليّنةِ المبدلةِ من التنوين أَنّهم اتّفقوا على أنّ المقصورَ المنوّن يوقف عليه بالأَلف مُطلقاً، سواء كانت أَلفُه عن ياء، كـ(فتىً)، أو عن واو، كـ(قفاً).

وإنّهم اختلفوا في كتابة اليائيّ منه على ثلاثةِ مذاهبَ.

وأَمّا المنقوصُ المنوّن ـ بأن كان منكّراً، نحو (هذا قاضٍ) و(فِعْلُهُ ماضٍ) فقد اختلفوا في الوقفَ عليه. وينبني على ذلك اختلافُهم في كتابته على مذهبين، أصحُّهما ـ وهو مذهب سِيبَوَيهِ ـ حَذْفُ الياءِ خطّاً، لأنّ الأَفصحَ الوَقْف على ما قبل الياءِ لا عليها وهو الشائعُ على أَلْسِنَة النُّحاة والمُعْربين في قولهم: (هَذا فِعْلٌ ماضٍ)، وكذا أكثر القُراءِ يقف علَى قوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾ [الرعد: ١١] بسكون اللاّم ومثلُه: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢]، وفي الحديث: «إنما البيّع عَن تَراضٍ»(١).

(١) سنن ابن ماجه: ٢/ ١٣.

وقد يوقف على الياء فيكتب بها وإن كان خلافَ الأصحّ، كما وقف بعضُهم على: «وما لَهم مِنْ دونهِ مِنْ والِيْ) بالياءِ[١]، وكقول امْرِىء القَيس[٢]:

تنــوّرتُهــا مِــنْ أَذْرِعــاتٍ وأهلُهــا   بيَثْـرِبَ، أَدْنَـى دارِهـا نَظَـرُ عـالـي

وكقول ابن مالك: (مُدْنِيْ) في قوله من الخلاصة[٣]:

والاسْــمُ مِنْــهُ مُعْــرَبٌ ومَبْنــي   لِشَبَــهٍ مِــن الحُــروف مُــدْنــيْ

ومثلُ المنوّنِ في ذلك المنادى المفرد، نحو: (يا قاضِ) فتحذف منه الياء لفظاً وخطّاً لأنّه يوقف عليه بسكون الضاد على الراجح ـ كما في الأشموني[٤] ـ وهذا في المُنكّر الذي لم يكن منصوباً ولم يكنْ قبلَ آخره همزةٌ.

أَما المهموز ما قبل الآخر مثل: (جائي، ورائي، ونائي، ومُنْئي، ومُرْئي) وكذا (مُرائي، ومَسائي) فيكتب بياءٍ واحدةٍ هي بدل الهمزة ـ على ما في الأدب[٥] ـ، أي: وتُحذفُ الياءُ الأخيرة التي تثبت في المعرّفِ وتُحذفُ قبلها الياء المصوّرة بدلاً عن الهمز، لكن في الأشموني عند قول الخلاصة[٦]:

وحَذْفُ (يا) المنقوصِ ذي التنوين ما   لم يُنْصَبْ أَوْلَى مِنْ ثُبوتٍ فاعْلَما

وغَيْرُ ذي التنوين بالعكْسِ، وفي   نحـو (مـر) لـزومُ ردّ اليـا اقتفِـيْ

ما نصّه: (يَعْني إذا كان المنقوصُ محذوفَ العينِ، نحو: (مُرِي) اسم فاعل من (أَرْأَى، يُرْئي) أَصْلُه (مُرْءِي) على وزن (مُفْعِل) فأعلّ إعلال (قاضٍ)

(١) معجم القراءات: ٣/ ٢١٢.

(٢) ديوانه: ٥١.

(٣) الخلاصة: البيت الأول من باب المعرب والمبني.

(٤) الأشموني: ٤/ ٢١٦.

(٥) أدب الكاتب: ٢١٣.

(٦) الخلاصة: البيتان الرابع والخامس من باب الوقف.

وحُذفت عينُه وهي الهمزة بعد نقل حركتها، فإنّه إذا وقف عليه ردّ الياء، وإلا لزم بقاء الاسم على أصل واحد وهو الراء وذلك إجحاف بالكلمة)[1] انتهى.

وأقول: إن أكثر النساخ الآن لا يكتبون الياءَ مصوّرة بدل الهمز لا في المنكّر ولا في المعرّف. ورُبّما أثبتها البعضُ في المعرّف وهو خلاف القياس مِن حذفِ كلّ همزةٍ بعدَها حرفُ مدٍّ كصورتِها.

وأمّا إذا نصب المنكر فتردّ إليه الياءُ، تقول: (كُنْ راضِياً، ولا تكنْ قاضِياً) وأما المعرّفُ أو المضاف نحو: (العالي، والمتغالي، وقاضِي العسكر) فتثبتُ فيه الياء لأنّها إنما حذفت من المنكّر لأجل التنوين حَذَراً من التقاءِ الساكنين، وقد زال المحذور بالإضافة أو التعريف، ويجوزُ على خلاف الأفصح حذفُها من المعرّف بناءً على جواز الوقف على ما قبلها مسكّناً، وقد حذفت في المُصحف من: ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ [الرعد:٩] و﴿ٱلدَّاعِ﴾ [البقرة:١٨٦] و﴿ٱلْوَادِ﴾ [القصص:٣٠] و﴿يَوْمَ ٱلتَّنَادِ﴾ [غافر:٣٢].

أقولُ: ومقتضى القياس الذي هُوَ كتابةُ كلّ كلمة على انفرادِها بتقدير الابتداءِ والوقف، بقطع النظر عما قبلَها وما بعدَها، إنّ حذفها في الخطّ من المضاف مثل (وادِي مِصْر، وقاضِي الوِلاية) هو الموافق للقياس نظراً لحالة الوقف عليه مُجرّداً عن الإضافة، وإليه ذهب بعضهم لكن قال الأشموني: (إنّهم ضَعّفوه)[2].

---

(١) الأشموني: ٤/ ٢١٧.

(٢) الأشموني: ٤/ ٢١٧، ورأيهُ في إثبات الياء هو الصواب لأن المتضايفين في حكم الكلمة الواحدة فلا ينفصلون ولهذا كتبت التاء المربوطة مفتوحة عند الإضافة في المصحف مثل (رحمت الله) و(امرأت فرعون) (امرأت نوح وامرأت لوط).

واعلم أن المنقوص يأتي على أحدَ عشر مثالاً، مثل: (عانٍ، ومُعانٍ، وَمُتَوانٍ، ومُفْتٍ، ومُسْتَفْتٍ، ومُغْنٍ، ومُهْتَدٍ، ومُتَعَنٍ، وعَمٍ، وتَمَنٍّ، وتَوانٍ) ـ وهذا الأخيرانُ من المصادر التي على وزن (التفعُّل، والتفاعُل) كالتعوُّذ، والتعاوُن ـ قلب حرف العلّة الأخير وكسر ما قبله لمناسبته كـ(التَّرامِي، والتَّجارِي ـ والتَّحرِّي).

وقد يلحق بها في حذف الياءِ خمسةٌ من الجموع الناقصة مما كان على (فَواعِل، ومَفَاعِل، وأَفاعِل، وفَعائِل، وفَعالِي) نحو: (جوارٍ، ومَعانٍ، وأوانٍ، وتَراقٍ، وصَحارٍ)، فتجري مُجرى المنقوص تعريفاً وتنكيراً.

وقولهم أولاً في تعريف (المنقوص): **(ما آخرُه ياءٌ حقيقيةٌ)** للاحتراز عما آخرهُ همزةٌ مرسومةٌ (ياء) لوقوعها طرفاً إثر كَسْرٍ، نحو (طارِئ، ومُبْتَدِئ، ومُسْتَهْزِئ) أو ياءٌ مُنْقلِبةٌ عن همزة كانت ترسم واواً لوُقوعها بعد الضمّة كـ(التَّبرِي، والتَّجزِي) فإنّه يُعامل معاملة المهموز، وقد يجري مجرى المعتلّ فتحذف ياؤه، تقول: (هذا طارٍ، مُبْتَدٍ، مُسْتَهْزٍ كما قال (المصباح) في (نتأ): (إنّه يجوزُ إبدالُ الهمزة ألفاً وتُجْعَل في اسم الفاعل ياءً وتُحذف، فيقال: ناتٍ)[1].

وكل ما حذفت ياؤه في المفرد منكّراً تُحذفُ في الجمع ولو معرّفاً، كـ(العالين، والمُفْتين، والقاضين، والمُعْتدين)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمًا عَمِينَ﴾ [الأعراف:٦٤]، ومثله: (المُبتَدين، أو المُبْتَدون) من المهموز المُجرَى مُجرى المعتلّ.

وقولهم: (مكسورٌ ما قبلها) احتراز عن الساكن صحيحاً كان كـ(ظَبْيٍ ورَمْيٍ) أو معتلاً كـ(ريّ، وميّ ـ اسم امرأة ـ) فلا يُسمّى مَنْقوصاً، بل ه

---

(١) المصباح المنير: مادة (نتأ) ص: ٥٩٢.

كالصحيح. ومثله في ذلك ما كان على وزن (فَعِيْل) ـ مُكَبَّراً ـ، نَحْوَ: (عَلِيّ، وغَنِيّ) أو (فُعَيْل) ـ مصغراً ـ، نحو: (قُصَيّ، وسُمَيّ).

وأما ما يُحذف من الياآت للجازم، نحو: ﴿ٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾ [البقرة:٢٠٦] و(لا تَعْصِ مولاك) و(اخْزِ الشيطان) ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا﴾ [الطلاق:٢] فهذا مما يُحذف خطّاً تبعاً لحذفه لفظاً ـ كما هو معلوم من المبادىء النحوية ـ.

وأما ما يحذف من ياآت الإضافة تخفيفاً في مثل: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون:٦]. و﴿رَبِّ ٱغْفِرْ لِي﴾ [الأعراف:١٥١] ﴿وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ﴾ [إبراهيم:٤٠] ﴿رَبِّ ٱرْجِعُونِ﴾ [المؤمنون:٩٩] ﴿يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُونِ﴾ [غافر:٣٨]، فهذا كثير في رسم المُصحف خاصة.

الفصل الخامس

فيما يحذف من الواوات المتكررة لفظا فرارا من اجتماع المثلين صورة وإن كانت إحداهما همزة لفظاً، وما لا يحذف منها عند اللبس

المختار عند أَهْلِ العلم أَنْ يكتبَ (داوُد، وطاوُس، ورُؤُس، وفُؤُس) بواوٍ واحدةٍ استخفافاً لكثرة الاستعمال.

وأمّا (هاوُن، وراوق، وناوُس) فمنهم من يكتبُه بواوين.

وأمّا (ذوو) للجمع فيكتب بواوين خَوْفَ الاشتباه بالمفرد ـ كذا في الدُّرَة، قال: (وأما سَؤُوْل، ويَؤُوس، وشُؤُوْن، ومَوْءُوْدَة ومَؤُوْنَة) فالأَحْسَنُ أَنْ يكتبن بواوين، ومنهم من اقتصر على واحدة[1].

قلت: وكثيراً ما يكتب (مَؤُنة) بواو واحدة، وكذا (بَؤُنَة) اسم شهر القبط. وأَمّا (الراوُوُن، والغاوُوْن) فبواوين بلا شُبْهة لأنّه إذا كان بين الواوين فاصل ولو في التقدير لا تُحذف واحدة منهما، سواء في الأسماء ـ كما مثل، أو في الأَفعال، نحو: (احْتَوَوْا واكْتَوَوْا، ويَسْتَوُوْن، ويَلْوُون)، وكقول قطب دائرة الوجود نفع الله به في الحزب: (نَوَوْا فَلَوَوْا عمّا نَوَوْا) وأَصل المُفرد (نَوَى) فلما اتّصل ضميرُ الجَمْع بالفعل حُذِفَتْ الأَلِفُ التي كانت تُقلَبُ ياءً عند الإِسناد لضمير المتكلّم، وبقيت الفَتْحةُ على الواو لتدلَّ على الأَلفِ المحذوفةِ لالتقائها ساكنة مع واو الضمير الساكنة أصالة وإنْ تحرّكتْ لعارض في نحو: (نَوَوْا السَّفَر) كما تُحرّكُ في (آتَوْا الزّكاة) [البقرة: ٢٧٧].

---

(١) درة الغواص: ١٢٨

ولا تتوهّم من تَحرُّكِ الواوِ العارض في (آتَوُا الزّكاةَ) أن يكتبَ واوٌ أُخرى بعدَ واو الضمير كما غَلِطَ فِيه بَعْضُ النّاسِ.

وأَمّا إذا كانَ يُخاف اللّبسُ بحذف إِحْدَى الواوين المتلاصِقَتَيْن فلا تُحذَفُ واحدةٌ منهما، نحو: (قَوُوْل، وصَوُوْل) فإنّه لَوْ حُذِفَتْ واحدةٌ التبس بـ(قَوْل، وصَوْل) ولو كان على الواو قُطعة الهمزِ فإنّه يقال (صَؤُلَ البَعِيرُ) ـ كما سبق في الهمزة[1].

أَقولُ: وَقَدْ يَجْتَمعُ ثلاثُ واواتٍ، فتُحذَفُ واحدةٌ ـ كما في حديث تَوَجُّهِهِ عليه السّلامُ إلى الطائف (رجاءَ أَنْ يُؤْوُوْهُ)[2]، فالأُولى هي المُصَوَّرَةُ بدلَ الهمزةِ، والثانيةُ هي واوُ الكلمةِ، والثالثةُ واوُ الضمير، فالمحذوفة هي المتوسّطَةُ. والله الموفق.

(١) ينظر: ص٩٤.

(٢) مسند أحمد بن حنبل: ٥، ٤١٤، الأصل في كتابتها (يُؤْووه) مثل (داوود) فحذفت الواو خطّاً وبقيت المَدّة لفظاً.

الفصل السادس

في حروف تحذف للإدغام أو لاجتماع الأمثال وهي:

اللام والتاء والنون والميم والياء

الـــــلام:

أمّا اللام فتحذف من كل اسمٍ أوّلُه لامٌ وعرف بـ(الْ) ودَخَلَتْ عليه اللاّم المكسورة أو المفتوحة، كـ(اللّبَنِ، واللّحْم، واللّفْظِ، واللّهْو، واللّعِب، واللّطِيْف) كقول بعض العُقلاءِ (إنّ الإنسانَ لم يُخْلَقْ لِلّعَبِ ولا لِلّهْوِ)، وكقوله عليه السلام: (للهُ أرحمُ بالمؤْمِنِ مِنْ هذِه بولدِها)[1]، وكقولهم: (لا بُدّ مِن مُطابَقةِ المَعْنَى لِلّفْظِ) فَتُحْذَفُ واحدةٌ من اللاّمات لأنّ اجتماع الأَمثال يُوجِبُ حَذْفَ أَحَدِها. واخْتُلِفَ في أيّهِما المحذوفُ، واختار شيخ الإسلام في شرح الشافية[2]: إنّها لامُ الكلمةِ لا حرفُ التعريفِ لأنّه جيء بهِ لمعنىً فحَذْفُه يُخِلّ بالمقصودِ) اهـ وفيه تأمل.

ومثل ما ذُكِرَ الموصولاتُ التي تُكتبُ بلامين وهي (اللّذْ) بسكون الذال و(اللّذَيا، واللّتَيا) تصغير (الّذِي، والّتي) و(اللّذانِ، واللّتانِ، واللّذيْنِ، واللّتَيْنِ، واللّذُوْنَ، واللاّوْنَ ـ بالواو فيهما ـ واللاّءِ واللاّئي، واللاّتي، واللّواتي) فتُحذفُ إحدى اللامات إذا دخلَتْ على هذه الكلمات لام ـ كما سبق بيان ذلك إجمالاً في الباب الأول[3] ـ.

---

(١) تقدم ذكره في ص٥٠.

(٢) شرح الشافية: ٢/ ٢٧٥

(٣) ينظر ص٤١.

وسبق أنّ اللام تحذفُ لفظاً وخطّاً من كلمتين، الأُولى: لام (علَى) الداخلةِ على ما أوّلُه (ال) نحو: (عَلْماءِ)، أَيْ: عَلَى الماء[1]، الثانية: لام (بل) إِذا وقع بعدها راء عند الإلغاز، كما في قوله[2]:

عـافَـتِ المـاءَ فـي الشِّتـاء فقُلْنـا ... بَـرِّديـهِ تُصـادِفِيْـهِ سَخِيْنـا

ومن الغلط حذف (ال) من اسم (ذي النون) وكتابته (ذَنّون) بوزن (تَنُّورْ) كأنّه كلمةٌ واحدةٌ، ففيه حذفُ ثلاثةِ أَحرُفٍ خطّاً، جَهلاً بِأنّ الكتابة في غير العروض ليست على حسب ما يتلفظ به.

نعم، قولهم (وَيْلُمِّهِ) كتبوه كما ينطق به شذوذاً ـ كما في شفاء الغليل[3] ـ والأصل: (وَيْلٌ لأُمِّه) فحذفوا إِحدَى اللامين ووصلوا الكلمتين، وكذا قال السجاعي على الكافي.

ولا تحذف لام (هل) إِذا وقع بعدَها كلمةُ (لا) كقول المستفتي: (هل لا يجوز كذا؟) سواء كانت (هلْ) للاستفهام حرفاً أو كانت فعلاً كما يقال (هَلْ لا تَقَعْ) فهي في هذا فعل أمر من (وَهَلَ) بمعنى خاف أو فَزِع.

وأما (هلاّ) التي في حديث (هلاّ بِكراً تُلاعِبُها)[4] فهي التّحْرِيضيّة المُستعملة للتنديم ـ كما قدمناه في أول باب[5].

ولا تُحذَفُ مِن (بَل) في ﴿ كَلَّا بَل لَّا تُكۡرِمُونَ ٱلۡيَتِيمَ ﴾ [الفجر: ١٧] لأنّهما كلمتان.

---

(١) ينظر ص٥٢.
(٢) ينظر ص٥٤.
(٣) شفاء الغليل: ٢٧٢
(٤) البخاري: ٣/ ٨١.
(٥) تقدم في ص: ٨١.

التـــاء:

وأما التاء فتُحذفُ من آخر الفعل المُسندِ إلى تاءِ الفاعلِ سواءٌ كان قبلَها تاءٌ أُخرى، نحو: (شَتَتَ، وقَتَتَ)، أو حَرْفٌ غيرُها، صحيحٌ نحو: (عَنَتَ، وأَلَتَ، وأَخْفَتَ) أو معتلّ، نحو: (باتَ، وفات) فهذه التّاء تُدغم في مثلها من ضمير فاعلٍ مُتكلّم أو مُخاطب أو مخاطبة، أو تاءِ خطابٍ قبل ميم الجمع، أو نون النسوة، نحو: (شَتَتُّ، وأَمَتُّ، وأَخْفَتُّ، وعنَتُّ، وبِتُّ، وأَلَتُّهُ ـ أيْ: نَقَصْتُه ـ ومن ذلك قوله جلّ وعلا في وصف رسوله الأكرم: ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ [التوبة:١٢٨] ـ أي: عَنَتُكم ومَشَقّتُكم ـ ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾ [الحجرات:٧] أي: لَوَقَعْتُمْ في العَنَتِ والمشقّةِ والتَّعبِ.

[النون]:

وأَما النّون فتحذفُ في خمسِ مواضِع:

أوّلُها: منْ آخرِ الفعل المُسنَد إلى النّونِ ـ ضمير المتكلّم ومعه غيرُه، أو المُعظِّم نَفْسَه ـ أو نونِ الإناث أو إلى غيرهما مع نون الوقاية سواء كان قبلَها نونٌ أُخرى، نحو: (جَنّ، وظَنّ) أو حرفٌ صحيحٌ، نحو: (ظَعَن، ولَعَن، وسَكَن) أو معتلٌّ، مثل (بان، وزان) فهذه النون تحذف خطاً للإدغام إذا لاقت مثلها سواء كانت نونَ جمعٍ مذكراً أو مؤنثاً، أو نونَ وِقايةٍ، نحو: (إنّا آمنّا وتَعاوَنّا)، والنّسْوَةُ (جَنَنَّ، وبِنَّ وظَعَنَّ)، ونحو: (آمِنّي، وأَعِنّي) فعل أمر من الأَمانة أوْ الأَمْن والإِعانة، (وهذا الشيء لم يُمَكِّنّي).

وقد تحذف من آخر الحروف مع نون الوقاية تخفيفاً، نحو: (إنّي، ولكنّي).

وليس مثل التاء والنون في هذا الحذف (الكاف) العارض لها السكون في آخر الفعل إذا التقت مع كافِ الضميرِ المفعول، كقوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء:٧٨].

ولا (الهاء) التي يعرض لها السكون للجازم إذا التقت بهاء الضمير المفردة، أو هاءِ الغَيْبَةِ التي مع نونِ النّسوة أو ضمير الاثنين، نحو: (لا تُكْرِهْها)، وقول الأعرابي: (اجْبَهْهُ) ـ أي: اصْكُكْ جَبْهَتَهُ، وقوله سبحانه: ﴿وَمَن يُكْرِههُّنَّ فَإِنَّ ٱللَّهَ مِنۢ بَعۡدِ إِكۡرَٰهِهِنَّ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ [النور:٣٣] وقوله عليه السلام: (مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْراً يفقِهْهُ في الدّينِ)[1]، وقول الشاعر:

ومُلْتَثِمٍ بالشَّعْرِ مِنْ فوقَ ثَغْرِه غدا قائِلاً: شَبِّهْهُا بِحَياتِي

والفرق بين هذين وذينك من وجهين:

أولهما: أنَّ في (الأوّلين) شدة اتصال الضمير الفاعِل بالفعل، فكأنّهما كلمةٌ واحدةٌ، بخلاف (الأخيرين) فإنّ الضمير فيهما مفعولٌ ليس شديدَ الاتّصال بالفِعل، إذا قَدْ يَسْتَغْني الفِعْلُ عن ذكر مفعوله بخلاف الفاعل خصوصاً وهو ضمير.

وثانيهما: أنّ (الأولين) يجب تسكين الحرف الذي قبلَهما دائماً، قال في (الكلّيات ـ في باب الميم ـ)[2]: (كلُّ ماضٍ أُسنِدَ إلى التّاءِ أَو النُّونِ فإنّه يُسَكَّن آخرُه وجوباً، بخلاف (الأخيرين) فإنّ السكون قبلَهما عارض، يزول عند زوال الجازم، بل قُرِىء شاذاً: ﴿يُدْرِكُكُمُ﴾[3] بالرفع على ما قاله مُحَشّي الأزهرية:

والموضع الثاني: (مِنْ، وعَنْ) فتُحذَفُ نُونُهما باطّرادٍ إذا دخلتا على (ما) أو (مَنْ). وبغير اطّرادٍ إذا دخلت (مِنْ) على ما أَوّلُه (ال) التعريفية، نحو: (مِلْكَذِبِ، مِلْعَصْرِ) وغيرهما مما سبق في أول باب[4] ـ.

---

(١) البخاري: ١/ ٢٧.

(٢) الكليات: ٣٣٨.

(٣) الآية تقدم ذكرها في ص:٢٤٥ وهي قراءة طلحة بن سليمان، ينظر معجم القراءات: ٢/ ١٤٧.

(٤) ينظر ص٥٣.

والموضع الثالث: نون (بنين) أو (بنون) إذا أُضيف إلى ما أوّلُه (ال) القمرية، فيقتصر على الباء، وتحذف النون لشبهها باللاّم فكأنّهما مِثْلان، نحو: (بَلْعَنْبَر، وبَلْحَرِث) ـ كما سبق أيضاً ـ[1].

والموضع الرابع: نون (إنْ) الشرطية تحذف في حالتين:

الأولى: إذا وقع بعدَها (ما) الزائدة، كقوله تعالى: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ﴾ [الإسراء: ٢٣] الآية، ﴿وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمُ ٱبْتِغَآءَ رَحْمَةٍ﴾ [الإسرا: ٢٨] الآية وقول الشاعر[2]:

أيـا راكبـاً إمّـا عَـرَضْـتَ فبلِّغَـنْ ... نـداماي مِـنْ نَجْـرانَ أَنْ لا تَـلاقِيا

وقول الحريري في المقامة الثاليَة والثلاثين (الحربية)[3]:

وَأَقْـرِى المَسـامـعَ إمّـا نَطَقْـتَ ... بيـانـاً يقـودُ الحـرونَ الشمـوسـا

ومن ذلك قولهم: (إمّا لا فافعل هذا)، وإنما كانت (ما) في هذه التراكيب زائدة لما قاله في (قواعد الإعراب): إنه إذا اجتمعت (إنْ) و(ما)، فإنْ تقدمت (إنْ) على (ما) فهي شرطية، و(ما) زائدة وإنْ تقدمت (ما) كانت (ما) نافية، و(إنْ) زائدة، نحو: (ما إنْ زَيْدٌ بِقائم).

والثانية: إذا وقع بعدها (لا) النافية، كما في قوله عزّ نصره: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ﴾[4] [التوبة: ٤٠]، وكقولِ عمرَ بنِ عبدِ العزيز رضي الله عنه أيامَ وِلايته المدينةَ خطاباً للفرزدق: «تَلْزَمُ العَفافَ وإلاّ فاخْرُجْ من المدينةِ فإنّها لَيْسَتْ بدارِ مَأْثَمَةٍ»، وقولِ الأَحْوَصِ[5]:

---

(١) ينظر ص٥٣.

(٢) هو عبد يغوث، ينظر الكتاب: ٢/ ٢٠٠.

(٣) وتسمى بالطيبة ينظر مقامات الحريري: ٣٥٩

(٤) الآية تقدم ذكرها في ص٨٠.

(٥) ينظر الإنصاف: ٧٢، معجم الشواهد: ٣٥٠.

فَطَلِّقْهــا فَلَسْــتَ لَهــا بِكُــفْءٍ وإلّا يَعْــلُ مَفْــرِقَــكَ الحُســامُ

وقول أَبي الأَسْوَدِ الدُّؤَلي[1]:

دَعِ الخَمْـرَ تَشْـرَبْها الغُـواةُ فـإِنَّنـي رَأَيْـتُ أَخـاهـا مُجْـزِيـاً بِمكـانِهـا
فــإلّا يَكُنْهــا أَو تكُنْــهُ فــإِنَّــهُ أَخُــوهــا غَــذَتْــهُ أُمُّــهِ بلبــانِهــا

ومن الأَمثال: (إلّا حَظِيَةْ فلا أَلِيَهْ)، وقول الفقهاء: (وإلّا فلا) ففي جميع تلك الكلمات تكتب بصورة (إلّا) الاستثنائية، فيظنّها الغِرُّ أنها هي، ولذا يغالَطُ بها، فيقال له: (هذا الاستثناءُ مُتصلٌ أَمْ مُنْقَطِعٌ؟) مع أن الاستثنائية لا يليها إلا الاسم ولو تأويلاً، والشرطية لا يليها إلا الفعل ولو تقديراً ـ كما قالوه في ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾» [التوبة: ٦].

والموضع الخامس: (أَن) المصدرية الناصبة، فتحذف نونها في الحالتين اللتين تحذف فيهما نون الرطية.

الأولى: إذا وقع بعدها (ما) كما تقدم التمثيل له في باب الوصل[2] بقول ابن مالك[3]:

[وبَعْدَ (أَنْ) تَعْوِيضُ (ما) عَنْها ارتُكِبْ كَمِثْـلِ] أَمّـا أَنْـتَ بـرّاً فـاقْتَـرِبْ

على مذهب الكوفيين في (أَمّا أنت منطلقاً انطلقتُ).

الثانية: إذا كان بعدها (لا) سواء كانت نافيةً كقولك: (أَرجو ألّا تَهجُرَني) أَوْ صِلَةً، كقولِ موسى: ﴿يَٰهَٰرُونُ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوٓاْ ۝ أَلَّا تَتَّبِعَنِ﴾ [طه: ٩٢-٩٣]، وكقوله تعالى: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الحديد: ٢٩] الآية، فإن المراد ـ والله أعلم ـ لِيَعْلَم أَهْلُ الكتابِ. وكقولِ بنيّنا الأعظمِ صلواتُ اللهِ

---

(١) الإنصاف: ٨٢٣، ومعجم الشواهد: ٤٠٠.

(٢) ينظر ص٨٠.

(٣) الخلاصة: البيت الرابع عشر من باب كان وأخواتها.

عَلَيْهِ وعليهم لما استفهموه عن العَزْل فقال: «لا عَلَيْكُم ألا تَفْعَلُوا»[1]، وكقول الشاعر[2]:

وَمَـا أَلُـومُ البِيْـضَ ألّا تسخـرا إذا رأيـنَ الشَمَـطَ المُنَـوّرا

وتقدم أنّ من ذلك قوله سبحانه: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾[3] [الأعراف: ١٢] ـ أي: أَنْ تَسْجُدَ، بدليل الآية الثانية[4]. وكذلك (ألّا تَتَّبِعَنِ) والأصل ـ والله أعلم ـ (أَنْ تَتَّبِعَنِي). (أَنْ تَفعَلُوا)، (أَنْ تَسْخَرا)؛ فإن لم تكن (أَنْ) ناصبة لم تحذف كما في آية: (لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ ﴾ [الحديد: ٢٩] فالفعل مرفوع بثبوت النون. وهذا علىٰ ما اختاره ابن قتيبة[5] وموافقوه كالحريري في الدّرة[6] وصاحب الشافية[7] وغيرهما من الجماهير، وأما أبو حيان فاختار إثبات النون مطلقاً ـ أي: مِن غير المصحف، وإلّا فهي محذوفة منه.

وأقول: أَرى أكثرَ النُّساخ لا يفرق بين الناصبة وغيرها، وسبق هذا بزيادة عما هنا في باب الوصل والفصل[8] ذكرناه هناك مجاراة لهم في تسميتهم حذف النون وصلاً وإثباتها قطعاً، وذكرناه هنا لمناسبة باب الحذف.

وأما غير (ما)، و(لا) من الحروف مثل: (لن، ولم) فلا تحذف معها نون

---

(١) البخاري: ٣/ ١٠٩.

(٢) هو أبو النجم، وروي (الشمط القفندار)، والقفندر القبيح المنظر ينظر لسان العرب: مادة (قفندر)، الخصائص: ٢/ ٢٨٣ ومجالس ثعلب: ١٩٨.

(٣) الآية تقدم ذكرها في ص: ٧٨.

(٤) يريد بها قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ﴾ الآية ٧٥/ سورة ص.

(٥) أدب الكاتب: ١٩٦.

(٦) درة الغواص: ١٢٧.

(٧) شرح الشافية: ٢/ ٢٧٢.

(٨) ينظر ص٧٧.

(إنْ) ولا (أَنْ)، كقوله تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾ [البقرة:٢٧٩] ﴿ ذَٰلِكَ أَن لَّمْ يَكُن رَّبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ ﴾ [الأنعام:١٣١] الآية، ﴿ كَأَن لَّمْ يَغْنَوْاْ فِيهَا ﴾ [الأعراف:٩٢]، وكما يقال في تصوير المسئلة (بأن لم يكن كذا وكذا) ولك لأنّ نصب الفعل بعد (ألّا) يعين أنها المصدرية الناصبة وكذلك جَزْمُه بعد (إلّا) يعين أَنها الشرطية، بخلاف الجزم بعد (إنْ لَمْ) فإنه منسوب إلى (لم) لقربها من الفعل، كما في إعراب الآجرومية للكفراوي في باب (لا)[1]، فلو حذفت النون اشتبهت صورتها بصورة (ألم) الجازمة. وأما حذفها في المصحف مع (لن) في قوله تعالى: ﴿ أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ﴾ [القيامة:٣] فلا يقاس عليه، كحذف نون (لن) مع (ما) في قول الشاعر[2]:

كما رأيْتُ أبا يزيدَ مُقاتِلاً [أَدَعَ القتالَ وأَشْهَدَ الهَيْجاءَ]

فإنّه خاص بالمعايات ـ كمامرّ في باب الوصل ـ.

الميـــم:

وأما (الميم) فتحذف من (نِعْمَ) لإدغاها في (ما) من قوله تعالى: ﴿ إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ [البقرة:٢٧١] الأصل (نِعْمَ ما هي)، كُسِرت العين وسُكِّنت الميم فأدغمت في (ما).

وقد تحذف (الميم) من (كَمْ) الاستفهامية، ومن (أَمْ) إذا وقع بعدهما (ما)، مثل: (كمّا جئت به؟) و(هَذا أَحسنُ أَمّا اشتريته؟) ـ على ما قاله شيخُ الإسلام في شرح الشافية من جواز الوجهين الوصل والفصل فيهما، قال: كجوازهما في (مِنْ ما، ومما) و(عن ما وعمّا)[3].

---

(١) إعراب الآجرومية: ١٠٦.

(٢) تقدم في ص٧١.

(٣) شرح الشافية: ٢/ ٢٧٢.

قلت: ولم أَرَ مَن يُجرِي العملَ على الوصل في (أَمْ، وكَمْ) بل رأيت الجلال في (الهمع) منع من ذلك وقال: (إن وَصْل (أَمْ) بـ(ما) أو بـ(مَنْ) وجعلهما ميماً واحدة مشددة في مثل قوله تعالى: ﴿ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[1] [النمل:٥٩] وقوله: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾[2] [النمل:٦٢] خاص بالمصحف اهـ[3].

وقال شيخ الإسلام على الجزرية: (كل ما في القرآن من ذكر (أَمْ مَنْ) فهو بميم واحدة إلا أربعة مواضع فبِمِيْمَيْنِ وهي: ﴿أَم مَّن يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾ [النساء:١٠٩]. وفي النساء، ﴿أَم مَّنْ أَسَّسَ﴾ [التوبة:١٠٩] في التوبة، و﴿أَم مَّنْ خَلَقْنَآ﴾ [الصافات:١١] في الصافات و﴿أَم مَّن يَأْتِيٓ ءَامِنًا﴾ [فصلت:٤٠] في فُصّلت) اهـ[4].

اليـــــاء:

وأما حذف الياء من المنقوص المفرد والجمع فقد سبق في فصله[5] وأنَ محل ذلك إذا لم يضف، فإن أضيف لم تحذف. وإنما الذي نذكره هنا حذفها منه إذِا كانت الإضافة إلى ياء المتكلمّ لما هو معلوم من القواعد الصرفية أنه إذا التقى مثلان في كلمة أو ما هو كالكلمة وكان أولهما ساكناً يجب إدغام الساكن فيما بعده، ويصيران في الخطّ حرفاً واحداً مشدداً، مثل ياء المتكلم إذا اجتمعت مع ياء المنقوص مفرداً أو جمعاً سالماً، تقول: (سَهِرْتُ اللّيلةَ مع مُغَنّيَّ هذا، ومع مُغَنِيَّ هَؤُلاءِ، وسافرتُ أمسِ مع مُكارِيَّ هذا، ومُكارِيَّ هَؤُلاءِ)

(١) الآية تقدم ذكرها في ص٧٤.

(٢) الآية تقدم ذكرها في ص٧٦.

(٣) ينظر الهمع: ٢/٢٣٧، ٢٤٣.

(٤) الدقائق المحكمة: ٣٣.

(٥) ينظر ص: ٢٣٦.

و(هذهِ مَعانِيَّ سَرَقَها الشاعرُ الفُلانيّ، وهَؤلاءِ مَواليَّ، وبِعْتُ جَواريَّ ـ بتشديد الياء في جميع ما ذكر، ويجوز تسكينها في (جواري) على لغة من يقول: (هؤلاء جوارٌ) ـ بضم الراء منوّنة ـ.

وكذا إذا أضيف المثنى والجمع السالم ولو غيرَ منقوصٍ إلى ياء المتكلم سواء كان كلٌّ من المثنى أو الجمع مرفوعاً كـ(مُسْلمون، وبنون، وصاحبان) أو منصوباً أو مجروراً كـ(بنين، ومسلمين)، كأن تقول: (إنّ صاحِبَيّ أكرما والِديَّ) وكقول إسرائيلَ عليه السلام: ﴿يَٰبَنِيَّ ٱذْهَبُواْ فَتَحَسَّسُواْ مِن يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٧] وفي الحديث: «أَوَ مُخْرِجِيَّ هُمْ»[1]، والأصل: مُخْرِجُونَ لي، ومثله: «هؤلاءِ مُسْلِمِيَّ، ورأيتُ مُسْلِميَّ، ومَرَرْتُ بِمُسْلِمِيَّ) فيُكْتَفي في ذلك كله بياء واحدة، كما يُكتفى بها في (عليَّ، وإليَّ، ولَدَيَّ، وفيَّ) ومثلُ ذلك قولُه عليه السلام: «إنَّ لكلّ نَبِيّ حَواريّ، وحوارِيَّ الزُّبَيْرُ)[2] قال القسطلاني في الصفحة الخامسة والخمسين من [الجزء] الخامس: (حَوارِيَّ) بإضافته إلى ياء المتكلم، فحذف الياء، وضَبَطَهُ جماعة بفتح الياء، وآخرون بالكسر وهو القياس، لكنهم لما استثقلوا ثلاث ياآت حذفوا ياء المتكلم وأبدلوا من الكسرة فتحةً)[3] اهـ.

وتقول: (هذا الكتابُ هل أنت مُعْطِيَّهُ، وهل أَنْتُم مُعْطِيَّهُ) فيقال فيه ما قيل في (حواريَّ) المضاف للياء، والله الموفق.

---

(١) البخاري: ١/ ٤.

(٢) البخاري: ٤/ ٣٣.

(٣) شرح القسطلاني: ٥/ ٦٨

نوع آخر من الحذف

كرموز المحدثين في الصحيحين، والجامع الصغير

وغير ذلك من الشراح والحواشي التي بعضها يشبه النحت

لما كان الخط نائباً عن اللفظ وهو قد يحذف منه بعض الكلمة اتكالاً على فهم السامع، أو تفهيم الموقف، أي المعلم.

وقد يَنْحِتون من الكلمتين كلمة كالحَسْبَلة، والحَوْلَقَة ـ لا الحَوْقَلة[1] ـ والحَيْعَلَة، والبَسْمَلَة، والحمدلة) ونحوها، فكذلك للكتاب رموز تشبه ذلك كأن يؤخذ من اسم الشيخ أول حرف، ومن لقبه أو بلده حرف آخر. كما يرمزون بـ(م ر) للإمام الشيخ محمد الرملي، و(ع ش) للشيخ على الشَّبْرامَلِّسي، و(ح ل) للحَلَبي، و(ق ل) للقليوبي، و(سم) لابن قاسم العبادي، و(س) لسيبويه و(ش) للشرح، و(ص) للمُصَنَّف ـ بفتح النون، أي: المتن، وأما المُصَنِّف بكسرها فهكذا (المص)، و(الشر) للشراح، و(ض) لضعيف، و(م) لمعتمد. وأما (ح) فإن كانت في غير كتب الحديث وغير كتب الحنفية فهي بدل حينئذٍ، وعند الحنفية رمز للحلبي، وإنْ كانت في الصحيحين البخاري ومسلم فهي في اصطلاح الحديث لتحويل السند.

وأما رموز الصحيحين المشهورة فهي: (ثنا، وثني، وأنا، ونا) مقتطعة من

---

(١) لعل (الحوقلة) هي الصحيح فهي كالبسملة والحمدلة فإن المقطع الأخير من الكلمة وهو اللام منحوت من لفظ الجلالة من الأصل وهو لا حول ولا قوة إلا بالله، وبسم الله. وسبحان الله والحمد لله.

ينظر فقه اللغة: ١٩٦، والمزهر: ١/ ٤٨٢.

(حَدَّثَنا، وحدَّثني، وأَنْبَأَنا، وأَخْبَرَنا) ولكلٍ من عُلماء المذاهب الأربعة رموز معلومة عندهم، كما أَن للعجم في الكتب العربية رموزاً معروفة عندهم، مثل: (م) ممنوع، (لايخ) لا يَخْفى، (عـ م) عليه السلام، وكذا (صلعم) أو (ص م)، ولكن نَهَى العلماءُ على تقليدهم في ترك كتابة التصلّية، لأنّ فيه إعراضاً عن اكتساب الثواب العظيم الوارد في حديث: «من صلّى عليَّ في كتابٍ لم تَزَلْ الملائكةُ تَسْتَغْفِرُ لَهُ ما دام اسمِي في ذلك الكتاب»[1] بل قال العلماء: إن جميع الحروف المفرقة لا ينطق بتفريقها إلا في الحروف المقطعة في كتب اللغة والصرف. وأما أسماء العلماء فلا ينطق بأسماء حروف هجائها، بل ينطق بالأسماء المتعارفة، كما إذا رأى اللام والخاء فلا يقول (إلخ) بل يقول: (إلى آخِرِه). وكنت أَرى بعض العجم كعبد الحكيم على العقائد النَّسَفيّة يكتب (اهـ) بدل (إلخ)، مع أَن (اهـ) عندنا علامة على انتهاء الكلام، ولا مشاحة في الاصطلاح.

وكذلك لكتاب الدواوين اصطلاح في الرموز عن أسماءِ الشهور بحروف ثمانية مقتطعة من أسمائها، ثلاثة أشهر يأخذون الحروف من أواخرها، وهي: الباء لـ(رجب)، والنون لـ(رمضان)، واللام لـ(شوال)، وما عداها يأخذون الحرف الأول من اسم الشهر ويميزون الأول من الرَّبيعين، والجُماديين، والشهرين الأخيرين بزيادة ألف على الراء، والجيم، والذال، للدلالة على أنه الأول.

وكان العلماء أولاً يؤرخون بالعبارة لا بالأرقام الهندية.

ويؤرخون في النصف الأول من الشهر بما مضى من لياليه، لأنَّ أول الشهر عندهم من الليل، فيقولون (لِعَشْرٍ خَلَوْنَ)، أو (لاِثْنَتَيْ عَشْرَةَ خَلَتْ مِنْ

(١) تفسير ابن كثير: ٣/ ٥١٦

كَذا)[١]. وفي النصف الثاني بما بقي، فيقولون: (لعَشْرٍ بقينَ) أو (لخَمْسٍ بَقِين) على اعتبار كمال الشهر، وإنْ كان في الواقع نَاقصاً كما أرخوا خروجَهُ عليه السلام من المدينة لحجة الوداع بخمسٍ بَقِيْنَ من ذي القعدة، فكان خروجه عليه السلام يومَ السبت الخامسِ والعشرين مِن الشهر، ثم تبين نقص الشهر بدليل أنّ الوقوف (بعرفة) كان يوم الجمعة، قال النوويّ على مسلم (يُؤخذُ من ذلك عدمُ التّشاؤم بالسفر في آخر الشهر)[٢] اهـ، مع أنهم يقولون: (الخامسُ والعشرون مِن الأيام السبعة المنحوسة مِن كلّ شهرٍ المنقوطة من قول الشاعر:

مُحِبُّكَ يَرْعَى هَواكَ فهَلْ ... تَعُودُ لَيالٍ بضِدِّ الأَمَلْ

واستمرّ التاريخ بالعبارة في المحاكم الشرعية ووثائقها حتى يقولون خطأً: (لأَحَدَ وَعِشْرينَ شَهْرَ جُمادى، واعترض عليهم من قال:

إنّ حادِي عِشرينَ شَهر جمادى ... في كلامِ الشُّهودِ لحنٌ قبيح
أثبتوا الشَّهرَ وَهْوَ مَعْ رمضان ... والربيعين غيرِ ذي لم يُبيحُوا
وتَعدّوا بحذف واو وإثبا ... تِ لنونٍ وعكسُ هذا الصحيحُ

وكنت رأيت في تفسير روح البيان[٣] في آية سورة التوبة: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦] تلحين الترك في قولهم: (جَماذِيَ الأوّل) من أوجه عديدة فتح الجيم والياء، وإعجام الذال وكسرها وإضافة شهر إلى اسم الشهر، ووصف (جمادى) (بالأول) مع أنه على وزن (حُبارَى) مضموم الأوّل، وألفُه تكتب ياءً لانقلابها عند التثنية ياءً، فيقال: (الجُمادِيان)، وهذه البنية أَلِفُها للتأنيث، فيجب مطابقة النعت لمنعوته تأنيثاً، فيقال: الأُوْلَى لا

---

(١) إن جملة الفعل بعد العدد وصف للمعدود المحذوف فقولهم (لخمس خلون) أصله (لخمس ليال خلون) وقولهم (لخمس عشرة خلت) أصله (لخمس عشرة ليلة خلت).

(٢) شرح النووي: ٧/ ١٥١.

(٣) روح البيان: ٣/ ٤٢١.

الأوّل، نَعَمْ إذا جُعل وصفاً للشهر صحّ وإنْ منعوا من ذكر الشهر، كما قال الأُجْهُوْرِي:

ولا تُضِفْ شَهْراً إلى اسم شَهْرِ إلّا لما أَوّلُهُ الرافاذْرِ

واستثْنِ مِنْ ذا رَجَباً فَيَمْتَنِعْ لأَنّهُ فيما رَوَوْهُ ما سُمِعْ

واستثناء (رَجب) غير مُسَلَّم، فقد سمع إلّا أنه قليلٌ جداً.

الخاتمة

الشكل والنقط، وبيان أول واضع للأول وأول واضع للثاني في المصحف، وبيان ما يجب نقطه، وما يمتنع من اليآت

يطلق (الشَّكْلُ) في اللّغة على معانٍ، ذكرها في القاموس، منها صورةُ الشّيْء وهيئته، ومنها ما يماثِلُ الشّيءَ صورةً أو طبعاً، ومنه قول البستي:

وما غُرْبَةُ الإنسانِ في شُقّةِ النّوى ولكنّهــا واللهِ فــي عَــدَم الشَّكْــلِ

وأَما (الشَّكْلُ) في اصطلاح الخطّ فهو ما يوضـح فوق الحروف أو تحتها من العلامات الدالة على الحركة المخصوصة أو السكون أو الهمز أو المدّ أو التنوين أو الشدّ، وينقسم إلى قمسين عام وخاص على ما يأتي بيانه.

وسمّيت تلك العلامات بهذا الاسم: قيل لأنّ هيئة الكلمة وصورتها تختلف في التلفُّظ باختلافها، وقيل: شَكْلُ الكتابِ مأخوذٌ من شِكال الدابّةِ التي تُقيّدُ به، فكان شَكْلَ الكلمةُ يُقَيِّدُها عن الاختلاف فيها، ويُزيلُ عنها الإبهام، فإنّ الخطّ إذا لم يكن مشكولاً يقال له (خَطّ غُفْلٌ) ـ كما في فقه اللغة[1] ـ ولذا يقال للحرف الذي لا يُنقط مُبْهم ومُغْفَل.

وقال أبو البقاء في الكلّيات: هو مِنْ (أشْكَلَ الكِتابَ) أَيْ: أَعْجَمَهُ، كأنّهُ أزال عنـه الإشكال والالتباس)[2] اهـ. ولذا كانوا أولاً يُسمّونه (إعجاماً ونَقْطاً).

(١) فقه اللغة: ٧٠.

(٢) الكليات: ٢١٨

قلت: ولعله المراد من قول (الجلال) في المزهر[1]: أوّلُ من نقط المُصْحَفَ أبو الأَسودِ الدُوَليّ، كما أنه أولُ مَن وضع علم العربية بالبصرة فيكون المرادُ بالنقط في كلامه الإعجامُ بمعنى الشَّكْلِ لا النُّقْطِ أزواجاً وأفراداً المميِّز بين الحرفِ المعجم والمُهْمل، بل أقول يحتمل أيضاً أنه المرادُ مِن قولهم (حروف المُعْجم) أي: الخطّ المُعجَم، بمعنى المشكول، أي: الذي شأنه أن يُشكل، كما قد يُومىء إلى ذلك قول القاموس، أي: ما مِن شأنه الإعجام ـ كما سبق أول المقدِّمَة[2]، وكما قد يؤخذ مِن حكاية العسكري الآتية قريباً[3]، وتكون هذه التسمية حدثت له بعدما اخترع له أبو الأسود النَّقْط الذي وضعه، فإنّه لما أقام بالبصرة مُستَوْطناً بعدَما كان والياً بها لابن عبّاس في خلافة سيّدنا عليّ رضوانُ الله عليهم إلى أن تولّى (زيادُ ابنُ أبيه) إمارة العراقين أيام معاوية) وكانت العربُ قد خالطت الأعاجم وتغيّرت أَلْسِنَتُهُم، وكان الدُّؤَلي لا يُخرج إلى أحدٍ شيئاً مما أَخذه من علم العربية عن الإمام رضي الله عنه وكرّم الله وجهه حتى أمره (زِيادُ) بتعليم أَولاده بالبصرة، ثم بعث إليه أَنْ اعملْ شيئاً يكون إماماً يَنْتفعُ به الناسُ ويُعرب كلامَ اللهِ فاستعفاه من ذلك، إلى أن سمع قارئاً يقرأ: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولِهُۥ﴾ [التوبة: ٩] بكسر اللام، فقال: ما ظننتُ أنّ أَمْـرَ الناسِ صارَ إلى هذا، فرجع إلى (زياد)، وقال: أنا أفعل ما أمر به الأَميرُ، فليبتغِ الأميرُ كاتباً لَقِناً لَبِقاً يَعْقِلُ ما أقول)، فأتي بكاتب من عبد القيس، فلم يرضه، فأتي بآخر، قال أبو العباس: أحسبه منهم، فقال له أبو الأَسْوَدِ: (إذا رَأَيْتَني قَدْ فتحتُ فَمي بالحرفِ فانقُطْ نقطةً أعلاه، وإنْ ضَمَمْتُ

---

(١) المزهر: ٢/٣٩٨.

(٢) ينظر ص١٦.

(٣) ستذكر في ص٢٦٣.

فمي فانقُطْ نقطةً بين يَدَيْ الحرف، وإن كَسَرْتُ فمي فاجعلْ النقطةَ تحتَ الحرفِ، فإنْ أَتبعتُ لك شيئاً من غُنَّةٍ فاجعل مكان النقطة نقطتين) ففعل ذلك. فهذا نقط أبي الأسود). اهـ ـ هكذا نقلتُه مِن شرح المطرزي على المقامة الأخيرة من مَقامات الحريريّ من عند قوله: (إنّه أَقامَ بالبصرةِ مُسْتَوطِناً) إلخ[١]. ورأيتُ مثلَه في ترجمته في حرف الظاء من ابن خلكان[٢].

قلت: فهذا النَّقْطُ الذي وضحه علاماتُ أَنواع الحركات الثلاث والتنوين ولعلهم أَخذوا من قوله: (فَتَحْتُ فَمي، وكَسَرْتُ وضَمَمْتُ) تسميتها بالضمّة والفتحة والكسرة في الحركات الحَشَوية وحركات الآخر البِنائية.

وأما الحَرَكاتُ الإعرابية فلها أَسماءٌ أُخْرى وقد جمع التسميتين بعضهم في قوله:

لقد فَتَحَتْ بابَ الرِّضا بَعْدَ هَجْرِها ... شقيقةُ بَدْرِ التَّمِّ فانْجبَر الكَسْرُ
فأَسْكَنْتُ بَعْدَ الضَمِّ ما قَدْ نَصَبْتُه ... فَقُلْتُ ارْفَعي جَزْماً فقد طابَ لي الجر

وأما بقيّةُ الشَّكْلِ غيرِ التنوين فلا يُسْتفاد مِن ذلك أنّه من وَضْعِهِ، ولم أَطّلع على ما يدلّ على تمامِ الوضع، فلعلّ (الحجّاجَ) وأتباعَه هم الذين كَمّلُوْا بقية الشَّكْلِ كالشدَّة والمدَّة والقُطْعة والصِّلة، عندما نقطوا الأَزواج والأَفراد في المُصحف.

والحاصلُ أَنّ الشَّكْلَ جميعَه ينقسم إلى عامّ وخاصٍ:

فالعامُ هو دوالّ الحركاتِ الثلاثِ والسّكونِ والتشديدِ، فيجري ذلك في جميع الحروف، حتى الهمزةِ، سواءٌ كان الحرفُ أَوّلاً، أَو حَشْواً، أو طَرَفاً، إلاّ أَنَ الأَخيرَيْنِ ـ أعني السّكونَ والشّدَةَ لا يكون في الابتداء لما هو معلوم أَنّ

(١) من كتاب (الإيضاح) ينظر

(٢) وفيات الأعيان: ٢/ ٥٣٧

الابتداءَ بالساكن مرفوض في العربية، والتشديد أوّله سكون، لكن تشديد الهمز نادر الاستعمال، مثل: (التَّذَؤُّب، ورِئّيس ـ كقِسِّيْس ـ، وسَآل ـ كشَحّات وزناً ومعنىً ـ، ورآس ـ بوزن جَبّار ـ).

وأما الخاصُّ فهو ما يختصّ بالحرف الأخيرِ من الكلمة وهو التنوين أو يختصُّ بالهمزة والأَلف وهو ثلاثةُ أشكال:

أوّلها: القُطعة: وهي صورة رأس عَيْن تُوضع فوقَ همزة القطع التي شبّه الشاعر قلبَه بها في قوله[1]:

قَلْبي على قَدِّكَ الممشوقِ بالهَيَفِ طيرٌ على غصن أو همز على أَلِف

كما في أول (الريحانة) للشهاب الخفاجي.

أو توضَعُ على الياءِ، أو الواو المصوَّرتين بدلاً عن الألف المهموزة أو في موضع همزة محذوفة الصورة، مثل (جاءَ، وشاءَ).

والثاني: الصّلة وهي رأس (صاد) صغيرة توضع على رأس ألف الوصل دلالة على أنها ليست ألف قطع.

والثالث: المدة وهي كشيدة ـ أي: سحبة في آخرها ارتفاع كالسِّنان المُقوّم ـ توضع على همزة ممدودة للدلالة على أنَّ بعدَ الهمزة ألفاً محذوفةً خطّاً موجودةً لفظاً، مثل: (آبَ)، أي: رجع، و(آتى) كأَعْطى وزناً ومعنىً، ومآل، ومآب).

ولا تكون على الحرف الأخير، بل في الأَول أو الحَشْو، فلا توضع علىَ الأَلف التي تليها همزة محذوفة، مثل: (ماء، وجاء)، ولا على الألف التي تليها مدة ترسم ياء، مثل (مَلأَى، والسُّوْءَى). ولا على نحو: (وُضُوْء).

---

(١) رريحنة الألبا: ١/ ١٨، البيت كذا في الأصل

والنُّسّاخ يضعونها في ذلك جميعه على حدّ سواء ولا يفرّقون، بخلاف المطبعة فإنّ فيها فرقاً بين ذلك، وتخصيص المدّة بالهمزة التي يليها مدّ، دون الألف التي يليها الهمز، فافهم الفرق.

ثم إنّ الشَّدّة تارةً تكون بدلاً عن تكرار الحرف المضعّفِ الذي يُرسم عندَ العَروضيّين في التقطيع بحرفين، وتارةً تكون لإدغام الحرفِ السابق فيما بعدَه الذي عليه الشّدّة مِن كلمة أُخرى، مثل الحروف الأربعة عشر الواقعة بعد اللاّم الشمسية، أو الراء الواقعة بعد اللاّم الساكنة في القرآن، مثل: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ﴾ [المطففين: ١٤].

وقد يجتمع على الأَلِف ثلاثُ شَكْلات، القطعة والشّدّة والمدّة، وذلك في نحو: (سآل) بوزن شحات[١] وبمعناه، فيستثقل ذلك، ويقتصر على الشدّة والمدّة.

وقد يجتمع اثنان، وذلك في نحو: (رِئّيس) بوزن قِسِّيس، و(التَّفَؤُّد) بوزن التَّعَوُّذ، وهذا من النوادر ـ كما سبقت الإشارة لذلك في فصل الهمزة[٢].

(تنبيه): إذا كان الحرفُ المشدَّدُ مكسوراً فلك في وضع الخفضة تحت الشَّدَّة طريقان: إما أَنْ تضعَها تحت الحرف وهو أَحسنُ ـ أخذاً من قول الدُّؤَلي المتقدِّم[٣] ـ، وإمّا أن تضعَها فوقَ الحرف وتحت الشّدّة، وهذه الطريقة الثانية للمشارقة فقط في المكسور، وهي طريقةُ المغاربة في المفتوح والمضموم يجعلون الفتحةَ والضمّةَ فوقَ الحرف وتحت الشّدّة، فيكون شكلِ المفتوح عندهم على صورة شكل المكسور عندنا على الطريقة الثانية، فتنبَّهْ لهذا لئلا ترى مثلَ ذلك في كتابتهم وشَكْلِهم فتظنّه مكسوراً مع أنه مفتوح، كما أن

(١) ينظر ص٩٩.

(٢) ينظر ص٩٣.

(٣) ينظر ص٢٥٨.

شكل (الشَّدّة) عندَ أكثرِهم منكّسة وليست على صورة أسنان السين ـ كما هي عندنا ـ.

ومن المعلوم أنّ أشكالَ الحركاتِ مُنحصرةٌ في ثلاثٍ، وأما الحركات لفظاً فلا تنحصر في ذلك فإنّ لهم حركاتٍ أخرى مُتَوَلّدة بين حركتين، ويقال لها (بَيْنَ بَيْن)، أي: بين الفتحةِ والضمّة ـ كما يُنْطقُ بها في نحو: (القَوْل، والخَوخ، والجَوخ). أو بين الفتحة والكسرة ـ كما في الصّيت، مع أن الصواب كسر الصاد ـ وهذه الأخيرة هي التي عقدوا لها في النحو (باب الإمالة) ولكن لم يضعوا لها شكلاً، غير أنَّ بعضَ شراح الصحيحين قال في حديث (إمّا لا فاصْبِروا)[1]، و(إما لا فلا تَتَبايَعوا) إنه بإمالة اللاّم إلى الكسرة، ولا تكتب ياءً، بل يوضع فوق اللام شَكْلَة منحرفة علامة الإمالة.

وأما غيرُ العرب فلهم علامات لباقي الحركات السبع عندهم، ولهذا قال الفخر الرازي في المسئلة الثامنة من الباب السادس من القسم الأول من مقدمة تفسيره الكبير ما نصه: (لما كان المرجعُ بالحركة والسُّكون في هذا الباب إلى أصوات مَخْصوصة لم يَجِب القطعُ بانحصار الحركات في العدد المذكور)[2]. وقال ابن جني: (اسم المِفتاح بالفارسيّة وهو (كلِيْد) لا يعرف أنّ أولَه مُتحركٌ أو ساكن)، قال: وحدثني أبو عليّ ـ يعني الفارسي ـ قال: (دَخَلْتُ بلدةً فسمعتُ أهلَها ينطقون بفتحةٍ غَريبة لم أسمَعْها قبلُ فتعجبتُ منها وأقمتُ بها أيّاماً فتكلمتُ بها، فلما فارقتُ تلك البلدة نَسيتُها)[3] انتهى وبمثله يقول (الفقير): وَقَعَ لي نظيرُ ذلك لما أقمتُ مُدّةً في مدينة (باريس) ثم رجعت بحمد اللهِ سالماً.

---

(١) تقدم في ص١٣٩.

(٢) تفسير الرازي: ١/ ٤٦

(٣) الخصائص: ١/ ٩١.

فإن قيل: قد جعلوا في العربية رُموزاً بحروفٍ صغيرة وأشكالٍ أخرى غيرِ الحركات الثلاث ذكرها الأَشْموني في باب الوقف[1].

قلتُ: نعم إلا أنها خاصة بالحرف الموقوف عليه لتدلّ على تشديده أو تخفيفه أو حركة النقل أو الإشمام، ومع ذلك فهي مهجورة الاستعمال، ومثلهما الرموز التي كانوا يضعونها في المصاحف علاماتٍ للتجويد والوقوف فليست مما يستعمل في كتب العلوم العامة.

وذكر ابن خلّكان في ترجمة الحجّاج ما حكاه أبو أحمد العسكري في كتاب التصحيف أن الناس غبروا يقرءون في مُصحفِ عثمانَ بنِ عفّان رضي الله عنه نيّفاً وأربعين سنةً إلى أيام عبد الملك بن مَروان، ثم كثر التصحيفُ وانتشر بالعراق ففَزِعَ الحجّاجُ بنُ يُوسُفَ إلى كُتّابِهِ، فسألهم أن يضعوا علاماتٍ لهذه الحروف المشتَبِهة، فيقال: إنّ نَصْرَ بْنَ عاصم قام بذلك فوضع النقط أفراداً وأزواجاً وخالف بين أماكنها، فغبر الناسُ بذلك لا يكتبون إلا منقوطاً فكان مع استعمال النقط يقع التصحيف فأحدثوا الإعجام فكانوا يتّبعون النَّقْط بالإعجام، وإذا أغفل الاستقصاء عن الكلمة ولم توفّ حقوقُها اعترى التصحيف فالتمسوا حيلة فلم يقدروا فيها إلا على الأخذ من أفواه الرجال بالتلقين)[2] انتهى كلام ابن خلكان، فانظر في التوفيق بينه وبين ما سبق عن المطرزي[3] في حق الدُّؤَلي مما نقله ابن خلكان أيضاً.

هذا ولما قال البيضاوي[4] في قوله تعالى: ﴿ٱهْبِطُوا۟ مِصْرًا﴾ [البقرة: ٦١] إنه غَيْر مُنَوَّنٍ، قال الشهاب عليه: (معنى كونه غيرَ منوّن) أي: غير مكتوب بعد الراء ألف فلا يرد أن الشَّكلَ حدث بعد العصر الأول)[5] اهـ.

(١) الأشموني: ٤/ ٢١٨.
(٢) وفيات الأعيان: ٢/ ٣٢.
(٣) ينظر ص٢٥٩.
(٤) تفسير البيضاوي: ١٣.
(٥) حاشية الشهاب: ٢/ ١٦٨

ورأيت في الصفحة الثانية والعشرين من خطط المقريزي: (أنّ (مصراً) بالتنوين في خط المصاحف، إلا ما حكي عن بعض مصاحف (عثمان) ثم قال وكذا في مصحف (أُبَيِّ بْنِ كَعْب) غير منونة)[1] اهـ.

قال ابن خلكان في ترجمة الخليل بن أحمد مخترع فنِّ العروض: (إنه أوّلُ من صنَّف كتاباً في الشّكلِ)[2] فتحصل من هذا أن النقط والإعجام يستعملان بمعنيين: أوّلُهما النقطُ المعروف المميز بين المعجم والمهمل الذي يسمّى أيضاً بالمغفل، وبالمبهم ـ كما في الدرّة وغيرها[3] ـ وثانيهما: الشَّكْلُ.

ثم من البَيِّنِ أَنَّ المنقوط مِن حروف الهجاءِ خمسةَ عشرَ حرفاً والباقي غيرُ منقوط، وليس كل منقوط يوصف بلفظ المعجم، ولا كلّ متروك النقط يوصف بالمهمل أو المغفل، وإنما الوَصف بأحد الوَصْفَيْنِ يكون في الحرفين المشتركين في الصورة الخطّية، كالحاء والخاء، والدال والذال، والسين والشين إلخ. فيوصف المنقوط بالمعجم والمتروك بالمهمل، وهذا تمييز لفظي. وكانوا يُميزون المهملَ تمييزاً خطيّاً بوضع النقط تحته التي توضع فوق شريكه المعجم لتحقق إهماله وتعيّنه، سوى (الحاء) فلا ينقطونها أصلاً لئلا تلتبس بالجيم في مثل (الجاسوس والحاسوس)، وكقوله تعالى حكاية: ﴿فَتَحَسَّسُواْ مِن يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٧] فإن التَّجَسُّسَ لا يكون في الخير بل في الشر بخلاف (التَحسُّسَ) وإن كان المعنى قد لا يختلف في نحو: ﴿فَجَاسُواْ خِلَٰلَ ٱلدِّيَارِۚ﴾ [الإسراء: ٥] و(حاسُوا) ـ كما قرىء بهما[4] ـ نعم (الباء) وأمثالها لا

(١) خطط المقريزي: ١/ ٢٢.
(٢) وفيات الأعيان: ٢/ ٢٤٦.
(٣) ينظر ص: ٢٥٧.
(٤) معجم القراءات القرآنية: ٣/ ٢٠٨.

توصف بالمعجم بل بالموحدة، والمثناة الفوقية والتحتية والمثلثة. وكذا (الظاء) يقال فيها المشالة، و(الضاد) الساقطة.

يقول الفقير: ظهرَ لي في نقط المُهْمل من أسفلَ منفعةٌ جليلةٌ في الكلمات التي ترد في اللغة وفي بعض أحاديث بوجهي الإعجام والإهمال. كـ(التشميت، والتسميت) فتنقط من فوق دليلاً على إعجامها، ومن تحت للدلالة على الإهمال إشارة إلى أن في الحرف وجهين، فاحفظ هذا ينفعك في الكلمات التي عقد لها في المزهر ترجمة مستقلّة فيما جاء بوجهين، كـ(الحَضَب والحَصَب، والمَصْمَصَة والمَضْمَضَة، وهِمْيَع وهِمْيَغ ـ للموت السَّريع ـ) وغير ذلك مما ذكره في النوع السابع والثلاثين منه[1]، ونظير هذا ما يفعله فُضلاء المتقدمين من شكل الحرف بشكلين إذا كان فيه وجهان أو أكثر، ويكتبون بين السطور معاً.

وأما النَّقْطُ فتارة يجب عند خوف اللّبس في مثل (هاءِ التأنيث)، نحو: (مِائَة) فإنّها إذا لم تنقط هاؤها ربما التبس في بعض التراكيب لفظها بـ(ماء مضافاً للضمير[2]. وتارة يجوز فيها الأمران إذا لم يخف اللبس، وتارة يمتنع نقطها إذا وقعت في سجع أو قافية على الهاء الساكنة وإن كانوا لا يعدونها روياً ـ كما سبق ذلك مفصّلاً في فصلها[3] ـ. فهي إذن على ثلاثة أقسام، ومع كونها تنقط وجوباً أو جوازاً فقد عدَّها الحريري من المُهْملِ في خطبة المقامة الثامنة والعشرين السمرقندية[4] نظراً لصورتها الخطّية تبعاً للوقف عليها لما تقدم غيرَ مرّةٍ أَنّ مبنى كتابةِ الحرفِ الأخير على تقدير الوقف حتّى نهم حَسِبوها في

(١) المزهر: ١/ ٥٣٧.

(٢) ينظر ص١٨٧.

(٣) ينظر ص١٧٧.

(٤) مقامات الحريري: ٢٨٦

العدد (بخمسة) في أبيات التواريخ المعمولة بحرف الجُمَّل، وجرى على هذا أستاذُنا البَكْرِي في شرحه لِلْوِرْدِ السَّحَري حيث قال إنّ اسمه تعالى (قَوِيّ) عدده (١١٦).

يوافق عدد الـ(قَهْوَه). وكذلك الخير الرملي كتب في آخر الفتاوى الخيرية: أنه سُئِل عن الهاء المذكورة هل تُعدُّ في عمل التاريخ المبنيّ على الجُمل (هاء) بخمسة أو (تاء) بأربعمائة؟ فأجابَ بمثل ما قُلْنا وأطال القول فيها بجلب النصوص عن الحافظ السيوطي وعن أئمة القراآت وغيرهم، ثم قال آخراً: (إن هذا بحسب الاصطلاح فلا مانع مِن العمل بكلٍّ). وقال في النقاية: (الهاءُ تُنقط إلاّ عند الأُدباء ومنهم الحريري)[1] اهـ.

وبعكسها (الياء) المتطرفة، قد عدّها الحريريّ ـ في المقامة ٤٦ الحلبية[2] ـ من المنقوط مع أَنها لا تنقط[3]، بل إنّه في المقامة ٢٦ (الرقطاء)[4] ـ عدّ الياء المصورة في الخط بدلاً عن الهمزة في نحو: (نائل، ويلائم، وحبائه) من المنقوط، مع أنَّه لا يجوزُ نَقْطُها وإبدالها ياءً محضة إلا في حالتين ـ على ما يأتي[5] ـ.

وكذا عدّ (الياء المتطرفة) أيضاً مِن المنقوط، مع أَنهم عدّوها من الحروف التي لا تنقط إذا انفردت أو تطرفت، وهي أربعة (الفاء والقاف والنون والياء) يجمعها كلمة (ينفق).

---

(١) النقاية: ١٣٢.

(٢) في الأصل المقامة ٤٧، ينظر المقامة السادسة والأربعون الحلبية ص: ٥٢٢.

(٣) الأحسن أن تنقط إذ أن إهمالها يوقع في اللبس في كثير من الحالات نحو (المصطفى) بصيغه اسم الفاعل أو اسم المفعول ونحو يصطفى مبنياً للمعلوم أو للمجهول ومثل (حلى وحلي) فلولا النقط لوقع اللبس.

(٤) مقامات الحريري: ٢٥٨.

(٥) ينظر ص٢٦٨.

فالياء الطرفية لا تنقط[١] سواء كانت ياءً حقيقةً، أو صورةً بأن كانت بدلاً عن همزة في نحو: (بِري، وبارِى، ويَسْتَهْزِى)، أو بدلاً عن ألف مقصورة في مثل: (رَمَى الفَتَى، ولا يَخْشَى، وحَتَّى، وعَلَى، وإِلَى، وبَلَى) وفي جميع ذلك تُعدُّ في الجُملِ بعشرة نظراً لصورتها خَطّاً[٢] وإن نطق بها همزة أو ألفاً سواء جاز نقطها كما في بعض صور المبدلة عن الهمز المتوسطة، أو لم يَجُز، كما في البعض الآخر أو كانت ألفاً، ويدلّ لهذا قولُ شيخ مشايخنا العلامة الشرقاوي في شرحه (لِلْوِرْدِ)[٣] المتقدم أن اسمه تعالى (قَوِيّ) (١١٦) يوافق من كان اسمه (مُوْسَى)، أو (مُوَيْس).

وإنّما جاز إِهمال الحروف المذكورة من النقط لأن النقط جعل لمنع اشتباه المتشاركين في صورة واحدة[٤]، وهذه الحروف الأربعة لا يشاركها غيرها إذا انفردت أو تطرفت.

وقد عُلِم من هذا ومما سبق في التنبيهات[٥] أن (الياء) من حيث النقط وعدمه على ثلاثة أَقسام كـ(هاءِ التأنث) ما يجب إهمالها، وما يجب نقطها، وما يجوز فيها الأمران.

فالقسم الأول: ما يجب فيه إهمالها وهي المتطرفة الواقعة بدلاً عن الألف[٦]، نحو: (حتَّى الفتَى قَدْ وفَى) وكذا (إِلى، وعلَى، ومتَى، وبلَى،

(١) المتبع هو نقط المتطرفة وهو الأفضل لاجتناب اللبس.
(٢) الأحسن تجنباً عن الغلط في الحساب مراعاة النطق، فالألف تعد بواحد سواء كانت قائمة مثل: (عصا) أو بشكل الياء مثل (عصَى).
(٣) ينظر ص: ٢٦٦.
(٤) الكُتّاب وكذلك المطبعة ملتزمون بنقط حروف النون والفاء والقاف لا يهملونها، وهذا هو الأحسن.
(٥) ينظر ص١٣٢.
(٦) الصحيح أن نخرج عن تسميتها ياءً وإنما هي ألف ويدل عليها إهمال نقطها.

وعَسَى، ولدَى). وكذا المتوسطة المصوَّرةُ بدلاً عن همزة، ولا يجوز إبدالها ياءً محضة سواء كانت الهمزة أصلية كـ(جائر) اسم فاعل من (جأر، يجأر، جؤاراً ـ بمعنى صاح وتضرّع ـ) ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْـَٔرُونَ﴾ [النحل:٥٣]. أو كانت منقلبة عن (واو) كـ(جائر) اسم فاعل من (جار، يجورُ، جَوْراً ـ إذا مال عن طريق العدل والقصد ـ)، وكذا (قائِلٌ) اسم فاعل من (القَوْل). و(بائِع) مِنْ مدِّ الباع.

أو كانت منقلبة عن (ياء) كـ(قائل) اسم فاعل من (قال، يَقيل، قَيلولة) وكـ(بائع) من البيع.

أو كانت الهمزة في جمع على (فعائل) بدلاً عن مدّ زائد في مفرده، ألفاً كانت أو ياء، كـ(شَمائِل) جمع (شِمال) و(قلائد) جمع (قِلادة)، و(قصائد) جمع قَصيدة. و(ظعائن) جمع (ظعينة). أو كانت في جمع على (مفاعل) وكانت العين همزة، كـ(مَسائل) جمع (مَسْئَلَةِ)[1] بخلاف ما إذا كانت العين ياءً مثل: (مسايِل) جمع (مَسِيْل) وكذا ما أشبهه من (مَعايِش، ومَضايِق). ففي جميع ما تقدّم لا تنقط الياء المصورة بدلاً عن الهمز ـ كما صرح بذلك الأشموني في باب الإبدال حيث قال: التنبيه الثالث: يكتب نحو (قائل، وبائع) بالياء على حكم التخفيف لأن قياس الهمزة في ذلك أن تسهل بين الهمزة والياء فلذلك كتبت ياءً، وأما إبدال الهمزة في ذلك ياءً محضةً فنصّوا على أنه لحن، ولو جاز تصحيح الياء في (بائع) لجاز تصحيح الواو في (قائل)، ومن ثم امتنع نقط الياء من (قائل، وبائع).

قال المُطَرِّزي: (نَقْطُ الياءِ من (قائل، وبائع) عاميّ. قال ومرّ بي في بعض تصانيف أبي الفَتْحِ بْنِ جِنِّي أَنّ أَبا عَلِيّ الفارسي دخل على واحد من المُتَّسِمين

(١) كذا في الأصل، والأصوب أن تكتب على الألف (مسألة).

بالعلم فإذا بين يديه جُزءٌ مكتوبٌ فيه: (قايل) بنُقطتَيْنِ مِن تحتِ، فقال أبو علي لذلك الشيخ: (هذا خَطُّ مَن؟) فقال: خطِّي. فالْتَفَتَ لِصاحبه وقال: (قَدْ أَضَعْنا خطواتِنا في زيارةِ مثله) وخَرَج من ساعته)[1] اهـ كلامه وسبقتُ الإشارةُ لذلك في الفائدة الرابعة[2]. ومثلُه يُقال في كلّ جمع على (فَعائل)، نحو: (شَعائر، وعَشائر) فَنَقْطُها خطأٌ قَبيحٌ ـ كما في الأَشْموني أيضاً، فإنه في شرح قولِ الخُلاصة[3]:

والمدُّ زِيْدَ ثالِثاً في الواحِدِ هَمْزاً يُرَى في مِثْلِ كالقلائدِ

قال: (وحكمُ هذه الهمزةِ في كتابتها ياءٌ ومَنْعِ النَّقطِ كما سبق في (قائل، وبائع)[4] اهـ. أَي: فلا تُنْقَطُ، وإنما تُوْضَعُ القُطعةُ الدالّة على الهمز فوقَ الياءِ كما هو الكثير، أَو تحتها ـ كما في الكليات[5] ـ إلّا أَنّ الكَفَوِيّ سَها في أول صفحة (٣٣٢) حيثُ قالَ: (قائل) يُكتبُ بالهمز، و(بايع) بالياء فرقاً بين الواوي والياثي)[6] اهـ.

وَقَدْ قالَ في المُغني: (الفُقهاءُ يَلْحنونَ في قولهم (بايع) بالياءِ)[7] اهـ وكذلك الفُقراءُ الذين يَذكرونَ ويَقولونَ: (يا دايم يا دايم)، نَعَمْ إذا كان اسمُ الفاعِلِ مِن فِعْلٍ صَحّتْ فيه الياءُ ولم تُعَلّ يُكتبُ بالياءِ المَحْضَةِ، مِثْل (عَيِنَ) ـ

---

(١) الأشموني: ٤/ ٣٠٤ وتقدم هذا في ص٩٤

(٢) ينظر ص: ٣٠.

(٣) الخلاصة: البيت الثالث من باب الإبدال.

(٤) الأشموني: ٤/ ٣٠٦.

(٥) الكليات: ٥.

(٦) الكليات: ٣٣٢.

(٧) تقدم في ص٩٣.

بكسر الياء ـ فهو (عايِنٌ) ـ كما في الأشموني[1] ـ قُلْتُ: وكذا إِذا كان الاسمُ الذي على وَزْنِ (فاعِل) غير عربي، مثل: (دايِش) مِن أَعلام النَّصارَى ـ كما في القاموس[2] ـ لأَنَّهُ لا يُعْرفُ أَصلُه ولا اشْتِقاقُه.

القسم الثاني: ما يجب نقطها ولا يجوز همزها وهي الواقعة في الجموع التي علَى وزن (مفاعِل، أَو أفاعِل) المعتلّة العين، مثل: (معايِش، ومشايِخ، ومخايِل، ومضايِق، ومنايِر، ومسايِل ـ جمع مَسيل ـ ومَكايد، ومَصايد، ومَصاير) إِلّا (مصائب) فإنّه صحّ بالهمز سماعاً، وكان قياسه بالواو. ومما جاء على (أفاعل) (أطايِب، وأَخايِر). فكل ما كان على هذين الوزنين يجب فيه التصريح بالياء ونقطها.

ومثلُ ذلك اليآت التي في المفاعلة، نحو (سايَرَهُ، يُسايِرُهُ، مُسايَرَة، فهو مُسايِرٌ) و(عايَنَهُ، يُعايِنُه، مُعايَنة، فهو مُعايِنٌ). وقد يُقال بمثله في: (لاءَمَهُ، يُلائِمُهُ، مُلاءَمَة، فهو مُلائم)، فقد نقل شارح القاموس[3] في حديث أَبي ذَرّ: (مَنْ لا يَمَكُمْ ـ أي: وافقكم ـ من مملوكيكم فأَطْعِموه مِمّا تَأْكُلون) هكذا يروى بالياء منقلبة عن الهمزة، وهو جائز. ثم نقل عن الجوهري ما يستفادُ منه تصحيح قول الملوي في شرح السمرقندية: (الملايَمة) بفتح الياء إلخ) وإن توقف فيه بعضُهم.

والقسم الثالث: ما يجوز فيها الأمران، وهي المهموزة الواقعة بعد كسرةٍ، سواء كانت هي ساكنةً، كـ(بِئْر، وذِئْب) أو مفتوحةً، مثل: (فِئَة، ورِئَة، ومِائَة) فأنت بالخيار بين همزها ونقطها لجواز قلبها ياءً محضةً ـ كا قلبها ابنُ مالك في الخلاصة بقوله[4]:

---

(١) الأشموني: ٤/ ٣٠٣.

(٢) القاموس: مادة (ديش).

(٣) حاشية القاموس: ٢/ ١٧٤ في مادة (لأم).

(٤) تقدم ذكره في ص٩٨.

أَحْـرُفُ الإِبْـدالِ (هَـدَأْتَ مُـوطِيـا)   [فـأَبْـدِل الهَمْـزَةَ مِـنْ واوٍ وَيـا]

أقول: وقياس تجويزهم شكلَ الحرفِ المثلَّثِ بالحركات الثَلاثِ أنه يجوز الجمع بين الهَمْزِ والنَّقْطِ نظراً للوجهين التحقيق والإبدال.

فائـــدة:

بين المشارقة والمغاربة مخالفة في نقط (الفاء، والقاف) فالمغارِبة يَنْقطون (الفاءَ) بواحدةٍ من تحت. و(القاف) واحدة من فوق.

وبين العرب والعجم مخالفةٌ في أَربعة أَحْرُفٍ زادها العجم، وهي (الباء، والجيم، والزاي، والكاف). ينقطون (الباء، والجيم) بثلاثٍ من تحتهما لمخالفة مَخرجَيْهما في لسان العجم لمخرجيهما في لسان العرب. فالباء العجمية يكون مخرجها بين الباء العربية والفاء، مثل (الشَّلَوْبِيْن) من عُلماءِ الأَنْدَلُس، و(البولاد) فتارةً يقال بالباءِ العربيّةِ وتارةً بالفاءِ لأَنّها بَيْن مَخْرَجَيْهما. ومن ذلك (بَسا) التي منها أَبو عليّ الفارسي، فإِنّهم تارةً يقولون (أبو عَليّ البَسَويّ، وتارة (الفَسَويّ)، والاعتذار عنهم أنهم ـ أي: الكُتّاب ـ لم يصطلحوا على طريقة في تصويرِ الحُروف الدَّخِيلةِ في لُغة العرب من غَيرِ لغتهم، وقد جعلَ لذلك (ابْنُ خَلدون)[1] طريقةً في (مقدِّمَة تاريخه) للأَسماء التي أَدْخَلَها فيه، مثل (بلكين) بالكاف القريبة من القاف.

والذي يَسْتَحْسِنُه الفقيرُ أن يُتَّبَعَ فيها ما يُكتبُ عندَ أَهلها بِتَعدادِ نقطها تنبيهاً على أنها دخيلة، ويلفظ بها كنُطْقِ أهلها.

وأما (الزاي) فينطقونها بثلاث من فوق لمغايرة مخرجها لمخرج العربية، فمن ذلك: (توّز) اسم بلدة بالعجم، منها الإمام (التوَّزيّ اللغوي) تارةً تَجِدُه في

(١) مقدمة ابن خلدون: ٣٧

(المُزْهر) مكتوباً بالزاي، وتارة بالجيم فيقول (الإمام التوّجي) لعدم وجود المخرج بين المخرجين في العربية[1].

وكذلك (الكاف) العَجَميّة، تنطق مثل جيم العوام بمصر، وهي مستعملة في لغة اليمن، يقولون: (الجَعْبَة) في الكَعْبة ـ كما في المزهر[2] ـ كما ينطق بالكاف الفارسية في (الكلّنار) الذي عَرّبَتْهُ العرب بـ(الجُلّنار). وكالكاف في كلمة (الإنكليز، والفَرَنْك، والكُلُسْتان، والكلاج ـ الذي يقال فيه الجلاش ـ وليست هي القاف المعقودة وإنْ ادَّعى مُحَشّي القاموس أنَّها هي ـ كما يؤخذ مِن كلام ابْنِ خلدون ـ، فإنّ الذي يُفهم من كلام الشيخ الأكبر: أَنّ القاف المعقودة هي القاف الحقيقية، وإنّ التي (بَيْنَ بَيْنَ) هي غيرُ المعقودة التي ذكرها الفقهاء في قولهم في شروط الفاتحة: لو نطق بالقاف مترددةً بين القافِ والكافِ أو الجيم إلخ، وعبارةُ الفُتوحاتِ المكّية في الصفحة ٧٥٢ من الباب ٢٩٥، من الجزء الثاني: (وأما القاف التي هي غير معقودة فهي حرف بين حرفين بين الكاف والقاف المعقودة، ما هي كاف خالصة ولا قاف خالصة، ولهذا ينكرها أهلُ اللسان فأما شيوخ شيوخنا في القراءة فإنهم لا يعقدون القاف، ويزعمون أنهم هكذا أخذوها عن شيوخِهم، وشيوخُهم عن شيوخهم في الأداء إلى أن وصلوا إلى العَربِ أهل ذلك اللسان وهم الصحابةُ إلى النبي ﷺ كل ذلك أداء. وأما العرب الذين لقيناهم ممن بقي على لسانه ما تغير كـ(بني فهم)، فإنّي رأيتُهم يَعْقِدون القافَ، وهكذا جميعُ العرب، فما أدري مِن أَيْنَ دخلَ على أصحابِنا ببلاد المغرب تَرْكُ عَقْدِها في القرآن)[3] انتهى كلام الشيخ الأكبر في الفتوحات.

(١) المزهر: ٢/ ٣٦٩، ٤٠١.

(٢) المزهر: ١/ ٢٢٢.

(٣) الفتوحات المكية: ٢/ ٦٧٥.

قولهُم (الحروف الهجائية) التي أولها الألف وآخرها الياء فيه إيماء إلى اختيارهم ترتيبها على هذا الوضع وترجيحه عن ترتيبها على طريقة (أبجَدَ) ـ بفتح الباء ـ، ويقال (أبا جاد) كصيغة الكُنية ـ كما في حاشية القاموس، ومنه قول الشاطبي[1]:

جَعَلْتُ أبا جادٍ على كُلِّ قارىءٍ دليلاً على المنظوم أوّلَ أوّلا

لما نقله المُحَشِّي عن كتاب البَلَوي الأندلسي المسمّى (ألف با) مِنْ أنّه يُكرهُ لمعلِّم الصِّبيان أَنْ يُعلِّمهم (أبا جاد) قال: لأنّها أسماء شياطين أَلْقَوْها على أَلْسِنَةِ العَرَبِ في الجاهليّةِ، وصَرَّح به (سَحْنون) وغيرُه مِن أصحابنا المالكيّةِ، ورُوي عَن ابْنِ عبّاس أنّه سُئِل عن قوم ينظرون في النجوم يكتبون (أبا جاد)، فقال: (أُولئك قَومٌ لا خَلاقَ لهم) إلى أن قال: (وعندي في ذلك نَظَرٌ لأَنّه لم يثبُت عنه عليه السلام من طريق صحيح أو حسن بل ولا ضعيف يُعتدَ به. وإنما قال سحنون: سمعت حفصَ بنَ غياثٍ يُحدّث أن (أبا جاد) أسماء شياطين) وقال محمد: سَمِعْتُ بَعْضَ أهلِ العلم يقولون إنّها أسماء ولد سابور مَلِك فارس، أَمَرَ مَنْ كان في طاعته من العرب أن يكتبوها، قال: فلا أرى لأحدٍ أن يكتبها، فإنها حرام)[2] اهـ. قال المُحَشّي: وقد أورد بعضُ أَحكامِها شيخُ شيوخنا العلامةُ البارعُ، النّحوي الجامع أبو بكر الشَّنَواني في رسالته المعروفة بـ(حِلْيَة أَهْلِ الكمال بأَسئلةِ الجلال)، ثم ذكر المُحَشّي الروايةَ الموافقة لما في

(١) حرز الأماني: ص٥.

(٢) كتاب ألف باء: ١/ ٧٥ وينظر الوسائل: ١١٨ أقول: إن الكلام عن أصل كلمات (أبجد هوز) كله من الظن ولا يثبت عقلاً لأن هذه الكلمات إنما قد جمعت حروف اللغة العربية ولو كانت أسماء لملوك أو لشياطين ـ كما قالوا ـ فكيف اتفق أن تبنى على حروف غير مكررة فيما بينها، ولا يمنع عقلاً أن يُسمّى بها بعد وضعها لما جمعت له.

القاموس والخِطط المقريزية أنَّهم قوم شعيب عليه السلام، ثم قال: وروي عن عبد الله بن عمرو بن العاصي وعروة بن الزبير أنهما قالا: أَوّلُ من وضع الكتاب العربي قوم من الأوائل نزلوا في عَدنان بنِ أُدَ بنِ أُدد، أسماؤهم (أَبْجَد هوّز حُطّي كَلمن صَعْفَض قرست) فوضعوا الكتاب العربي على أسمائهم، ووجدوا حروفاً ستة ليست من أسمائهم وهي: (ثَخِّذْ، ظغش) فسمّوها الروادف.

ويذكر أنّ عمرَ بنَ الخطّابِ لقي أعرابياً فقال له: (هل تُحْسِنُ أَنْ تقرأ القرآن؟) فقال: نَعَم، قال: فاقرأ أُمَّ القرآنِ. فقال: والله ما أُحسنُ البناتِ فكيف الأُمُّ فضربَهُ، ثُمَ أَسْلَمَه إلى الكَتّابِ، فمكث فيه حيناً ثم هَرَب، وأَنْشأ يقول:

أَتَيتُ مُهاجِرينَ فعلّموني ثلاثةَ أَسْطُرٍ مُتَتابِعاتِ
كتابَ الله في رَقٍّ صحيح وآياتِ القُرآنِ مُفَصّلات
فَخطّوا لي أَبا جادٍ وقالوا تعلّمْ صَعْفَضاً وقريسات
وما أَنا والكتابةَ والتهجّي وما حَظُّ البنينَ مِن البناتِ

انتهى ما نقلتُه مُخْتَصَراً مما نقلَه المحشّي مِن كتاب (أَلِفْ با) وهو قد يدلّ على أَنّهم كانوا أولاً يُعلمون الهجاءَ على ترتيب (أبجد) وكنتُ قرأت في بعض الكتب أن الحروف الأبجدية فرع عن السريانية لأنها على ترتيبها، فلعلَّ عُدُولَهم عَنْ تعليمها الصغار مع كون (الجُمّل) على ترتيبها، والحاجةُ داعيةٌ إليهِ في أمورٍ كثيرةٍ منها (الزيج)[1] ليس إلا لشُبْهةٍ قامَتْ عندهم، أو للأَحاديثِ الواردةِ الدّالّة على أَنّ هذا الترتيبَ الجاري عليه التعليمُ هو المتلقّى عَنْ صاحب الشريعة المُطَهّرة عليه الصّلاةُ والسّلامُ، ثم إن ما ذكره المحشّي في ترتيب الأَبجدية من

(١) الزيج كتاب يحسب فيه سير الكواكب، ويستخرج التقويم أعني حساب الكواكب سنة سنة، وهو معرف عن كلمة (زه) ينظر شفاء الغليل: ١٤٠.

الشعر وغيره إنما هو على طريقة المغاربة دون ما عليه إمام المشارِقة (الغزالي) وغيره.

ويَنْبني على اختلاف الطريقتين الاختلافُ في أعدادها بـ(الجُمَّل)، والخلافُ بينهما في أعداد سِتَّةِ أَحْرفٍ، وهي: (السِّين والصَّاد) المُهْملتان، و(الشين، والضاد، والظاء، والغين) المُعْجمات (فالسين) عندنا بستين، وعندهم بالثلثمائة التي هي عدد (الشين) ـ المعجمة ـ عندنا، وهي عندهم آخرُ الحروف بالأَلف الذي هو عدد (الغين) عندنا، وهي عِندهم بالتِّسْعِمائة التي هي عدد (الظاء) عندنا، وهي عندهم بالثمانِمائةِ التي هي عدد (الضاد) عندنا وهي عندهم بالتسعين الذي هو عدد (الصاد) عندنا وهي عندهم بستين عدد (السين) التي ابتدأْنا بها.

ونسألُ اللهَ حُسْنَ الخِتام بجاهِ سيّدِ الكائناتِ عَلَيْهِ وعلَى آلِهِ وصَحَابَتِهِ وأَتْباعِهِم أتمُّ الصَّلاةِ والسَّلامُ. آمين.

انتهى الكتاب

الخِتــــام

وبعد التمام فقد كان لهذا الكتاب أنْ يتأخّر تحقيقه إلى يوم غير معلوم، وذلك لندرة المصادر التي استقى منها المؤلف كتابه هذا.

وقد تتبعت النصوص في مظانّها منقّباً في مطويات كل سجلّ رجع إليه، وما لم أقف عليه تركته غفلاً ولستُ عنه بغافل إذ لم يزل بعضها مخطوطاً، مخبوءاً في مكتبات الدنيا وخزائنها وأكثرها بعيد عن متناول أيدي الباحثين، وأنّى لي التناوش من مكان بعيد فعجلت على نشره ليرى النور بطبعته محقَّقاً محقِّقاً به الأمل، حتى إذا كان بين أيدي القرّاء أفادنا من له به علم فيرشدنا إلى ما نسدّ به بعض ثغراته ليكمل التحقيق فنشكر له فضله وجهده، وما ذٰلكم بأقل جهداً مما بذلنا من التحقيق، والحمد لله على حسن الختام.

وقد تم هذا في يوم الأحد الموافق للعشر الأول من الثلث الثاني من السدس الأول من النصف الثاني من العشر الأول من العقد الثالث من القرن الخامس من الألف الثاني من هجرة النبي ﷺ.

١١/٧/١٤٢١هـ — عبد الوهاب محمود الكحلة

فهرس الكتاب

الموضوع	الصفحة

فهرس الآيات

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا﴾	١٨١	آل عمران	٢٢
﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾	١٨٦	آل عمران	١٥٩
﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾	٧٨	النساء	٣٤٥/٧٠
﴿فَمَالِ هَٰؤُلَاءِ الْقَوْمِ﴾	٧٨	النساء	٣٥
﴿لَّا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾	٩٥	النساء	٢٥
﴿أَم مَّن يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾	١٠٩	النساء	٢٥١
﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ﴾	١٥٥	النساء	٦٨
﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾	١٧١	النساء	٦٧
﴿إِنِ امْرُؤٌا هَلَكَ﴾	١٧٦	النساء	١٠٨
﴿وَسَوْفَ يُنَبِّئُهُمُ﴾	١٤	المائدة	١١٦
﴿يَا وَيْلَتَىٰ﴾	٣١	المائدة	١٣٥
﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾	٧١	المائدة	٧٨
﴿وَإِذْ عَلَّمْتُكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾	١١٠	المائدة	١٤
﴿أَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾	١١٦	المائدة	١٠٤
﴿فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنبَاءُ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾	٥	الأنعام	١٨٠
﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِن نَّبَإِي الْمُرْسَلِينَ﴾	٣٤	الأنعام	٣٦
﴿فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾	٩٠	الأنعام	٢٠١
﴿ذَٰلِكَ أَن لَّمْ يَكُن رَّبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَىٰ﴾	١٣١	الأنعام	٢٥٠
﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ﴾	١٣٤	الأنعام	٧٢/٦٨
﴿آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْأُنثَيَيْنِ﴾	١٤٣	الأنعام	٢١٢
﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾	١٢	الأعراف	٢٤٩/٧٨
﴿وَنُودُوا أَن تِلْكُمُ الْجَنَّةُ﴾	٤٣	الأعراف	١٩٠
﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾	٥٦	الأعراف	١٧٨
﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا عَمِينَ﴾	٦٤	الأعراف	٢٣٩
﴿فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَا﴾	٧٠	الأعراف	٨٩
﴿كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا فِيهَا﴾	٩٢	الأعراف	٢٥٠

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
﴿فَكَيْفَ ءَاسَىٰ عَلَىٰ قَوْمٍ كَٰفِرِينَ﴾	٩٣	الأعراف	١٠٢
﴿وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَ﴾	١٢٧	الأعراف	٢٢٦
﴿رَبِّ ٱغْفِرْ لِى﴾	١٥١	الأعراف	٢٤٠
﴿وَبَلَوْنَٰهُم بِٱلْحَسَنَٰتِ وَٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾	١٦٨	الأعراف	١٥٩
﴿فَلَمَّآ أَثْقَلَت دَّعَوَا ٱللَّهَ رَبَّهُمَا﴾	١٨٩	الأعراف	١٥٤
﴿وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ﴾	١٩٩	الأعراف	٨٩
﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ﴾	٢٠٠	الأعراف	٨٠/٦٩
﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ﴾	٦	الأنفال	٦٧
﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً﴾	٥٨	الأنفال	٨٠/٦٩
﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ﴾	٧٣	الأنفال	٨٠
﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾	٦	التوبة	٢٤٨
﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا... مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُوا۟ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ﴾	٣٦	التوبة	٢٥٥/٥٩
﴿لِّيُوَاطِـُٔوا۟ عِدَّةَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ﴾	٣٧	التوبة	١١٧
﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ﴾	٤٠	التوبة	٢٤٧/٨٠
﴿أَنَّهُمْ كَفَرُوا۟﴾	٤٥	التوبة	٥٨
﴿لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ﴾	٦٠	التوبة	٢١٣
﴿أَمْ مَّنْ أَسَّسَ﴾	١٠٩	التوبة	٢٥١
﴿وَظَنُّوٓا۟ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ﴾	١١٨	التوبة	٧٧
﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾	١٢٨	التوبة	٢٤٥
﴿وَمَا كَانَ ٱلنَّاسُ إِلَّآ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَٱخْتَلَفُوا۟﴾	١٩	يونس	١٥
﴿قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾	٥٩	يونس	٢١٣
﴿ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ﴾	٩١	يونس	١٣
﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾	٧	هود	١٥٩/١٤٥
﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾	٢٨	هود	٥٧

فهرس الأبيات

الأبيات		الصفحة
لـن ـ ما رأيت أبا يزيد مقاتلاً	أدع القتال وأشهد الهيجاء	٥٤
إن هند المليحة الحسناءَ	وأي من أضمرت لخل وفاء	٢٠٠

«قافية الباء»

وبعد أن تعويض (ما) عنها ارتكب	كمثل أمّا أنت براً فاقترب	٢٤٨
أنا النبي لا كذب	أنا ابن عبد المطلب	٢٢١
....	قضيت نحباً ولم أقض الذي وجبا	١٣٦
ويوصل الذي بمزج ركبا	قلت لزوماً لا كمعدي كربا	٦٠
....	جارية من قيس بن ثعلبة	٢٢٢
فقلت لها فيئي إليك فإنني	حرام وإني بعد ذاك لبيب	١١٩
أخ ماجد لم يخزني يوم مشهد	كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه	٦٨
إن الفتى من يقول ها أنذا	ليس الفتى من يقول كان أبي	٢٣٤
وكاتبين وما خطَّت أناملهم	حرفاً ولا قرؤوا ما خط في الكتب	١٣
فـه بالعقود وبالأيمان لا سيما	عقد وفاء به من أعظم القرب	٥٥
وما كل من لاق اليراع بكاتب	ولا كل من راش السهام بصائب	١٤
أتاني رئيي بعد هدء ورقدة	ولم أك فيما قد بليت بكاذب	١٣١
[.....................	علام تجوب الأرض من كل جانب]	١٦٤

«قافية التاء»

والله أنجاك بكفي مسلمت	من بعدما وبعدما وبعدمت	١٧٨
كانت نفوس القوم عند الغلصمت	وكادت الحرة أن تدعى أمت	١٧٨
مررت على المروءة وهي تبكي	فقلت علام تنتحب الفتاة	١٦٤

«قافية الجيم»

المصادر والمراجع

١ـ الأبكار الحسان في مدح سيد الأكوان ـ ملا عثمان الموصلي، مطبعة دار السلام ـ بغداد ـ ١٣٣٢هـ.

٢ ـ أدب الكاتب ـ ابن قتيبة ـ تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة ـالسعادة ـ مصر ـ ١٩٦٣.

٣ ـ إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ـ أبو السعود العمادي ـ القاهرة ـ ١٩٥٢.

٤ ـ إصلاح الخلل من كتاب الجمل ـ للبطليوسي ـ تحقيق سعيد عبدالكريم سعودي ـ بغداد ـ ١٩٨٠.

٥ ـ إعراب القرآن ـ أبو جعفر النحاس ـ تحقيق زهير غازي زاهر ـ مطبعة العاني ـ بغداد ـ.

٦ ـ الأعلام ـ خير الدين الزركلي ـ بيروت ـ ١٩٦٩.

٧ ـ الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ـ للبطليوسي ـ تحقيق مصطفى السقا ـ القاهرة ـ ١٩٨١.

٨ ـ ألف باء ـ لأبي الحجاج يوسف البلوي ـ المطبعة الوهبية القاهرة ـ ١٢٨٧هـ.

٩ ـ ألفية غريب القرآن ـ ينظر: (شرح ألفية العراقي).

١٠ـ إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون، تأليف علي برهان الدين الحلبي ـ مطبعة الاستقامة القاهرة ـ ١٩٦٢. = (السيرة الحلبية).

١١ـ الإنصاف في مسائل الخلاف ـ للأنباري ـ تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ـ مطبعة الاستقامة ـ القاهرة ١٩٦١م.

١٢ـ البحر المحيط ـ أبو حيان الأندلسي ـ مطبعة النصر الحديثة ـ الرياض.

١٣ـ البرهان القاطع في إثبات الصانع وجميع ما جاءت به الشرائع، لمحمد بن الوزير ـ المطبعة السلفية ـ القاهرة ١٣٤٩هـ.

١٤ـ تحفة الطلاب، شرح متن تحرير تنقيح اللباب لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري ـ القاهرة ١٣٥٠هـ.

١٥ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ـ لابن مالك تحقيق محمد كامل بركات ـ دار الكاتب العربي ـ القاهرة ١٩٦٧.

١٦ـ تفسير البيضاوي مع حاشية الشيخ زاده ـ المكتبة الإسلامية ـ أزمير ـ ديار بكر ـ تركيا.

١٧ـ التفسير الكبير ـ للرازي ـ المطبعة الوهبية ـ القاهرة.

١٨ـ حاشية أبي النجا على حاشية الشيخ خالد الأزهري على متن الآجرومية ـ القاهرة ـ ١٣١٩هـ.

١٩ـ حاشية الأمير على شذور الذهب.

٢٠ـ حاشية الأمير على مغنى اللبيب ـ القاهرة ١٣٥٦هـ.

٢١ـ حاشية البجيرمي على المنهج ـ القاهرة ـ١٩٥٠م.

٢٢ـ حاشية حسن العطار على شرح الأزهرية ـ القاهرة ١٢٩٨هـ.

٢٣ـ حاشية السجاعي على شرح ابن عقيل، ينظر: فتح الجليل على شرح ابن عقيل.

٢٤ـ حاشية الشبراملسي على نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ـ تأليف شمس الدين الرملي ـ القاهرة ـ ١٩٣٨م.

٢٥ـ حاشية الصبان على شرح الأشموني ـ القاهرة ـ ١٩٤٧م.

٢٦ـ حاشية الملوي على شرح المكودي على ألفية ابن مالك القاهرة ـ ٣١

٢٧ـ حاشية (يس) على شرح الفاكهي (مجيب الندا على قطر الندى).

٢٨ـ خزانة الأدب، ولب لباب لسان العرب ـ لعبد القادر البغدادي عبد السلام محمد هارون ـ القاهرة.

٢٩ـ خزانة الأدب وغاية الأدب ـ لابن حجة الحموي ـ مطبعة بولاق ـ ١٢٩١هـ.

٣٠ـ حياة الحيوان ـ للدميري ـ مطبعة صبيح ـ القاهرة.

٣١ـ الدراية لقراء النقاية ـ للسيوطي ـ (مطبوع في هامش مفتاح العلوم) القاهرة ـ ١٣١٧هـ.

٣٢ـ درة الغواص في أوهام الخواص ـ للحريري مطبعة الجوائب ـ قسطنطينية ـ ١٢٩٩هـ.

٣٣ـ درر الحكام في شرح غرر الأحكام ملاخسرو الحنفي ـ المطبعة الكاملية ـ دار الخلافة العلية ـ ١٣٣٠هـ.

٣٤ـ الدرر اللوامع على همع الهوامع ـ للشنقيطي ـ القاهرة ـ ١٣٢٨هـ.

٣٥ـ ديوان الأعشى ـ تحقيق رودلف جاير ـ فينا ـ ١٩٢٧م.

٣٦ـ ديوان الجعدي ـ تحقيق عبد العزيز رباح ـ دمشق ـ ١٩٦٤م.

٣٧ـ ديوان علي بن أبي طالب ـ تحقيق عبد العزيز سيد الأهل ـ دار صادر ـ ١٩٧٣م.

٣٨ـ ديوان عمر بن أبي ربيعة ـ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ـ دار السعادة ـ القاهرة ١٣٧١هـ.

٣٩ـ ديوان ابن عنين ـ تحقيق خليل مردم ـ مطبعة دمشق ١٩٤٦م.

٤٠ـ ديوان ابن الفارض ـ (إيضاح الغامض في تفسير ديوان ابن الفارض) ـ سليم صادر ـ دار صادر ـ بيروت ـ ١٨٨٧م.

٤١ـ ديوان المتنبي ـ تحقيق سليم إبراهيم ـ دار صادر ـ بيروت ١٩٢٦.

٤٢ـ ديوان امرىء القيس ـ شرح الوزير أبي بكر عاصم. بن أيوب ـ مطبعة هندية ـ مصر ـ ١٩٢٨م.

٤٣ـ ديوان أبي نواس ـ تحقيق بهجت عبد الغفور الحديثي دار الرسالة ـ بغداد ـ ١٩٨٠.

٤٤ـ ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا ـ للخفاجي. تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو/ القاهرة –١٩٦٧.

٤٥ـ شرح الأشموني لألفية ابن مالك ـ مطبعة السعادة ـ القاهرة ـ ١٩٤٧م.

٤٦ـ شرح ألفية العراقي/ لزين الدين العراقي ـ فارس ـ ١٣٥٥هـ.

٤٧ـ شرح التسهيل لابن مالك ـ تحقيق عبد الرحمٰن السيد ـ القاهرة ١٣٩٤هـ

٤٨ـ شرح درة الغواص في أوهام الخواص ـ للخفاجي ـ مطبعة الجوائب القسطنطينية ـ ١٢٩٩هـ.

٤٩ـ شرح الرحبية ـ للمارديني ـ تحقيق محمد محيي الدين عبد الرحمٰن ـ مطبعة السعادة ـ القاهرة.

٥٠ـ شرح الشافية لابن الحاجب ـ تأليف الاسترباذي ـ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ـ بيروت ـ ١٩٧٥.

٥١ـ شرح الشفا ـ تأليف الخفاجي ـ دار الطباعة العامرة القاهرة ١٢٦٧هـ.

٥٢ـ شرح المقدمة المحسبة ـ بن بابشاذ ـ تحقيق خالد عبد الكريم ـ الكويت

٥٣ـ شرح المقصورة الدريدية ـ مطبعة الجوائب ـ القسطنطينية ١٣٠٠هـ.

٥٤ـ صحيح البخاري ـ محمد بن إسماعيل البخاري ـ مطبوع مع فتح الباري.
٥٥ـ صحيح مسلم ـ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ـ القاهرة ـ ١٩٥٥ .
٥٦ـ الغيث المسجم في شرح لامية العجم ـ للصفدي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٩٧٥ .
٥٧ـ فتح الأقفال لشرح متن تحفة الأطفال ـ تأليف سليمان الجمزوري ـ مطبعة محمد علي صبيح ـ القاهرة ١٩٥٩م.
٥٨ـ الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية ـ للشيخ سليمان العجيلي الشهير بالجمل.
٥٩ـ الفتوحات المكية ـ للشيخ محيي الدين بن عربي ـ دار صار ـ بيروت.
٦٠ـ فقه اللغة وسر العربية ـ للثعالبي ـ تحقيق مصطفى السقا ـ مطبعة البابي الحلبي ـ القاهرة ـ ١٩٥٤ .
٦١ـ القاموس المحيط ـ للفيروز آبادي ـ القاهرة ـ ١٩٣٣ .
٦٢ـ قصيدة لامية العرب ـ للشنفرى ـ مطبعة الجوائب القسطنطينية ـ ١٣٠٠هـ.
٦٣ـ كتاب سيبويه ـ تحقيق عبد السلام محمد هارون ـ دار القلم ـ ١٩٦٦م.
٦٤ـ كتاب المصاحف ـ السجستاني ـ ١٩٣٦ .
٦٥ـ كشف الظنون ـ ملا كاتب جلبي ـ تركيا ١٣١٠هـ.
٦٦ـ الكليات للكفوي ـ بولاق ـ القاهرة ـ ١٢٥٣هـ.
٦٧ـ الكواكب الدرية في مدح خير البرية ـ للشيخ خالد الأزهري القاهرة ـ١٢٨٦هـ.
٦٨ـ لسان العرب لابن منظور ـ دار صادر .
٦٩ـ متن الجزرية ـ للشيخ محمد بن الجزري ـ القاهرة ١٩٥٦ .

٧٠ـ متن السلم وشرح الشيخ حسن درويش القويسني مطبعة البابي الحلبي ـ القاهرة ـ ١٩٣٣م.

٧١ـ مجموعة شروح الشافية ـ استانبول ـ ١٣١٠هـ.

٧٢ـ المزهر في علوم اللغة ـ للسيوطي ـ تحقيق محمد أحمد جاد المولى.

٧٣ـ معاهد التنصيص على شواهد التلخيص ـ للعيني تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ـ بيروت ١٩٤٧.

٧٤ـ معجم القراءات القرآنية ـ عبد العال سالم مكرم وأحمد مختار عمر ـ الكويت ـ ١٩٨٢.

٧٥ـ مقامات الحريري ـ المطبعة الحسينية المصرية.

٧٦ـ المقتضب ـ للمبرد ـ تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ـ بيروت ـ ١٩٦٣.

٧٧ـ المقدمة ـ لابن خلدون ـ المطبعة الشرفية القاهرة ١٣٢٧هـ.

٧٨ـ المنح الوفية وشرح البرأة المحمدية ـ تأليف محمد أمين أفندي ـ بيروت ـ ١٣١٩هـ.

٧٩ـ المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، المعروف بـ(الخطط المقريزية) ـ لتقي الدين المقريزي دار الطباعة ببولاق ـ القاهرة ـ ١٢٧٠هـ.

٨٠ـ المواهب اللدنية بالمنح المحمدية ـ للقسطلاني ـ القاهرة ١٩٠٧م.

٨١ـ موقد الأذهان وموقظ الوسنان ـ لابن هشام الأنصاري مطبعة الحرمين ـ القاهرة ١٣٢٢هـ.

٨٢ـ نظام الغريب ـ للشيخ عيسى بن إبراهيم الربعي تحقيق بولس برونله ـ مطبعة هندية بالموسكي بمصر ـ ١٩١٢م.